أحمد قريع
أبو علاء

على دروب الفتح

(٨)

المشهد الفتحاوي بعد رحيل القائد المؤسس

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

أحمد قريع
أبو علاء

على دروب الفتح

(٨)

المشهد الفتحاوي بعد رحيل القائد المؤسس

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

المشـهد الفتحاويّ بعد رحيل القائد المؤسّس،
الكتاب الثامن من سلسـلة إصدارات "**على دروب الفتح**".
أحمد قريع (أبوعلاء) / مؤلف من فلسـطين.
الطبعـة الأولى - القدس، 1443 هـ - 2022 م

جميع الحقوق محفوظة

يمنـع طبـع هـذا الكتـاب أو جـزء منـه بـكل طـرق الطبـع والتصويـر والنقـل والترجمـة والتسـجيل المـرئي والمسـموع والحاسـوبي وغيرهـا مـن الحقـوق إلا بـإذن خطـي مـن معهـد القـدس للدراسـات والأبحـاث / جامعـة القـدس.

القدس ، فلسطين

معهد القدس للدراسات والأبحاث

جامعة القدس

صندوق بريد: 51000

تلفاكس: 00972-02-2790666

الموقع الالكتروني: https://isr.alquds.edu

البريد الالكتروني: isr@alquds.edu

الرقم المعياري: ISBN 978-9950-364-42-4

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث

ISBN 978-9950-364-42-4

9 789950 364424

الفهرس

المقدّمة..... ٧

لماذا هذا الكتاب ؟..... ٧

الفصل الأول: تداعيات استشهاد الرئيس القائد أبوعمار..... ٩

الفراغ، الكاريزما، الصبر والجلد، سعة الصدر ١١

الفصل الثاني: أبوعلاء رئيساً للحكومة في عهد الرئيس الراحل أبوعمار..... ٢٧

مشاهد من عمل الحكومة ٢٩

المشهد الأول: مرض الرّئيس ورحلة العلاج ٣٧

المشهد الثاني: البيئة السّياسيّة عشيّة الرّحيل ٤١

المشهد الثالث: إستشهاد الرئيس أبوعمار ٥٧

المشهد الرابع: تأبين الرّئيس وكلمات الوداع..... ٥٩

الفصل الثالث: مشاهد بعد رحيل القائد المؤسس ٦٥

مشهد انتخاب أبي مازن رئيساً لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّ ٦٧

مشهد العلاقات الدّاخليّة ٧٠

مشهد العلاقات الفلسطينيّة الإسرائيليّة خلال تلك المرحلة..... ٧٥

مشهد العلاقات العربيّة والدّوليّة في تلك المرحلة..... ٨٤

مشهدُ حكومتي الأخيرة في عهدِ الرّئيس عبّاس..... ١٠٧

الانتخابات الرّئاسيّة والانتخابات التّشريعيّة ١٠٧

مشهد الانتخابات العامة التّشريعيّة وفوز حماس ١٢٥

الفصل الرابع: رؤية تأمليّة واسترجاعات تاريخيّة ١٣٧

مشهد ما قبل الانفجار الدّاخليّ ١٥١

عشيّة الانفجار الدّاخلي داخل القطاع ١٥٧
انقلاب حماس ١٥٩
الاسباب والتّداعيات والمضاعفات ١٥٩
الموقف من حماس ١٦٩
الفصل الخامس: مؤتمر فتح السّادس ١٧٥
مؤتمر فتح السّادس - مراجعة نظريّة ١٧٧
صياغة البوصلة الفلسطينيّة ١٨١
حساب فتح المؤجل مع نفسها ١٨٧
اعادة توجية دفّة السّفينة الفتحاويّة ١٩٥
عشية انعقاد «المؤتمر السادس» ٢٠٣
أوّلاً: التّقرير السّياسيّ والمفاوضات. ٢١٩
أهمّ التّطوّرات على الأصعدة الوطنيّة والإقليميّة والدّوليّة ٢١٩
الفصل السادس: المؤتمر السادس ٢٢٧
« فتح » والتّضال الشّاقّ الطّويل ٢٢٧
« فتح » والتّضال الشّاقّ الطّويل ٢٢٩
الحوار الوطنيّ الفلسطينيّ والمصالحة الفلسطينيّة: ٢٤١
المؤتمر العام السّادس لحركة «فتح» - التّقرير التّنظيميّ ٢٤٧
نظرة على المسيرة ٢٥٣
محاور البرنامج ٢٥٩
إنجازات التعبئة ٢٦١
التّجارب الثّلاث في الحركة ٢٦٣

التّجربة التّنظيميّة في الوطن من السّرّيّة إلى العلنيّة ٢٦٧
جهود تنظيميّة ٢٧٥
مدارس الحركة ٢٧٧
التّنظيم... فلسفة فتح ٢٨١
أفكار للدّراسة ٢٨٥
العودة الى المفاوضات المباشرة ٢٨٩
مؤتمر فتح السّادس... آمال وتحديات ٢٩٩
قراءة في نتائج المؤتمر السّادس ٣٠٣
صُـوَر ٣١١

المقدّمة

لماذا هذا الكتاب ؟

ينبـني هـذا الكتـاب التّوثيـقيّ التّحليـليّ على فكـرة جوهريّـة طرحت نفسـها بنفسـها بعـد كلّ الوقائـع والأحـداث والتّطـورات الّـتي شـهدتها حركة فتح وسـاحة العمـل الوطنيّ الفلسـطينيّ خلال الفترة الزّمنيّـة اللاحقة على رحيل القائد المؤسّـس للحركـة الّتي قـادت الكفاح الفلسـطينيّ على مرّ العقود الطّويلة الماضية، واكتسـبت هـذه الفكـرة مزيداً من الموضوعيّة، واسـتحقّت درجـة أعلى من الإلحـاح، لديَّ ولدى كلّ الّذيـن عاصروا مسـيرة هـذا الرجل الاسـتثنائيّ ورافقـوه ، وذلك على ضـوْء ما مرّت وتمـرّ به القضيّة الفلسـطينيّة من تحدّيات في المرحلة اللاحقـة على تاريخ وفاة الزّعيم الخـالد عام ٢٠٠٤، الأمـر الّذي جعـل كثير من أبنـاء هذا الشّـعب، في الدّاخل والخارج، يتسـاءلون بـين بعضهم بعضـاً: هل كان لمجـرى الأحـداث الفلسـطينيّة المتعاقبة أن يأخـذ مثـل هذا المنـحى الانحـداريّ، وأَن تتعرّض أعـدل قضيّة على وجـه الأرض لكلّ هـذا التّراجـع والانكفـاء لو كان أبـو عمّار على قيـد الحياة؟

ذلـك أَنّ ياسر عرفـات كانَ القائـد والرّمـز والأب، مفجّر الثّورة الفلسـطينيّة المعـاصرة، وحـادي مسـيرتها الطّويلة منذ أن كانت نـواة في أواخر خمسـينيات القرن الماضي،حيـث انبثقت بعيد عن فلسـطين في ديـار الشّـتات، إلى أن أقامت بعد نضال عنيد اسـتغرق سـنوات طوال، أوّل سـلطة معترف بها دوليّاً، لشـعب أنكـر الأعداء مجـرّد وجـوده، وكان الرّجـل الّذي ارتبط اسـمه بـكلّ ما جرى من أحـداث وتحولات في المجـرى الوطنيّ العـام على مدى مراحـل عمره، ربّان السّـفينة.

بكفايـة واقتـدار، الأمـر الذي ارتبطـت بـه كلُّ صغـيرة وكبـيرة مـن شـؤون

وكفاح الشّعب الفلسطينيّ وشجون كفاحة، بما في ذلك الإنجازات والمكاسب والإخفاقات الّتي عبّر عنها نضال هذا الشّعب، منذ الطّلقة الأولى وحتّى رحيله المباغت، وسط ظروف ومعطيات لا تزال تلقي بظلالها الكئيبة على الفلسطينيين.

ففي كثير من الأحيانِ كان الفلسطينيّون يطرحون على أنفسهم بصوت مسموع، أسئلةً بلا أجوبة، مثل: هل كان للانقلاب على النّظام السّياسيّ من جانب حركة حماس أن يقع لو أنّ أبا عمار كان بيننا وفي موقعه القيادي في حينه؟ وهل كان لهذا الانقسام المدمّر أن يتواصل كلّ هذه السّنين، إن لم نقل يتعمّق مع مرور الوقت، لو أنّ ياسرعرفات بسعة صدره وكاريزميّة شخصيّته، وبحكمته وبعد نظره، كان حينها ممسكاً بدفّة السّفينة الفلسطينيّة؟ وهل كانت حركة فتح الرّائدة في إطار العمل الوطنيّ ستصاب بكلّ هذه العلل التّنظيميّة، ويسودها كلّ هذا التّرهل لو أنّ قائدها المؤسّس كان يعتلي سدّة المسؤوليّة الأولى؟ وهل كان للسّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة أَن يصيبها كلّ هذا المصاب لو أنّ الزّعيم لم يرحل تاركاً خلفه كلّ هذا الفراغ؟

لعلّ مثل هذه الأسئلة الحائرة، وغيرها من التّساؤلات الموجعة، كانت هي المحفّز القويّ لديّ، والدّافع الأساس لطرح الفكرة الكامنة وراء هذا الإصدار، الّذي أحسب أنه تأخر كثيراً، إلّا أنّه لم يفُت وقته تمامًا، سيّما وإنّ كُلًّا من حركة فتح والسّلطة الوطنيّة ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وسائر منظّمات العمل الوطنيّ لا تزال جميعها ترزح تحت وطأة هذا الغياب، وهو ما عمّق من درجة الفقد، وضاعف من نتائجِ الافتقار إلى دور القائد التّاريخيّ، وراكم من عوامل ضعف العمل المؤسّسيّ على الصّعيد الوطنيّ و الّذي دخل في طور عميق من التّراجع والانكفاء، ناهيك عن الافتقار لروح المبادرة والإقدام والقدرة على الاستجابة الفوريّة للتّحدّيات، وغير ذلك من خصال ومميزات كان يتمتّع بها رجل كلّ المراحل، الأخ القائد العامّ ياسر عرفات.

الفصل الأول

تداعيات استشهاد الرئيس القائد أبوعمار

تداعيات استشهاد الرئيس القائد أبوعمار
الفراغ، الكاريزما، الصبر والجلد، سعة الصدر

إنّ عمليّة التّذكّر والاستعادة الكامنة قد تكون وراء إصدار هذا الكتاب؛لأنّ فيها شيئاً من الحنين إلى الماضي الجميل، وهو جميل حقّاً بالمعايير النّضاليّة الفلسطينيّة، وربما تنطوي هذه العمليّة الذّهنيّة على قدر غير قليل من اللوم والعتاب لقادة مرحلة ما بعد أبي عمّار، إلّا أنّ ذلك كلّه لا يقلّل أبداً من أهمّيّة العودة إلى ملابسات مرحلة رحيل الأب القائد، ولا تُضعف من ضرورة مراجعة المشهد الفتحاويّ المتكوّن في مرحلة ما بعد الرّحيل الموجع، كونه زمن ما بعد أبي عمّار، بكلّ ما يزخر به المشهد الرّاهن من مظاهر سلبيّة أو إيجابيّة، يختلف اختلافاً بيّناً عمّا كان عليه هذا المشهد في حضوره، وذلك رغم كلّ ما اعتور مسار الكفاح الوطنيّ الفلسطينيّ من مصاعب وانتكاسات، كان القائد الفذّ يتعاطى معها بذهنيّة متوقّدة، وبرؤية أبعد وأشمل من كلّ العاملين تحت قيادته، الأمر الّذي كانت معه الاستجابة للتّحديّات أسرع وأكفأ، وكانت الحلول أسهل.

فمع القائد الشّجاع، المتميّز بروح المبادرة والإقدام، الرّئيس ياسر عرفات، واجهت الثّورة الفلسطينيّة المعاصرة العديد من المآزق، وتعرّضت لجملة طويلة من المعيقات والمطبّات، وحدث ولا حرج عن المؤامرات، إلّا أنّه كان في كلّ مرّة يُحسن إدارة الموقف، ويحوّل المأزق إلى فرصة، ويعبر بالثورة من معضلة إلى

رحـاب مرحلـة جديـدة مؤسّسـة على الدّروس والعبر المفيـدة، تمامـاً على نحو ما كان يتوقّعـه إخوتـه ورفـاق دربـه، الّذين كانـوا يمحضونـه الثّقـة الكاملـة، ويعوّلون على قدراتـه القياديّـة، وحصافـة رأيـه في اجتياز كلّ أزمة مـرّت بها حركة فتـح ومنظّمة التّحريـر، ومـن بعـد ذلـك السّـلطة الوطنيّة، بـدءاً من معركـة الكرامـة عام ١٩٦٨، ومـروراً بـكلّ المحطّات التّاليـة، وإلى كلّ الاسـتعصاءات الّتي واجهـت عمليّة بناء نـواة أَوّل كيـان وطـنيّ فلسـطينيّ على أَوّل أَرض فلسـطينيّة متاحة، جنبـاً إلى جنب مـع إعادة بنـاء الوطـن، وترميـم المقـدّرات الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة والإداريّـة في الأراضي الّـتي رزحـت طويلا تحـت احتلال بغيض دمّـر مقدّرات الشّـعب، وقوّض كلّ مقوّماته.

وإزاء ذلـك، فقـد كان مـن الطّبيـعيّ أن يتربّـع هـذا القائـد التّاريـخيّ على ذُرَا هـذه المكانـة الرّفيعـة في وجـدان شـعبه، وفي ضمـير أمّتـه العربيّة والإسـلاميّة، وفي مواقـف الغالبيّـة مـن دول العالـم وشـعوبه، وبين إخوتـه ورفاقـه، وأنّ يتحـوّل إلى رمـز وطـنيّ لا يشـقّ له غبـار، وأن ينـال كلّ هـذه المـودّة والاحـترام والإجـلال مـن الفلسـطينيين كافّـة، سـواء الّذيـن آمنـوا بقيادتـه المجرّبـة في سلسـلة طويلـة مـن المواجهـات والمعـارك المفصليّـة، أو من الّذيـن كانوا يختلفون معـه في بعض الأحيان، إلّا أنّهـم لـم يختلفوا عليه أبـداً، وإزاء ذلك أيضاً بدا غيابـه المفاجئ ثقيلا على نفوس الفلسـطينيين وعلى مسـيرتهم الكفاحيّـة، بـل وعلى مشروعهـم الوطنيّ المسـتقبليّ في نيـل الحرّيّة والاسـتقلال، هذا المـشروع الّذي ازدادت التّحدّيـات المحدقة به، ليس بفعـل رحيـل القائـد المؤسّـس فقـط، وإنّمـا لعوامـل وتطـوّرات لا تعـدّ ولا تحصى أعقبـت هـذا الرّحيـل، والّذي بـدا أقرب ما يكـون إلى غياب القمـر في ليلة ظلماء عـن قافلـة لـم تبلغ نهايـة خطّ مشـوارها.

على هـذه الخلفيّـة، فقد كان يـوم رحيل (أبو عمّار) في تشريـن الثّاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤ بمثابـة نقطـة فاصلة بـين زمنين فلسـطينيين، إن لم نقل محطّة فارقـة في تاريخ فتـح ومنظّمة التّحرير والحركة الوطنيّة الفلسـطينيّة، وقعت قبل أن يسـتكمل الرُّبّان رحلـة الوصـول بالسّـفينة إلى المرفـأ الّذي كان يـتراءى له منـذ وقـت مبكـر، ويقـول للمحيطـين بـه، بمن فيهـم المشـكّكون والمرجفـون: ترونها بعيـدة ونراها قريبـة وإنّا لصادقـون، ومـا ذلـك على الله ببعيـد، سـيّما وإنّ رؤيتـه الثّاقبة هذه كانـت تصدّق في كلّ مـرّة، وكانـت نبوءتـه المتفائلة دائمـاً وأبداً بمثابة قـوّة دفع ملهمة للقـادة والكوادر والمقاتلـين المحيطـين بـه، الأمـر الّذي كان يمدّهم بالصّـبر والصّمـود، ويمنحهم طاقة إضافيّـة للثّبـات على المبـدأ مهما اشـتدّت الظّروف الّـتي كانت طوال الوقـت الطّويل شـديدة، ومهمـا تفاقمت الصّعـاب الّتي كانـت بدورها بالغـة الصّعوبة.

وعليـه، فقـد رأيـت أَنّ من الواجـب الّذي لا مفـرّ منه أن أعيد تدويـن الوقائع الرّئيسـة في مرحلـة مـا بعد رحيل القائـد المؤسّـس، وفي ذهني تجنّب عقـد المقاربات بـين هذه المرحلة والمرحلة السّـابقة مع أنّ مثل هذه المقاربات سـتظّل قائمة موضوعياً في ذهـن كلّ من سـيقرأ هذه الكتاب ووعية، سـواء أكانت القراءة اليـوم أم في أيّ زمن مقبل، لعلّ هذه الاسـتعادات تسـهم في تصويـب بعض جوانب هذه المسـيرة الطّويلة، وتعمـل على تـلافي قَدَرَ ما من بواطن الخلل الّذي اتّسـع واشـتدّ عمقـه في زمن ما بعد أبي عمّـار، وذلـك من منطلق الحـسّ الثّقيل بالمسـؤوليّة الوطنيّة، هذه المسـؤوليّة الّتي سـتظلّ قائمـة على طـول الخطّ، أيّـا كان الموقـع الّذي أتـولّاه، وكانت المرتبـة التّنظيميّة الّـتي أُخرجـت منهـا في المؤتمر السّـادس لحركـة فتح، دون أن أشـعر رغـم ذلك فإنّني فقـدت شـعوري العميق باسـتمرار هذه المسـؤوليّة الوطنيّـة والضّميريّـة والأخلاقيّة، حـتّى لا أقـول إنّها تعاظمـت أكثر مـن أيّ وقت مضى.

ومهما بدت سطور هذ الكتاب مفعمة بالحنين إلى الزّمن الجميل(زمن ياسر عرفات)، ومسكونة بعاطفة شخصيّة حارة تجاه القائد الّذي عملت معه وتحت قيادته طوال حياتي السّياسيّة والنّضاليّة، فإنّني لا اتردّد لحظة واحدة في البوح بها، بل والاعتزاز بها على رؤوس الأشهاد، سيّما وإنّ هذا القائد التّاريخيّ بات بين يديّ ربّه، ولا يملك سلطة يفيء منها على أحد، أو لديه أيّ شيء كان يتفضّل به على الآخرين؛ أي أنّ شهادتي بحقّه خالصة من كلّ غاية ذاتيّة، لا مغنم منها ولا مغرم، الأمر الّذي يجعلني أكثر تحرّراً من أيّ تهمة محتملة، مثل التّزلّف أو التّطلّع إلى أيّ مكسب ، ناهيك عن أي عائد معنويّ، وهو أمر ظفرت به في حياة الرّجل الّذي كان يُحسن اختيار الرّجال المحيطين به، وكان يكرمهم كلٌّ بما يستحقّه، ولا يطعن أحداً منهم، فضلاً عن حقيقة أَنّ ياسر عرفات لم يتخلَ عن رجاله الّذين كان يرى فيهم العتاد والعدّة، والظّهير الّذي يمكن الاستناد اليه بثقة.

ولِمَ لا افاخر بالعمل مع القائد الرّاحل كلّ الفخر؟ ولِمَ لا أعرب عن سعادتي بقربي من الرّجل الّذي وثق بي ومنحني ثقته الكاملة؟ ولِمَ لا أقول في نفسي ولأولادي وإخوتي ورفاقي في هذه المسيرة الّتي لا تزال طويلة ومضنية، أنّني أشكر ربّي كثيراً، وأحمده حمداً كبيراً على أنّي عشت وعملت في زمن ياسر عرفات؟ هذا القائد الّذي عرفته عن قرب، وأعجبت به أيّما إعجاب، وتعلّمت منه معنى الوفاء والصّدق والمروءة، واقتبست من فيض شجاعته بعض الشّجاعة، حيث كنت إذا اختلفت معه لا يجافيني ولا يرتد عليّ ولا يسيء لي، ولا يخامره الانتقام أو الغدر مطلقاً، بل كان يستوعب انتقادي له- أحياناً- بصدر رحب وسماحة شديدة، ويستمع بصبر وأناة وتؤدّة من غير ضجر أو تأفّف؛ تماماً مثل أب عطوف على أبنائه، أو مثل قائد دوريّة عسكريّة متقدّمة وراء خطوط العدوّ، قائد شديد الحرص على سلامة رفاقه، وعودتهم سالمين غانمين إلى القاعدة.

إنّ الإحاطة بالمشهد الفلسطينيّ في زمن ما بعد (أبو الثّورة)، الّذي ترك فراغاً هائلاً، تقتضي أن نتوقّف عند لحظة ما قبل الرّحيل، أو كما نحب أن نسميه بحقّ (استشهاد الزّعيم الخالد الرّئيس ياسر عرفات) بما في ذلك التّوقّف عند المرض الغامض الّذي المّ به، والملابسات الّتي أحاطت بحالته الصّحّيّة، وبعد ذلك رحلة العلاج إلى باريس، ومن ثمّة الوفاة والجنازة المهيبة، فضلاً عن التّكريم والتّأبين والوداع، وذلك كلّه قبل أن نمضي متذكّرين أوّل انتخابات رئاسيّة لخليفته الأخ محمود عبّاس، وتشكيل أوّل حكومة فلسطينيّة برئاستي في عهد الرّئيس أبي مازن، ثمّ نتوقّف بالمراجعة والتّمحيص عند أوّل انتخابات تشريعيّة عام ٢٠٠٦، وما انتهت إليه تلك الانتخابات من فوز كاسح وغير متوقّع لحركة حماس.

واتزيّد في القول- وأنا استحضر من الذّاكرة الغضّة قوّة شخصيّة الرّجل العظيم، وطيف حضوره الباذخ في مسار الحياة السّياسيّة الفلسطينيّة لعقود طويلة- أنّ رهبة تجتاح أعطافي وتستبدّ بي كلما استعدت بعض الصّفحات عنه؛ عن سيرته الذّاتيّة، وعن مشواره الكفاحيّ المجيد، وعن رحيل القائد الرّمز، (أبو الشّوّار الأحرار)، الأخ الشّهيد الخالد ياسر عرفات. وأحسب أنّها رهبة تنتاب روح كلّ واحد من رفاق مسيرته الطّويلة، وربما قشعريرة تسري في بدن كلّ أخ ورفيق، وهو يستعيد قبساً ضئيلاً من ذكرياته النّضاليّة مع هذه الشّخصيّة الاستثنائيّة، الّتي كان قدرها المقدّر أنّ تحمل الأثقال الثّقيلة، وأنّ تقطع المسافات الصّعبة الطّويلة، بجرأة عَزّ نظيرها، واقتدار استحقّ عليه لقب صانع الثّورة المستحيلة.

ومن قال إنّنا لا نتذكّر غياب شمس الزّعيم الفلسطينيّ الرّاحل عن فضائنا السّياسيّ وعن حياتنا الوطنيّة إلّا لماماً وفي المناسبات؟ ومن ذا الّذي يعتقد أنّ الشّهداء الأحياء عند ربّهم يموتون هكذا كما يموت بقيّة النّاس؟

فما بالكم إذا كان صاحب هذه المناسبة الموجعة حقّاً هو النّخلة الفلسطينيّة الباسقة، الشّهاب الّذي وكان ولا يزال إلى اليوم يضئ لنا الطّريق الموحش في عتمة اللّيل الفلسطينيّ الطّويل؟ لذلك فإنَّ يوم وفاة الزّعيم الخالد هو يوم للأسى فقط، ويوم اللّوعة ليس إلّا، فيما كلّ الأيّام الّتي تعاقبت علينا منذ تلك اللحظة الكابوسيّة، ظلّ أبوعمّار خلالها حاضرا فينا ملء عين الشّمس، كما بقي حضوره الوارف في حياتنا لا يقل بلاغة عن أيّامه الممتدة من زمن القواعد مع الفدائيين في الاغوار إلى قاعة (الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك عام ١٩٧٤) إلى حديقة الورود في فناء البيت الأبيض في واشنطن عام ١٩٩٣.

ومن ذا الّذي يشبه (أبوعمّار) في حياته، أو يدانيه منزلة في وجدان شعبه؟ ومن في وسعه أن يملأ كلّ هذا الفراغ، أو ينسينا الرّجل الّذي استحقّ بجدارة لقب (أبو الوطنيّة الفلسطينيّة)؟ لذلك، فإنّني أَعتقد جازماً أنّ كلّ يوم مضى منذ فارقنا هو يوم ملائم لاسترجاع تلك اللحظات الباهرة، والمشاهد الحافلة بالمواقف الّتي تفيض حكمة وشجاعة وقوّة بصيرة. لقد كان أبوعمّار- وهو يقود الرّكب بجسارة القادة التاريخيين الكبار- شجاعاً في قول الحقّ، واتّخاذ المواقف، وصنع اللحظة المواتية. وكان كذلك القائد المبادر دون وجل أو تهيّب، عزيز النّفس، كبيراً ونبيلاً في اختصامه مع رفاق المسيرة، وظهيراً قويّاً لكلّ صاحب رأي خلافيّ يحتمل الصّواب، ولكلّ مبدع ومثقّف ثوريّ، وراعياً لكل زهرة تتفتّح في بستان الثّورة.

إنّه أبوعمّار الّذي خضنا معه وإلى جانبه كلّ معارك الثّورة المجيدة من معركة التّأسيس والانطلاقة عام ١٩٦٥ إلى معركة الكرامة عام ١٩٦٨، وإلى معركة الصّمود الأسطوريّ في لبنان عام ١٩٨٢، وإلى معركة الدّفاع عن القرار الوطنيّ

المستقلّ، وإلى معركة السّلام والعودة الظّافرة إلى أرض الوطن، وإلى المعارك السّياسيّة والدّبلوماسيّة في الأمم المتّحدة، وانتزاع الاعتراف بعضويّة مراقب في المنظّمة الأمميّة، وإلى معركة إقامة السّلطة الوطنيّة ووضع اللّبنات التّحتيّة لإقامة الدّولة المستقلّة؟ ومن منّا- نحن إخوته ورفاق دربه- من لا يحمل ذكرى خاصّة ظلّ يحتفظ بها في سويداء قلبه للرّجل الّذي خضنا نحن وإيّاه كلّ هذه المعارك؟ وإذا كان لي أن أتذكّر شيئاً قليلاً من بين صفحات دفتر ذكرياتي الحميمة مع القائد الفارس فإنّ المقام لا يتّسع أبداً، ولن تكفي الصّفحات المتاحة لاستعراض هذه الذّكريات، وذلك منذ أن التحقت بحركة فتح وتفرّغت في صفوفها في ستّينيات القرن الماضي؛ إلى تأسيس معامل صامد، وإلى تكليفي بقيادة مفاوضات أوسلو السّرّيّة، وإلى رئاستي لأوّل مجلس تشريعيّ منتخب، ومن ثمّة إسناد منصب رئاسة الحكومة لي في لحظة حرجة.

والحقّ إنّه في كلّ صفحة- أو قل في كل محطّة من هذه المحطّات الّتي كان فيها أبوعمّار قائدي دون منازع- كان الزّعيم الخالد أيضا معلمّا وظهيرا لإخوانه جميعا، وكنت في المقابل- كما ذكرت مرارا وتكرارا، وفي كلّ مناسبة من المناسبات العديدة- محلّ ثقته العميقة، وموضع أسراره الدّفينة، وساعده الأيمن في كثير من المهام والملمّات الكبيرة، الأمر الّذي يثير في نفسي على الدّوام مشاعر الاعتزاز والفخر، ويحملني على استذكاره دائماً بكلّ الأسى واللوعة والألم.

ومع أنّ الكلّ الفلسطينيّ ظل يستذكر أبا عمّار في كلّ المناسبات، ويفتقد قيادته الفذّة على كلّ المفارق والمنعطفات- خصوصاً عندما كانت تدلهّم الخطوب وتشتدّ النّازلات- إلّا أنّه كان بالنّسبة لي هو أكثر من ذلك كلّه، حيث كلما تذّكرته- وأنا لا أنساه بالطّبع- ازدادُ إحساساً بفداحة هذا الغياب، وشعورا

بالخسارة الّتي لا تعوّض، لا سيّما وإنّنا نواجه بعد رحيله كلّ هذا القدر من التّشتّت وهذا الحجم من المصاعب والتّحدّيات والانقسام، فتشتدّ علينا وطأة الغياب أكثر فاكثر، ويجتاحنا الحنين والاشتياق إلى قيادته بصورة مضاعفة، وإلى دأبه في كلّ المناسبة الوطنيّة والحركيّة، ونفتقد نقاء سريرته ورفعة أدائه وهو ينتقي من جعبته أصلب السّهام، ويبرع في تنظيم الصّفوف، ويقف على كلّ التّفاصيل وأدقّها على الإطلاق، ويؤلّف بين القلوب، ويوسّع صدره الواسع للمختلفين معه، أولئك الّذين لم يختلفوا عليه في أيّ يوم مضى.

لذلك كله بقيتُ طوال الأعوام الطّويلة الماضية مع كلّ الأخوات والأخوة المناضلين منذ زمن ياسر عرفات نستذكر لحظة غياب القائد الرّاحل، على نحو ما كنّا نستذكر حضوره السّاحر في كلّ المناسبات والمواقف والتّطوّرات الّتي توالت علينا دون انقطاع، ونترحّم عليه على حسن قيادته، ونقاء معدنه، وثاقب نظره، وقوّة مراسه في الملمّات، وطول باله مع رفاق المسيرة من أصغر مقاتل كان يقف على باب مكتبه إلى أكبر قائد كان يصطّف إلى جانبه في كلّ المعارك والمواجهات المصيريّة. لذلك، بقي حاضرا بيننا بكلّ ألفه البهيّ، وننحني أمام طيفه، ونقف خاشعين في محرآبه ومحرآب كلّ الشّهداء- وهو إمامهم بامتياز لا حدّ له- ونستلهم من روحه الطّاهرة المحلّقة في علياء السّماء أنبل المواقف وأجزل التّضحيات، ونشحذ الهمم من رجع صوته القويّ بيننا، المسيّج بالعزم والإصرار والصّمود الّذي لا حدّ له.

كيف لا وأبو عمار زعيمنا الخالد الّذي أضاء لنا الدّرب في عتمة الليل البهيم، وعبر بنا جدار المستحيل، وتربّع في سمائنا كالبدر الّذي يهدينا إلى سواء السّبيل، ويمدّنا بالشّجاعة والإقدام والصّلابة في الدّفاع عن حقّنا المشروع

في الحرّيّة والاستقلال وبناء الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف؟ وكيف لا نحبهوهو الزّعيم الخالد في مدرسة الوفاء، والمعلّم الّذي أهدانا الدّرس الأوّل في أبجديّة حبّ فلسطين وشعب فلسطين، وكان فوق ذلك مثالاً في الفروسيّة والنّبل عندما يختصم المتخاصمون عنده، ورأس الرّمح، وحدّ السّيف، وصاحب الكلمة الفصل إذا احتدمت النقاشات وتباينت الآراء من حوله؟ وكيف لا بحبّه أيضاً وأيضاً، ونحن (إخوته ورفاق مسيرة دربه الطّويل)ونكون أكثر ما نكون حسرة على رحيل صانع الملحمة الفلسطينيّة المعاصرة بيننا، وأَشَدّ احتياجاً لحكمة وشجاعه ومضاء شخصيّه هذا الزّعيم التّاريخيّ، لا سيّما في هذه المرحلة العصيبة من حياة شعبنا الصّابر الصّامد المقاوم.

ولهذا كله، فنحن في هذه المرحلة الّتي تستحقّ اسم «مرحلة ما بعد زمن (أبو عمّار) نفتقد هذا القائد على طول الخطّ المستقيم، ونتذكر الرّئيس الشّهيد ياسر عرفات بكلّ ما في نفوسنا من ألم وأمل، وبكلّ ما في وجدان الشّعب الفلسطينيّ من مآثر تركها لنا حادي المسيرة الخالد، وبكلّ ما أرساه في الضّمير الوطنيّ من قيم ومُثل ومبادئ تهدينا إلى سواء السّبيل في عتمة هذا الليل الفلسطينيّ البهيم،والّتي تركها لنا وكأنّها مشاعل مضيئة لا تنطفئ مهما ادلهمّ الليل واشتدّت ريح السّموم. وحقّا، نتذكّر الزّعيم الرّمز في كلّ منعطف، وفي كلّ موقف ومناسبة في حياتنا الوطنيّة، ونكاد نلمس حضوره الباذخ بيننا، ونسمع صوته الهادر، ونسترجع مواقفه الشّجاعة، ونشعر بالفراغ الّذي تركه. ونترحّم على روحه الطّاهرة، ولا يسعنا في كلّ يوم إلّا أن نثني عليه؛ وعلى حسن إدارته، وعلى ثاقب نظرته وصلابة شكيمته، وعلى طول باله مع رفاق المسيرة، وعلى نقاء معدنه الثّوريّ المجرّب في كلّ المعارك والمواجهات.

كيف لا نتذكرك يا أبا عمّار في زمن قلَّ فيه الوفاء، وأنت من يعلّم الوفاء، ويضيء لنا الدّرب الّذي ظنّه كثيرون ذات يوم ضربا من ضروب الخيال، أو ربما من سابع المستحيلات؟ كيف لا وقد عبرت بنا من هامش الهامش إلى قاعة الأمم المتّحدّة، وإلى قلب معركة استعادة الحرّيّة والكرامة والأرض والحقوق المشروعة، ومعركة الاستقلال الوطنيّ، استقلال فلسطين؟ كيف لا وأنت يا أبا عمّار مدرسة في الإخلاص والتّفاني ونكران الذّات، هذا الإخلاص الّذي كان بالنّسبة لك حرفًا أوّل حرف في أبجديّة حبّ فلسطين والمقاتلين والقادة والأسرى والشّهداء؟ كيف لا يفيض بنا الحنين إلى زمانك، وأنت القائدُ الباسلُ المبادر صاحب الرّأي السّديد؟ ومن غير القائد الفارس أبي عمار- وهو شمسنا الّتي لم تنطفئ- كان أهلًا لاعتلاء ركب الثّورة بجسارة القادة التاريخيين، ومن وكان شجاعًا في قول الحقّ، واتّخاذ الموقف، وحمل الأمانة، وصنع اللحظة المواتية، من غير ياسر عرفات، أبو الوطنيّة الفلسطينيّة، الرّبّان الّذي قاد السّفينة في بحر متلاطم إلى أن أوصلها إلى شاطئ الأمان على أوّل أرض متاحة من فلسطين؟ ومن هو غير حادي المسيرة، أب الثّوار الأحرار الّذي تحوّل إلى رمز وطنيّ حاضر أبد الدّهر في ضمير الفلسطينيين؟

ليس لديّ أدنى شكّ في أنّنا، نحن أخوة الزّعيم الخالد ورفاق دربه وأبناء شعبه في الدّاخل والخارج على ثقة وطيدة ويقين بالغ أنّ رجلًا مثل (أبوعمّار) لم يغبْ عنا إلّا بجسده النّحيل، ولم يغب عن حياة شعبه على الإطلاق، ولا عن مسيرتنا الوطنيّة، أو عن فضائنا السّياسيّ، فالشّهداء الأبرار- وإمامهم الشّهيد الرّمز ياسر عرفات- خالدون لا يموتون كما يموت بقيّة الناس، بل إنّهم أحياء عند ربهم يرزقون. فطيف (أبو عمّار) يرفرف إلى الآن في سماء فلسطين، يمرّ على أيامها المثقلة بالأحزان الكثيرة والأفراح القليلة، حاضّاً على الثّبات والصّمود ومواصلة

البنـاء والعطـاء، يشـدّ على أيدينـا بقـوّة، ويدعونا لمواصلة مسـيرة الثّـورة، ويحثّنا على التّمسّـك بالوحـدة الوطنيّـة، وعلى عـدم التّفريط بثوابتنـا الأساسـيّة، وعلى الصّمود إلى مـا لا نهايـة، وعلى الاسـتمرار في المقاومـة بكلّ أشـكالها المتاحة، وعلى الإقـدام وأخذ الزّمـام، تمامـاً على نحـو مـا كان عليـه رفيـق المقاتلـين في الأغـوار، وقائـد المعركة في الكرامـة وبـيروت، وفي كلّ المحطّـات اللاّحقـة على طريق الحرّيّة والاسـتقلال.

إذا كان لي أن اسـتذكر على المسـتوى الشّـخصيّ،فإنّني اسـتذكر فصـلاً حميمـاً مـن حيـاتي الوطنيّـة مـع الرّاحـل أبي عمار، سـيّما في هـذه المرحلـة العصيبة بكلّ المقاييـس، وإن كان لي أن اسـترجع شـيئًا ضئيـلا مـن ذكريـاتي الحميمـة مـع القائد أبي عمّـار، فإنني سأشـير بـكل فخرٍ واغتبـاط إلى التحـاقي بحركة فتح في سـتّينات القـرن المـاضي عندمـا كنـت أعمـل في المملكـة العربيّـة السّـعوديّة في القطـاع المـصرفيّ، وإلى إسـناد القائـد يـاسر عرفـات لي مهمّـة العمـل في ماليّـة حركـة فتح، وتأسـيس معامـل أبنـاء شـهداء الثـورة الفلسـطينية في لبنـان (مؤسّسـة صامد)، وإدارتهـا ،وإلى منـحي الثّقـة الكاملـة وتكليفي فيما بعـد بقيادة مفاوضات أوسـلو، وأخـيرا إلى رئاسـتي لأوّل مجلـس تشريـعيّ فلسـطينيّ منتخب، وإسـناد مهمّـة قيادة كلّ مـن وزارة الاقتصـاد والتّجـارة والصّناعـة، و (بكدار) إلى مسـؤوليتي، ومن ثمّ تـولّي منصب رئاسـة الحكومـة الفلسـطينيّة في آخر المشـوار.

في كلّ منعـرج وفي كلّ محطّـة مـن هـذه المحطّـات، كان أبوعمّـار القائـد الّذي أثـق بـه وأحترمه، وفـوق ذلك كان سـندي وقـدوتي، فيما كنـت بالمقابل محـلّ ثقته عزيـزة المنال، وموضـعَ أسراره الدّفينة في قاع القاع، سـواء في مجال السّياسـة والمال، أو في إطـار الاقتصـاد، الأمـر الّذي، وسـيظلّ موضع اعتزاز شـخصيّ عميـق، وهو ما يزيـد لديّ مـن حسّي بالفقـد للزّعيم، وشـعوري بالفـراغ، ويحملـني في الوقت ذاته

على تذكّـر هذا اسـتذكار القائـد التّاريخيّ بكلّ هـذا الأسى وهذه اللوعـة، والّتي ما تـزال تتراكـم في النّفـس على مدى نحو خمسـة عـشر عامـاً دون انقطاع.

غـير أنّـني- وقبـل أن أبـدأ بهـذه السّرديّـة الطّويلـة- أودّ أن أعـرض لدافـع آخـر حثّـني على الكتابـة بعد تـردّد، ألا وهي علاقـتي الشّـخصيّة والحركيّـة والوطنيّة بالقائـد وبالمرجعيّـة التّنظيميّة أخي أبي عمّـار، وهي علاقة تبرّر مـن وجهة نظري هذا الإصـدار الّذي أَعُـدُّهُ نوعاً من واجـب الوفاء للقائد الملهم، وحقّـاً من حقوقه عليّ وعلى إخوتـه جميعًـا ممّن عملـوا معـه وإلى جانبه وتحـت إمرته كل تلـك السّـنوات الطّوال، سـيّما ونحـن نرى بعـض التّنكّر لذلـك المـيراث النّبيل، ونشـهد بعـض الارتداد.

أبـدأ بالقـول إنّ علاقـتي المتعـددة الجوانـب بـالأخ القائـد الرّاحل الشّـهيد (أبـو عمّـار) قامـت وارتكـزت على مـدى نحو أربعـين عاما متواصلـة على ركيزتين أساسـيتين همـا: الثّقـة والاحـترام؛ حيـث بـدأتُ هـذه العلاقـة المبـاشرة بـه منـذ أن عـدتُ متفـرّغاً بالكامـل إلى صفـوف حركـة (فتـح)، في أواخـر السّـتينيات، كما تمـيّزت هـذه العلاقة بخاصيتـين كبيرتين وهما: الاسـتمراريّة بما تعنيـه من تواصل حثيث، و الانسـجام السّـياسيّ والايمان بهذه المسـيرة ومع هذه الشّـخصيّة القياديّة المركزيـةُ، والّـتي طبعتْ بطابعها الشّـخصيّ المميّز سـمات مرحلة مديدة من مسـيرة كفـاح وطـنيّ شـاق، مرحلة حفلـت بالتّطـوّرات والوقائـع والمؤامـرات والصّعوبات والأحـداث الكبـار، وتواصلـت (هـذه العلاقـة) عـبر عديـد المحطّـات والمراحل والعواصـم والمهـامّ والتّكليفات،حيـث كان خلالهـا القائد الرّاحل محـور الارتكاز، وقـوّة الدّفـع الأساسـيّة، ورجـل كلّ مرحلـة من هـذه المراحـل بامتياز، وكان القاسـم السّـياسيّ الجامـع بـين القابضين على مفاصل العمـل الوطنيّ الفلسـطينيّ كلّهم مهما تتعـدّدت الأفـكار لديهم وتتنـوّع عندهـم الاجتهادات.

وكما كنتُ بالأمس البعيد- وإلى هذا اليوم- لا أخال اثنين ممن عملوا مع الأخ الشّهيد (أبو عمّار) عن قرب، وتواصلوا معه في السّرّاء والضّرّاء، يختلفان حول حقيقة أنّ الرّجل كان يتمتّع بسحر شخصيّ، أساسه التّواضع الجمّ، والدفء الإنسانيّ الغامر، ناهيك عن الصّبر على الشّدائد، وقوّة احتمال الصّعوبات، والقدرة الفريدة على قراءة الأحداث، وسبر غور الرّجال، وحسن فنّ الإصغاء والتّعلّم، إلى جانب البداهة والبراعة والتّسامح والتّرفّع والحزم والشّجاعة، وفوق ذلك، ممّا لا حصر له من الصّفات القياديّة الأُخرى، الّتي أهّلت هذا القائد المسكون بفلسطين وحرّية الشّعب الفلسطيني والأرض الفلسطينيّة منذ مطلع شبابه؛ للإمساك بزمام قيادة شعبه على مدى نحو أربعة عقود من دون أدنى منازع، باقتدار وجسارة عزّ نظيرهما في الزّمن الفلسطينيّ المحتشد بالقيادات والتّباينات والكمائن والحصارات والأعداء والخصوم من كلّ الملل والنّحل والأعراق والاتّجاهات.

وفضلاً عن هذه الصّفات القياديّة كلّها الآنفة الذّكر، فقد كان الأخ أبو عمّار يتمتّع بخصال عديدة،كان في المقدّمة منها فطرةٌ إنسانيّة فريدة من نوعها، إلّا أنّها فطرة يشترك فيها القادة التّاريخيون الكبار معًا، وأعني بها فطرة الإلهام الّتي تخصّ أولئك الكبار وحدهم بين المشتغلين بالعمل الوطنيّ العام. ومع أنّ من الصّعب علينا معرفة مفاتيح خاصية الإلهام هذه، والوقوف على منابعها الغائرة عميقاً في النّفس البشريّة، إلاّ أنّ تجلّياتها سهلة الإدراك، ومُخرّجاتها قابلة للوصف والقياس.

ولعلّ أوضح مثال عمليّ على ذلك مثال حالة الرّاحل الكبير، ونعني بذلك تلك القدرة، المشهودة له بها من قبل كلّ الّذين كانوا يحيطون به على ملَكة اتخاذ القرار الصّائب في لحظات الشّدّة، وتقرير الاتّجاه الصّحيح لدى وقوف الثّورة على

مفـترق طـرق، وبلـورة الموقف الملائم والأخـذ به في أوقـات الأزمة، وقيـادة التّوجّه العـام والدّفـع به إلى الأمـام كلما اختلطت علينـا الرّؤى، وتزاحمـت أمامنا الخيارات الصّعبـة، وهـو ما يصـحّ معه أنّ يقال بـلا تردّد إنّ عرفـات هو رجل قـرار، وإنّه كان قـادراً على اتّخـاذه عند الوقـوف على تخوم اللحظـات المفصليّة الفارقـة، وتنفيذه من دون تراجـع أو تردّد.

ولعـلّ أبـرز تلك النّبـوءات الّتي لا تصـدر إلاّ عـن الرّجال الملهمـين وحدهم إجابتـه عـن أسـئلة أحـد الصحفيـين، وكان يهـم بركـوب الباخـرة الّتي أبحـرت به مـن مرفـأ بيروت في خريـف سـنة١٩٨٢ بعد صمـود أسـطوريّ دام (٨٨) يومـاً أمام أشرس عـدوان إسرائيـليّ، وذلـك حين سُـئل عـن وجهته، فقـال بيقين شـديد وثقة بالنفـس: «إنّي ذاهـب في الطّريـق إلى القدس... إلى فلسـطين.»

لـم يكـن هذا الحضـور الطّاغي لشـخصيّة ياسر عرفـات مردّه بنية جسـديّة ضخمـة، أو موهبـة خطابيّـة محلّقـة، كما أنّـه لم يكـن نابعًا من شـخصية متجبّرة، متكلّفـة بمظهرهـا، عنيـدة في آرائهـا، باطشـة مـع خصومهـا، حـادّة في علاقاتها مع الآخريـن، غامضـة في تجليـات غضبهـا وانشراحهـا، بـل إنّ يـاسر عرفـات (الّذي تعارفنـا على مناداتـه بلقـب "الختيـار" وهـو في ريعـان شـبابه) كان على العكـس مـن تلـك الصّفـات الّـتي أنف منهـا تمامًـا كان شـديد التّواضـع، مجامـلاً خجولاً، زاهـدا في ملبسـه ومأكله ومجلسـه وسـبل عيشـه اليـوميّ، يفطـر مـع الفدائيين في قواعدهـم، ويسـكب الطّعـام بيـده في صحـون ضيوفـه مـن سياسـيين وصحافيين ومرافقـين، ويسـهر إلى سـاعات الفجـر الأولى مـع زائريه مـن القيـادات والكوادر مـن دون تكلّـف في حـوار، أو تصنّـع في كلام، أو اسـتئثار بـرأي.

كان ذلك كلّه هو سحر ياسر عرفات الخاص، ومنبع شخصيّته القياديّة الفذّة، وموئل الولاء له، ومصدر الالتفاف حوله. فهو الّذي لم يقطع الشّعرة الأخيرة مع أيّ من خصومه، ولم ينسف جسر اتّصال حتّى مع أعدائه، ولم يفقد صبره في أحلك ساعات المحنة، ولم يتخلّ عن تفاؤله مهما تضيّق عليه الدّائرة. وكان لفرط تفاؤله بحتميّة اجتياز هذا المخاض أو ذاك، وعبور هذه الأزمة أو تلك، يثير فينا الدّهشة المختلطة بشيء من الابتسام الحييّ، وخصوصًا حين كان يقول: «يا جبل ما يهزك ريح» تعبيراً عن الإرادة والإصرار ورفع المعنويات والثقة، أو حين كان يردّد على أسماعنا بلا كلل: «إنّني أرى في آخر النفق، أرى مآذن القدس وقباب كنائسها، وسيأتي اليوم وهو قريب حين يرفع شبل أو زهرة من بلادي علم فلسطين على أسوار القدس ومآذن القدس وكنائس القدس"، فكان كأنّه يبصر ما لا يبصره الآخرون، ويرى ببصيرته ما استعصت رؤيته في نهاية النّفق الطّويل.

لا يتسع المقام لي في هذه العجالة أن أعرض تاريخًا شخصيّاً طويلًا من العلاقة الإنسانيّة النّضاليّة الشّخصيّة التّاريخيّة الغنيّة مع زعيم لم يشقّ له غبار، وقائد على رأس حركة التّحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ، ورئيس لم يُجارِه أحد لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وحركة (فتح) والسّلطة الوطنيّة، وقائد عام لقوّات الثّورة الفلسطينيّة منذ تشكيل قوّات العاصفة، وبطل معارك الثّورة وصولًا إلى معركة الحرّيّة والاستقلال، وصانع التّحوّل العظيم في مجرى الكفاح الّذي عبرنا معه من دنيا الشّتات إلى رحاب الوطن، وأقمنا معه أوّل سلطة وطنيّة فلسطينيّة على أوّل أرض للشّعب الفلسطينيّ يجلو عنها الاحتلال، وصمدنا نحن وإيّاه في المعارك والحصارات والشّدائد كافة، وبقي طوال ذلك كلّه القائد والأب، الفارس والفدائيّ، ورجل المهمّات الصّعبة والكبيرة والتّفصيلات الدّقيقة، لا

تُقعده المحن، وما أكثرها، ولم يفت في عضده الخذلان والتّنكّر، ولم تضعف من ثقته برجاله الأقاويل والأراجيف الكثيرة.

لقد كنت، على مدى الأعوام الطويلة الماضية واحداً من أبناء الحركة الّتي أقامها ياسر عرفات مع نخبة صغيرة من أقرانه، نمت واتّسعت وتجذّرت عميقاً في الصّفوف الفلسطينيّة، وغدت قائدة الكفاح الوطنيّ الفلسطينيّ وبوصلته السّياسيّة. ودائمًا كنتُ أرى نفسي- وبحكم علاقتي الخاصة به، وفي أيّ موقع كنت- واحدًا من صانعي القرار الفتحاويّ، ثمّ عضواً في الحلقة المحيطة بالرّئيس؛ أي كنت خلال هذه المدة الطويلة واحداً ممّن كانوا على اتّصال دائم ومباشر بالقائد الّذي تجمّعت بين يديه مقدرات صنع القرار الوطنيّ الفلسطينيّ، بكل تفصيلاتِهِ اليوميّة الّتي لا تعدّ ولا تحصى، وإن كانت هذه تستحق وقفة مطوّلة وعرضًا شفّافاً ليس وقته الآن.

غير أنّ ما أودُّ التّوقف عنده في هذه المساهمة الخاصّة هو مجريات العام الأخير من أعوام هذه المسيرة الحافلة بالتّطوّرات والأحداث الجسام أي العام الّذي تولّيت فيه منصب رئيس الحكومة خلفاً للأخ أبي مازن، وذلك عندما وجدتُ نفسي وقتها أمام خيار لا خيار سواه،وذلك حين أصدر الأخ أبو عمّار بالتّشاور مع أعضاء القيادة الفلسطينية في كلّ من حركة (فتح) ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة قرارًا بتكليفي بمنصب رئيس الحكومة، وأنا بعدُ لم أزلْ رئيساً للمجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ الّذي انتُخبت أوّل رئيس له بعد أوّل انتخابات فلسطينيّة عامة سنة ١٩٩٦، بعد أن فزتُ فيها بعضوية المجلس نائبًا عن محافظة القدس، وانتخبتُ رئيساً للمجلس التّشريعيّ مرّات متتالية.

الفصل الثاني

أبوعلاء رئيساً للحكومة
في عهد الرئيس الراحل أبوعمار

مشاهد من عمل الحكومة

وطبعاً، لم يكن منصب رئيس الحكومة الّذي نُصّبت فيه بتاريخ يوم ٢٠٠٣/١٠/٣٠ فقرة أولى في سجل علاقتي الشّخصيّة والسّياسيّة بالأخ أبي عمّار، ذلك السّجل الّذي يتّسع للعديد من الفقرات والصّفات والفصول الّتي تستحقّ كلّ واحدة منها وقفةً مطولةً لاستظهار كل ما انطوت عليه من دروس وعبر وعظات ثمينة منذ مطلع عقد السّبعينيات من القرن الماضي في مجالات العمل النّضاليّ الفتحاويّ والعمل الاقتصاديّ والماليّ، ومنذ مطلع عقد الثّمانينيّات.

فقد تولّيت أمور الدّائرة الاقتصاديّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وحققتُ مع الكوادر المختصّة وآلاف العاملين العديد من الإنجازات، وغير ذلك ممّا استطاعت أن تقوم به هذه الدّائرة من نشاطات اقتصاديّة وسياسيّة مهمّة، تمّ تفصيلها في كتابين لي صدرا تباعًا: الأوّل يتناول التّجربة الفلسطينيّة في مجال أسميته (اقتصاد المقاومة)، والثّاني يتناول تجربة المؤسّسة الاقتصاديّة الاجتماعيّة الفلسطينيّة المعروفة باسم (مؤسّسة صامد)، ناهيك عمّا حقّقته خلال عقد التّسعينيات حين أعطاني الأخ أبو عمّار- رحمه الله- ثقته الكاملة بإدارة أوّل قناة مفاوضات رسميّة مع الحكومة الإسرائيليّة في أواخرِ سنة ١٩٩٢، وأفضت- فيما أفضت إليه- إلى توقيع اتّفاق أوسلو، والاتّفاق الانتقاليّ المرحليّ، وإقامة أوّل سلطة وطنيّة فلسطينيّة منتخبة على أوّل أرض يتمّ انتزاعها من براثن الاحتلال الإسرائيليّ الطّويل في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

وكما هو معلوم لكلّ المشتغلين بالعمل الوطنيّ الفلسطينيّ، فقد قدمت إلى العمل الفتحاويّ من مواقع عمل خاصة في مجالات العمل المصرفيّ في كلّ من السّعوديّة والأردنّ، وقدمت إلى منصب رئيس الحكومة من خلال تجارب متنوّعة، خضت فيها غمار إنشاء مؤسّسات فتحاويّة وإدارتها،ومنها إنشاء الدائرة الاقتصاديّة في منظمة التّحرير الفلسطينيّة، ومحافظ فلسطين لدى البنك الإسلاميّ، وممثّل فلسطين في المؤسّسات العربيّة والدّوليّة الاقتصاديّة. وعندما عدت إلى أرض الوطن أسّست مؤسّسة بكدار (المجلس الفلسطينيّ للإنشاء والإعمار) وتوليّت إدارتها، ثمّ توليّت حقيبة الاقتصاد والتّجارة والصّناعة، ومتابعة الدّول المانحة قبل أن أتفرّغ تماماً لرئاسة المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ مدة ثمانية أعوام، كنت خلالها على تواصل حثيث ودائم مع الأخ (أبو عمّار)، لا بصفتي رئيساً للسّلطة التّشريعيّة فقط، بل أيضاً بصفتي عضواً في الحلقة القياديّة المحيطة بالأخ أبي عمّار، إذ ألقى على كاهلي مرّة أُخرى إدارة الاتّصالات مع الجانب الإسرائيليّ ومتابعتها لاستكمال عمليّة السّلام، وتنفيذ استحقاقاتها، والوصول بها إلى الآفاق المنشودة.

والحقّ أنّ العام الأخير من عملي مع الأخ الرّاحل أبي عمّار- أي العام الّذي أودّ أن أسلّط الضّوء عليه بكثافة- هو أكثر فترات هذه التّجربة مدعاة للمراجعة والمكاشفة، ليس فقط من منطلق أنّه يمثّل الصّفحة الأخيرة من سجل علاقتي الشّخصيّة والنّضاليّة بالأخ الرّئيس القائد، بل أيضًا لما انطوى عليه من عناصر إشكاليّة مركبّة مع رئيس محاصر ومهدّد بالاغتيال والإبعاد والموت البطيء. فقد تجاوزت لديّ في ثناياها الواسعة مشاعر التّقدير والاحترام والحرص والولاء والوفاء من جهة، وبواعث القلق والخشية وجسامة المسؤوليّة وتضارب الرّؤى واختلاف الاجتهادات من جهة أُخرى، وتنوّعت بين ضفتيّ مجرى هذه العلاقة، وتنقّلت

مـراراً مـن حالـة الانسـجام التّـام إلى وضعيّـة الرّغبـة في الانـصراف وإعادة الأمانـة كاملـة غير منقوصـة إلى أصحابهـا؛ أي إلقائها مجـدّداً بين يـدي الرّئيس.

ذلـك بـأنّ ياسرعرفات لم يكن مجـرد رئيس منتخب عـبر صناديق الاقتراع الحـرّ المبـاشر للشّـعب الفلسـطينيّ، وإنّمـا كان القائـد الّذي عـبر برجاحـة عقلـه وبشـجاعته المعهـودة مـع مقاتليه وشـعبه من مرحلـة الشّرعيّـة الثّوريّـة إلى مرحلة الشّرعيّـة الدّسـتوريّة، ونجـح في إقامـة نظـام سـياسيّ بـدا كأنّـه فُصّل على مقاسـه، زعيمًـا ذي كاريزمـا خاصـة، وصاغـه على هيئـة نظام رئـاسيّ يتماشى مع شـخصيّة اعتـادت- على مـرّ العقـود الطّويلـة السّـابقة- تركـيز المسـؤوليّات والصّلاحيّـات والسّـلطات بـين يديهـا، حـتّى أنّ النّظام السّـياسيّ الفلسـطينيّ لم يلحـظ في بادئ الأمـر ضرورة وجـود منصب لرئيـس حكومة يمكـن لصاحبه أن يشـارك الرّئيس في إدارة السّـلطة التّنفيذيّـة، ويقاسـمه حمـل عبئهـا اليـوميّ، وتصريـف الشّـؤون الإداريّـة للأجهـزة والمؤسّسـات والـوزارات المتعـدّدة، ناهيك عـن اتّخـاذ القرارات الإداريّـة والاقتصاديّـة والماليّـة الملائمة.

لقـد خلق هـذا الأمـر، الّذي بدا على نحـو موضـوعيّ، تلك العلاقة الموسـومة بسـمة إشـكاليّة مع رئيـس حكومة تـمّ اسـتحداث منصبه وفـق القانون الأسـاسيّ أوائـل سـنة ٢٠٠٣ نتيجة ضغـط دوليّ ومطلب فلسـطينيّ، فبـدا كأنّ المقصـود بهذه العمليّـة كلّهـا هو سـحب بعـض الصّلاحيّات مـن الرّئيس ياسر عرفـات على طريق نزعهـا بالكامـل. وليس معنى ذلـك أنّه لم يكن هناك حاجة فلسـطينيّة إلى توسـيع قاعـدة المشـاركة هـذه، إلاّ أنّ الشّـكل الّذي بـدا عليـه الضّغـط الدّوليّ والعـربيّ هو الّذي جعـل ثمّة إشـكاليّة في هـذا الأمر.

ولست هنا في معرض انتقاد هذه العلاقة ولا تقويمها على هذا النّحو أو ذاك، وإنّما ما أودّ شرحه بصورة خاصة- ولغايات هذه المساهمة- هو تشخيص الطّبيعة الإشكاليّة لمكونات هذه العلاقة غير القابلة للتّكرار أبدًا بين أي رئيس حكومة ورئيس السّلطة الفلسطينيّة في مستقبل الأيام والأجيال، نظراً إلى فرادة صانع وصاحب هذه الإشكاليّة ذاته، أي هذا الرّجل الّذي امتلك سمات قيادية مبكرة، وظل يراكمها فيما بعد إلى أن تبوّأ مقعد الصّدارة في كلّ النّطاق: الفلسطينيّ والإقليميّ والدّوليّ، وبات منذ ذلك الوقت العنوان السّياسيّ الّذي لا يُنازع للفلسطينيين جميعاً على اختلاف أطيافهم وألوانهم، وتعدّد منظّماتهم وحركاتهم ومؤسّساتهم وهيئاتهم القياديّة.

فكيف إذاً -والحالة هذه- لرئيس حكومة أقحمه القانون الأساسي (الدّستور الموقّت) إقحامًا يخالطه قدر من الإكراه وشيء من الاحتواء في حاكميّة زعيم ظلّ يتربّع وحده، سيّدًا مطاعاً مهاباً، لا يعوزه الدّأب ولا تنقصه الفطنة، على سدّة النّظام ورئاسة المؤسّسات والهيئات والأجهزة واللجان القياديّة والمنظّمات الوطنيّة كافّة، ثمّ يقاسمه بعض الصّلاحيّات والمسؤوليّات الّتي تشابكت خيوطها بين يديه ردحاً طويلاً من زمن الثّورة وعهد بناء كيان الدّولة؟

ربما لا تكون هذه الإشكاليّة الموضوعيّة من صنع ياسر عرفات، أو على الأقلّ ليست من صنعه وحده. إذ يمكن القول إنّ أوضاع العمل الوطنيّ الفلسطينيّ وما انطوى عليه من تعقيدات وتداخلات مع المحيط الإقليميّ المجاور، ناهيك عمّا حفلت به ساحات العمل الوطنيّ هذه من منظّمات وحركات وتوجّهات وعقائد لم تستطع أيّ منها الاستحواذ على النّسبة الغالبة من مجموع الشّعب الفلسطينيّ، وبالتّالي لم يفرز أيّ منها منظّمة تضارع مكانة الحركة الّتي

قادها ياسر عرفات وأمسك بصولجانها بكل جدارة واقتدار، الأمر الّذي يمكن الاستنتاج منه أنّ الحالة السّياسيّة الفلسطينيّة هذه هي الّتي أفرزت هذه الفرادة القياديّة، وطوّبت هذا القائد على تلك الصّورة الّتي سلّم بها وقبلها الجميع، وسلّم الأمناء العامون وقادة الفصائل الزّمام لها على هذا النّحو أو ذاك.

فإذا كانت هذه حال المنظّمات والحركات الفلسطينيّة الّتي عرفت كيف تتعايش مع هذه الفرادة القياديّة الإشكاليّة النّادرة لياسر عرفات، فما بالك بالحركة (حركة فتح) الّتي يعدّ تاريخها الكفاحيّ الطّويل بمثابة تاريخ شبه خاص، إن لم يكن تاريخاً شخصيّاً للرّجل الذي أنشاها في اللاّمكان، وبعثها من حالة الانكسار، وبثّ فيها الجسارة وروح الاستشهاد، وسار بها بين التّقاطعات الإقليميّة الملتهبة، ومضى معها عكس اتّجاه هبوب الرّياح الباردة، وأرسى في فضائها الحجر الأوّل لكينونة سياسيّة مصادرة وممنوعة منعا قطعيّاً، ورفع في آفاقها علم الحرّيّة والتّحرير وكلّ شعارات تلك المرحلة الصّاخبة في حياة المنطقة، إلى أن هبط بها من ذُرَا الثّوريّة الرّومانسيّة إلى أرضيّة الواقع الممكن والواقعيّة الثّوريّة.

أقول: كيف لرجال هذه الحركة الّتي تولّت قيادة منظّمة التّحرير في المنفى، ثمّ غدت قيادة السّلطة في الوطن، هؤلاء الّذين عملوا تحت قيادة الأخ القائد العام أوّلاً، والأخ الرّئيس فيما بعد، أن يفكّكوا لغز هذه الإشكاليّة القياديّة الصّعبة، وأن يدخلوا إلى عالمها الخصوصيّ تماماً؛ ليشاطروه سنام المسؤولية، أو ليزاحموا الرّجل في صلاحيّة موقعه كرئيس منتخب بالاقتراع الحرّ والمباشر، حتّى لو كان أحدهم يشغل منصب رئيس حكومة فصّل القانون الأساسيّ حدودها بكلّ دقّة.

وربما لأنني كنت أحد الّذين عملوا معه عن قرب شديد على مدى الأعوام الطّويلة الماضية، ومنذ البدايات المبكرة، فقد كنت من القادرين على قراءته جيّداً وفهمه جيّداً جدّاً، وبالتّالي فقد تحاشيت أيّ نزاع محتمل معه- حتّى لا أقول إنّني كنت أميل إلى مسايرته وتغليب وجهة نظره، الأمر الّذي أطال عمر الحكومة الّتي عهد إليّ بتأليفها مدّة طالت أكثر ممّا كنت أرغب فيه، وأكثر بكثير من حكومتي في عهد الأخ أبي مازن.

ومع أنّني قدّمت له استقالتي أكثر من مرّة؛ بعضها علنيّ وبعضها لم يعلن، إلاّ إنّ محبّتي الشّخصيّة له، وتقديري العميق له ولمسيرته الكفاحيّة العظيمة، وحرصي الشّديد إزاء ما قد يلي قبول استقالتي من تداعيات عليه وهو المحاصر في المقاطعة في رام الله، في آخر بقعة أرض ظلّت ذات سيادة فلسطينية في الضّفّة الغربيّة، جَعَلني أستجيب لرفضه وإصراره على رفض الاستقالة، والعودة مجدّداً إلى العمل معه في نطاق كلّ المشتركات المتاحة، وهي مشتركات كانت على أيّ حال كثيرة وواسعة.

غير أنّ إدراكي العميق لخصوصيّة تلك الإشكاليّة القياديّة الّتي تجسّدها شخصيّة الأخ الرئيس أبو عمّار، الّتي امتزجت فيها روحيّة الأب الكبير بكاريزما الزّعيم التّاريخيّ القدير، وتماهت فيها سمات القائد الوطنيّ الكبير مع صفات رجل دولة لديه طاقة على المتابعة والمناورة والمرونة والصّلابة والوقوف على أدقّ التّفصيلات، جعلتني أفكّر مليّاً في جدوى التّعديل الّذي أجريناه على القانون الأساسيّ، وخصوصا في تلك المرحلة الصّعبة جدًّا والرّئيس في حصار شديد داخل المقاطعة محاطاً بالدّبّابات الإسرائيليّة وتحت أشكال الضّغط الدّولي كافّة.

وباستعادة ذلك المشهد المروّع داخل المقاطعة وحولها في رام الله، يبدو التّعديل الّذي جرى إدخاله على النّظام السياسيّ الفلسطينيّ كان أقرب ما يكون إلى خلق نظام سياسيّ جديد، حيث أقحمنا فيه إقحامًا منصب رئيس حكومة في وضع بدا أنّه فُصّل أساسًا على قياس هذا الزّعيم الّذي لم يكن لديه شغل شاغل سوى العمل على تدبير أمور السّفينة الفلسطينيّة المبحرة وسط صخور ثلجيّة عائمة ودهاليز سياسيّة زلقة، يقودها بمهارة وعلى طريقته الخاصة، رجل لا حياة له خارج مضمار السّهر على شؤون السّلطة وتربية الحلم بإقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة، الأمر الّذي جعلني أضمّن خطابي- الّذي كان من المقرر إلقاؤه أمام المجلس التشريعي- إعادة النّظر في منصب رئيس الحكومة من أساسه، والعودة بالأمور إلى ما كانت عليه قبل إجراء ذلك التّعديل المصادق عليه دستوريّاً.

وممّا أود ذكره -قبل أن أستكمل هذه الشّهادة الشّخصيّة- تلك المحادثة الّتي أجريتها مع الأخ الرّئيس (أبو عمّار) قبل أيام قليلة من اعتكافه في مقرّ إقامته بالمقاطعة؛ أي قبل أن يأخذ المرض منه مأخذا جعله يتوارى عن زواره، وذلك حين حدّثته عن جلسة المجلس التّشريعيّ الوشيكة، وأخبرته بأنّني سأطرح فيها قراري بإعادة الأمانة والذّهاب إلى البيت. وقبل أن أسمع ردّة فعله بادرت إلى التّأكيد أنّ هناك ثلاثة مبادئ أساسيّة ستبقى معي أينما ذهبت: أوّلها الوفاء للأخ الرّئيس (أبو عمّار) في أي موضع كنت، وأي مسؤولية قد تناط بي مستقبلاً، وثانيها الحرص على الاستمرار في لقائه، و تكثيف الحضور إلى مقرّه تحت كلّ الظّروف وفي سائر الأحوال، أمّا ثالثها، فالتزام بإنجاح أيّ حكومة يختارها الأخ أبو عمار، أو أيّ رئيس حكومة يكلّفه من بعدي.

كنـت- وأنـا أتحـدّث عن ذلـك- قد اسـتقرّ في علـمي- نقلًا عن بعـض زوار المقاطعـة- أنّ عـدداً مـن أعضـاء المجلـس التّشريعيّ كانـوا في ضيافته منـذ بضعة أيـام، وأنّهـم قالـوا- وهـم يتداولون بشـأن جلسـة المجلس المقـرّرة: "نحن سـنعمل على إسـقاط الحكومـة في المجلـس التّشريـعيّ." فـردّ عليهـم الأخ أبو عمّـار قائلاً: "وهـل أنـا أتدخّل في عمـل المجلس." وهكذا، فهمـتُ أن الرّئيس ينـوي أن يتركني مكشـوف الظّهـر أمـام بعـض التّكتيـكات المحرضّـة والمدعومة لحسـابات بعضهم فاتحـاً الطّريـق أمـام الاحتمالات الممكنـة كافّة.

غـير أنّـه فاجئـني بعـد أن اسـتمع مليًّـا إلى رغبـتي في الاسـتقالة وتعهـداتي المبدئيّـة بقـوله: "اسـمع يـا (أبو عـلاء)، لـو أن المجلـس التّشريعيّ وافـق بالإجماع على اسـتقالتك، وزكّى ذلـك المجلـس الوطـني كلّ هذا، فإنّني سـأقطع يـدي ولا أوّقع على قبـول اسـتقالتك، إنّني بحاجتك، وإن ثقـتي بك كبيرة، وأعـرف حجم معاناتك، ودعنـا نكمـل المسـيرة معـاً. لا تسـمع للآخريـن، ولا تتركـني أخاطـر بهـذا الموقع المهـم." هنـا، قلـت في نفـسي- لأوّل مـرّة: يبـدو أنّ (الأخ أبو عمّـار ضعيف)، هذا ليـس الرّجـل نفسـه الّذي أعرفه، وقلـت له: على الرّغم من كلّ شيء فـإنّي ذاهب إلى المجلـس التّشريـعيّ يـوم الأربعاء؛ لأقدّم التّقريـر وأنهي مهمّتي في رئاسـة الحكومة، قـال بمحبّـة الأب القائـد وحرصـه: «إذا اسـتقلت يـا (أبـو عـلاء) سـيظلّ الموقـع شـاغرا؛ لأنّكـم تتهرّبـون مـن المسـؤوليّة، ولن أكلّـف أحدا غـيرك بها."

المشهد الأول

مرض الرّئيس ورحلة العلاج

حـدث التَّدهـور المفـاجئ في صحّـة الأخ الرّئيس (أبـو عمّار)، عشـيّة انعقاد جلسـة المجلـس التّشريـعيّ المخصّصـة لتقديـم تقريـر الحكومـة عـن أعمالهـا في العـام الأول،حيـث أدخلنا جميعًا في حالة اسـتثنائيّة لا سـابقة لنـا بمثلها على مدى العقـود الطّويلـة السّـابقة. فقد انصرفـت الجهود، كلّ الجهـود، لمتابعة ذلـك التّدهور الصّـحّيّ الّذي ألـقى علينـا مسـحة مـن الحـزن والألـم الشّـديدين، إذ اقتضـت ضرورات مواجهـة الموقـف التّغلّـب على الأحـزان، والنّهـوض مـن ثـمّ لتدبّـر أمـر معالجـة صحّـة الرّئيس، سـواء أكان ذلك من خـلال الاتّصال المبـاشر الّذي أجريته برئيـس الحكومـة الإسرائيليّة لتأمـين انتقال الرّئيـس من مقرّه وضمـان عودته إلى المقـرّ ذاتـه، أم مـن خـلال الاتّصال بفـرق طبّيّة عربيّة مـن تونس ومـصر والأردنّ؛ للحضـور على عجل من أجل تشـخيص الحالة، واتّخـاذ القرار الطّبّيّ الـلازم إزاءها.

وما إن تناهت إلى أسـماعنا أخبار الرّئيـس الصحيّة، غير المطمئنة حتى أسرعت إلى مقـرّ المقاطعـة مع عـدد آخرَ مـن قيـادات الحركة والمنظّمـة وكوادرهـا للاطمئنان والوقـوف عـن كثـب على ما بدا لنـا- أوّل الأمر- أنّـه عارض صحّيّ من تلـك العوارض الّـتي كثيراً مـا أصابت الأخ الرّئيـس في غضون الأعـوام القليلة الماضية.

وأودّ هنا أن أسـتعيد في هـذا المقام بعض الذّكريات الشّـخصيّة المتعلّقة بتلك الفـترة العصيبـة الّـتي مررنـا بها آنـذاك. فبعـد أن اشـتدّ المرض وظهـرت علامات إعيـاء غير مسـبوقة على الأخ القائـد، اسـتدعينا أطبّاءه مـن الأردنّ ومصر وتونس

كي يعملوا- مع الأطبّاء الفلسطينيين - كل ما في وسعهم لمعالجة الرّجل الّذي تخلّى أخيراً عن مكابرته الطّويلة في مواجهة المرض، وكفَّ عن التّهوين علينا- نحن المحيطين به- أنّ الأمر مجرد مغص في الأمعاء، أو نوبة حمّ، أو غير ذلك.

لقد اتّضح أن الأمرَ هذه المرّة يختلف عمّا كان عليه في كلّ مرّة سابقة، وأنّ الوضع يحتاج إلى تدابير وخطوات استثنائيّة. لذلك اتّصلت بالأخ (أبو مازن) في مكتبه الّذي كان لا يزال معتكفاً في بيته وممتنعاً عن لقاء الأخ أبي عمّار، وشرحت له أنّ الأمر باتَ صعبا للغاية، وأنّ حالة الرّئيس حرجة، الأمر الّذي جعله يقوم بزيارته في المقاطعة للاطمئنان شخصيّاً على أحوال الرّاقد في السّرير منهكاً بمرض لم نعهده من قبل، وهي زيارة عبّرت عن حسّ تضامنيّ بدأت أوصاله تسري لدى القيادة الفلسطينية وهي تواجه لحظة شدّة حقيقيّة.

عندما دخلنا حجرة نوم (أبو عمّار) أدركنا أن الوضع أشدّ صعوبة ممّا تخيّلناه في البداية. فقد كان الشّحوب بادياً بقوّة على وجه الرّئيس، وكان صوته أضعف ممّا عهدناه، وكان الوضع كلّه ينبئ بما هو أخطر من حالة الرّشح والزّكام الّتي لم يسبق أن اعترف الأخ الرّئيس بما هو أشدّ منها، وخصوصاً أنّ الأخبار الّتي تلقيناها من الفريق الطّبّيّ الفلسطينيّ المعالج، ومن مرافقيه الشّخصيين أتت كلّها لتشير إلى أنّنا أمام حالة مرضيّة خطرة يعاني جرّاءها القائد الّذي كان يكابِرُ وهو يتألّم، شأنه في ذلك شأن ما كان عليه دائماً، في محاولة منه لإشاعة جوّ من الاطمئنان، وتهدئة النّفوس القلقة، وتغليب مصلحة الوضع السّياسيّ على حالته الصّحّيّة الّتي كان يعاني منها بصمت القادة ووقارهم الّذين يحسبون حسبتهم السّياسيّة إزاء كل مسألة حتّى وإن بلغت معاناتهم مبلغاً لا يطاق.

على أي حال، كنت كغيري من المحيطين بالأخ الرّئيس غير مقدّرين تماماً لما قد تتطوّر إليه هذه الحالة الصّحّيّة المثيرة لكلّ الهواجس، بل إنّنا حينما

قرّرنا نقله للمعالجة في فرنسا على وجه السّرعة لم نفكر لحظة واحدة، في أنّه قد يغيب عنّا إلى الأبد؛ إذ انصرفت كلّ جهودنا حينها لتأمين السّفر وضمان العودة، ولم يخطر ببال أحد منّا احتمال وقوع ما هو أسوأ من ذلك.

كانت ثقة (الأخ أبو عمّار) نفسه عالية بأنّه سيبرأ من هذه الحالة، وكان تفاؤله الشّديد في إمكان تغلّبه على المرض قد ساهم في خلق تلك الأجواء الإيجابيّة، ومنعنا جميعاً حتّى من مجرد التّفكير في احتمال تحقّق أسوأ الاحتمالات الممكنة، إذ يبدو أنّ تعوّدنا الطّويل على حضوره القويّ، وثقتنا العمياء بقدرته على العبور سالمًا من كلّ المأزق والحوادث والنّوائب الّتي شكّلت خطورة بالغةً على حياته - بما في ذلك حادث سقوط الطّائرة الشّهير في الصّحراء الليبيّة - قد حال دون التّفكير في أنّ الأخ (أبو عمّار) هو إنسان يعيش ويموت مثل بقيّة الخلق، وأنّ له أجلًا محتومًا لا مفرّ منه.

وفي الحقيقة،لقد ساورني القلق، واشتدّت لديّ المخاوف حين دخلت على الأخ الرّئيس، وجلسنا معه بجانب سريره أنا والأخ أبو مازن والأخ المرحوم الطّيب عبد الرّحيم والأخ المرحوم صخر(أبو نزار)، بجانب زوجته سها الّتي كانت قد حضرت من الخارج في الليلة ذاتها في تلك الغرفة الصّغيرة من مقرّه في المقاطعة، وذلك لما بدا على وجه (أبو عمّار) من قسمات لم أرها من قبل. وكان استقباله لنا في ذلك المساء الرّمضانيّ، وما تخلّل حديثه من عواطف إنسانيّة جارفة بمثابة أمر آخر يدعو إلى القلق حيال هذه القلعة الّتي سبق أن شتّتت الرّياح السّابقة كافّة، وظلّت شامخة صامدة.

إنّ كلّ ذلك القلق وتلك المخاوف جميعها لم تجعلني أمضي في هواجسي إلى حدود التّفكير في احتمال وقوع الفجيعة، شأني في ذلك شأن كل من عايشوه وأحاطوا به عن قرب على مدى عقود ومراحل ومحطّات كثيرة سابقة، حيث

كان فيها قويّاً متوقّداً، يشيع في حلّه وترحاله وعلى من حوله من حضور صاخباً يطغى على كلّ ما عداه، وكان فوق ذلك شامخاً كبيراً يتربّع فوق مكانة تضاهي مكانة قضيّته الكبرى.

في تلك الليلة، وبطلب من الرّئيس وموافقة أعضاء اللجنة المركزيّة والتّنفيذيّة الموجودين، وبطلب من الفريق الطّبّيّ، تقرّر إرسال الرّئيس إلى الخارج للعلاج، وكانت رغبته ورغبة زوجته في أن يتمّ في فرنسا، حيث أجريت اتّصالات بليلى شهيد سفيرة فلسطين هناك، والّتي تحرّكت فوراً، وحصلت على موافقة الرّئيس شيراك وترحيبه.

وفي تلك الليلة أيضاً، الطّويلة والمضنية تماماً- تلقيّت اتّصالاً من المغفور له الملك عبد الله بن عبد العزيز الّذي كان وليّاً للعهد في المملكة العربيّة السّعوديّة حينها، إذ أبدى حرصه وقلقه على الرّئيس، وبلّغني استعداد المملكة السّعوديّة لاستضافته من أجل العلاج وتوفير كلّ ما هو ممكن، أو وضع طائرة سعوديّة طبّيّة مجهزّة بكلّ المعدّات لنقله إلى الخارج حيث نُقرّر.شكرت سمو الأمير عبدالله بن عبد العزيز، وأكدّت أهمّيّة هذه المبادرة الأخويّة، وأكدّت له بأنّ هناك ترتيبات قد تمّت مع الرّئيس الفرنسيّ جاك شيراك لاستقباله للعلاج في فرنسا، كما أجريت اتّصالاً بأريئيل شارون رئيس الحكومة الإسرائيليّة في تلك الليلة؛ لتسهيل عمليّة سفر الرّئيس للخارج للعلاج، وكذلك تسهيل عودته.

أسفرت اتّصالات تلك الليلة الثّقيلة الصّعبة والقاسية عن قرار بسفر الرّئيس إلى فرنسا الّذي غادر مقرّ المقاطعة المحاصرة في رام الله السّاعة الخامسة صباحاً على متن طائرة هليكوبتر أردنيّة إلى عمّان في طريقه إلى فرنسا، وكنت مع عدد آخر من الكوادر في مقرّ المقاطعة في رام الله نودّع الرّئيس، ولم أتمالك نفسي في تلك اللحظة من البكاء وهو يلوّح بيديه مودّعاً.

البيئة السّياسيّة عشيّة الرّحيل

غادر الرّئيس عرفات مقرّه في رام الله، ولم نكن ندرك أنّها المغادرة الأخيرة له حيًّا، واجتمعت اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير، بحضوري كرئيس حكومة، وحضور رئيس المجلس التّشريعيّ،وذلك بدعوة من أمين سرّ اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة الأخ أبي مازن،حيث تمّ تدارس الخطب الشّديد، وتقرّر استمرار عمل جميع الهيئات القيادية بموجب اللوائح والأنظمة النافذة. وقد أصدر المجتمعون بيانًا تلاه الأخ أبو مازن أمام الصّحفيين، وهو يجلس بعيداً عن الكرسيّ الّذي كان يجلسُ عليه في العادة الأخ أبو عمّار.

وجاء في البيان ما يلي: «لقد اجتمعنا اليوم، وبيننا إخوة، وأنا منهم، عملوا طوال أربعين عاماً مع الرّئيس وتحت قيادته، ولا نزال، سواء في إطار قيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ممثّل شعبنا الشّرعيّ والوحيد وحامي قراره المستقلّ، أو في إطار حركة (فتح) الرّائدة، الّتي شكّلت دوماً ضمانة كبرى لحماية أهدافنا الوطنيّة...وبقلوب يملؤها الألم على غياب أخي أبي عمّار، ولكن يغمرها الأمل أيضاً في عودته العاجلة سليمًا معافى بإذنه تعالى إلى أرضه ووطنه؛ لنكمل المسيرة، ونحقّق لشعبنا وأجياله القادمة أمانيها في الحرّيّة والاستقلال، حيث توصّل اجتماعنا إلى ما يلي:

استمرار عمل جميع الهيئات القيادية في إطار السّلطة الوطنيّة، بموجب الأنظمة واللوائح الّتي تحدّد دورها ومسؤولياتها، وهذا يعني قيام الحكومة الفلسطينيّة بدورها وواجباتها وفق ما يحدّده القانون الأساسيّ من مسؤوليّات

وصلاحيّات، واستمرار قيام مجلس الأمن الوطنيّ بدوره، وكذلك مواصلة المجلس التّشريعيّ لمهامه دون أيّ تعطيل أو تأخير.

إنّ هذه الاستمراريّة هي رغبة الرّئيس عرفات، ونحن معه، خاصّة في ظلّ الظّروف المأساويّة الّتي كان يمرّ بها شعبنا العظيم من تدمير وحصار واغتيالات وتوسّع استيطانيّ وبناء جدران العزل العنصريّة، ممّا يتطلّب مواصلة هيئاتها القياديّة لدورها، ورفض أيّ ارتباك أو تراجع لهذا الدّور.

إن اللجنة التّنفيذيّة سوف تسهر وبشكل جماعيّ من خلال انعقادها الدّائم- على ضمان استمرار احترام القانون الأساسيّ للسّلطة، وقيام جميع الهيئات الشّرعيّة والتّنفيذيّة والقضائيّة بواجباتها وفقه. كما سوف تحرص اللجنة التّنفيذيّة على استمرار الاجتماعات المشتركة مع الحكومة الفلسطينيّة، ورئيسها كلما اقتضت الحاجة وضرورات التّشاور والتّنسيق، وكذلك استمرار الاجتماعات القياديّة المشتركة مع جميع القوى لضمان أعلى درجات الوحدة الوطنيّة.

إنّ اللجنة التّنفيذيّة سوف تحرص على استمرار التّشاور مع الرّئيس عرفات، وتلقي تعليماته باعتباره قائد هذه المسيرة ورمزها، ورئيس منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، ورئيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، وسوف نحرص كمنظمة وسلطة على مواصلة العمل وفق النهج الوطنيّ المسؤول الّذي سرنا عليه دوماً من أجل تأمين حقّ شعبنا في إقامة دولتِهِ المستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف، وضمان حقوق اللاّجئين من أبناء شعبنا وفق ما أكدّته الشّرعيّة الدّوليّة.

نتوجّه إلى أبناء شعبنا العظيم بالتّقدير الكبير لهذا الحبّ الغامر الّذي أحاطوا به قائدهم، وندعو الله العلي القدير أن يمنّ عليه بالشّفاء، وأن يعيده إلى شعبه وقضيته ومسيرته الّتي لا تزال في أمسّ الحاجة إليه.

وندعـو جميـع قوى شـعبنا المناضـل وفصائلـه إلى التّكاتف والعمل المشـترك بمسـؤوليّة عاليـة؛ كي نحـمي مصيرنـا الوطـنيّ، ونقطـع الطّريـق على كلّ أشـكال المسـاس به.

نعـبر عن شـكرنا وتقديرنا لجميـع القادة والمسـؤولين في العالـم العربيّ، وعلى نطـاق العالـم؛ للاهتمام الكبـير والتّعاطف وجميع أشـكال المسـاندة الّـتي أبدوها في هـذا الظّـرف، وبخاصّـة ما أبدوه تجـاه الرّئيـس عرفات.»

أصـدرتُ بصفـتي رئيسـاً للحكومـة الفلسـطينيّة بيانـاً عامّـاً للشّـعب الفلسـطينيّ داخـل الوطـن وخارجـه، حيـث دعـوت فيـه إلى التّجـلّد والصّـبر في مواجهـة المخاطـر الماثلـة في سَـفَرِ الأخ الرّئيـس (أبـو عمّـار) إلى فرنسـا للعـلاج، وفيمـا يـلي نـصّ هـذا البيـان:

"يمـرّ شـعبنا هـذه الأيّام في سـاعة من سـاعات الشّـدّة، في واحـدة من لحظات الاختبـار الصّعبـة، حيـث يُمتحـن المعـدن الفلسـطينيّ النّبيـل على حجـر القلـق والانتظار، وحيث تُـختبر في هذه الآونة إرادة الفلسـطينيين وقدرتهم على الاستجابة للتّحديّات الجسـام، وحيـث يفتح العالم عيونه الواسـعة ليرى ويراقب ويشـهد كيف سـيتلو هذا الشّـعب بيانه، ويـؤدّي فروض واجباتـه الوطنيّة بكفايـة وإتقان؛ ليتجلّى المشـهد الفلسـطينيّ مـن ثـمّ أمام سـمع العالـم وبـصره، متماسـكاً متوحّداً شـامخاً في جفـن الـرّدى والمحـن، تماماً كمـا كان عليه هذا الشّـعب في كلّ الاختبارات السّـابقة الّـتي اجتازهـا وهـو أكثر بأسًـا، وأصلـب عوداً، وأشـدّ عريكـة ممّا كان.

"نعـم، حـين يغادرنـا الأخ الرّئيس في رحلة استشـفاء نرجـو ألاّ تطول كثيراً، وهـو الّذي لـم يغـب يوماً واحـداً عن قلب الـصّراع ومركـز صنع القـرار على مدى

أربعين سنة وأكثر، فإنّنا نجد أنفسنا دونَ مكابرة، أمام متغيّر مفاجئ يقبض الأنفاس، نجد أنفسنا كشعب وسلطة وطنيّة، وكمنظمة تحرير وفصائل أمام وضع لم نعهد له مثيلاً من قبل، أمام حالة تدهمنا بدون استئذان، نمسك فيها على قلوبنا بأيدينا، ونقف على رؤوس أصابعنا واجمين، يحدونا الأمل والرّجاء، ألسنتنا تلهج بالدّعاء للقائد الرّمز أن يمنّ الله عليه بالشّفاء التّام؛ كي يعود من جديد إلى شعبه سالماً غانماً معافى، ويواصل القيادة وأخذ الزمام.

"ذلك أنّ ياسر عرفات الّذي نفتقده بشدّة الآن، ونستشعر وطأة انقطاعه عنا- ولو مؤقتّاً- ليس هو الرّئيس الشّرعيّ المنتخب فقط، ولا هو القائد العام التّاريخيّ فحسب، ولا رئيس حركة ‹فتح› ورئيس منظّمة التّحرير ليس إلاّ، بل هو فوق ذلك كلّه هادي هذا الرّكب الّذي شقّ الطّريق الموحش من العدم إلى الانبعاث، وهو ربّان السّفينة الماهر الّذي عبر بها البرزخ الضّيّق من دنيا الشّتات إلى أرض الوطن، ومن دائرة الإهمال إلى مركز الاهتمام، ومن غياهب التّاريخ إلى حقائق الجغرافيا الّتي لا تقهر، وظلّ الرّقم الصّعب، الجبل الّذي لا تهزّه الرّيح.

"إنه ياسر عرفات، حافظ التّوازنات، ونقطة التّقاطع بين سائر الاجتهادات والتّعارضات، وموضع الثّقة والإجماع الّذي لا يحظى بمثلها غير القادة التّاريخيين الكبار، إنّه كوفيّة الشّعب الفلسطينيّ ورأس نظامه السّياسيّ، إنّه حامل الرّاية الّتي لم تنكسر لها سارية، وحارس حلم الحرّيّة والاستقلال والسّيادة بامتياز.

"لهذا كلّه نشعر اليوم بوطأة هذه اللحظة غير المسبوقة في حياتنا السّياسيّة، وبجسامة هذا التّحدّي الّذي يطالبنا بالوحدة الوطنيّة بصورة أشدّ من ذي قبل، ويلحّ علينا بقوّة لتدبّر أمورنا الدّاخليّة على نحو أكثر فعاليّة من أيّ يوم مضى، ويلزمنا بحتميّة الاحتكام إلى القانون والأطر والهيئات القياديّة والمؤسّسات دون

أيّ تهـاون، ويشـدّد علينا بـضرورة الإسراع في معالجة كلّ خلـل مهما صغر، وفرض هيبة السّـلطة وسـلطة النّظام العـام دون تأخير."

عقـد المجلـس التّشريعيّ جلسـة كانت مقرّرة مـن قبل للاسـتماع إلى تقرير عـن أعمـال الحكومـة في عامهـا الأوّل، وتحـدّث فيهـا عـدد مـن الإخوة، ثـم تلوتُ بيانـاً باسـم الحكومة جـاء فيه:

"لقـد أعدّدت التّقرير السّـنويّ عـن أعمال الحكومة في سـنتها الأولى، حيث تناولـت خـلاله أوضاعنـا الدّاخليّة بصورة أمينة وشـاملة، واسـتعرضت فيه أحوالنا السّياسـيّة، ومـا قمنـا بـه من مسـاع وتحـرّكات، وما أنجزنـاه على صعيـد الإصلاح، ومـا حقّقنـاه مـن نتائج في عـدد من المجـالات. وكان مقـرّراً أن أتلـو أمامكم هذا البيـان التّفصيـليّ في هذه الجلسـة المتفّق على عقدهـا من قبل مرفقـاً بتقارير جزئيّة تلخّص أعمـال كلّ وزارة على حدة.

"غـير أنّ التّطـوّر الّذي داهمنـا قبـل أيّـام، حين اقتضـت الأوضـاع الصّحّيّة لـلأخ الرّئيـس ياسر عرفـات نقله إلى الخـارج للاستشـفاء، يحتم علينـا بالضّرورة الموضوعيّـة أن نضـع التّقريـر السّـنويّ الأوّل جانبـاً- ولـو لبعـض الوقـت- تجنّبـاً لمناقشـات قـد تكـون خـارج نطـاق مركـز اهتمـام الحكومـة والسّـلطة الوطنيّـة والشّـعب الفلسـطينيّ في هذه الآونة العصيبة، ودرءاً لكلّ انشـغال محتمل من جانبنا جميعـاً عـن الهـمّ الأوّل الّذي يسـتقطب الآن كلّ الجهـد الوطنيّ، ويمـلأ قلب وعقل النّظام السّـياسيّ الفلسـطينيّ، ويسـتحوذ على اهتمامات أبناء شـعبنا كلّه دون ريب.

"لذلـك اسـمحوا لي أن أطـوي التّقريـر الّذي أعددتـه قبـل مدة وجـيزة، وأن أكتـفي بهـذه الكلمـة الموجزة، بهـذا البيان المختـصر المعبّر عـن أعمق ما في نفوسـنا

مـن قلق مـشروع على الحصار والمسـتقبل الفلسـطينيّ، تاركاً بين أيديكـم التّقارير الّـتي أعدّتهـا الوزارات المختلفـة، كلّ عن مجال اختصاصها، لمن يرغب في الاسـتزادة عمّـا قامـت به الحكومة خـلال السّـنة الأولى من عمرهـا، والوقوف على مـا حقّقته هـذه الـوزارات، والتّعـرّف على مـا يواجهنـا من مصاعب ومـا يسـتوجب توفيره من متطلّبـات الحـدّ الأدنى لإتمام أعمالهـا دون معوقات.

"مـن هنـا، أرجـو أن تسـمحوا لي بتركـيز الأبصـار على المسـتقبل أكـثر مـن اسـتعراض المـاضي، وبتكثيف الضّوء على مـا يواجهنا من متغـيّرات، ولفت الأنظار إلى مـا نحن مدّعـوون له جميعاً كحكومـة ومجلس تشريعيّ وسـلطة وفصائل ومجتمع مـدنيّ، مـن مسـؤوليّات اسـتثنائيّة في هـذه الآونـة الّـتي تسـتدعي الاتّحـاد في وجه الأخطـار، والانتقـال مـن المهـمّ إلى ما هو أكـثر أهمّيّـة في الحال.

"فنحـن مدعـوّون حقّـاً، اليـوم قبل غـد، إلى مضاعفة الحـذر والانتبـاه، إلى الاعتصـام بـإرادة شـعبنا والتّـوكّل على سـواعدنا بعـد الله، إلى الحفـاظ على أنفسـنا والمحافظـة على مـا تبـقّى بـين أيدينـا مـن مكتسـبات تحقّقـت بالكثـير الكثير من التّضحيـات، مدعـوّون إلى المراكمـة على ما أنجزنـاه ومواصلة البنـاء وإعادة عملية الإعمـار. فهـذه لحظة شـدّة نعم، لكنّها لحظة يحسـن فيها اسـتنهاض كلّ مـا فينا من عزائـم، وكلّ مـا نختزنه مـن طاقة على الفعـل الصّائـب، ومواصلة التّقّـدم إلى الأمام بثبـات وقـوّة بصيرة وحُسـن إدراك.

"إنّ هـذه المسـيرة الّـتي قادهـا الأخ الرئيس أبو عمّـار، لم تصـل إلى مبتغاها الأخـير، لـم تنجـز كلّ مـا نذرنا أنفسـنا له مـن أهـداف، لكنّهـا الآن على بعد مرمى حجـر واحـد من أسـوار بيـت المقـدس مهما شـكّك المشـكّكون، على بعـد خطوة واحـدة أو أكـثر قليـلاً مـن خـطّ الوصـول النّهـائيّ مهمـا أرجـف المرجفـون، إنّهـا

تستكمل في هذا الأوان مسارًا طويلًا محتشدًا بالكواكب المنيرة من قوافل الشّهداء الأبرار، وبالشّهب المضيئة من آلاف الأسرى والجرحى والمعتقلين، وكلّ الّذين سبقونا إلى سدرة الحرّيّة وشارفوا عتبة الخلاص.

"لذلك كلّه، فنحن ندرك تماماً قسوة هذه اللحظة وشدّة هذا الاختبار، ونعي مخاطر هذا الغياب المؤقّت -إن شاء الله -لأب الثّورة الفلسطينيّة المعاصرة ونبيها المقاتل؛ الزّاهد الشّجاع الورع. وَلِمَ لا... وهو قائد الثّورة من أوّل رصاصة، وملهم الفتح والفداء منذ مطلع النّشيد المبكر، وحارس حلمنا بالدّولة المستقلّة اليقظ الأمين؟ لم لا... وهو المؤذّن الّذي أطلق النّداء الأوّل، نداء القيامة الفلسطينية حين بدا الأمر في حينه عصيّاً إلى حدّ المستحيل، وحقيقياً إلى تخوم الأساطير.

"إنّه أبو عمّار الّذي اجتزنا معه كلّ المراحل والمخاضات والكمائن والمحطّات وساحات النّزال، وظلّ يبشّرنا في أشدّ ساعات الليل الفلسطينيّ الطّويل حلكة بأنّ طفلاً فلسطينياً سوف يرفع الرّاية على أسوار القدس؛ فوق مآذنها وقباب كنائسها، وبقي يتلو علينا بانتظام فصولاً مجيدة من كتاب الحرّيّة وسفر الاستقلال..."وكان يرى الضّوء في نهاية النّفق في كلّ وقت تزوغ فيه الأبصار قائلاً: ‹يرونها بعيدة ونراها قريبة وإنّا لصادقون›.

"نحن في مواجهة احتلال غاشم مستمرّ، يحاول سحق إرادتنا بلا هوادة، وترويع شعبنا بوحشيّة، وقمع إرادتنا وتصميمنا على نيل الحرّيّة والاستقلال، وهو- في سبيله إلى ذلك كلّه- يواصل الإرهاب المنظّم، ويستمرّ في سياسات القتل والتّدمير والحصار، ويحاول تقويض كلّ ما أقمناه من بنى وهياكل ومؤسّسات... وأدهى من ذلك كلّه،هو يراهن على أخذنا من الدّاخل، عن طريق إشاعة

الاضطـراب، وتعزيـز مظاهـر الفـوضى والخلـل، وبـثّ الفتنـة وروح الإحـتراب؛ لإظهارنـا بمظهر قوم لا يسـتحقّون نيـل شرف الحرّيّة، ولا يسـتأهلون الحقّ الطّبيعيّ لـكلّ الأمـم في التّمتـعّ بنعمة الاسـتقلال.

"وعليـه، فإننـا مطالبـون اليـوم- جميعـاً ودون اسـتثناء- بتفويـت مثـل هذه الفرصـة على المحتلّـين الّذيـن سيشـدّدون النّكير علينـا الآن، ومدعـوّون أيضاً إلى التّمسّـك بالثّوابـت الوطنيّة بقوّة بصـيرة، وبمبادئ الإجماع الوطـنيّ بحكمة واقتدار وبحـسّ رفيـع، وبالـتزام يعلو كلّ الـتزام آخر.

أي إنّنا مطالبون بالارتقاء إلى مسـتوى المسـؤوليّات الجسـام، وإلى التّرفّع عن الحسـابات الجزئيّـة والهواجـس والتّحسّـبات، وإلى منع حـدوث الفـراغ، والحيلولة دون حـدوث أيّ ارتبـاك. فنحـن لدينـا القوانين النّاظمـة، ولدينا المؤسّسـات والأطر والهيـاكل والأجهـزة القـادرة على ضبـط إيقـاع الحيـاة، وإدامـة السّـلطة التّنفيذيّـة وتطويرهـا، وتفعيـل سـلطة القضـاء والنّائـب العـام، وليـس هنـاك مـا يدعـو إلى التّطـيّر، ولا ما يوجب الخشـية من حدوث ما لا يحمـد عقباه بعد مـا أظهره الجميع خـلال الأيـام القليلـة الماضية من رباطـة جأش ومن حـسّ عال بالمسـؤوليّة، ومن توحّـد إرادة تحت الخيمـة الفلسـطينيّة الّتي تتّسـع للجميع.

"صحيـح أنّ الغيـاب المؤقّـت لـلأخ الرئيـس أبي عمّـار غيـاب ثقيـل الوطأة على العقـل والقلـب والوجـدان، إلاّ أنّ ما زرعنـاه في الأرض، ما أرسـيناه من حقائق وأطـر مؤسّسـية، ومـا راكمنـاه من تقاليـد كفاحيّـة وديمقراطيّـة، وما تربينـا عليه مـن حـسّ رفيـع بالمسـؤوليّة الوطنيّـة، قـادر على أن يقينـا شرّ مـا يتربـص بنـا من أخطـار، وأن يحافـظ على مـا بين أيدينـا مـن مكتسـباتٍ، وأن يؤهّلنا لتدبّـر أمورنا العامـة بـأعلى قدر مـن الانضبـاط والفعاليّة في تيسـير أحـوال البـلاد والعباد.

"فهلمـوا -أيهـا الأخوة والأخوات- إلى سـواء السّـبيل، إلى رصّ الصّفوف أكثر فأكـثر، إلى توحيـد الإرادة على اجتياز هـذه المرحلة العصيبـة على الجميع، والانتصار على مـا يسـود بـين ظهرانينا مـن مظاهر خلـل وفوضى واضطـراب، والتّقـدّم بثبات وشـجاعة لمعالجـة الفسـاد وتصويـب الخُطَـا على طريـق إعادة البنـاء والأعمـار، والتّعجيـل بإجـراء الانتخابـات، واسـترداد مصداقيّـة السّـلطة الوطنيّـة، وجـلاء خطابِهـا دون تلعثـمٍ أو غموض وإبهام. فهذه سـاعة من سـاعات الحقيقـة، والحقائق دائمـاً قاسـية. إنّهـا سـاعة شـدّة دون ريـبٍ، ونحن لها بحـول الله."

غـير أنّ القضيـة الّـتي بقيـت مـن دون خاتمـة هي المتعلقـة بالمـرض الّذي أصـاب الأخ (أبـو عمّـار)، وأدّى إلى تدهـور حالتـه الصّحّيّـة بصـورة متسـارعة في الأسـابيع القليلـة السّـابقة على تاريـخ وفاتـه، حـتّى إنّ الأطبـاء العسـكريين في المستشـفى الفرنـسيّ، الّذيـن فحصـوا الرّاحل الكبـير بأحـدث المعـدات الطّبّيّة، لم يتوصلـوا، أو أنّهـم لـم يشـاؤوا أن يكشـفوا عمّـا إذا كان سـبب الوفـاة نتيجة مادة سُـمِّيَّة (سـامة) غـير معروفـة لديهـم، وهـو السـبب الّذي راج كثـيراً غداة مراسـم دفـن الرّاحـل الكبـير، وتحدّث عنـه أطباء عـرب وسياسـيون وصحفيـون كثيرون.

ومـن أجـل التّوصّل إلى قناعة حقيقية بالأسـباب الّتي أدت إلى وفـاة هذا الرّمز الفلسـطينيّ الشّـامخ، فقد شـكلت الحكومـة لجنة برئاسـة وزير الصّحّة للاسـتقصاء والتّحقيـق في أسـباب وفـاة الرّئيـس، كما تمّ تشـكيل لجنـة لتخليد الرّئيـس الرّاحل برئاسـة د. نـاصر القـدوة، الّذي واصـل العمـل على هذا الصّعيـد للتّأكّد مـا إذا كانت إسرائيـل تمكّنـت مـن تسـميم (أبـو عمّـار) بمـادة سُـمّيَّة خاصـة، وذلـك طبقـاً لما تحدّثـت عنه أوسـاط طبّيّـة وإعلاميّة عديدة، بمـا في ذلك بعض الأوسـاط الصّحفيّة الإسرائيليّـة الّـتي قالـت إنّ أريئيل شـارون أوعـز إلى أجهزتـه الأمنيّة بذلك.

لـم تكـن الأخبـار الّتي كانـت تتواتر إلينـا من باريـس تدعـو إلى الاطمئنان على أوضـاع الأخ (أبـو عمّـار) الّذي انضمـت إليـه على الفـور مـن تونـس زوجتـه السّـيّدة سـها عرفات، بينما التزم المستشـفى العسـكريّ الفرنسيّ ما يشـبه الصّمت على حالـة الأخ القائـد، ولـم يعـطِ أيّ معلومات عن وضعـه الصّـحّيّ إلّا إلى زوجته وفـق مـا تقـضي بـه القوانـين الفرنسـيّة. وزاد الأمـر بلبلـةً تلـك التّصريحـات الانفعاليّـة الّـتي راحـت السّـيّدة سـها تدلي بهـا مهاجمة مـن سـمّتهم بالمتعجلين في وراثـة الزّعيـم الرّاحـل، وخصوصـاً بعـد أن سـافرتُ والأخ أبو مـازن وكل من الأخ روحي فتـوح ود. نبيـل شـعث إلى باريـس، وكان سـبقنا إلى هنـاك الأخ أبـو اللطـف والأخ أبـو ماهـر اللذيـن قدمـا مـن تونس.

كان قـرار السّـفر إلى باريس قـد اتّخذته القيادة الفلسـطينيّة في رام الله، والّتي كلفتـني أنـا والإخوة أبو مـازن وروحي فتوح(رئيـس المجلس التشريـعي في حينه)، والأخ نبيـل شـعث (عضـو اللجنة المركزيـة لحركة «فتـح»)، الذّهاب إلى المستشـفى الفرنـسيّ للاطّـلاع عن كثـب على أحوال الأخ الرّئيـس الصّحية، الأمـر الّذي أثار حفيظـة السّـيّدة سـها عرفـات مـن دون أسـباب وجيهـة؛ إذ راحـت تنـدّد بالزّيارة علنًـا وتصنّفنـا بالانقلابيـين والمسـتورثين، وهـو ما لـم يثننا عـن الزّيـارة، وجعلنا نغـضّ الطّـرف عن هذه الإسـاءة تقديراً منـا للحالـة الانفعاليّة الصّعبـة الّتي كانت تمـرّ بها زوجـة الرّئيس.

غـير أنّ المـرّة الأولى الّـتي وجـدت نفـسي فيهـا أمـام الحقيقـة الأزليّـة الّتي كنـت أرفـض مجرد التّفكـير فيها جدّياً، كانت عندما سـافرنا إلى باريـس(أنا والأخ أبـو مازن والأخ روحي فتوح والأخ د. نبيل شـعث)، ودخلنا المستشـفى العسـكريّ الفرنـسيّ، حيـث كان الأخ الرّئيس يعالج على أيدي أمهر الأطبّاء الفرنسـيين،حيث

كان قـد مـضى وقـت ثقيـل الوطـأة على القلب والعقـل ونحـن نتلّقى قبل السّـفر إلى باريـس تقارير غـير واضحة عن تطوّر حالـة الأخ الرّئيس الصّحّيّـة، إلى الحدّ الّذي وجدت القيادة الفلسـطينيّة نفسـها فيه مضطرة إلى الذّهاب إلى فرنسـا؛ لاسـتيضاح كلّ مـا يمكـن اسـتيضاحه، ولا سـيّما مـن الأطبّـاء الّذيـن كانـوا يكتفـون طوال الأيـام السّـابقة بنشر تقارير لا تشـفي غليـلاً ولا تهدئ روعاً. وفعـلاً، حين دخلت غرفـة الأخ (أبـو عمّـار)، الّذي كان قـد هاتفـني منهـا قبلهـا بيومـين، وغمـرني بعواطـفَ شـخصيّة حـارّة لم أسـمعها من قبـل(أبكتـني في حينه)، وجـدت ما لا تصدّقـه سـوى العين المجـرّدة فقط.

أقـام الوفـد القياديّ الفلسـطينيّ بأحد فنـادق باريس القريبة من المستشـفى العسـكريّ الفرنـسيّ، حيـث تولّى الأخ أبـو مازن تغطيـة نفقات إقامـة الوفد الّذي التحـق بـه بعـض أصدقـاء الأخ (أبـو عمّـار) مـن الخـارج، وأذكـر منهـم المرحوم جـورج حاوي الأمـين العام للحزب الشّـيوعيّ اللبنـانيّ وغيره من أصدقـاء الرّئيس العـرب. ومـن الفنـدق انتقلنا إلى المستشـفى حيث التقينـا الفريق الطّـبّيّ الفرنسيّ الّذي ضـمّ رئيـس المستشـفى والأطباء المشرفـين على عـلاج الأخ أبي عمّار.

ولمّـا طلـب الوفـد السّـماح له بدخول الحجـرة الّتي يرقـد فيهـا الأخ الرّئيس، حيـث كان قـد التحق بنـا كلّ من زوجـة الرّئيس السّـيّدة سـها والأخ رمـزي خوري (مدير مكتب الرّئيس)، والأخ يوسـف (حارسـه الشّخصيّ)،و سـمح لي فقط بدخول الحجـرة الّـتي يقيم بهـا الأخ أبو عمّـار بنـاء على التّرتيبات كما ذكرت سـابقاً.

ومـا إن دخلـت غرفـة العنايـة الحثيثـة، وشـاهدت الحـال الصّحّيّـة الّتي آل إليهـا الأخ أبـو عمّـار- مـع كلّ مـا أصابـه مـن إعيـاء وهـزال وغياب عـن الوعي- حـتّى أغـمي عليّ ووقعـت على الأرض، الأمـر الّذي جعـل الأخ د. رمـزي خـوري

والأخ يوسف يندفعان إلى الدّاخل، فيمسكان بي ويخرجاني من غرفة الرّئيس إلى القاعة الّتي كان لا يزال الوفد الفلسطينيّ ينتظرني فيها داخل المستشفى.

بعد أن أطْلَعتُ الإخوة في الوفد القياديّ على ما شاهدتُ في داخل الغرفة، وتلقينا شرحاً لا يطمئن من الأطباء، غادرنا المستشفى إلى قصر الإليزيه للقاء الرّئيس جاك شيراك، حيث شكرناه على الخدمات الاستثنائيّة الّتي وفّرها لعلاج الأخ أبي عمّار، ثمّ قررنا العودة من باريس إلى عمّان، وثم إلى رام الله، حيث بِتْنَا على قناعة مؤلمة بأن ساعة الحقيقة قد أزفت، أو أنّها على وشك الأزوف، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله، وأنّ علينا الاستعداد سلفاً لما بات أمراً مقدراً لا مناص منه. وفعلاً فارقنا الزّعيم الرّمز يوم الحادي عشر من تشرين الثّاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تاركاً خلفه مقعداً كبيراً وتراثاً كفاحياً غزيراً، ومسؤوليّة عظمى تعجز عن حملها الجبال.

ثمّ... كان ما كان، فقد جرى تشييع الأخ (أبو عمّار) في ثلاث قارات: في أوروبا،حيث كانت الجنازة المهيبة الّتي قرّرها وشارك فيها شخصيّاً الرّئيس شيراك لوداعه في باريس؛ وفي مصر في قارة إفريقيا؛ الجنازة الّتي رافق الجثمان فيها وودّعه الرّئيس محمّد حسني مبارك؛ وفي آسيا؛ الجنازة الشّعبيّة الّتي تليق بقائد الشّعب الفلسطينيّ في رام الله في فلسطين، والّتي جرت وسط اهتمام ومواكبة إعلاميّة وشعبيّة عالميّتين لا نظير لهما، وبحضور معظم قادة الدّول العربيّة، وعدد من ممثلي الدّول الإسلاميّة والأوروبيّة والأميركيّة، وجميع قادة الفصائل الفلسطينيّة.

ثم كان المشهد الجماهيريّ العظيم في رام الله، حين احتشد مئات الألوف من المواطنين حول النّعش، وقام أبناؤه وإخوته ورفاقه بإجراء مراسم تشييع

عفويّة لم يكن مخطّطاً لها،حيث برزت على نحو بالغ الدّلالة في مدى الشّعبيّة الهائلة والمكانة الرفيعة والتقدير العظيم الّذي يحظى به الرّاحل الكبير بين أبناء شعبه وإخوته ورفاق دربه.

هذه مجرّد تداعيات ذهنيّة خاصة، نشرتها في عدد خاص من مجلة (صامد) مكرّسة لمناسبة رحيل الأخ القائد أبي عمّار، لعلنا بذلك نوفيه جزءاً قليلاً من حقّه الكبير علينا، نحن إخوته ورفاق دربه الّذين يدركون سلفاً أن الأخ (أبو عمّار) سيّظل باقياً فينا، حاضراً في كلّ أثر تركه لنا، مقيماً ملء الأبصار والأفئدة ما بقي الشّعب الفلسطينيّ،و نواصل البناء على ما حقّقه لنا من منجزات عديدة ومكتسبات لا حصر لها، ونمضي على هدي رسالته الخالدة لنا بمواصلة مسيرة البناء والعطاء والتّحرير والدّيمقراطيّة إلى أن نتمكّن من تحقيق حلمه المديد بإقامة الدّولة الفلسطينيّة الحرّة السّيدة المستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف، وبناء المجتمع الفلسطينيّ وفق أرقى معايير البناء وأكثرها اتّساقاً مع رؤية الأخ القائد، وإعادة بناء الاقتصاد الفلسطينيّ بكلّ ما يزخر به شعبنا من طاقة وحيويّة وقدرةٍ على التّجديد والتّقدّم إلى الأمام.

قد يختلف المؤرّخون في شأن بعض جوانب سياسة ياسر عرفات وإدارته، إلاّ أنّ أحداً من هؤلاء لا يستطيع الإنكار أنّه بمثابة أب الشّعب الفلسطينيّ، وعنوانه السّياسيّ لأكثر من أربعين عاماً خلت بلا منازع، وأنّ الأخ الرّئيس الرّاحل لم يكن كبيراً من كبار الشّرق الأوسط فقط، بل أيضاً كان من كبار العالم في زمانه،حيث قاد شعبه بفطنة وشجاعة لا تنقصها المرونة وسط صراع دامٍ، وفي محيط شديد التّعقيدات ملآن بالكمائن والمنزلقات والموانع والتّغيّرات العاصفة، وأنّه كان صاحب سياسة لا تقرأ بالتّجزئة أو القطعة، وإنّما تؤخذ جملة واحدة... ولا تفهم إلاّ بقراءتها دفعة كاملة.

كان وحده هو القادر على المزج بين الثّوريّة والدّبلوماسيّة، وبين الصّلابة والمرونة، وبين المتناقضات والتّعارضات كلّها، لم يقطع شعرة، ولم يغلق باباً، ولم يسقط رهاناً. كان بحدسه الصّائب يعرف قراءة الخريطة من حوله، ويتنبّأ باتّجاهات الرّيح سلفاً؛ فقد كان لديه ما يمكن أن نسميه بحقّ (عبقريّة عرفات) الّتي تجسّدت في هذا الإجماع النّادر عليه حتّى من جانب أولئك الّذين كانوا إذا اختلفوا معه لا يختلفون عليه قائداً مؤتمناً، محطّ ثقة ومبعث إلهام (نعم، كانوا وكنا نختلف معه كثيراً، ولكنّنا لم نختلف عليه).

لقد كان غياب الأخ القائد (الّذي عشنا معه، وإلى جانبه نحو أربعة عقود زمنيّة متواصلة) بمثابة صدمة كبيرة، وبالتّالي كان علينا تجاوزها بسلسلة من الخطوات والتّدابير العاجلة. فقد عملنا على إتمام مراسيم نقل الجثمان الطّاهر، وإقامة جنازة رسميّة وشعبيّة تليق بالرّاحل الكبير،حيث تنقّل فيها الشّهيد الرّاحل الكبير وجثمانه في رحلة السّفر والعودة من باريس إلى القاهرة، ومنها إلى عمّان، ثم إلى مثواه الأخير في رام الله، وسط حشود شعبية فاقت القدرة التّنظيميّة والمكانيّة على استيعاب عشرات آلاف المواطنين المفجوعين بغياب أسطورة الكفاح الوطنيّ الفلسطينيّ في العصر الحديث.

لكن قبل وفاة الرّئيس ياسر عرفات، وفي أثناء مكوثه في المستشفى، كثّفت القيادة الفلسطينيّة اجتماعاتها بهدف التّوصّل إلى آليّة دستوريّة سلسة لخلافة الرّئيس في حال وفاته الّتي بدت حينذاك وشيكة، فتمّ الاتفاق في إطار القيادة الفلسطينيّة على ضرورة الالتزام بما نصّ عليه القانون الأساسيّ، وهو أن يتولّى رئيس المجلس التّشريعيّ الرّئاسة لمدّة ستّين يوماً طبقاً (للمادّة ٣٧) رئيساً جديداً للسّلطة الفلسطينيّة. وتنصّ هذه المادّة ٣٧ من القانون الأساسيّ على ما يلي:

"يُعَدُّ مركز رئيس السّلطة الوطنيّة شاغرًا في أي من الحالات الآتيّة:

- الوفاة، أو الاستقالة المقدّمة إلى المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ إذا قبلت بأغلبيّة ثلثي أعضائه، أوفقد الأهليّة القانونيّة بناء على قرار من المحكمة الدّستوريّة العليا، وموافقة المجلس التّشريعيّ بأغلبيّة ثلثي أعضائه.
- إذا شغر مركز رئيس السّلطة الوطنيّة في أيّ من الحالات السّابقة يتولّى رئيس المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ مهام رئاسة السّلطة الوطنيّة مؤقتاً لمدّة لا تزيد عن ستّين يوماً، تجري خلالها انتخابات حرّة ومباشرة لانتخاب رئيس جديد وفقاً لقانون الانتخاب الفلسطينيّ."

إستشهاد الرئيس أبوعمار

أُعلنت وفاة الرئيس ياسر عرفات رسمياً من مستشفى بيرسي في فرنسا، في بيان ألقاه الأمين العام للرئاسة الفلسطينية الطيب عبد الرحيم، وذلك في صبيحة يوم الخميس الموافق فيه ٢٠٠٤/١١/١١. وكانت السلطة الفلسطينية أجرت الترتيبات اللازمة من أجل نقل السلطة سِلمياً. وبعد ساعات من وفاة الرئيس عرفات، أدى روحي فتوح، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، اليمين الدستوري أمام المجلس التشريعي، وتولى منصب رئيس السلطة الفلسطينية موقتاً.

أصدر رئيس السلطة الوطنية الموقت، السيد روحي فتوح، مرسومه الأول الذي حدّد فيه يوم الأحد الموافق التاسع من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موعداً لإجراء الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، لانتخاب رئيس جديد للسلطة الوطنية. ويعني تحديد الموعد في ذلك التاريخ مرور ستين يوماً كاملة على يوم إعلان وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات.

وقد أثار الانتقال الهادئ للسلطة في الأراضي الفلسطينية، في إثر رحيل الرئيس عرفات، إعجاب العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، إذ قال وزير خارجيتها المستقيل كولن باول: "ننظر بإعجاب إلى آلية نقل السلطات في فلسطين."

كما أصدر روحي فتوح، رئيس السلطة الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٥/١/٨، مرسومًا رئاسيًا حدّد بموجبه يوم السابع عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٥ موعدًا لإجراء انتخابات الرئاسية لانتخاب رئيسٍ للسلطة الوطنية الفلسطينية :

وأوضح المرسوم الرّئاسيّ أنّ باب التّرشيح سيفتح اعتباراً من يوم الأحد الموافق فيه ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٥ ولمدة اثني عشر يوماً، بينما تبدأ الدّعاية الانتخابيّة يوم السّبت بتاريخ ٢ تموز/يوليو، وتتوقّف فعاليّاتها صباح السّبت الموافق فيه ١٦ تموز/يوليو.

أصدر رئيس السلطة الفلسطينية المؤقت مجموعةً من المراسيم تضع كلّ مسؤوليّات الجهاز التّنفيذيّ للسّلطة في يد الحكومة، وبالتّالي فهي المسؤولة أمام المجلس التّشريعيّ وأمام رئيس السّلطة الوطنيّة عن متابعة أمور شعبنا كافّة.

تأبين الرّئيس وكلمات الوداع

وقبل أن أنهي هذا الفصل الّذي لم يتّسع لكلّ ما شهدته تلك الفترة، أودّ أن أختتم هذه الصّفحة الموجعة على نحو شخصيّ ووطنيّ معاً بالكلمة الّتي ألقيتها في حفل تأبين الرّاحل الكبير يوم ذكراه الأربعين، وذلك لما تتضمّنه من معانٍ ومضامين تعبّر عن عمق مشاعري تجاه القائد الرّمز المعلّم المؤسّس ياسر عرفات:

"كم هي صعبة على النّفس، وعصيّة على الخيال، ومضنية للعقل والقلب والوجدان... هذه اللحظة الأليمة الحزينة الّتي نقف فيها اليوم هذا الموقف المجلّل بالأسى المهيب، مكلومين ملتاعين نحن إخوة وأبناء ورفاق درب ياسر عرفات، الّذين اعتادوا خضوره بينهم كالهواء والماء، وعايشوه في كل لحظة على مدار النّهار والليل، وساروا معه في كلّ المراحل والدّروب والمحطّات طوال أربعة عقود من الزمان، حيث كان فينا حاضراً متوقّداً، وحارساً ساهراً ،لا يعرف التّعب أو الكلل، حميماً يملأ المكان والزّمان والنّفوس وأعمدة الصّحف وشاشات التّلفاز والعواصم والمقرّات، ينشغل بالتّدابير الكبيرة والتّفاصيل، وكان في صحوه ودأبه وحدبه كأنّه يقوم ولا يقعد أبداً، يمضي ولا يتوقّف برهة، يروح ويؤوب بيننا بحيويّة وفطنة واقتدار.

"كيف لنا نحن الّذين عاصروه في كلّ المواقع والمواقف والمآزق والتّحولّات، واطمأنوا لقيادته الفذّة، لعينه الّتي لا يغمض لها جفن، لشخصيّته الّتي لا تنقطع عن الحضور عند أي منعطف، أن نتقبّل حقيقة هذا الغياب الفادح،

هـذا الفـراغ البارد، هـذا الفقد الّذي لا يعـوّض، سـيّما وأنّ الطّريق أمامنـا لا يزال طويـلاً، والصّعـاب الّـتي تنتظرنـا أشـدّ صعوبـة مـن ذي قبـل، والحاجـة إلى قيادته الملهمـة أكـثر إلحاحاً مـن أيّ وقـت مضى؟

"كان كل واحـدٍ منـا، نحـن إخـوة وأبنـاء ورفـاق درب القائد الرّاحـل، يذهب أحيانًـا إلى بيتـه... إلى أسرتـه... إلى غفـوةٍ مـا أو اسـتراحةٍ قصـيرة... إلى شـأن مـن شـؤون أولاده وحياتـه الخاصـة... إلاّ أبـا عمّـار، إلاّ هـذا الحارس الأمـين على الثّورة والحلـم، إلاّ هـذا القائد اليقـظ المتوثّب آناء الليـل وأطراف النّهـار، إلاّ هذا المؤتمن على شـؤوننا وحياتنا وثورتنا وسـلطتنا، هـذا المحارب الّذي لا يُغْمِدُ سـيفاً، ولا يُفَّتُ له عَضـدُ ولا يُـنْزِلُ سرجـاً عـن ظهر جواد مـن جيـاده، ولا يُرخي قبضتـه عن جمرة واحـدة مـن الجمرات الفلسـطينيّة الكبـيرة والكثيرة.

"منـذ أن عرفناه قبل عشرات السـنين، عرفنا فيه المقاتل الشّـجاع المحارب، الّذي لا يديـر الظّهـر، القائـد الّذي لا تفـتر لديـه همّـة، ولا يفارقـه اليقـين العميق بحتميّـة النّـصر، ولا تأخـذ منه الصّعـاب مأخذاً يشـير إلى يأسٍ، أو يـدلّ على تأفّف، أو ينطـوي على روح قانطـة مـن وعد الله للمؤمنـين بالفوز بإحدى الحسـنيين.

"لقـد كان قائدنـا وزعيمنـا ورمـز ثورتنـا رجـلًا يسـير في إهابه شـعب مصّر على خلاصـه مـن الاحتلال، ويمـضي خلفه الرّجـال الرّجـال ، والأشـبال والزّهرات. كان عطوفـاً على الآبـاء والأمّهـات، وعلى أبنـاء هـذا الشّـعب المصمّـم على انـتزاع حريّتـه واسـتقلاله مهمـا عظـم الثمن وعلـت التّضحيـات، كان أبـاً لـكلّ المقاتلين والمسـؤولين، يسـأل عنهـم وعـن أولادهـم بالاسـم في بعـض الأحيـان، يحـرص على حاضرهـم ومسـتقبلهم، يشـدّ مـن أزرهـم، ثمّ يحـارب معهـم في كلّ موقـف وموقع، ويحنـو على كلّ شـأن من شـؤونهم الخاصـة والعامـة، ولا يتوقّف عن مدّهـم بالأمل

والعـزم، ويجتـاز معهـم وبهـم كلّ التّحديّـات المحدقـة والصّعـاب الجسـام، ويَعْـبُرُ وإيّاهـم الجـسر الموصـل مـن شـتات المنـفى إلى أرض الوطـن، مـن دنيـا اللجـوء إلى فضـاء الحرّيّـة والاسـتقلال والكرامـة الوطنيّة.

"اليـوم نفتقـد القائـد والمعلّـم الملهـم، اليـوم ننظـر إلى مـا حولنا فـنرى هذا الفـراغ الذّي لـم يـراود خيالنـا في أي يـوم مـضى، اليـوم نقـف وجهـاً لوجـه أمـام الحقيقـة الأبديّـة الخـالدة، يـاسر عرفـات لـم يعـد بيننا، أبـو عمّـار لم يعـد خيمتنا الواسـعة،لم يعـد رأس الرّمـح في قيادتنا،لـم يعـد الـسّراج المنـير على طـول درب مسـيرتنا الطويلـة. فقـد مـضى للقـاء وجـه ربـه راضيـاً مرضيـاً، ونحـن مـن بعده نكمـل المشـوار دون أدنى ريـب إن شـاء الله.

"نقولهـا والألـمُ يعتـصرُ قلوبنـا، نقولهـا والحـزن يغمرنـا جميعًـا: لقـد ذهـب قائدنـا ورفيـق دربنا، مـضى معلّمنا ورمـز ثورتنا، ترجّـل الفارس أخـيرًا عن صهوة جـواده، واسـتقرّ جسـده الطّاهـر في ثرى فلسـطين في أقرب موقع مـن بيت المقدس الّـتي أحـبّ، وعلى مـرمى حجر من المسـجد الأقـصى الّذي هفـت إليه نفسـه دائمًا، رحـل وسـط فيـض مـن مشـاعر الـولاء والحـبّ والتّقديـر والاحـترام، أحاطـت به أفئـدة أبنـاء شـعبه وعيونهـم، مـن باريـس إلى القاهـرة إلى رام الله، حيـث جاءت مظاهـر الوداع الجياشـة لائقـة بالقائـد التّاريـخيّ، بالزّعيـم، بالرّائـد الّذي لم يخذل شـعبه، تمامـاً على نحو ما تجسّـد عليه المشـهد هنـا في فلسـطين، في رام الله، في مقرّ قيادتـه الصّامـد في وجـه الظلم والجـور والحصـار والاقتلاع.

«مـضى أبـو عمـار تاركاً خلفه شـعباً صامـداً وإرثاً عظيمـاً، مخلّفاً لنـا كلّ هذه المكتسـبات، وفي المقدّمـة منهـا جميعـاً المؤسّسـات الدّيمقراطيّـة الّـتي نواصـل مـن خلالهـا المسـيرة دون توقّـف، ونمـلأ الفراغ القيـاديّ بسلاسـة أدهشـت الجميع...

مـضى تـاركاً لنا المبادئ الّـتي نعمل على هديهـا بإخلاص، والحلـم الّذي نعتصم به في وجـه المحـن والشّـدائد، والأمـل الّذي نتمسّـك به على طـول الطّريق المفـضي حتماً إلى الحرّيّة والاسـتقلال والسّـلام والدّيمقراطيّـة والرّخاء.

"ونحـن اليـوم، إخـوة أبي عمّار وأبناء شـعبه، أكثر حسّـاً بجسـامة المسـؤوليّة العظيمـة دون ريـب، وأشـدّ عزمـاً على مواصلـة المسـيرة بـكلّ تأكيـد، وأعمـق تمسّـكاً بأهـداف الثّـورة الّـتي أشـعل الرّاحـل الكبير شراراتهـا الأولى قبـل أربعين سـنة. فقـد كنّـا نلقي عليـه دائماً الجانـب الأكبر من نصـاب المسـؤوليّة، ونرمي على كاهليـه الأثقـال والأوزار واثقـين أنّ عينـه لا تغمـض، وأنّ إرادته لا تقهـر، وروحه لا تكـسر؛ إرادتـه غلّابـه، وعزمـه يتجدّد مـع طلوع كلّ شـمس.

أمّـا اليـوم، ونحـن نقـف اليـوم محزونـين مفجوعـين بغيـاب هـذا القائـد الشّـجاع الملهـم، أمـام هـذا المصاب الجلـل، فإنّنا نـدرك بأن المسـؤوليّة أثقـل، وأنّ الطّريـق أصعـب، وأنّ العزيمـة يجـب أن تكـون أصلـب، وإنّـا لهـا إن شـاء الله.

"في ذكـرى أربعـين القائـد المعلّـم، الأخ الرّئيـس يـاسر عرفـات، ننحـني احترامـاً له، ولسـيرة حياتـه، ولمواقفـه ومبادئـه، ولسياسـاته وحكمتـه ورؤيتـه الثّاقبـة... نتعاهـد وإيّاكـم، اليوم وغـداً وبعد غـد، إنّ الدّرب هو الدّرب، والقسـم هـو القسـم، والعهـد هـو العهـد، وأن نظـلّ الأوفيـاء لأهـداف يـاسر عرفـات في الحرّيّـة والاسـتقلال، والأمنـاء على حلمه بالدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة وعاصمتها القـدس الشّريـف، وأن نبـقى قابضـين على الجمرات الّـتي حملها أبو عمّـار بين يديه لأربعـين سـنة مـن الألـم والفـداء والتّضحيـات، وفي المقدّمـة منها جميعـاً الحفاظ على وحدتنـا الوطنيّـة، والإصرار على انـتزاع حقوقنـا الشّرعيّـة كاملة غـير منقوصة؛ حقّنـا في اسـترداد حرّيّة شـعبنا على ترابه الوطـنيّ، وحقّنا في القـدس العربيّة، وحقّنا

في عـودة اللاّجئين على أسـاس قـرار الأمـم المتّحـدة ١٩٤، وحقّنا في السّـلام والأمن والازدهار.

"قـد يطـول دربنا وقد يقـصر، وقد تشـتدّ المصاعـب والتّحديّـات من حولنا وتتعاظـم، وقـد تتزايـد التّضحيات الجسـام أكـثر من ذي قبـل، إلاّ إنّنا متمسّـكون بخيـارات ياسر عرفـات، خيارات شـعبنا الفلسـطينيّ وخيـارات أمتنـا العربيّة. لن نفـرّط بـذرة مـن حقوقنـا، ولـن نعـود إلى الـوراء أبـداً... لن يرهبنـا جـبروت القوّة الّذي لـم يكـسر لنـا ذات يـوم إرادة، ولـم يتمكّـن مـن ثنينـا عـن طلـب الحرّيّة والاسـتقلال في أيّ يـوم مـضى، وفي أشـدّ سـاعات الليـل حلكة.

"لذلـك، نقول بمـلء أفواهنـا، نقولها بكامـل يقيننا: إنّ درب يـاسر عرفات دربُنـا، وإنّ مبادئـه مبادؤنـا، وإن أهدافه أهدافنا. "ونكـرّر القول بوضوح شـديد": إنّ خيـار السّـلام العـادل والمـشّرف، الّذي خضنـا غمـاره مـع يـاسر عرفـات هـو خيارنـا، وإنّ الطّريـق الّذي بدأنـاه مـع الرّئيـس الراحل، ومـع كلّ الشّـهداء الأبرار والأسرى البواسـل، هـو طريقنـا الوحيـد الّذي لا نحيـد عنـه طالمـا أنّ هـذا الطّريق هـو الطّريـق المفضي إلى الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة وعاصمتها القـدس الشّريف.

"فنـم قريـر العـين- أيهـا الأخ القائد الرّمـز-، ولتسـتقرّ روحـك الطّاهرة في عليائهـا راضيـة مرضيّة مع الشّـهداء الأبـرار والأخيـار، فنحن جميعـاً تعاهدنا على أن نواصـل طريقـك، وأن نحفـظ ذكـراك جيلاً وراء جيل، وأن نسـتمدّ من سـيرتك الحافلـة بالبـذل كلّ مـا يعـزّز فينا الأمـل، ويقـوّي لدينا الرّجاء، ويشـعل في نفوسـنا العـزم والمضـاء. وليطمـئن قلبـك المفعـم بالإيمـان أنّ إخوتـك ورفـاق مسـيرتك الطّويلـة، وأبنـاء شـعبك الصّامد المرابط، سـيحققون مـا ظلّ يعتمـر في صدرك من أمنيـات عظام."

لقـد كان أوّل قـرار اتّخذنـاه في الحكومـة بعـد رحيـل القائـد الشّـهيد يتمثّل في تشـكيل لجنـة وزاريّـة برئاسـة وزيـر الصّحّة لمتابعة عمـل التّحقيق في استشـهاد الرّاحـل الكبـير الرّئيـس يـاسر عرفـات، وقـرارًا ببناء ضريح الشّـهيد ومسـجد في جـواره ومتحـف لتراثه، وشـكّلت لجنة برئاسـة وزير الأشـغال، واسـتُعين بالمهندس المبـدع جعفـر طوقان.

الفصل الثالث

مشاهد بعد رحيل القائد المؤسس

مشهد انتخاب أبي مازن
رئيساً لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّ

ينصّ الباب الثّالث من النّظام الأساسيّ للمادّة (13) للجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة على ما يلي:

- يُنتخب المجلس الوطنيّ من بين أعضائه رئيس اللجنة التّنفيذيّة.
- يتولّى رئيس اللجنة التّنفيذيّة اختيار أعضائها.
- تؤلَف اللجنة التّنفيذيّة من أربعة عشر عضواً، بينهم رئيس مجلس إدارة الصّندوق القوميّ الفلسطينيّ.

وفعلاً، اجتمعت اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١١، إثر إعلان وفاة القائد الرّمز ياسر عرفات، وعرضت ما ورد في النّظام الأساسيّ للمادة (١٣)، وتمّ التّحقّق من النّصاب القانونيّ من الأخوة الحاضرين، بالإضافة إلى أربعةِ أصواتٍ من الأخوة الموجودين في الخارج، إذ جرى ترشيح (أبو مازن) دون غيره، وقد صوّت الجميع لمصلحته، ثم أجريت محادثة مع الأخ (أبو اللطف /فاروق القدوميّ)، بحكم أنّه أمين اللجنة المركزيّة لحركة (فتح) ووزير خارجية فلسطين، ومن أقدم أعضاء اللجنة التّنفيذيّة وأبرز أعضائها، بشأن ترشيح الأخ (أبو مازن)، وكان قد أجرى المحادثة الأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني، بحضوري وحضور الأخ صخر حبش (أبو نزار)، عضو اللجنة

المركزيّة لحركة (فتح)، وقد أكد الأخ أبو اللطف في هذه المحادثة ترشيح الأخ (أبو مازن) لرئاسة اللجنة التّنفيذيّة بحكم وجوده في الدّاخل. وبذلك أصبح أبو مازن منذ ٢٠٠٤/١١/١١، رئيس اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، ومن ثم أعلن سليم الزعنون (أبو الأديب) أنّ اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، انتخبت محمود عبّاس (أبو مازن) رئيساً لها بعد رحيل الرّئيس ياسر عرفات.

بعد ذلك قرّرت اللجنة المركزيّة لحركة (فتح) بالإجماع في اجتماعها بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٢ اختيار محمود عبّاس (أبو مازن) مرشّحاً وحيداً للحركة لانتخابات الرّئاسة المقرّرة في ٢٠٠٥/١/٩، وكذلك طرح هذا القرار على المجلس الثّوريّ والأطر التّنظيميّة للحركة كافّة؛ لتقديم الدعم من أجل إنجاحه.

بعد ذلك وافق المجلس الثّوريّ لحركة (فتح) بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٢٥، بالإجماع على قرار اللجنة المركزيّة للحركة القاضي بترشيح محمود عبّاس (أبو مازن) لانتخابات الرّئاسة، ومن ثم أعلن زكريا الزّبيديّ (قائد كتائب شهداء الأقصى الجناح العسكريّ لحركة فتح)، التزام الكتائب بتقديم كلّ أشكال الدّعم للقائد الّذي تُقرّر الأطر الشّرعيّة للحركة ترشيحه لمنصب رئيس السلطة الفلسطينيّة، وأضاف أنّ الكتائب ستقدّم كل الدّعم الممكن للمرشح الّذي تختاره أطر (فتح) لخوض الانتخابات الرّئاسيّة. وأعلنت كتائب شهداء الأقصى في غزّة تأييد ترشيح (أبو مازن) لانتخابات الرّئاسة، كما أعلن (نواب فتح) في المجلس التّشريعيّ دعمهم هذا التّرشيح، وكذلك أعلنت الشّبيبة الفتحاويّة دعمها أبو مازن لانتخابات الرّئاسة. وعُدّ أبو مازن أمام المجلس الثّوريّ للحركة "الخطاب الأخير" لياسر عرفات أمام المجلس التّشريعيّ وصية واجبة التّنفيذ.

وبعد أن أعلن النائب الأسير مروان البرغوثيّ ترشحه للانتخابات الرّئاسية بصفته مستقّلاً في ٢٠٠٤/١٢/١، عاد فأعلن في الثّاني عشر من الشّهر نفسه سحب ترشّحه، ودعمه لمرشح الحركة محمود عبّاس،حيث قال مروان البرغوثيّ في رسالته: "إنّ ترشحه كان رسالة تحد وخطوة نضاليّة في مواجهة المحتلّ والسّجّان دفاعاً عن عشرة آلاف أسير كونهم مقاتلين من أجل الحرّيّة.

وبذلك دخلت حركة (فتح) الانتخابات الرّئاسيّة بمرشّح واحد وقف خلفه أبناء الحركة جميعاً، الأمر الّذي جعله يفوز في الدّوائر الانتخابيّة كلّها الموزّعة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وبفارق كبير عن بقيّة المرشّحين بنسبة بلغت نحو ٦٢,٥٪، الأمر الّذي يعني أنّ (فتح) هي القوّة الرّئيسة في المجتمع الفلسطينيّ، وعلى الرّغم من بعض الخلافات الدّاخليّة الظّاهرة للعيان فإنّها قادرة على تحقيق فوز حاسم في صناديق الاقتراع.

مشهد العلاقات الدّاخليّة

بثقة شديدة، ووفقَ عددٍ كبير من الشّواهد التّاريخيّة، يمكن القول إنَّ الشَّعب الفلسطينيّ الّذي مرّ في أوضاع لم يشهد أي شعب آخر مثيلاً لها، وفي مقدّمها الاقتلاع والاحتلال والإحلال ومنع التّطوّر الطّبيعيّ، امتلك في وقت غير متأخرّ من مسيرة كفاحه الوطنيّ خاصّيتين متلازمتين تناسبان استهلال هذا الفصل،وهما:

الأولى: خاصّية امتلاك الصّلابة الّتي لا تفتقر إلى المرونة في التّمسّك بحقوقه الوطنيّة المشروعة الّتي أقرّتها الشّرعيّة الدّوليّة في العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس، والدفاع عنها بكلّ السّبل المشروعة، وفي مقدّمتها الصّمود والمقاومة والحوار والعمل السّياسيّ والدّبلوماسيّ والمفاوضات والانفتاح كلّما كان ذلك ممكناً.

الثّانية: خاصّية الانفتاح على الآخرين، على الأفكار والثّقافات والتّجارب الإنسانيّة مع ما ينطوي عليه ذلك من مظاهر تسامح واعتدال وواقعيّة، لم تنل منها بعض المظاهر المرفوضة، والّتي كثيراً ما كانت تنتهي من تلقاء نفسها.

لقد مكّنت هاتان الخاصيّتان الثّقافيّتان العقل الجمعيّ الفلسطينيّ، أو قل الخطّ المركزيّ في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بقيادة منظّمة التّحرير الفلسطينيّة الممثّل الشّرعيّ والوحيد للشّعب الفلسطينيّ،والّذي نتج عنه امتلاك خاصيّة ثالثة كبيرة متمّمة لسابقتيها، وأعني بها ثقافة الحوار الّتي كانت كمنجز من

منجـزات التّعدديّـة والدّيمقراطيّـة واحـترام الـرّأي والـرّأي الآخـر السّـائدة لدى الأمـم المتقدّمة.

لقـد كان التّمسّـك بأهـداب الحـوار والمـضي بـه إلى الأمـام مرتكـزاً مـن مرتكـزات الحركـة الفلسـطينيّة باعتباره حاجـة وطنيّـة ملحّة، وثابتًـا من ثوابت الحالـة الفلسـطينيّة، ومـيزة من مميزات الحياة السّياسـيّة لشـعب تمّ تمزيـق أوصاله، ومصـادرة حقوقـه غـير القابلة للتّـصرّف، الأمـر الّذي جعل من الحـوار ضرورة من ضرورات البقـاء والاسـتمرار والتّطـوّر والكفـاح تحت أقـسى الأوضـاع الحياتيّة.

وبقـدر مـا أثبتـت التّجربـة المعاشـة أنّ الحـوار كان أداة فكريّـة ونضاليّـة ناجعـة لإدارة التّباينـات وتسـوية الاختلافـات في وجهـات النّظـر داخـل البيـت الفلسـطينيّ، سـواء أكان ذلـك خـارج الوطـن أم داخلـه، فقـد أثبت الحـوار أيضاً- وربمـا بالقدر نفسـه- أنّـه أداة شـديدة الفاعليّة لكـسر الحصارات، وفتـح الدّروب المغلقة، وكسـب مزيد من التّفهّم، وبناء أوسـع التّحالفات مع الشّـعب الفلسـطينيّ وقضيّتـه الوطنيّـة العادلة.

وممّـا لا شـك فيه أنّ الخاصيّـات الثلاث هـذه(الّتي كوّنت معًـا علامة فارقة في المسـيرة الوطنيّـة الفلسـطينيّة) ترجع أساسـاً إلى الموروث الثّقافيّ لشـعوب حوض البحـر المتوسّـط، مهـد الدّيانات السّـماويّة الكـبرى، ومنشـأ الحضارات الإنسـانيّة العظيمـة، وأرض الرّسـل والفلاسـفة، وصلـة الوصـل بـين الأمـم والشّـعوب، وبابٍ واسـعٍ للمبـادلات التّجاريّـة والمنجـزات المعرفيّـة والثّقافيّـة، وقنطـرة العبـور بين القـارات والبحـار والمسـتعمرين وطلاب الفلسـفة والعلـوم المتعدّدة.

ومـن هـذا المعـين الضـارب عميقـاً في الـوعي العـام للشّـعب الفلسـطينيّ وشـعوب شرق المتوسّـط اسـتمدّت الحركة الوطنيّة المعاصرة تقاليد الحـوار والانفتاح واحـترام المعتقـدات والدّيانـات، وهـو مـا أكسـب هـذه الحركـة مناعة ذاتيّـة ضدّ الغلـو والتّطـرّف، وأتـاح لهـا أرضيّـة واسـعة لبنـاء صيـغ ديمقراطيّة أوليّـة واعدة، وعقـد تحالفات جبهويّة واسـعة، عمادها التّعدديّـة الفكريّة والسّياسـيّة، وقاعدتها التّحالفـات التّنظيميّـة والقواسـم المشـتركة، تمامـاً على ذلـك النّحـو الّذي جعلنـا نفخـر ذات يـوم بأنّنـا أقمنـا في ظـل أوضاعنـا الصّعبـة والمعقّـدة، وفي ظـلّ أوضاع الشّـتات في المنـافي والهجـرة، مـا سـمّيناه (ديمقراطيّـة البنادق).

ومـع أن الإرث الثّقـافيّ والسّـياسيّ الفلسـطينيّ بصـورة خاصـة كان حافـلا بمنعرجـات التّطـرّف والانغـلاق على الذّات في بعض الأوقات جرّاء الشّـعور العميق بفداحـة الظّلـم وشـدّة الحرمـان وقسـوة الاحتـلال، وكان أيضـاً بالـغ التّشـدّد في انتهـاج خيـار العنف والكفاح المسـلّح، إيمانـاً عميقـاً بعدالة القضيّـة ومشروعيّة الحقـوق المصـادرة، إلاّ أنّ دروس التّجربـة الذّاتيّـة أوّلاً، وعظـات الانفتـاح على الآخريـن ثانيـاً، سرعان مـا أعادت تصويـب المسـار ببدائـل وخيـارات أُخـرى على غـرار العمـل الشّـعبيّ والسّـياسيّ والدّبلومـاسيّ والحـوار والمفاوضـات كواحدة من الخيـارات المهمّـة بـل الأساسـيّة لإزالة الظّلـم الشّـديد والتّنكّـر للحقـوق العادلة المتمثلّـة في إقامة السّـلام العـادل والدّائم والشّـامل وإنهاء الاحتـلال، وإقامة الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة وعاصمتهـا القـدس الشّريف.

ذلـك أنّـه قـد اسـتقرّ في الـوعي العـام الفلسـطينيّ، وعلى نحو مبكـر من عمر الكفـاح الوطـنيّ المعـاصر، أنّ الحـوار الدّاخليّ من جهـة، والمفاوضات مـع العدّو من جهـة أخـرى، يمثّـلان سـبيلاً لا يخلّ بالمبـادئ، ولا يتعـارض مع أيّ مـن الخيارات

الأُخرى المتاحة، ولا يتصادم مع حقائق ومتغيّرات السّياسة الدّوليّة، الأمر الّذي أدّى إلى تحقيق الحدّ الأدنى الملائم من الوحدة الدّاخليّة للشّعب الفلسطينيّ، وأدّى في الوقت ذاته إلى ما اصطلحنا على تسميته بـ (هجوم السّلام الشّامل) لتحقيق سلام الشّجعان، وذلك من موقع الثّقة بالنّفس، والتّمسك بالحقوق الوطنيّة المشروعة لشعبنا، وعلى خلفيّة ضرورة تفهّم الطّرف الآخر، والبحث معه عن المشتركات المحتملة، وتوسيع مساحة المصالح المتبادلة.

وبالعودة قليلًا إلى الفترة الطّويلة من عمر التّجربة السّياسيّة الفلسطينيّة في المنفى، إذ لم يكن لدى الفلسطينيين أرض تخصّهم، أو سيادة يمكن ممارستها، وكان لديهم في المقابل كثير من البنادق والفصائل والتّدخّلات الخارجيّة والهموم اليوميّة، فإنّه يمكن بوضوح رؤية ذلك النّجاح النّسبيّ الّذي حقّقه الشّعب الفلسطينيّ خارج أرضه من خلال منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الّتي كانت بيتاً سياسيّاً، وكياناً معنويّاً، وتجربة ديمقراطيّة متميّزة، وقصّة نجاح ألهمت العديد من حركات التّحرّر الوطنيّ الأُخرى، وأحيت الآمال في عقل الشّعب الفلسطينيّ ووجدانه، وللشّعوب المحبّة للسّلام العادل والدّائم المنشود الّذي يحقّق الأمن والاستقرار والازدهار لشعبنا بصورة خاصة وللعالم بصورة عامة.

لم يكن مقدراً لتلك السّفينة المبحرة في مياه الشّرق الأوسط الضّحلة أن تبلغ ميناء الوصول؛ أي عودة منظّمة التّحرير وقيادتها إلى أرض الوطن وإقامة السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، لولا استمرار تمسّك الشّعب الفلسطينيّ بثوابته الوطنيّة وبخيار الحوار والانفتاح، وبنهج الواقعيّة والاعتدال، وبهدف السّلام القائم على العدل، وبالرّغبة في التّعايش، وبالانضواء تحت علم الحرّيّة والدّيمقراطيّة وحقوق الإنسان؛ أي علم المبادئ الّتي تخفق راياتها عالياً في سماء العام المتحضّر.

وإذا كان صحيحًا أن هذه التّجربة اعتراها بعض التّراجع، وأصابتها بعض الأعراض الجانبيّة غير المواتية، فإنّ من الصّحيح أيضاً ضرورة عدم محاكمتها والحكم على نتائجها الحاليّة من دون التّوقّف بشكل جاد عند مسؤوليّة الشّريك الآخر (إسرائيل) في عملية السّلام، واستمراره في خيار وثقافة القّوة والقمع وتفاقمها بأبشع أشكالها تحت أوهام فرض الحلول أحاديّة الجانب دون الإفادة من الفرصة التّاريخيّة غير المسبوقة في مجرى الصّراع التّاريخيّ، وأعني به اتّفاق إعلان المبادئ الّذي توصّلنا إليه في أوسلو سنة ١٩٩٣، وتجربة السّنوات الأولى الّتي أعقبت هذا الاتّفاق من تعميق الحوار ومواصلة المفاوضات والتّنسيق والتّعاون لحل المشكلات القائمة.

مشهد العلاقات الفلسطينيّة الإسرائيليّة خلال تلك المرحلة

فمنذ ذلك التّاريخ الّذي انبثقت عنه لحظة تاريخيّة واعدة بالسّلام والتّعايش والازدهار، اعتمد الفلسطينيون مسار السّلام كخيار استراتيجيّ، وتمسّكوا إلى أبعد الحدود بالحوار والتّفاوض وبناء جسور الثّقة وتوسيع قاعدة التّفاهم، عدم تقدير الموقف من قبلنا؛ فالعدو معروف تاريخيّا بهذه السمات غير أن غرور القوّة ونزعة الاستئثار بكلّ شيء، وشهوة الاستيطان والتّوسّع ومصادرة الأراضي الّتي لا حدود لها، والامتناع الشّديد من تفهم حاجات الشّعب الفلسطينيّ الجوهريّة وتلمس معاناته الحياتيّة، والعمل المستمرّ على محاصرة التّجربة الحديثة، ومن ثمّ السّعي لتقويضها، أدّت مجتمعة إلى هذه المحصلة البائسة من العنف والعنف المضاد، وإلى استشراء ميول التّطرّف، وانكفاء الحوار والتّفاوض، وتراجع الثّقة والآمال المشتركة، وتعزيز مبدأ القوّة كأداة لحلّ الصّراع رغم الفشل المحقّق لهذه الأداة تاريخيّاً.

مع ذلك كلّه، ورغم الشّعار اليائس الّذي ابتدعه غلاة المتطرّفين في الجانب الإسرائيليّ، (ونعني بذلك شعار عدم وجود شريك فلسطينيّ)، وسياسة الحلّ أحادي الجانب، فقد واصل الفلسطينيون، بعناد وإصرار، طرق كلّ باب يفضي إلى الحوار والتّفاوض، ودعوا في كلّ مناسبة إلى إحياء عمليّة السّلام والعودة إلى مائدة المفاوضات، وتسلّحوا بالصبر والأمل في التّغلّب على الصّعوبات والمعوّقات

المصطنعة على هذا الصّعيد، بما في ذلك صعوبات الحصار والتّرويع والإفقار والقهر والاعتقال والتّوسّع الاستيطانيّ وبناء جدار الفصل العنصريّ، هذه الممارسات والسياسات المعتمدة كسياسة رسميّة من الجانب الإسرائيليّ.

ومن جهة أُخرى، وعلى الرّغم من نجاحنا كشعب فلسطينيّ في تجنّب أي انجرار نحو الفتنة أو الاحتراب الدّاخليّ لعقود طويلة مضت، ونجاحنا أيضاً في التّمسّك بالحوار نهجاً وحيداً لحلّ الخلافات في وجهات النّظر، وتسوية التّباينات في المواقف والآراء حيال العديد من القضايا الخلافيّة، إلاّ أنّ هذه الحقيقة (الّتي تعدّ بمثابة إنجاز وطنيّ يستحقّ الفخر به منّا جميعاً)، لم تكن على أهمّيّتها الشّديدة كافية لتصويب العلاقات الدّاخليّة بين المراجع والمؤسّسات والأجهزة والقيادات الّتي ظلّت تتبادل اللوم، ويلقي كلّ منها بالمسؤوليّة على الآخر، وتتحسّب إزاء بعضها بعضاً؛ كي لا أقول، بكلّ أسف، إنّها كانت تتربص ببعضها بعضاً، وتخشى على نفسها ونفوذها ونطاق صلاحياتها من كلّ تطوير منشود أو إصلاح مرغوب فيه، بل وترمي بعضها بعضاً بسهام التّهم القاتلة ومفردات التّفريط، وما إلى ذلك ممّا حفلت به السّاحة الدّاخليّة من مظاهر سلبيّة انخرط فيها الجميع ضدّ الجميع.

لقد كنّا في حركة (فتح)، أوّل من طرح شعار الوحدة الوطنية شعارا، وأوّل من حقّقها على ساحات المعارك، ومارسها على الأرض وداخل الأطر القياديّة، والمؤسّسات التّمثيليّة، والمنظّمات الجماهيريّة؛إيماناً من هذه الحركة الكبيرة الرّائدة بأنّ البيت الفلسطينيّ يتّسع للجميع، وأنّ قوتّنا تنبع أساساً من تماسك جبهتنا الدّاخليّة، وأنّ أهدافنا الكبرى تتطلّب -من دون أدنى ريب- حشد كلّ الطّاقات، واستنهاض كلّ الإمكانات، ورصّ الصّفوف تحت الرّاية الفلسطينيّة، راية التّحرير والحرّيّة والاستقلال.

وكلّما كان شعبنا يقف على مفترق طرق كبير، ويواجه تحدّيات خطرة، مطبقة عليه من كل الجهات، كانت (فتح) تبادر بتلقائيّة شديدة، وإرادة قويّة إلى الوقوف في طليعة صفوف الدّاعين إلى الحوار، والاستجابة الفوريّة لنداء الوحدة الوطنيّة من دون تردّد؛ انسجاماً مع تقاليدها التّاريخيّة على هذا الصّعيد، وحرصاً منها على تعزيز قدرات الشّعب الفلسطينيّ على الصّمود في مواجهة سياسات الفصل العنصريّ والحصار التّجويعيّ، ودرء ما يتربّص بنا جميعاً من أخطار جسام.

لقد كان الحوار هو الخيار الّذي لجأت إليه (فتح) عند كلّ اختلاف في الرّؤى، وكلّ تعارض في الاجتهادات، وكلّ تباين في المواقف والسّياسات. وكان البيت الفلسطينيّ الجامع(بيت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة) بيت الحوار الفلسطينيّ بامتياز، على أرضيّته الواسعة، وتحت سَقْفِهِ العالي، هو البيت الّذي تحاورنا في رحابه بمسؤوليّة، وعالجنا تحت ظلاله خلافاتنا الدّاخليّة بكفاية واقتدار، وأرسينا أرقى التّقاليد والأعراف الجبهويّة في غابة البنادق، وخضنا معاركنا السّياسيّة كافّة بصيغة الجمع لا بصيغة المفرد. وفوق ذلك كلّه، بل وبفضل ذلك كلّه، حقّقنا الإنجازات، وراكمنا المكتسبات، وقطعنا شوطاً طويلاً على طريق الخلاص الوطنيّ ودرب الحرّيّة والاستقلال.

ومع ذلك كلّه اعترى العلاقات الدّاخليّة الفلسطينيّة في الآونة الأخيرة بعض التّردّي، حيث لم تعد هذه العلاقات على ما يرام بين السّلطة التّنفيذيّة والسّلطة التّشريعيّة، أو أنّها قويمة بين الحكومة والرّئاسة، أو صحيحة بين القوى والفصائل الوطنيّة داخل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وخارجها، وبين مؤسّسات المجتمع المدنيّ والسّلطة ذاتها. ولعلّ الخلافات والتّعارضات العلنيّة الّتي ظهرت تباعاً بين كل هذه المرجعيّات والمؤسّسات في السّنوات الأخيرة ما

هي إلّا دلائـل سـاطعَة على مـا يعـتري سـاحتنا الدّاخليّـة مـن مظاهـر سـلبيّة، وما يشـوبها مـن ظواهـر مقلقـة حقّـاً، وخطـرة جـدّاً على حاضرنـا ومسـتقبلنا الوطنيّ كلّـه، وخصوصـاً في هـذه المرحلة الّتي يشـتدّ فيها الحصـار علينـا، وتواجهنا تحدّيات مصيريّـة هائلـة، تتطلّب منـا التّوحّد، والاصطفـاف وراء الأهـداف الوطنيّة المجمع عليهـا، والتّقـدّم إلى الأمام بشـجاعة وحكمة؛ لأخـذ مصيرنا بأيدينـا قبل أن يفلت الزّمـام، ولا ينفـع بعدهـا فعـل النّدامة.

والحـقّ أنّـني أجدُ في فمي ماءً كثـيراً إذا ما تطرّقت إلى تشـخيص هذه العلاقات بـين مختلـف المرجعيّات والمؤسّسـات والقيـادات، وأجـد لديَّ بعض الحـرج في تناول علاقات الرّئاسـة مـع المجلس التّشريعيّ أو علاقات الحكومـة مع المجلس التّشريعيّ الّذي سـبق أن تشرّفـت برئاسـته نحـو سـبع سـنوات متواصلة. فقد حرصـت على نحو شـخصيّ أن أحافـظ على أرقى العلاقـات وأكثرهـا فعاليّـة بين أعضـاء المجلس وبين أعضـاء المجلـس والحكومة الّـتي كان يقودهـا الرّئيس نفسـه حتّى سـنة ٢٠٠٣، وبين الحكومـة والمجلـس التّشريـعي. وفي سـبيلي إلى ذلـك جاهـدت للاحتفـاظ بعلاقات الزّمالـة وروح الأخـوّة والتّشـاور والحـوار مـع أوسـع طيـف سـياسيّ في المجلـس، وحرصـت على التّشـاور معهـم في كلّ مـا يتّصـل بـأداء الحكومـة وخططهـا، وعملت على تقديـم تقاريـر ربـع سـنويّة عن أعمـال الحكومـة والـوزارات المتعدّدة؛ تجسـيدًا لمبدأ المشـاركة والشّـفافية والمسـاءلة،وذلك إيماناً منا بمبادئ الفصل بين السّـلطات، والمشـاركة في المسـؤوليّة، وتحقيـق الرّقابة وتفعيل المسـاءلة.

لـو جـاز لي أن أَصِـفَ أوضاعنـا الدّاخليّـة الفلسـطينيّة القائمـة آنـذاك بكلمـات موجزة، لقلت، مع الأسـف الشّـديد، إنّهـا أوضاع مؤلمة ومحزنـة وباعثة على أشـدّ درجـات القلـق، ليـس فقط حيـال اللحظـة السّياسـيّة الرّاهنة بـكلّ ما

يكتنفها من تشّوش وشلل وافتقار لروح المبادرة الخلاّقة في أحيان كثيرة، وإنّما- بصورة خاصة، حيال المستقبل الفلسطينيّ المفتوح على أكثر الاحتمالات خطورة بفعل تواصل الهجمة الإسرائيليّة الضّارية من جهة، ومن جهة أُخرى إخفاقنا الدّاخليّ الّذي لم تعد تخطئه عين، الأمر الّذي أنتج وأعاد إنتاج كلّ الأوضاع الّتي لا تسرّنا ولا تسرّ أصدقاءنا بكلّ تأكيد.

ليس هناك اختلاف كبير على تشخيص حالة عدم الاستقرار الدّاخليّ بصفتها حالة ناجمة بشكل رئيس عن إعادة الاحتلال الكامل للضّفّة الغربيّة وتقطيع أوصال قطاع غزّة، والتّدمير المنهجيّ المنظّم للمؤسّسة الأمنيّة الفلسطينيّة، وتصاعد الممارسات الإسرائيليّة الهادفة إلى تدمير مقوّمات السّلطة الوطنيّة ومقدراتها، الأمر الّذي أدّى إلى إنتاج كلّ ذلك الضّعف والتّرهّل، وأنتج كلّ تلك الشّكاوى الّتي يشترك في طرحها الجميع وعلى سائر المستويات.

لقد كانت وجهة نظري الّتي دافعت عنها في حينه أنّ المعالجة الجذريّة لهذه الحالة الأمنيّة المترديّة كانت تقتضي في رأينا ما يأتي:

١. **الوضوح السّياسيّ الكامل** على نحو يحول دون تشوّش مجرى العلاقات الدّاخليّة بين المرجعيّات، وينظّم العلاقة فيما بين مستوياتها المتعدّدة، وينهي الازدواجيّة تماماً. وأعني هنا- بصورة خاصة- تعزيز الثّقة بين الرّئاسة والحكومة، وإدامة التّشاور والتّنسيق إزاء كلّ خطوة مستقبليّة.

٢. **وضوح القرار الأمنيّ**، وجعله مفهوماً لدى كلّ المخاطبين به في الدّاخل والخارج ؛أي الخروج من دائرة الحيرة الأمنيّة الرّاهنة المتّسمة بالتّسويف والانتظار والمراوحة.

٣. **التزام المرجعيّات المعنية بما يتجاوز حدّ إصدار القرارات إلى حيّز تنفيذها على الأرض**، وهو ما يستدعي وجود إرادة سياسيّة لاتّخاذ القرار الأمنيّ / السّياسيّ وتطبيقيه بصورة شفافة.

٤. **عدم التّردد في إجراء المساءلة القانونيّة إزاء كلّ مخالفة تنطوي على الخروج عن القانون أو سوء استخدامه**؛ أي تفعيل سلطة القضاء والنّائب العام بإصدار القوانين اللآزمة وتمريرها بأسرع وقت ممكن عبر مراحلها الدّستوريّة كافّة.

إنّ الوضع المليء بالصّعوبات والمتاعب والتّحديّات الّتي واكبت تشكيل حكومتي في عهد الرّئيس ياسر عرفات ازداد صعوبة مع تشكيل حكومتي في عهد الرّئيس محمود عبّاس، وظلّ الحال يتفاقم فيما بعد إلى أن بلغ الوضع الدّاخليّ الفلسطينيّ لحظة استعصاء كبرى؛ جرّاء سلسلة طويلة من الأخطاء، وسلسلة أطول من سوء التّقدير والتّحسّب والأزمات الّتي كانت في معظمها نتيجة حدوث متّغيرات سلبيّة عديدة، ليست كلّها من صنع الاحتلال الإسرائيليّ الّذي لم يتوانَ يوماً عن تصعيد المواجهة معنا، وتعقيد الموقف أمامنا، ناهيك عن استهدافيته المستمرّة للسّلطة الوطنيّة ولسائر الفصائل الفلسطينيّة.

لقد ازداد الوضع الدّاخليّ تعقيداً بعد قمّة العقبة الثّلاثيّة (الفلسطينيّة ـ الأميركيّة ـ الإسرائيليّة) في أواسط سنة ٢٠٠٤، وما أعقبها من ردّات فعل فصائليّة واسعة على خطاب الأخ (أبو مازن) الّذي كان يسعى لتجديد التّهدئة مع إسرائيل عقب انهيار اتّفاق التّهدئة من جانب واحد سنة ٢٠٠٣، والّذي كنّا قد توصلنا إليه بوساطة مصريّة حثيثة في حينه، إلى أن خرقته إسرائيل بعد ذلك بفترة قصيرة، واضعة (قطاع غزّة بصورة خاصة) أمام موجة من التّصعيد العسكريّ، الّذي كان يجلب في المقابل ردّات فعل فلسطينيّة عسكريّة غير متكافئة.

كنّا قبل ذلك الوقت نطالب أنفسنا، درءاً لمزيد من المواجهات الميدانيّة مع إسرائيل، بوقف كلّ الأعمال العسكريّة الّتي تلحق الضّرر بمصالحنا الوطنيّة وتوفّر الذّرائع للجانب الإسرائيليّ الرّاغب في تقويض الاستقرار الفلسطينيّ؛ لتعطيل كلّ إمكان محتمل للتّقدّم على طريق السّلام.

فقد حثّت اللجنة التّنفيذية لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، في بيانها عقب اجتماعها، في مقرّ الرّئاسة في رام الله في ٢٠٠٥/١/١٦ (أي بعد انتخاب الأخ أبي مازن للرّئاسة)، الفصائل على وقف كلّ الأعمال العسكريّة، ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى التّخليّ عن أسلوبها الّذي استعملته خلال السّنوات الماضية باستخدام الذّرائع لتعطيل الحوار والتّفاوض على قدم المساواة، ولمواصلة حرب الاغتيال والقتل والتّدمير وتوسيع المستعمرات.

وطالبت اللجنة التّنفيذيّة الحكومة الإسرائيليّة بوقف توغّلاتها واعتداءاتها اليوميّة في الوقت الّذي تعمل فيه القيادة الفلسطينيّة على إنجاح الحوار الوطنيّ والتّوصّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النّار، وتمكين القوى الأمنيّة الفلسطينيّة من إعادة البناء والقيام بمهمّاتها الأمنيّة بما يخدم الشّعب الفلسطينيّ وأمنه، والوصول إلى التّهدئة الضّروريّة لاستئناف عملية السّلام، وكذلك وقف النّشاطات الاستيطانيّة، ووقف بناء جدار التّوسّع والضَّمّ، والتّخلّي عن سياسة الإملاءات وفرض الحقائق على الأرض، واستئناف عمليّة السّلام الّتي تقود إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ الّذي بدأ سنة ١٩٦٧ كما نصّت على ذلك خريطة الطّريق.

وخلال اجتماع مشترك ترأسّه الرّئيس محمود عبّاس، ضمّ مجلس الوزراء والأمن القوميّ في ٢٠٠٥/١/١٧، بعد أن تولّى الرّئيس محمود عبّاس مهمّاته الرّسميّة في ٢٠٠٥/١/١٥، رحّب مجلس الوزراء بالدعوة الّتي أطلقتها اللجنة التّنفيذيّة

لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة في ٢٠٠٥/١/١٦، الدّاعية إلى وقف الأعمال العسكريّة الّتي تلحق الضّرر بمصالحنا الوطنيّة، والّتي توفّر الذّرائع للموقف الإسرائيليّ لتعطيل الوضع الفلسطينيّ.

كما دعا مجلس الوزراء جميع القوى والفصائل الفلسطينيّة إلى بذل الجهود لإنجاح الحوار الوطنيّ والتّوصّل إلى اتّفاق لوقف إطلاق النّار، وتمكين الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة من إعادة البناء، والقيام بمهمّاتها الأمنيّة لصيانة النّظام العام وهيبة السّلطة، وجدّد المجلس تمسّك القيادة الفلسطينيّة والسّلطة الوطنيّة بخيار السّلام وبخطّة خريطة الطّريق.

وبعد سلسلة من الحوارات الّتي جرت في غزّة بصورة خاصة أوائل سنة ٢٠٠٥، نجحت السّلطة الوطنيّة في تحقيق توافق مع حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلاميّ)، على تحقيق تهدئة فعليّة على الأرض، نتسلّح بها لمطالبة الحكومة الإسرائيليّة بتنفيذ التزاماتها ووقف عدوانها ضدّ الشّعب الفلسطينيّ على أساس أنّ التّهدئة من الجانب الفلسطينيّ ستلقي بالكرة في الملعب الإسرائيليّ، المطالب بوقف اعتداءاته ضدّ شعبنا ومدنه وقراه، وعدم ملاحقة المطاردين وإعادة المبعدين إلى مدنهم، والأهمّ إنهاء قضية الأسرى والمعتقلين، ووضع حدّ للاقتحامات والاعتداءات الّتي يقوم بها الإسرائيليون.

وعلى الرّغم من تلك الأجواء الإيجابيّة الّتي كانت تسود الحوار والتّهدئة في الوضع القائم على الأرض، فإنّه لم يتمّ إبرام اتّفاق لوقف العمليّات العسكريّة، نظراً إلى استمرار أريئيل شارون في تهديداته باجتياح قطاع غزّة كما حدث في الجلسة الخاصة الّتي عقدها في بلدة سديروت.

في حينـه، أشـار أحـد قـادة حمـاس إسـماعيل هنيّـة إلى أنّ الكـرة أصبحـت الآن في الملعـب الإسرائيـليّ، ونحـن ننتظـر السّـلوك الإسرائيـلي ونراقبـه إذا ما قدّم أيّ شيء ملمـوس للفلسـطينيين على مسـتوى الأسرى والمعتقلـين وإعادة جثامـين الشّـهداء الّـتي في حيازتهـم وغـير ذلـك مـن القضايـا المتعـدّدة أو لا. وأوضـح نافذ عـزّام، (أحـد قـادة الجهاد الإسـلاميّ)، أنّه في حـال تنفيـذ أيّ جزء مـن التّهديدات فبالتّأكيـد سـيتمّ القضـاء قطعيّاً على أيّ حديث عـن التّهدئة الّتي لـم يتمّ حتّى الآن التّوصّـل إلى اتّفـاق بشـأنها، مشـيراً إلى أنّ إسرائيـل تريد من وراء هـذه التّصريحات الإيحـاء للعالـم بأنّهـا هي الطّـرف المظلـوم وهي تهـدّد دفاعاً عن نفسـها.

مشهد العلاقات العربيّة والدّوليّة في تلك المرحلة

بعد ذلك، وعلى إثر اجتماع الرّئيس محمود عبّاس بالرّئيس المصريّ حسني مبارك في القاهرة في ٢٠٠٥/١/٢٩، أعلنت القيادة أنّ مصر ستستضيف ممثلي الفصائل الفلسطينيّة في محادثات ثنائيّة في القاهرة في شباط/فبراير المقبل. كما تمّ الاتّفاق بين القيادتين الفلسطينيّة والمصريّة على العمل على أربع قضايا ملّحة هي: الإفراج عن عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين في السّجون الإسرائيليّة اولاً، وحماية المطاردين الفلسطينيين من الملاحقات الاسرائيليّة ثانياً، ووقف الاغتيالات ثالثاً، ورابعاً عودة المبعدين الّذين أبعدوا إلى غزّة وأوروبا، إبّان أزمة كنيسة المهد في بيت لحم ٢٠٠٢، وأنّ مصر ستعمل عن قرب معنا لإيفاء إسرائيل بالتزاماتها.

وفعلاً، عُقدت عدّة لقاءات في القاهرة بين قادة الفصائل والمسؤولين الأمينين المصريين، إلاّ أنّ قمّة العقبة والبيان الصّادر عنها كادت أن تعيد الموقف إلى نقطة البداية. فقد عَدَّتْ حركتا المقاومة الإسلامية (حماس) و(الجهاد الإسلاميّ)، أنّ ما جاء في قمّة شرم الشّيخ الّتي عقدت في ٢٠٠٥/٢/٨، بين الرّئيس محمود عبّاس وأريئيل شارون بحضور الرّئيس المصريّ حسني مبارك وعاهل الأردن الملك عبد الله الثّاني، لم يرقَ إلى آمال الشّعب الفلسطينيّ وطموحاته وتطلعاته، وأنّها لم تقدّم شيئاً لهذا الشّعب؛ اذ قال النّاطق الإعلاميّ باسم حركة (حماس): "إنّ ما أعلن في القمّة عمّا يسمّى وقف إطلاق النّار لا يعبّر عن موقف الفصائل الفلسطينيّة، وإنّما يعبّر فقط عن موقف السّلطة الفلسطينيّة، مشيراً إلى أنّ ما اتفّق عليه بين الفصائل والسّلطة هو تدارس هذا الموضوع مع

الفصائل، ومن ثمّ الخروج بإعلان نهائيّ، وأنّ الفصائل لن تعلن الهدنة إلاّ في ضوء التزام إسرائيليّ بشروط واضحة تمّ إعلانها من قبل".

وقال نافذ عزّام(القيادي في حركة الجهاد الإسلامي): "أن حركته ستنتظر حتّى يتّم التوضيح بشأن قضايا لم يتم التّطرّق إليها في قمّة شرم الشّيخ، وبشأن استحقاقات يجب أن تقوم بها إسرائيل قبل أن يتّم إعلان تهدئة أو هدنة.

بعد ذلك وصل الرّئيس محمود عبّاس (أبو مازن) إلى غزّة في ٢٠٠٥/٢/١١؛ لاطلاع الفصائل الفلسطينيّة على نتائج قمّة مؤتمر شرم الشّيخ، والّذي اهتزّ في ٢٠٠٥/٢/١٠ بعد قصف مستوطنات إسرائيليّة بعدد من القذائف الصّاروخيّة، ردّاً على الخروقات الإسرائيلية. وكان الوفد الأمنيّ المصريّ برئاسة اللواء مصطفى البحيري لا يزال في غزّة يواصل جهوده من أجل إنجاح مهّمته الّتي جاء من أجلها بناءً على طلب السّلطة الوطنيّة؛ للبحث في متطلّبات أجهزة السّلطة ليتاح لها القيام بمهمّاتها على أكمل وجه.

في غضون ذلك الوقت، توصّلت السّلطة الوطنيّة مع حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلاميّ) إلى اتّفاق يقضي بالتزامهما بالتّهدئة الّتي كانتا قد أعلنتاها قبل عقد قمّة شرم الشّيخ، كما تمّ الحديث أيضاً عن حقّ الدّفاع عن النّفس. وقال محمود الزّهّار (أحد قادة حماس)،: إنّه إذا حدث خرق إسرائيليّ فسيكون هناك لقاء بيننا وبين السّلطة الوطنيّة لوضع آليات الرّدّ على هذا العدوان، كما أكدّ القيادي في حركة الجهاد الإسلاميّ نافذ عزّام أنّ الحركة مستمرّة في أجواء التّهدئة الحاليّة الّتي أعلنت عنها قبل أكثر من أسبوعين، إلاّ إنّها لن تعلن هدنة أو وقفاً لإطلاق النّار إلاّ بعد أن تدرس ما تمّ الاستماع إليه في لقاء مع قيادات الحركة في الدّاخل والخارج.

في ختام تلك الجولة من المحادثات الدّاخليّة، وصل الوفد الأمنيّ إلى رام الله قادماً من غزّة في ٢٠٠٥/٢/١٢، برئاسة نائب رئيس الاستخبارات المصريّة. وفي ٢٠٠٥/٢/١٤، اجتمعت في مقرّ رئاسة الحكومة الفلسطينيّة مع الوفد الأمنيّ المصريّ، إذ أطلعته على اجتماعاتي السّابقة مع قيادات الفصائل في غزّة، وما تبلور عن تلك الاجتماعات، وعرضت معه الخطّة المصريّة للمرحلة المقبلة، وسبل دعم الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة. وتمّ الاتّفاق على استمرار التّواصل والتّنسيق والتّعاون بهدف إعادة بناء وتنظيم هيكلة أجهزة الأمن الفلسطينيّة، وبالشّكل الّذي يدعم قرارات السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لتلبية متطلّبات المرحلة المقبلة.

من الناحية الأُخرى، أكّدت حركتا (حماس) و(الجهاد الإسلاميّ) في ٢٠٠٥/٢/١٦، مواصلة التزامهما بالتّهدئة الّتي أُعلنت أمام الرّئيس محمود عبّاس والوفد الأمنيّ المصريّ، على الرّغم من الخروقات الإسرائيليّة المستمرّة، والّتي كان آخرها استشهاد أربعة فلسطينيين خلال أسبوع واحد فقط. وقال النّاطق باسم (حماس): "إنّ حركتي (حماس) و(الجهاد الإسلاميّ)، وبعد رؤيتهما مواصلة الخروقات الإسرائيليّة، ومن منطلق تعزيز الوحدة الوطنية، تداعتا إلى اجتماع ثنائيّ خلصتا فيه إلى التزام كلّ منهما بما أعلنتاه في السّابق في موضوع التّهدئة. كما أكّدت أبرز فصائل المقاومة الفلسطينيّة، بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى في ٢٠٠٥/٢/٢٧ التزامها بالتّهدئة.

وفي ٢٠٠٥/٣/١١ سمحت إسرائيل لقيادات من حركة (فتح) و(الجبهتين الشّعبيّة والدّيمقراطيّة) بمغادرة قطاع غزّة والمشاركة في حوار القاهرة بعد أن كانت تفرض حظراً على تحرّكاتهم منذ بداية الانتفاضة سنة ٢٠٠٠، إذ سمحت لكلّ

مـن جميـل المجـدلاويّ،(عضـو الجبهة الشّـعبيّة) لتحرير فلسـطين في قطـاع غزّة، وصالـح زيـدان، (عضو اللجنـة المركزيّـة للجبهـة الدّيمقراطيّة لتحرير فلسـطين)، بالسّـفر إلى مـصر للمشـاركة في حـوار القاهـرة. في حـين رفضـت السّـماح لممثـلي حركـتي (حمـاس) و(الجهـاد الإسـلاميّ) بالمشـاركة في الحوار، إذ سـتقتصر مشـاركة الحركتـين على وفـود مـن الخارج.

كذلـك توجّـه الأخ أبـو مـازن في ٢٠٠٥/٣/١٥، إلى مـصر مـن أجـل المشـاركة في هـذه المحادثـات وإعـلان هدنـة تلـتزم بهـا الفصائـل الفلسـطينيّة كلّهـا، بغية إعطـاء فرصـة لمفاوضـات السّـلام كي تسـير بشـكل سـليم. كمـا وصـل إلى القاهرة مـن دمشـق كلّ مـن رئيس المكتـب السّـياسيّ لحركـة المقاومة الإسـلاميّة (حماس) خـالد مشـعل، والأمين العـام لحركة الجهاد الإسـلاميّ رمضـان شـلّح، والأمين العام للجبهـة الشّـعبيّة لتحريـر فلسـطين - القيـادة العامة أحمـد جبريل، والأمـين العام للجبهـة الدّيمقراطيّـة لتحرير فلسـطين نايف حواتمـة، وذلك للمشـاركة في الحوار.

وفي الجلسـة الافتتاحيّـة لحـوار القاهـرة يـوم ٢٠٠٥/٣/١٥، أكّـد الرّئيس محمود عبّـاس أنّ السّـلطة الفلسـطينيّة لـن تقبـل تنفيـذ الالتزامـات مـن جانـب واحـد فقـط، وبلّـغ الرّئيـس قـادة الفصائـل الـثاني عـشر الّذيـن كانـوا حينها يجلسـون حـول طاولـة المحادثـات، أنّ انخفـاض الهجمـات أدّى إلى تخفيـف المعانـاة اليوميّة للفلسـطينيين، وقـال: "إنّ الهدنـة تسـاهم في دعم قضيّة شـعبنا إقليميّـاً ودوليّاً وفي رفـع المعانـاة عنـه، وإنّ الهدنـة الّـتي أعلنتهـا الفصائـل الوطنيّـة والإسـلاميّة أتت بثمـار إيجابيّـة وملموسـة في مصلحة المواطنين والقضيّة، وسـاهمت في دفـع العمليّة السّياسـيّة إلى الأمام".

وأثـنى الرّئيـس عبّـاس على جهـود مـصر الّـتي تسـتضيف الحـوار الوطـنيّ

ودعمها الكبير للقضيّة ومساندتها المتواصلة لأبناء شعبنا، وأضاف: "نؤكّد في الوقت نفسه ضرورة إحياء المسار السّياسيّ والمضيّ قدماً في تنفيذ الاتّفاقات والانتقال السريع إلى مفاوضات الوضع النّهائيّ للتوّصّل إلى تسوية لإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة سنة ١٩٦٧، وأشار إلى مبادرة السّلام العربيّة في بيروت سنة ٢٠٠٠، الّتي اقترحت تطبيع العلاقات بين جميع الدّول العربيّة وإسرائيل، وإعادة إسرائيل لكامل الأراضي العربيّة المحتلّة بعد حرب ١٩٦٧ إذا ما انصاعت إسرائيل إلى قرارات الشّرعيّة الدّوليّة، وأعلنت انسحابها من الأراضي الفلسطينيّة والعربية المحتلّة سنة ١٩٦٧.

من جهته دعا مدير الاستخبارات المصرية اللواء عمر سليمان في كلمته الافتتاحية إلى التّوصّل إلى اتّفاق لتثبيت المناخ الحالي من التّهدئة، واستمرار التّهدئة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في صلب المحادثات الفلسطينيّة، بغية مواصلة مفاوضات السّلام مع إسرائيل. فيما قال قادة الفصائل: "أنّهم ليسوا معنيين بالموافقة على وقف إطلاق النّار إذا لم يقم الرّئيس عبّاس بتأمين مطالبهم من إسرائيل، ومن بينها إطلاق الأسرى وإنهاء الاجتياحات العسكريّة للمدن الفلسطينية ووقف عمليات اغتيال النّاشطين".

ومع ذلك أكّدت الفصائل الفلسطينية المجتمعة في القاهرة برعاية مصرية التزامها بما أعلنته سابقًا في موضوع التّهدئة، وتمسّكها بضرورة الضّغط على الحكومة الإسرائيليّة لتنفيذ الشّروط الوطنيّة وفي مقدّمها إطلاق الأسرى وعودة جميع المبعدين والانسحاب الإسرائيليّ ووقف العدوان، وأشارت الفصائل إلى أنّ التزامها بالتّهدئة يأتي في سياق منح الفرصة للتّحرّك السّياسيّ أن يسير في الاتّجاه الصّحيح الّذي من شأنه أن يخدم القضّية الفلسطينيّة.

وفي اليـوم التّـالي تم اسـتئناف جلسـات الحـوار الوطـنيّ الفلسـطينيّ، والّذي شـارك فيـه ١٣ فصيـلاً، وحـضره لأوّل مرّة مسـؤول سـوريّ هـو وليد المعلـم (نائب وزيـر الخارجيـة السّـوريّ) إذ كانـت النّيّـة تتجـه نحـو اتّفـاق على تثبيـت التّهدئـة واسـتمرارها، والحفـاظ على أجـواء الحـوار المتسـمة بالإيجابيّة.

وفي نهايـة مطـاف ثلاثـة أيّـام من الحـوارات تحـت الرّعايـة المصريّـة اتّفقت السّـلطة الوطنيّة والفصائل الفلسـطينيّة في ٢٠٠٥/٣/١٧ على الالـتزام بالتّهدئة القائمة منـذ شـباط/فبراير ٢٠٠٥، حتّى أواخر سـنة ٢٠٠٥، شرط أن توقـف إسرائيل هجماتها على الفلسـطينيين، وذلـك بموجـب البيـان النّهائيّ الصّـادر عن الحـوار الوطنيّ الّذي تـلاه مديـر الاسـتخبارات المصريّة الوزير عمر سـليمان، وأطلق عليه اسـم (إعلان القاهـرة) الّذي ينـصّ على موافقـة المجتمعين على برنامج سـياسيّ لسـنة ٢٠٠٥ يقضي بالالـتزام بالمنـاخ الحـاليّ للتّهدئـة مقابـل الـتزام إسرائيـليّ متبـادل بوقـف مختلف أشـكال العـدوان على أرضنـا وشـعبنا أينما وجد.

كمـا دعا المشـاركون إلى الإفـراج عـن جميـع الأسرى والمعتقلـين مشـددين أيضًـا على أنّ اسـتمرار الاسـتيطان وبنـاء الجـدار وتهويـد القـدس الشّرقيّـة هي عوامـل تفجـير. وأجمـع المشـاركون، على أنّ الحـوار هـو الوسـيلة الوحيـدة للتّعامـل بـين القـوى كافّة، دعمـاً للوحـدة الوطنيّة ووحـدة الصّـفّ الفلسـطيني، وعلى تحريم الاحتـكام للسّـلاح في الخلافـات الدّاخليّـة.

وبصفـتي رئيسـاً للحكومـة ولوفـد الحـوار الوطـنيّ في القاهرة،فقـد ألقيـتُ كلمـةً في نهايـة ذلـك المؤتمـر، قلـت فيها:

"في ختـام هـذه السّلسـلة مـن الحـوارات الجـادّة، الّـتي انبثقـت عـن إرادة

وطنيّة فلسطينيّة جامعة، ووعي عميق مشترك بخصوصية هذه المرحلة، وبجسامة تحدّياتها المحدقة بحاضر كفاحنا الوطنيّ وبمستقبله، وأمام هذه الحصيلة من النّتائج الطّيّبة الّتي توخيناها معاً، وعقدنا العزم ـ جميعاً ـ على تحقيقها عبر الحوار والمكاشفة، ومن خلال تبادل الآراء والأفكار، والتّقويم والمراجعة بكلّ حرص ومسؤوليّة.

فإنّه يسعدني أن أعلن اليوم بكل اعتزاز اختتام هذه المحطّة المهمَّة من الحوار الوطنيّ الفلسطينيّ، وأن أهنئ أبناء شعبنا وأشقاءنا وأصدقاءنا في كلّ مكان، بهذا الإنجاز الّذي صنعته الإرادة الفلسطينيّة الصّلبة، وأن أزفّ هذا البيان الختاميّ المعبّر عن أرفع التّقاليد في حياتنا السّياسيّة إلى كلّ من يعنيهم الأمر، أن ترفع من شأنه عالياً، وأن تزيد من عمق روابط لحمتنا الوطنيّة، أن نجلو خطابنا من كلّ التباس محتمل، وأن نضع بين أيدينا المزيد من عوامل القوّة والمضاء والفعاليّة.»

وقدّمت في هذه الكلمة الشّكر الجزيل إلى أشقائنا في أرض الكنانة؛ وإلى فخامة الرّئيس حسني مبارك، وكلّ الّذين أوكل إليهم فخامته السّهر على أداء هذه المهمة الجليلة بعظيم الشّكر ووافر الامتنان، وبخالص التّحيّة والتّقدير والعرفان على ما تحمّلوه من مشاق كبيرة، وما بذلوه من جهود حثيثة مضنية؛ لإنجاح هذه المحطة الجديدة من الحوار الوطنيّ الفلسطينيّ، هذا الحوار الّذي لم يتّسع له صدرٌ سوى صدر مصر الرّحب، سوى بيتها الدافئ، تماماً على نحو ما يقصّه علينا تاريخ هذا البلد العربيّ الكبير عبر كلّ الحقب والمحن والتّحوّلات.

وأضفت: "وليست هذه هي المرّة الأولى الّتي تحتضن فيها أرض مصر العزيزة مثل هذا الملتقى الوطنيّ الفلسطينيّ... أسوة بغيره من الاجتماعات

والمؤتمرات والحوارات الفلسطينيّة السّابقة، وليست هي المرّة الأولى أيضاً التي تنهض فيها القيادة المصريّة الحصيفة إلى تحمّل مسؤوليّاتها الثقيلة حيال القضيّة الفلسطينيّة بكلّ عزم واقتدار وشجاعة، لا تليق إلّا بدور الشّقيق الأكبر، والّذي ألقت عليه أقدار المكان والمكانة، وأوزار المسؤوليّة القوميّة الجسيمة القيام بنصرة فلسطين دائماً، والوقوف إلى جانب الشّعب الفلسطينيّ دون تردّد، وذلك في سبيل إحقاق الحقّ، وردّ البغي والظّلم، والدّفاع عن شرف الأمّة وكرامتها.»

لقد بدأنا هذه المحطّة الحواريّة منذ أمد غير قصير، بدأناها هناك في فلسطين غداة تكليفي تأليف الحكومة الجديدة... ليس فقط من أجل توسيع قاعدة الائتلاف الحكومي، والحصول على دعم سائر قوى العمل الوطنيّ والإسلاميّ، بما في ذلك القوى الّتي ترى أنّها غير قادرة على المشاركة في الحكومة خلال هذه المرحلة، بل أيضاً من أجل تعزيز الوحدة الوطنيّة، والاتّفاق على الاستراتيجيّة العامة، وعلى رأس أولويات البرنامج الوطنيّ في هذه المرحلة الدّقيقة من مسار كفاحنا المضني على طريق الحرّية والاستقلال.

وفي سبيلنا إلى ذلك، ومن أجل تحقيق هذه الغاية الّتي تحتلّ مكانة عُليا على سلّم أفضليات الحكومة الفلسطينيّة، أجرينا الاتّصالات المكثّفة بكلّ القوى الّتي تشكل الطّيف السّياسيّ الفلسطينيّ، وعقدنا حوارات مثمرة مع الأخوة والقادة من مختلف فصائل ومنظّمات العمل الوطنيّ والإسلاميّ، بعضها أجريتُه في رام الله، وبعضها الآخر في غزّة قبيل تأليف حكومة الطّوارئ المقلّصة، بعد تأليف الحكومة الاعتياديّة. وقد لقيتُ في جلّ تلك الحوارات كلّ ما يعزّز الثّقة بقدرتنا على الاستجابة لتحدّيات هذه المرحلة، ولمست في كلّ تلك اللقاءات روح المسؤوليّة العالية، والنّيّات الصّادقة، والوعي العميق بخصوصيّة زمن ما بعد ١١ أيلول/سبتمبر والتباساته المفزعة.

لقد كانت تلك اللقاءات والحوارات المثمرة بمثابة حلقة في تلك السّلسلة الطّويلة من الحوارات الفلسطينيّة الدّاخليّة، الّتي تكرّست عبرها قواعد منهجيّة راسخة لسياسة فلسطينيّة ثابتة، تبرز احتكامنا الدائم للحوار، الّذي لا بديل لدينا عنه سوى الحوار ذاته، وتُعلي قيمه العظيمة، وترسخ تقاليده الرّفيعة لدى المجتمع: أفراداً ومؤسّسات، وحكومة وفصائل ومنظّمات. وفعلاً، تضمّن البيان الوزاريّ الّذي نلنا على أساسه ثقة المجلس التّشريعيّ- إشارة ذات مغزى إلى تمسّكنا بالحوار نهجاً لا حيدة عنه، وبديلاً لا بديل عنه لكلّ اقتتال أو احتراب أو فتنة محتملة.

وليس سرّاً أنّ هناك اختلافات في وجهات النّظر الفلسطينيّة، وأنّ هناك اجتهادات متباينة، وهذا أمر طبيعيّ ومشروع في كل زمان ومكان، وخصوصاً بين القوى الفلسطينيّة المختلفة بشأن الوسائل، والمتّفقة في الوقت ذاته على الغايات النّهائيّة، المتفاوتة في الآراء، والمتوافقة في الرّؤية الوطنيّة. فذلك الاختلاف وهذا الحوار سمتان أصيلتان من سمات حياتنا السّياسيّة، لا نعتزّ بهما فقط، بل أيضاً نصّوب فيهما خطواتنا، ونراجع على هدي منهما مواقفنا وسياساتنا، فلا يزيدنا كلّ هذا أو ذاك إلاّ تماسكاً وقوّة، بل إنّه يغني مسيرتنا بالتّعدديّة الفكريّة، ويحصّنها ضدّ التّهافت أو التّكوص أو التّنازلات، وفوق ذلك كلّه يزيدنا اعتزازاً بوعي شعبنا، وقدرته العالية على الاستجابة لشتّى المتغيّرات والتّحدّيات المحدقة بنا من كلّ جانب.

والحقّ، أنّنا انتهجنا الحوار سبيلاً، ورفضنا الجدل والمناظرات العقيمة. وفعلاً، نحن لم نتجادل في رام الله، ولم نجر مناظرة في غزّة، أو حتّى في القاهرة، فلم يجلس أحد منا ليتساجل مع الآخر ويثبت أنّه وحده على حقّ وغيره

على باطل، ولم يأت طرف ليبرز أشدّ ما لديه من اختلافات مع الآخرين، أو لتحويل افتراضاته إلى حقائق نهائيّة، ولم يقل أحد منا أنّه يحتكر الحقيقة والصّواب، بل كنا على العكس من ذلك، ننتهج الحوار بديلاً من الجدال، والمكاشفة عوضاً عن المناظرة.

لقد جاء كلّ منّا مستعداً لسماع كلّ الآراء والانتقادات والتّقويمات، يسعى لالتقاط النقاط المشتركة، ويجهد نفسه لتفهّم الآخر، وتوسيع مساحة التّفاهم معه. جاء كلّ طرف إلى مائدة الحوار مثقلاً بحسّ المسؤوليّة التّاريخيّة، متخفّفاً من قيود الانغلاق الفكريّ والتّعصّب. أتى كلّ منا يحمل في عقله أسئلة كبيرة، وفي قلبه هواجس مشروعة، وقد تم طرح كلّ التّساؤلات (ليس من أجل التمسك بالمنطق المغلق، ووجهة النّظر المسبقة)، وإنّما من أجل التّوافق والتّناصح، والتّغلّب على الخلافات والتّباينات والاجتهادات.

لقد استقرّ في الوعيِ الفلسطينيّ العام عبر جملة من التّجارب الحواريّة السّابقة، داخل فلسطين وخارجها، أنّ أحداً منّا لن يتمكّن من فهم الطّرف الآخر، أو تبرير موقف هذا الآخر وتسويغه، إلاّ إذا وضع نفسه في مكان ذلك الطّرف داخل منظومة قيمه وفكره، وداخل جغرافيّته وتاريخه، وعلى تخوم رؤيته لذاته وموقعه ودوره وادّعائه.وعندما فقط ينتقل هذا الطّرف بحسّه وفكره إلى الجانب الآخر من المائدة، أقول: عندها يمكنه فهم الآخر، وتفهّم دواعي موقفه، واستيعاب مسوّغات منطلقاته. وعندما تجري مثل هذه العمليّة التّبادليّة في المواقع والأفكار والأدوار، يمكن لكلّ طرف أن يقبل وجهة نظر الطّرف الآخر، وأن يحترم صاحبه وأن يجد القواسم المشتركة معه حتّى وإن بقيت هناك مساحة مشروعة من التّباينات المحكومة(في نهاية المطاف) بهيكل المصالح الوطنيّة العليا لكلّ مجتمع.

نعـم، نحـن نختلف في الـرّأي أحيانـاً، وفي الوسـيلة أحيانًا أُخـرى. إلاّ أنّ ذلك جـزءا أصيـلاً مـن الحيـاة السّياسـيّة للمجتمعـات الدّيمقراطيّـة، وسُـنّة حميـدة من سـنن المنهـج الدّيمقـراطيّ. فـإذا كان الأمـر كذلـك (وهـو كذلـك فعـلاً في الحيـاة السّياسـيّة الفلسـطينيّة)، فـإنّ المعارضة تُعَـدُّ ضرورة وطنيّة، والتّحـاور معها يصبح حقيقـة حتميّـة لا غـنى عنها؛ لتمتين عـرى الوحـدة الوطنيّـة أوّلا، وصـدّ كلّ نزعة دكتاتوريّـة تسـلطيّة ثانياً، وتقاسـم أعباء المسـؤوليّة الوطنيّـة العليا ثالثاً، ولا سـيّما أن الحاجـة إلى المعارضـة هـذه، (أي إلى الرأي الآخر) تزداد إلحاحاً في أوقات الشّـدّة، وفي حـالات القلـق على المصـير الوطنيّ المشـترك.

وكمـا كان عليـه الحـال طـوال مسـيرة كفاحـه المجيـدة، فقـد ظلّ الشّـعب الفلسـطينيّ متمّسـكاً بحقّـه المـشروع في مقاومـة الاحتـلال والقهـر والقتـل والحصـار والاسـتيطان، وجـدار الفصـل العنـصريّ، ومدافعـاً بصلابـة عـن حقّه الأسـاسيّ في الحرّيّـة والاسـتقلال والعيـش بكرامـة، أقـول: إنّ شـعبنا وقيادتنـا الوطنيّـة، ظـلّا يواصـلان مـدّ اليـد؛ لتحقيـق السـلام العـادل والدّائم والشّـامل، واسـتمرّا في سـعيهما لطـرق كل بـاب يُفضي إلى إنجاز هـذه الغاية الّتي نشـترك فيها مـع كلّ أبنـاء البـشر، معلنـين اسـتعدادنا الكامل لأخـذ مصيرنـا بأيدينـا، والوفاء بالتزاماتنـا، والمطالبـة في الوقـت ذاته بـكلّ حقوقنـا، مؤكّدين مـن على هذا المنبر اسـتعدادنا الكامـل أيضـاً؛ لتنفيـذ خريطـة الطّريق، الـتي اعتمدهـا مجلس الأمن الدّوليّ في قـراره الأخـير رقـم ١٥١٥.

لقـد كانـت نتائـج تلـك الجولـة الحاسـمة مـن الحـوار الدّاخـليّ الفلسـطينيّ (وفـق مـا بـدت عليه آنـذاك) بمثابـة الإنجـاز الوطـنيّ الكبير،حيـث تسـلّحنا من خـلاله بقـوّة دفـع جديـدة، وامتلأنـا بـه ومعـه بقـدرة أعلى مـن ذي قبـل على جبه

تحديّات هذه المرحلة، والمطالبة باستحقاقاتها أيضاً، وهو إنجاز شاركت في صنعه إرادة شعبنا الفلسطيني وقيادته التّاريخيّة وقواه الوطنيّة والإسلاميّة، إلى جانب فعالياته الفكرية وبناه المؤسّساتيّة، وتقاليده الحواريّة الرّاسخة.

ومن موقعي ومسؤوليّاتي في السّلطة التّنفيذيّة، وعلى خلفيّة عريضة من تجربة عمليّة طويلة، كنت أنظر باهتمام دائم شديد إلى الموضوعات الّتي تنشغل بالرّاهن الفلسطينيّ وتشتغل بالمستقبل الوطنيّ أكثر بكثير من تلك العناوين الّتي تنصرف إلى محاكمة الماضي والاتّكاء عليه كثيراً. في زمن تتبدّل فيه الرّؤى والمفاهيم، وتزدحم فيه الوقائع والتّطوّرات الّتي تقطع الأنفاس، وتتغيّر فيه المعطيات الذّاتيّة والموضوعيّة بصورة دائمة، ولا تستقرّ فيه افتراضات على حالها مدّة طويلة من الوقت.

لذلك فقد كنّا في الحكومة مهتّمين بشكل أكبر بالمحاور الفكريّة ذات التّوجّهات المستقبليّة، والمكرسة لعلاج ما يشغل جوهر الاهتمامات والهموم الفلسطينيّة الرّاهنة، ومناقشة القضايا العمليّة السّاخنة، وبصورة خاصة المتعلّقة منها بطبيعة النّظام السّياسيّ الفلسطينيّ؛ آفاقه، ومستقبله ومكامن الخلل فيه، وازدواجيّة العلاقة بين السّلطة الوطنيّة ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، ومستقبل الدّولة الفلسطينيّة ومؤسّسات السّلطة الوطنيّة الثّلاث والعلاقة فيما بينها، والأحزاب والنّقابات ومؤسّسات المجتمع المدنيّ وغيرها من القضايا الّتي تستحقّ جميعها كلّ الاهتمام.

كنّا بحاجة ماسة دائماً إلى طرح الأسئلة الصّعبة على أنفسنا من دون تحسّبات، وإلى إجراء الحوارات المعمقّة والصّريحة بشأن شؤون البيت الفلسطينيّ وشجونه من دون مجاملات. وكنّا بحاجة أيضاً إلى الأفكار الكبيرة، إلى الخيال

المتّقـد، إلى الرّؤيـة الاسـتشرافيّة، إلى اقتحام المسـتقبل بما فيه من فـرص وتحدّيات، إلى إنهـاء ازدواجيّـة العلاقـات الدّاخليّـة وتعـدّد المرجعيـات، إلى تسريـع عمليّـة الإصـلاح الشّـامل وتعزيز سـيادة القانون والعدالـة وثقافة المؤسّسـة وإنهاء مظاهر الفـوضى والفلتان والاسـتئثار والفسـاد، ومـا إلى ذلك من مواطـن الضّعف ومكامن القلـق والتّذمّر الّـتي باتت على كلّ لسـان.

ذلـك لأنَّ الوضـع الفلسـطينيّ كلّـه- بمـا فيـه مـن آمـال عريضـة وآلام جسـام- كان يقـف على مفـترق طـرق وعر محفوف بشـتّى الأخطـار؛ فنحـن في بيئة إقليميّـة ودوليّـة تبدّلـت تبـدّلا هائلا عمّا كانـت عليـه بالأمس القريـب، تبدّلت فيهـا القـوى والمفاهيـم والـرّؤى والموازيـن، وتقلّبـت على شـعوبها العقائـد والنّظم والتّحالفـات والقوانـين إلى حـدّ يبـدو فيه الأمـس وكأنّـه تاريخ بعيـد، ويتجلّى فيه الحـاضر كفـرع شـجرة مقطوع عن الجـذع، فيمـا المسـتقبل يتقدّم بِخُطَـا سريعة وبقـوة ذاتيّـة متعاظمـة قـادرة على كـسر المسـلّمات العتيقـة، وتقويـض الأوهـام التّاريخيّـة، واجتيـاز الحدود والسّـدود، وإلغاء المسـافة بين أيّ نقطتـين، وتغيّر معنى القـوة ومغـزى السّـيادة ومدلـول الشّرعيّـة ومفاهيـم العدل والحـقّ والحرّيّـة، وغير ذلـك كثير ممّـا أفرزته ثورة المعلومـات الإلكترونيّـة، وأنتجته حقبة هيمنـة القطبيّة الأحاديّـة وازدواجيّـة المعايير.

تبـدّل العالـم مـن حولنـا تبـدّلاً عميقـا، ونحـن لا نـزال نقـف على مفـترق الطّـرق ذاتـه، نواجـه خيـارات تضيـق باطّـراد، ونجيـل أبصارنـا في فضـاء تـكاد آفاقـه تطبـق على الأرض، نتـداول فيمـا بيننـا أوراقاً قليلـة ذات صلاحيّة اسـتعمال محـدودة. نراهـن على المتغـيّرات المسـتقلّة تماماً عـن فعل إرادتنـا الذّاتيّة، ونمسـك عـن تطويـر الفعـل الذّاتيّ وتوظيفـه التّوظيـف الأمثل في المـكان الصّـحّ وفي اللحظة

التّاريخيّة المواتية لواقع الحال والآمال، لعلّنا بذلك نتمكّن من كسر متوالية الخسائر الّتي تغذّي نفسها بنفسها وباضطراد.

نحن مدركون بصورة عميقة أنّنا كنّا مدّعوين بإلحاح، (كسلطة وطنيّة ومجتمعٍ فلسطينيّ)، إلى الإجابة عن أسئلة ظلّت معلّقة في سماء هذه المرحلة منذ عدّة أعوام، ومطالبين بالتّوضيح لأنفسنا قبل غيرنا من المتربّصين والمترقّبين، أيّ نظام سياسيّ نريد؟ أيّ دولة نتحدّث عنها؟ أيّ قدس لا تبرح الخيال؟ أيّ حقّ عودة نتمسّك به من دون إفراط أو تفريط؟ أيّ علاقات جيرة حسنة ننشدها مع المحيط المجاور؟ ما هي الأولويّات الأولى على أجندتنا الوطنيّة؟ ما هي البدائل المتاحة؟ ما هي السّيناريوهات الواقعيّة؟ ما هو المهمّ فالأكثر أهمّيّة على سلّم أفضلياتنا المرحليّة؟

كان علينا أيضاً أن نراجع التّجربة الوطنيّة، وأن نقلّب محطّاتها بجرأة عالية مع النّفس: أين أصبنا وأين أخطأنا من دون ادّعاءات بالطّهارة أو البراءة، ومن دون عمليّة جلد للذّات وتبادل للاتّهامات؟ أين قصرنا ومع من؟ مع أنفسنا، مع جيراننا، مع الأشّقاء، مع الأصدقاء، مع الغرب، أم مع كلّ هؤلاء بلا استثناء؟ أين هي مكامن قوتنا؟ هل هي في واقعيّة الخطاب واعتدال الطّرح، أم هي في عدالة القضيّة وحجّة الشّرعيّة الدّوليّة؟ على أيّ أرضيّة سياسيّة مناسبة علينا البناء؟ على أرضيّة المقاومة بأشكالها السّلميّة المتاحة، أم على أرضيّة العمليات العسكريّة الارتجاليّة والتّفجيرات الدّمويّة ضدّ المدنيين؟

كان حريّ بنا أن نطرح على أنفسنا بشجاعة وصراحة ومكاشفة كلّ تلك الأسئلة الّتي رافقتنا طويلا، وعَلِقَتْ بأدائنا العام خلال الحقبة الماضية: كيف نراوح بين متطلّبات مرحلة التّحرّر الوطنيّ ومقتضيات بناء الدّولة المستقلّة؟

عنـد أيّ حـدّ نتمسّـك بالرّبـط الموضوعيّ، وعنـد أيّ نقطـة نحدث القطـع المفصليّ بـين تـراث الشّرعيّة الثّوريّـة العتيدة وتقاليـد الشّرعيّة الدّسـتوريّة النّاشـئة؟ ما هي نقطـة التّعادل الصّحيحـة بين مرجعيّة منظّمة التّحرير الفلسـطينيّة وبين سـلطات السّـلطة الوطنيّـة ومؤسّسـاتها؟ ومـا هي درجـة التّوازن المرغـوب فيها بين مؤسّسـة الرّئاسـة وبـين السّـلطات الثّلاث (التّنفيذيـة، التّشريعيّـة والقضائيّة)؟ مـا هو دور الشّـتات الفلسـطينيّ في إطـار العمليّـة السّياسـيّة وفي تطويـر الحيـاة الدّاخليّـة وفي مجال عمليّـة البنـاء والإعمار؟

ثـم كيـف لنـا أن نصون مبـدأ حـقّ الاختـلاف في الـرّأي من دون المسـاس بمبـدأ وحدانيـة مركـز اتّخاذ القـرار الوطنيّ؟ كيـف لنا أن نلـزم الأكثريّـة باحترام حقـوق الأقلّيّـة، ونحول في الوقـت ذاته دون خـروج الأقّليّة عن قـرار الأكثريّة؟ إلى أيّ مـدى سـتظلّ صيغة المحاصصـة الفصائليّة بديـلاً قسريّاً عن الحيـاة الحزبيّة في حياتنـا الدّيمقراطيّـة؟ وكيـف يمكـن الانتقال من هـذه الحالة إلى وضـع تأخذ فيه الأحـزاب دورهـا في حياة سياسـيّة ترفع من مسـتوى الأداء السّـياسيّ الفلسـطينيّ؟ كيـف نُفَعّـل الشراكـة بين القطاع الخـاص والقطاع العـام؟ كيف نزيـد من درجة حضـور مؤسّسـات المجتمـع المـدنيّ في حياتنـا الوطنيّة ونعظّـم مشـاركتها في عمليّة صنـع القرار؟

بـكلام آخـر، وإذا مـا أردنـا تشـخيص حالـة الاختـلاف كعنـوان للأزمـة الدّاخليّـة؛ مكوّناتهـا ومظاهرهـا الّـتي تفاقمت بعد إجـراء الانتخابـات التّشريعيّة سـنة ٢٠٠٦ وحاولنـا تلمّـس آفـاق الخروج مـن الأزمة، فإنّـه لا بدّ لنا مـن الاعتراف بحقيقـة أنّنـا كشـعب فلسـطينيّ وحكومـة وسـلطة وقضيّـة كنّـا نعيـش في محنـة شـديدة ذات أبعاد متشـابكة، ومضاعفات سـلبيّة خطرة، تطال الحياة الفلسطينيّة

بشـقّيها: الحيـاتيّ الإنسـانيّ والسّـياسيّ، وتلقي بظلالهـا الكثيفة على حـاضر كفاحنا الطويـل ومسـتقبله، وتقـدّم خدمة مجانيّـة لإسرائيـل ومخططها الأحـاديّ الجانب، إن لـم نتـدارك أوضاعنـا بسرعة.

إنّنـا نواجـه صعوبـات حياتيّـة لا سـابق لهـا، وتحدّيـات مصيريّـة هائلـة، وتهديـدات قـد تطـال كلّ مـا حقّقه شـعبنا ونضـاله الطّويل مـن إنجـازات، وراكمه مـن مكتسـبات وطنيّـة. وفـوق ذلـك كلّـه تعصـف بنـا المخـاوف مـن كلّ حـدب، ويسـتبدّ بنـا القلـق، ليس فقط إزاء مسـتقبل يبدو أشـد التباسـاً ممّا كنّـا نراه من قبـل، بـل أيضـاً إزاء حـاضر يكاد يفلـت من بـين الأصابع، ويبـدّد كلّ مـا خطونا معـاً فيـه على طريـق الخـلاص والحرّيّة والاسـتقلال.

ومـع أنّـه يمكـن بسـهولة إحالـة مـا آلـت إليـه هـذه الأوضـاع (الّـتي لا تـسرّ الشّـقيق ولا الصّديـق) إلى كلّ مـن الاحتـلال الإسرائيـليّ البغيـض، والانحياز الأمـيركيّ السّـافر، ووضع اللآمبالاة العـربيّ المؤلم، وما إلى ذلك مـــن أعداء وخصوم ومتآمريـن، إلاّ أنّ ذلـك ـ وعلى الرّغـم مـن صحّتـه ـ لا يجـيز لنـا أن نلـقي التّبعات على كلّ هـؤلاء وأولئـك، ثم نغسـل أيدينا مـن كلّ مسـؤوليّة، ونقعـد متفرّجين نعلي العقـيرة بالشّـكاوى والملامـة، وكأنّنـا بـراء مـن كلّ ذنـب، وضحايـا أبديـين لمؤامرة شـيطانيّة لا نهايـة لهـا أبداً.

ذلـك أنّ إنجـاز الانتخابـات التّشريعيّـة بصـورة لائقـة تماماً كان مـن المقدر له أن يكـون شـوطاً آخـر نقطعـه على الطّريـق الطّويـل الموصـل إلى أعـزّ الأمنيات وأثمـن الغايـات، ونعني بـه الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة، غير أنّ هـذا الإنجاز بدا كأنـه هـدف سـجّلناه في المرمى الفلسـطينيّ لا في مـرمى الأعداء، وتحوّل هـذا المنتج الدّيمقـراطيّ الباهـر الكبـير إلى نقطـة اسـتعصاء، وأفضى- مـن ثـم- إلى أزمة فاقت

كلّ ما سبق أن واجهته مسيرة شعبنا من أزمات، وهو ما جعلنا كمن أطلق النّار على قدمه في اللحظة الّتي كان يتأهّب فيها للانطلاق.

وعوضاً أن يحملنا هذا التّطوّر ويحمل قضّيتنا المصيريّة إلى آفاق أكثر رحابة، ويعطي شعبنا قوة دفع ذاتيّة جديدة، ويزيد في قدرته على الصّمود والمقاومة، فإذا به يغلق علينا الآفاق، ويسدّ في وجوهنا الدّروب، ويضعنا في موقف دفاعيّ حرج في مواجهة القوى النّافذة في المجتمع الدّوليّ. وبدل أن نتقدّم- في إثر ما تحقق- خطوة كبيرة إلى الأمام أخذ الوضع كلّه يتراجع خطوة أكبر إلى الوراء، وبدأنا نفقد الدّعم الماليّ بصورة كاملة، وبعضاً من الدّعم السّياسيّ في أشدّ الأوقات الفلسطينيّة حاجةً إلى الدّعم والمؤازرة.

وبالنّتيجة العيانيّة الملموسة، فقدنا جزءاً من الدّعم السّياسيّ وجزءاً أكبر من الدّعم الماليّ الّذي لا بديل منه، واتّسعت في مواجهتنا جبهة الخصوم والأعداء، وأغلقنا على أنفسنا النّوافذ القليلة المفتوحة، وانصرفنا إلى معالجة إمدادات الغذاء والدّواء وملفّ الحصار بدل الانصراف إلى التّصديّ لمخطّطات الاحتلال، وأضعفنا نظامنا السّياسيّ بأيدينا، وتنابذنا بالاتّهامات واختلفنا على الصّلاحيّات، ثمّ وقفنا جميعاً على شفير هاوية الاحتراب والاقتتال الّذي دخلنا إليه فيما بعد بعيون مفتوحة مع الأسف الشّديد.

وبالعودة إلى سياقات تلك المرحلة، والتّوقّف عند محطّتها الأخيرة، أودّ أن أعيد إلى الأذهان، وأوضح للّذين لم يكونوا على اطّلاع على المشهد الدّاخليّ عن قرب، أنّني وضعت جانباً تحفّظاتي المسبقة على هذه الانتخابات، وقرّرت عدم خوضها غير أنّني التزمت بقرار القيادة الفلسطينيّة واللجنة المركزيّة لحركة «فتح»، وقبلت بقرار إجراء الانتخابات في موعدها المقرّر، وقبلت مع

سائر إخواني بنتائجها الّتي لم تكن مواتية لنا، كي لا أقول كانت بمثابة صدمة سياسيّة كبيرة.

لقد قمت في نهاية المطاف بتهنئة قيادة حركة (حماس) على فوزها الباهر، وبعد ذلك سلّمت مقرّ مجلس الوزراء في غزة للأخ اسماعيل هنيّة وفي رام الله إلى نائب رئيس الحكومة المعين الدّكتور ناصر الدّين الشّاعر، وتمنيّت له النّجاح والتّوفيق وعرضت عليه المساعدة والتّعاون في أيّ قضيّة يرى أن في إمكاني المساعدة فيها. كما قمتُ بزيارة الأخ إسماعيل هنيّة رئيس الحكومة لتهنئته، ووضعت نفسي في تصرّفه في كلّ ما يمكن أن يساعد في النّهوض بعمل الحكومة وأداء رسالتها.

قبل ذلك، ومن أجل تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، وتنفيذاً لتعهداتها في هذا المجال، أشرفت حكومتي على سائر الأمور المتعلّقة بانتخابات المجالس المحلّيّة والبلديّة، وتابعتها، ووفرّت كلّ أشكال الدّعم الماليّ والتّمويل والحماية الأمنيّة اللآزمة لإجرائها. كما قامت الحكومة بالتّنسيق مع لجنة الانتخابات المركزيّة، والأجهزة الأمنيّة التّابعة لوزارة الدّاخليّة، ليس فقط بالإعداد الجيّد للانتخابات التّشريعيّة الّتي تمّت في كانون الثّاني/يناير ٢٠٠٦، بل أيضاً تابعت سيرها، ووفّرت الحماية والدّعم اللازم لإجرائها جنباً إلى جنب مع ضوابط نزاهتها ومتطلّباته.

وقبيل تنصيب الحكومة الفلسطينيّة العاشرة، أوعزت حكومتنا التّاسعة إلى سائر الوزراء بالاستعداد لتسليم وزاراتهم وملّفاتهم وفقاً للإجراءات الإداريّة السّليمة. وفي هذا السّياق اجتمعتُ يوم السّبت الموافق في ٢٠٠٦/٣/٢٥ برئيس الحكومة المكلّف الشّيخ إسماعيل هنيّة في مقرّ مجلس الوزراء في مدينة غزّة

بحضور عدد من قادة حماس، ومنهم الدّكتور محمود الزّهّار المرشّح لمنصب وزير الشّؤون الخارجيّة في الحكومة العاشرة، فأكّدت أنّ حكومتنا جاهزة لتسليم طاقمها وعهدتها إلى رئيس الحكومة المكلّف وحكومته الجديدة فور استكمال الإجراءات الدّستوريّة، وأعربت عن تمنياتي بالنّجاح للحكومة الجديدة، وأكّدت لهما أنّنا سنكون تحتَ تصرّف الحكومة القادمة في حال الحاجة، أو حين يطلب منّا المساعدة.

أكّد اسماعيل هنيّة، من جانبه (أنّ كل التّباينات السّياسيّة بين مؤسّستي الرّئاسة والحكومة ستتمّ معالجتها بالحوار والتّعاون والتّفاهم، ولن نذهب إلى تأزيمات دستوريّة، ولسنا معنيين بخلقِ أزماتٍ على الساحة الفلسطينيّة)، وشدّد على العلاقة الطّيّبة مع السّيّد الرّئيس، (والّتي نبني عليها سائر مسائل التّباين والخلاف فيما يخدم المصالح العليا للشّعب الفلسطينيّ).

وأوضح قائلاً: «إنّ حكومتنا التّاسعة أسّست لنظام إداريّ وماليّ ورقابيّ، ستستفيد منه الحكومة القادمة كثيراً من خلال البناء عليه بشكل يعزّز كلّ الإيجابيّات الموجودة على ساحتنا الفلسطينيّة، في حين سنعالج السّلبيّات بالقانون والقضاء النّزيه والمستقلّ.“

وأشار في تصريح له بعد اللقاء إلى أنّ الاجتماع (تناول بعض المشكلات الّتي سنعمل على إيجاد المعالجات المناسبة لها، واستعرض أولويّات العمل الفلسطينيّ بالنّسبة للحكومة القادمة، سواء تلك المتعلقة بحماية الأهداف الوطنيّة، وبكيفيّة التّعامل وطنيّاً مع المخطّطات الإسرائيليّة الهادفة إلى رسم ما يسمّى بالدّولة الفلسطينيّة ذات الحدود المؤقتة). وتناول أولويّات العمل الفلسطينيّ فيما يتعلّق بالشّأن الدّاخليّ مشدّدًا على ضرورة حماية الوحدة الوطنيّة،

ومعالجة بعض الإشكاليّات المتعلّقة بالأمن الدّاخليّ، والبطالة، وتسيير حياة النّاس بشكل يؤمن وضعيّة أفضل للشّعب الفلسطينيّ في المرحلة المقبلة.

عبّر هنيّة عن سعادته بهذا اللقاء، شاكراً استعدادي وأعضاء حكومتي لوضع كلّ الإمكانات والخبرات والتّصورّات في تصرّف الحكومة المقبلة من أجل الإفادة منها لخدمة شعبنا وقضاياه الوطنيّة الّتي هي محلّ إجماع وطنيّ في هذه المرحلة. وفي غضون ذلك نفى هنيّة ما سرّبته بعض وسائل الإعلام عن أنّ الرّئيس عبّاس حذره في رسالة خطّيّة من أنّه لا مستقبل لحكومته في حال لم تتفاوض مع إسرائيل، قائلاً: «هذا ليس صحيحاً، وهذا لم يرد في رسالة الرّئيس عبّاس.»

في ٢٠٠٦/٣/٣٠ حصلت حكومة هنيّة على ثقة المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ، وأدّى أعضاؤها اليمين الدّستوريّة؛ لتكون بذلك أوّل حكومة في التّاريخ يؤدّي أكثر من نصف أعضائها اليمين الدستورية عبر نظام الفيديو كونفرنس؛ إذ أدّى الوزراء في غزّة- وعلى رأسهم رئيس الحكومة- اليمين الدّستوريّة أمام الرّئيس محمود عبّاس (أبو مازن) بحضور السّيّد ياسر عبد ربّه عضو اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، والسّيّد زكريا الآغا عضو اللجنة المركزيّة لحركة (فتح)، في حين أدّى الوزراء الآخرون من الضّفّة الغربيّة والقدس اليمين الدّستوريّة في مقرّ المقاطعة في رام الله عبر نظام الفيديو كونفرنس أمام الرّئيس (أبو مازن) الّذي مثّله في رام الله أمين عام الرّئاسة الطّيب عبد الرّحيم، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، بالإضافة إلى رئيس المجلس التّشريعيّ د. عزيز دويك، وبحضور أعضاء من اللجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

وفور أداء اليمين الدستورية، قمتُ شخصيّاً بعقد اجتماع بالأخ د. ناصر

الدّيـن الشّـاعر(عضـو المجلـس التّشريعيّ عـن حركة حمـاس) الّذي أصبـح وزيراً للتّربيـة والتّعليـم ونائبـاً لرئيس الوزراء في تشـكيلة الحكومة الفلسـطينيّة العاشرة الـتّي شـكّلتها (حمـاس)، إذ جـرت مراسـم قصـيرة، سـلّمته خلالهـا مقـرّ مجلـس الـوزراء في حيّ الماصيـون في مدينـة رام الله، ثـم اسـتعرضت خـلال الاجتمـاع إنجـازات الحكومـة التّاسـعة وسـلّمته تقريـراً عـن عمـل الحكومـة وعمـل مجلس الـوزراء، وشـدّدت على جاهزيّة المؤسّسـة لمواصلـة العمل، وأشرت إلى مـا تمّ تحقيقه في بنائهـا مـن حيـث الإدارات المتعـدّدة والكـوادر العاملـة فيهـا وآليّـات العمـل، ومنهـا التّحضـير للاجتمـاع الأسـبوعيّ لمجلس الـوزراء، وآليّـات اتّخـاذ القرارات وصوغهـا، وآليّـات متابعتهـا وتنفيذها.

تـمّ ذلـك مـع الأخ د. نـاصر الدّيـن الشّـاعر بسـبب عـدم تمكّـن رئيـس الحكومـة في تشـكيلة حكومـة (حمـاس) المذكـورة، الشّـيخ إسـماعيل هنيّـة مـن الحضـور نتيجة الحصـار الإسرائيليّ الّذي فـرض على قطاع غـزّة، والّذي بدا واضحًا وجليًـا مـن واقعـة أداء اليمـين الدّسـتوريّة كمـا أسـلفنا، لكنّـني نوّهتُ مجـدّداً بما كنـت قـد أوضحته في اجتمـاعي مع السّـيّد إسـماعيل هنيّـة، والّذي يتلخّص في أنّ القضيّـة الوطنيّـة الفلسـطينيّة تواجـه مؤامرات وأخطـارًا، وعلى رأسـها التّهديدات الإسرائيليّـة بغـرض فرض الحلـول أحاديّـة الجانب وما يشـاع عن الحلـول الموقّتة، أو الدّولـة الموقّتـة الحـدود، فضـلا عَمَّا يواجـه القـدس المحتلّة من مخاطـر التّهويد والعزل عن طريق الاسـتيطان، وجـدار الفصل العنصريّ والحواجز العسـكريّة الّتي تقسّـم الوطـن إلى معازل وكنتونـات، وشـدّدتُ على أهمّيّة الإجماع الوطنيّ للتّمسّـك بالثّوابـت الفلسـطينيّة، وفي طليعتها إقامة الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة وعاصمتها القـدس الشّريف، وتطرّقـتُ إلى إطار العمل السّـياسيّ، وإلى مكانـة منظّمة التّحرير الفلسـطينيّة الّـتي وصفتُهـا بالكيان المعنـويّ في وقت غيـاب الكيان.

وأشرت في ذلك الاجتماع كذلك إلى ضرورة توفير الأمن للمواطنين باعتباره أولويّة تأتي في المرتبة الثّانية من الأولويّات، في حين يبقى تحسين الأوضاع المعيشيّة والصّحّيّة والخدماتيّة والتّعليميّة والنّهوض بالاقتصاد الوطنيّ ومواصلة عمليّة الإصلاح من أولويّات العمل للمرحلة كلّها.

وختمتُ حديثي بالتّأكيد على أنّ حكومَتنا الحاليّة تسلّم مسؤوليّاتها مع قناعاتها التّامّة بمبدأ تداول السّلطة، متمنيًّا للحكومة الجديدة التّوفيق في حمل المسؤوليّة، والتّقدّم نحو تجاوز الصّعوبات وتحقيق المصلحة الوطنيّة لشعبنا الفلسطينيّ.

أعرب الدّكتور ناصر الدّين الشّاعر عن اعتزازه واعتزاز الحكومة الجديدة واحترامها لشخصي ومكانتي، مشدّداً على التّقدير الكبير والاحترام العميق الّذي تكنّه الحكومة لي، و مؤكدًّا التزام مجلس الوزراء بالقانون والدّستور والشّرعيّة والتّنسيق والتّعاون التّام مع سائر المؤسّسات المعنيّة في الرّئاسة ومنظّمة التّحرير والمجلس التّشريعيّ وغيرها.

وأكدّ الشّاعر أنّ الحكومة الحاليّة هي حكومة الشّعب الفلسطينيّ وليست حكرًا على فصيل من دون غيره، وأنّها ستواصل البناء والاستمرار في تطوير ما هو قائم على الأرض، والّذي تمّ إنجازه بجهود جبارة، و مشدداً في الوقت ذاته على أن الحكومة لن تقوم بأيّ شيء قد يلحق الضّرر بالمجتمع والقضيّة الفلسطينيّة، وأنّ قراراتها ستكون محسوبة ، وستتمّ بالتشّاور والتّنسيق مع سائر الجهات والمؤسّسات المعنيّة.

واستذكر الدّكتور الشّاعر روح القائد الخالد الشّهيد ياسر عرفات، ووجّه

الشّـكر أيضاً إلى السّـيّد الرّئيس، محـدّدًا ملامح عمل الحكومـة القادمة بالبناء على مـا هـو موجود وقائـمٍ، والانفتـاح على العالم بهدف خـرق الحصـار الّذي بدأ فرضه على الحكومة وعلى الشّـعب الفلسـطينيّ، وإرسـال التّطمينات الوظيفيّـة إلى العاملين في القطـاع العام، مؤكّداً مبدأ أنّ الحكومة هي حكومة الشّـعب الفلسـطينيّ بسـائر فصائله وشرائحه.

وقمتُ في نهاية الاجتماع بتسـليم الدّكتور الشّـاعر تقريـرًا عن عمل الحكومة التّاسـعة، إلى جانـب أوراق وملفّات التّسـليم الخاصـة ببعض الـوزارات ؛ لتتمّ بذلك عمليَّةالاسـتّلام والتّسـليم مـا بين الحكومـة التّاسـعة والحكومة العـاشرة، ووجهت تعليمـاتي إلى سـائر الوزراء بإجراء عمليّة التّسـليم والاسـتلام مع الـوزراء الجدد... و تمّت هـذه العمليّة بكـلّ سـهولة وشـفافية أثنى عليهـا الجميع.

مشهدُ حكومتي الأخيرة في عهدِ الرّئيس عبّاس

الانتخابات الرّئاسيّة

أدّى الرّئيس محمود عبّاس رئيس اللّجنة التّنفيذيّة لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة رئيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٥ اليمين الدّستوريّة خلفا للرّئيس الشّهيد ياسر عرفات، وذلك بعد فوزه في الانتخابات الرّئاسيّة الّتي جرت يوم الأحد الموافق فيه ٢٠٠٥/١/٩.

الانتخابات التّشريعيّة

عقد المجلس التّشريعيّ جلسة خاصة بهذه المناسبة في مقرّ المقاطعة في مدينة رام الله، حيث تلا خلالها الرّئيس عبّاس اليمين الدّستوريّة بعدما دعاه إلى ذلك السّيّد حسن خريشة رئيس المجلس التّشريعيّ،و بحضور السّيّد روحي فتّوح رئيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة المنتهية ولايته، وذلك بعد التّأكّد من اكتمال النّصاب القانونيّ بحضور (٦٧) عضوًا من المجلس التّشريعيّ. وبذلك عاد السَّيّد روحي فتوح ليمارس مهمّاته رئيسًا للمجلس التّشريعيّ، كما عاد السّيّد حسن خريشة ليمارس مهمّاته نائبًا لرئيس المجلس التّشريعيّ.

بعـد أداء اليمـين الدّسـتوريّة أمـام المجلـس التّشريـعيّ... ألـقى الرّئيـس أبو مـازن كلمـة بهـذه المناسـبة، أكّد فيهـا ثقتـه بي كرئيـس حكومة وطلـب مني (أن أولي موضـوع الأمـن والانتخابـات التشريعيـة والبلديـة وموضـوع الإصـلاح كل اهتمـام الحكومـة). وأضـاف: (سنتشـاور حـول إعادة تشـكيل الحكومـة حسـب القانـون الأسـاسي) ،لكنّـه لـم يصـدر تكليفًا بمرسـوم رئـاسيّ يكلّفـني بموجبه منصـب رئيـس الحكومة.

وبالرجوع إلى القانون الأسـاسيّ فإنّه يجب أن يعلن رئيس الحكومة اسـتقالته بعـد تنصيـب (أبـو مـازن) رئيسًـا، ثـمّ يكلّفه رئيـس السّـلطة تأليـف الحكومة. وإذا مـا أُخـذ في الحسـبان مـا نصّ عليـه القانون الأسـاسيّ فإنّـه لم يتطـرّق (نصّاً) إلى آليّـة واضحـةٍ تتعامـل مـع الحالـة القائمـة؛ إذ إنّ الحكومـة الّـتي سـيتمّ تأليفها سـتعمل حـتّى تموز/يوليـو اللاحق لموعـد الانتخابـات التّشريعيّة.

وبحسـب القانون الأساسيّ (الدّسـتور المؤقّت) الّذي سـيتم التّعامل به لوصف الحكومـة الّـتي سـيبدأ رئيـس الحكومـة بتأليفهـا(إن كانـت معدّلـة أو جديـدة) فهنـاك مـادّة واحـدة فقـط في القانون ضمـن صلاحيّات رئيـسّ السـلطة في اختيار رئيـس الحكومـة، إذ نصّـت المـادّة (٤٥) من القانـون على (أن يختار رئيس السّـلطة رئيـس الـوزراء، ويكلّفه بتشـكيل حكومتـه، وله أن يقيله أو يقبل اسـتقالته، وله أن يطلـب منـه دعوة مجلـس الوزراء للانعقـاد). أمّا فيمـا يتعلّق بالحكومـة والثّقة بهـا، فجـاء في القانـون ثلاث مـوادّ تضمنّت سـتّة بنود من هـذه القضيّـة. فقد جاء في المـادّة رقـم «٦٥» ما يلي:

فـور تكليفـه مـن قبـل رئيـس السّـلطة يتـولّى رئيـس الـوزراء تشـكيل حكومتـه خـلال ثلاثـة أسـابيع مـن تاريـخ اختيـاره، وله الحـقّ في مهلـة أُخـرى أقصاهـا أسـبوعان.

إذا أخفق رئيس الوزراء في تشكيل حكومته خلال الأجل المذكور أو لم يحصل على ثقة المجلس التّشريعيّ وجب على رئيس السلطة استبداله بآخر خلال أسبوعين من تاريخ إخفاقه أو من تاريخ جلسة الثّقة حسب مقتضى الحال.

وفيما يتعلق بالثّقة بالحكومة نصّت المادة «٦٦» على:

١. فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدّم بطلب إلى المجلس التّشريعيّ لعقد جلسة خاصة للتّصويت على الثّقة بهم، وبعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزارّي المكتوب، والّذي يحدّد برنامج الحكومة و سياستها على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطّلب.

٢. يتمّ التصّويت على الثّقة برئيس الوزراء وأعضاء حكومته مجتمعين ما لم تقرّر الأغلبيّة المطلقة خلاف ذلك.

٣. تمنح الثّقة بالحكومة إذا صوّتت إلى جانبها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التّشريعيّ.

وفي واقع الحال اختلفت الآراء، ودار جدل واسع بين نواب المجلس التّشريعيّ بشأن طبيعة الحكومة المنوي تأليفها؛ فقد أوضح النّائب رفيق النّتشة أنّ القانون الأساسيّ لم يتطّرق إلى الحالة الحاليّة للحكومة، وقال نواب آخرون: (أنّ التّوجّه العام يسير نحو الإبقاء على الحكومة القائمة مع بعض التعديلات)، وقال آخرون: «إنّه طالما يدور الحديث حول تغيير جديّ فإنّ رئيس الوزراء قد يستثني من حكومته في إطار تعديلها الوزراء الّذين أمضوا حوالي عشرة أعوام في الحكومات المتعاقبة.»

وفي الحقيقة كان التّوجّه السّائد لدينا في تلك الآونة هو السّير نحو حكومة معدّلة لا جديدة، ولا سيّما أنّ رئيس الحكومة لم يقدّم استقالته، وهو ما عَدَّهُ بعضهم مخالفًا للقانون الأساسيّ. وفي ٢٠٠٥/١/٢٥ التقيت رئيس السّلطة في مكتبه برام الله، وبحثنا في هذا اللقاء موضوع تأليف الحكومة الفلسطينيّة، إذ أصدر أمين عام مجلس الوزراء حسن أبو لبدة تصريحًا قال فيه: "إنّ المشاورات بين رئيس السّلطة ورئيس الحكومة توشك على الانتهاء، وإنّ حكومة معدّلة ستعرض على التّشريعيّ خلال أسبوعين".

لقد شككّت من جانبي في الاجتماع الدّوري لمجلس الوزراء الّذي عقد في ٢٠٠٥/١/٣١ في مقرّ المجلس في غزّة في صحّة ما تمّ تداوله بشأن احتمال تأليف الحكومة الجديدة، معتبرًا أنّ قرار إعادة تأليف الحكومة أو تعديلها مرهون بالمهمّات الموكلة إليّ. وأكّدت أنّ الحكومة ماضية قدماً في تحقيق برنامجها الّذي نالت على أساسه الثّقة من المجلس، قائلا: «إنّ الحكومة الحاليّة ستكون قادرة(بتعديلات طفيفة) على العمل حتّى موعد الانتخابات التّشريعيّة المقبلة.»

وفي ٢٠٠٥/٢/٨ أمهل المجلس التّشريعيّ رئيس الحكومة عشرة أيّام لإعلان الحكومة الفلسطينيّة الجديدة وتقديمها للمجلس لنيل الثّقة بحسب القانون، وجاء هذا القرار عقب مطالبة عددٍ من النّواب بمعرفة الآليّة الّتي يجب أن يتمّ الاستناد إليها في تأليف الحكومة الحاليّة. وبحسب بعض النّواب فإنّ المهلة الممنوحة تأتي من أجل حسمِ الأقاويل والأحاديث المتعدّدة عن طبيعة الحكومة الحاليّة من دونّ النظر إلى كونها حكومة معدّلة أو جديدة.

في اجتماع اللجنة المركزية لحركة (فتح) الّذي عقده الرّئيس الفلسطينيّ في مكتبه بمقرّ اللجنة التّنفيذيّة بمدينة غزّة في ٢٠٠٥/٢/١٣، تمّ الاتّفاق خلال

الاجتماع على أن يتمّ البحث في التّعديل الوزاريّ بين الرّئيس عبّاس ورئيس الحكومة، وقال عبد الله الإفرنجيّ عضو اللجنة المركزيّة لحركة (فتح): «إنّ كلّ ما هو موجود مشاورات مستمرّة حول هذا الموضوع، وإنّ موضوع الأسماء الجديدة في التّعديل الوزاريّ لم يتم طرحه في الاجتماع؛ لأنّه ليس مكانه، بل هو من اختصاص رئيس الوزراء الّذي سيلتزم بالمهلة الّتي حدّدها له المجلس التّشريعيّ.“

وأكّد هذا المعنى الرّئيس عبّاس عقب عودته من غزّة إلى رام الله، إذ قال في حديثه إلى الصّحفيين: «إنّه سيتمّ الانتهاء من التّشكيلة الحكوميّة خلال أيّام، وسيتمّ عرضها على المجلس التّشريعيّ.“ وأضاف: «إنَّ الحكومة ستتضمّن وجوهاً جديدة، وإنّ شكل الحكومة لن يكون انقلاباً على الحكومة القائمة، ولكنّنا نتطلّع إلى وجوه جديدة، وسيكون هناك أناس جدد وحكومة منبثقة عن المجلس التّشريعيّ.“

وفي ٢٠٠٥/٢/١٦ أعلنتُ في تصريح لي- بعد اجتماع اللجنة المركزية لحركة «فتح»- أنّني سأعرض حكومتي على التّشريعيّ لنيل الثّقة يوم الثّلاثاء ٢/٢٢، ورفضتُ الخوضَ في تشكيلة الحكومة الجديدة. وكان المجلس التّشريعيّ قد عقد في ٢/١٧ جلسة له في مقرّه برام الله وغزّة، وحدّد يوم الاثنين ٢/٢١ موعداً لعقد جلسة خاصة لعرض الحكومة الجديدة وبرنامجها بغية التّصويت عليها، مقدّماً بذلك بواقع يوم الموعد الّذي كنت قد أعلنته لعرض الحكومة على التّشريعيّ.

شهد المجلس جدلًا بشأن طبيعة الحكومة المقبلة، وثار الجدل على خلفيّة كون يوم ٢٠٠٥/٢/١٧ هو نهاية فترة المهلة القانونيّة المحدّدة لرئيس الحكومة لعرض حكومته على المجلس، الأمر الّذي انعكس على حصر النّقاش في اقتراح

يحثّ على الانتظار حتّى حلول الموعد (يوم الثّلاثاء) الّذي سبق أن طلبتُه لإعلان الحكومة وعرضها، وتمّ التّصويت لمصلحة الاقتراح.

وفي مساء يوم ٢/٢٢ جرى اجتماع للجنة المركزيّة لتداول أسماء المرشّحين. وفي اليوم التّالي عقد المجلس التّشريعيّ اجتماعاً عند السّاعة الثّانية عشرة ظهراً لعرض (حكومة التّكنوقراط) الجديدة، إذ تضمّ هذه التّشكيلة ١٧ وزيراً جديداً بين (٢٤) وزيراً، وقد وضع النّواب ملحوظاتهم على بعض الوزارات، (حيث أجريت تنقّلات في بعض المناصب، وتمّ تسمية وزراء لوزارات لم تتمّ تسميتها).

وفي ٢/٢٤ أدّى أعضاء الحكومة الجديدة في ساعات المساء اليمين الدّستوريّة أمام الرّئيس الفلسطينيّ محمود عبّاس، وذلك بعد ساعات قليلة من منحهم الثّقة من جانب المجلس التّشريعيّ في مقرّ المقاطعة، بحضور رئيس المجلس التّشريعيّ وأعضاء اللجنة التّنفيذيّة والمركزيّة لحركة (فتح)، وأعلنت إدارة المجلس أنّ الحكومة حصلت على ٥٥ صوتاً، ومعارضة ١٠، وامتناع أربعة عن التّصويت.

وقد أكّدتُ أمام جلسة المجلس التّشريعيّ أنّ الحكومة الّتي سأقوم بتأليفها ستعدّ برنامج عمل يتناول خطّة العمل الّتي ستنفذها خلال الأشهر الثّلاثة أو المائة يوم المقبلة.

ولعلّ الكلمة الّتي ألقيتُها أمام المجلس التّشريعيّ يوم ٢٠٠٥/٣/٢٠ لنيل الثّقة (بكلّ ما اشتملت عليه من أفكار وتطلّعات) تعكس جانبًا مهمّاً من معطيات تلك الفترة الصّاخبة من الحياة السيّاسيّة الفلسطينيّة، الّتي شغلتُ

فيهـا منصـب رئيس الحكومة لنحـو عام، انتهت مـع انتخابات المجلـس التّشريعيّ في أوائل سـنة ٢٠٠٦ ومـا أعقبها من تطورات... بدت وكأنّها تؤسّـس لمرحلة سياسـيّة فلسـطينيّة جديدة.

فقـد قلـت في تلـك الكلمـة المطوّلة: «لقـد كانـت الأسـابيع القليلـة الماضية منـذ رحيـل القائـد الخالد ياسر عرفـات - رحمه الله- وحـتّى انتخـاب الأخ الرّئيس محمـود عبّـاس (أبو مازن) رئيسـاً للسّـلطة الوطنيّة الفلسـطينيّة، وحـتّى بعد ذلك، أسـابيع فلسـطينيّة بامتيـاز، حافلـة بالوقائـع والتّطـوّرات الّتي تبعـث على الاعتزاز بهـذا الشّـعب، وبمؤسّسـاته وقـواه السّياسـيّة، حيـث عرفنـا خلالهـا كيـف نعـبّر عـن احترامنـا وإجلالنـا وحزننـا على رحيـل قائدنا الخـالد الشّـهيد يـاسر عرفات، وعرفنـا خلالهـا كذلك كيـف نواصل المسـيرة ونفعّل مؤسّسـاتنا، ونـرصّ صفوفنا، فاجتزنـا جميعـاً- وبنجـاح غبطنا عليـه الأشـقّاء والأصدقـاء- تجربة مـلء الفراغ ونقـل السّـلطة بتصميم ويسر شـديدين بـدءاً بتنصيـب رئيس المجلـس التّشريعيّ رئيسـاً مؤقتّـاً للسّـلطة، وإجـراء المرحلـة الأولى مـن الانتخابـات المحلّيّـة بتاريـخ ٢٠٠٤/١٢/٢٣، و٢٠٠٥/١/٢٨، وإجـراء الانتخابات الرّئاسـيّة في ٢٠٠٥/١/٩ وانتخاب الأخ الرّئيـس محمـود عبّـاس (أبو مـازن) رئيسـاً للسّـلطة الوطنيّة الفلسـطينيّة.

كان ذلك كلّه في إطار مشـهد ديمقراطيّ تعدّدي شـفيف، خيـّب فأل كلّ الّذين راهنـوا على فشـلنا أو على وقوع فراغ دسـتوريّ، ومـن ثمّة اقتتال داخـليّ، الأمر الّذي يدعونـا حقّـاً إلى الفخـر بهـذه التّجربـة الدّيمقراطيّة الّـتي منحتنا مزيداً مـن المنعة والقـوّة والمضـاء والفعاليّة على طريق اسـتكمال بناء مشروعنـا الوطنيّ الكبير.

وإذ أهنـئ شـعبنا الفلسـطينيّ كلّـه بنجاحـه الّذي تحقـق خلال هـذه المرحلة الصّعبـة بـرصّ صفوفه، ووضـع القانون الأسـاسيّ كلّـه موضع التّنفيـذ ونجاح الأخ

الرّئيس (أبو مازن) بثقة شعبنا، نؤكّد أمامكم أنّنا سنعمل معكم ومع الأخ الرّئيس لاستكمال هذه المسيرة الصّعبة من أجل بلوغ أهدافنا الوطنيّة الكبرى بالحرّيّة والاستقلال، وتعزيز التّقاليد الدّيمقراطيّة، وإعادة تعمير الوطن، وفرض سيادة الأمن والقانون، وتحقيق الحياة الحرّة الكريمة لأبناء شعبنا المناضل.

وليس لديَّ شكّ في أنّكم تتّفقون معي على أن المهمّة الّتي تنتظرنا جميعاً مهمّة ثقيلة وصعبة، وأنّ الآمال الّتي يعلقها علينا أبناء شعبنا آمال كبيرة وعريضة، وأنّ التّحديات الّتي تقف في وجوهنا تحدّيات صعبة وشاقة، وفي المقدّمة منها التّحديّ الّذي يواجهنا كلّ ساعة وكلّ يوم، والّذي يتمثّل في الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصريّ والحصار والإغلاق، إلاّ أنّ لدينا- دون أدنى ريب- الثّقة الكاملة بقدرتنا على النّهوض بمسؤولياتنا كاملة غير منقوصة، ومواجهة التّحدّيات والمصاعب والمعيقات بروح وثّابة وعزم لا يلين، تماماً على نحو ما تحكيه فصول ملحمة البقاء والصّمود والانبعاث الفلسطينيّة على مدار العقود الطّويلة الماضية.

ومن دون أن نقلّل من وزن كلّ تلك المعيقات والمصاعب الّتي يعيد الاحتلال الإسرائيليّ إنتاجها على نحو يوميّ، ومن غير أن نهوّن من أمر الظّروف غير المواتية الّتي تحيط بنا وبمسيرة عملنا الوطنيّ، فإنّنا ندرك في الوقت ذاته عمق مسؤولياتنا الذّاتيّة إزاء ما أصاب هذه المسيرة من خلل وإخفاقات، ليست كلّها من صنع الاحتلال البغيض، خصوصاً ما اتّصل منها بالإرادة الوطنيّة، وتعلّق منها بالرّؤية الذّاتيّة، لا سيّما مفردات إعادة البناء والإصلاح، وتحقيق أمن المواطن، وتجويد أداء الأجهزة والإدارات والمؤسّسات.

ومن هنا، فإنّ هذه الحكومة الّتي أعرضها عليكم اليوم، وبالتّعديلات

المقترحة لنيل ثقة مجلسكم الكريم، تؤكّد على كلّ تلك الثّوابت والمبادئ والمهّام الّتي سبق لحكومتي السابقة أن تعهدت الالتزام بها لدى تقديم فريقها الوزاريّ السّابق لمجلسكم الموقّر، وما زلتُ مع إعطاء الأولويّة والتّركيز على القضايا الأساسيّة الثّلاث الّتي ركّز عليها الأخ الرّئيس أبو مازن، وهي: الأمن، والإصلاح، والتّحضير للانتخابات القادمة: التّشريعيّة والمحلّيّة. وتجدّد هذه الحكومة أمامكم العهد بمواصلة العمل لتحقيق هذه المهمّات بالتّعاون الكامل مع الأخ الرّئيس ومع مجلسكم الكريم.

إنّنا ندرك أن المهمّات الّتي تنتظرنا جسيمة، وأنّ طريقنا لبلوغها طويل وشاقّ، أنّ ما في أيدينا من مقوّمات وإمكانات شحيح، إلّا أنّنا ندرك في الوقت ذاته أنّ قدرة شعبنا على العطاء كبيرة وبلا حدود، وأنّ السّنوات الطّويلة القاسية الّتي مرّت بنا علمتنا فنّ البقاء والتّكيّف والصّمود، وزادت من صلابة المعدن الفلسطينيّ النّبيل، ومن قدرتنا على الابتكار والإبداع، الأمر الّذي يزيدنا اليوم ثقة- وعلى نحو أعمق من أيّ وقت مضى- بأنّنا سنجتاز الاختبارات المتبقية أمامنا بنجاح واقتدار، ونحقّق الآمال الّتي اختمرت في صدورنا طويلاً، وألهمتنا كلّ هذا الصّمود الأسطوريّ، ووضعت أقدامنا على أوّل الطّريق الطّويل.

وبناء على ما ورد في خطاب الأخ الرئيس (أبو مازن) في حفل التّنصيب أمام مجلسكم الكريم، لا سيّما ما تعلق بتجديد الثّقة وتكليفه لي برئاسة الحكومة الّتي حدد مهمّاتها في ثلاثة محاور رئيسة، هي: الأمن والإصلاح والتّحضير للانتخابات، فإنّني أودّ أن أعرب عن شكري للأخ (أبو مازن) على ثقته الغالية، وأعبّر له ولكم ولأبناء شعبنا عن تصميمنا على العمل بكلّ جهد ممكن لتحقيق مصالح شعبنا مع التّركيز على:

أوّلاً: تحقيق أمن المواطن بكل ما يشتمل عليه هذا المفهوم من متطلّبات عمليّة وتدابير وإجراءات قانونيّة محدّدة، وذلك من منطلق الإدراك التّامّ أنّه من غير توفّر هذا الشّرط الأساسيّ(وأعني به تحقيق الأمن) فإنّه لا سبيل أمامنا لمعالجة كلّ ما يعتور واقعنا الدّاخليّ من مخاطر وأخطاء إلّا بتحقيق الأمن وفرض النّظام وسيادة القانون.

ومن هذا المنطلق، فإنّ الحكومة ممثلة بوزير داخليتها تتعهّد أمامكم، أن تولي الأمن كلّ اهتمام مخلص وجادّ، وأنّها ستولي القوى الأمنيّة الفلسطينيّة كلّ رعاية مستطاعه، سواء من ناحية التّدريب والتّأهيل وإعادة الهيكلة، أو من ناحية تحديد واعتماد الإطار القانونيّ لعملها؛ ليصبح عمل المؤسّسة الأمنيّة وعمل كبار قادتها قائماً ومنتظماً وفق قانون واضح، يحدّد نطاق المهمّات والواجبات بكلّ شفافية، ويوجب المساءلة أمام الأطر التّنفيذيّة المسؤولة وأمام مجلسكم الموقّر دون تردّد.

وعليه، فإنّنا نجدد التزّام الحكومة أمامكم بالعمل بكل جهد ممكن على تحقيق الأمن دون إبطاء، مع التزامنا التّامّ بالحفاظ على حرّيّة الرّأي والفكر والاجتهاد، وبتجنّب أيّ قتال داخليّ أو احتراب، مؤكّدين أنّ الدّم الفلسطينيّ حرامٌ وخطّ أحمر، ومتمسّكين من أوّل الأمر إلى منتهاه، بوحدانية السّلطة وبوحدانيّة واحترام القانون ومركز اتّخاذ القرار الوطنيّ.

ثانياً: إنّ هذه الحكومة تتعهّد أمامكم بأنّها ستمضي بِخُطَا أسرع من سابقتها، وبالتّعاون معكم ومع الرّئاسة ومع القضاء لتفعيل جهاز القضاء ووزارة العدل والنّائب العام، وتوفير كلّ متطلّبات قيام هذا المرفق الحيويّ بكلّ ما هو منوط به من واجبات، وكلّ ما هو معلّق عليه من آمال، لا سيّما

ونحن ندرك جميعاً أنّه بدون سلطة قضائيّة فعّالة ومؤهّلة، فإنّه يستحيل معالجة بواطن الخلل والفساد والفوضى وكلّ أشكال التّعديّات، وأنّه من غير ذلك لا مجال لفرض القانون والنّظام العام، ولا مكان لتنمية اقتصاديّة أو استقرار اجتماعيّ، الأمر الّذي يدفعنا إلى العمل بكلّ قوّة لتعزيز سلطة القضاء وتوفير الانسجام التّامّ والتّنسيق بين وزارة العدل والنّائب العام والمجلس الأعلى للقضاء حسب القانون، وتحديد المهمّات بوضوح دون لبس، بإزالة الغموض من النّصوص القانونيّة، وكذلك بإصدار القوانين اللآزمة واعتمادها في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً: مواصلة عمليّة الإصلاح الشّامل في المجالات كافّةً، خاصة المجالات الاقتصاديّة والماليّة والأمنيّة والإدارة العامة باعتبارها عملية متواصلة دون انقطاع، بدأتها الحكومات السّابقة، وستستمرّ فيها هذه الحكومة والحكومات اللآحقة بالتّعاون التّامّ معكم ومع مؤسّسات المجتمع المدنيّ.

وإنّنا اليوم عازمون على المضيّ قدماً في مسيرة الإصلاح وتنفيذ برنامج الإصلاح الوطنيّ، انطلاقاً من المحاور الّتي سبق أن حدّدها الرّاحل الكبير ياسر عرفات في آخر خطاب له أمام مجلسكم الكريم، واستناداً إلى وثيقة الإصلاح الّتي كان مجلسكم التّشريعيّ قد صادق عليها عام ٢٠٠٢ وبالمضي قدماً كذلك في تنفيذ الخطّة الّتي أقرّتها الحكومة السّابقة، وذلك باعتبار أنّ الإصلاح هو حاجة داخليّة فلسطينيّة ملّحة، ومتطلّبا أساسيّاً من متطلّبات تعزيز الصّمود الفلسطينيّ في مواجهة الاحتلال، وشرطًا لا بدّ منه لإعادة البناء والإعمار.

رابعاً: التّحضير لإجراء الانتخابات التّشريعيّة واستكمال الانتخابات البلديّة في مواعيدها المحدّدة، والإعداد الجيّد لها، مع الإفادة من تجربة الانتخابات الرّئاسيّة والبلديّة الّتي تمّت، وبالعمل على تلافي أيّة أخطاء حدثت

خلالها. وذلك بالتّعاون معكم ومع الرّئاسة ولجنة الانتخابات المركزيّة. من هنا فإنّنا ماضون دون ريب لاستكمال هذه العمليّة الدّيمقراطيّة إلى نهاياتها، واتّخاذ كلّ الإجراءات والتّدابير اللآزمة لإنجاز هذا الاستحقاق البالغ الحيويّة، بكلّ متطلّباته وشروطه، وفي طليعتها عناصر الشّفافية والنّزاهة؛ كي نجدّد للمؤسّسة التّشريعيّة شرعيتها، وكي نفتح طريق المشاركة واسعاً أمام الأجيال الشّابة، وإرساء تقاليد تداول السّلطة والمسؤوليّة على النّحو الّذي يلبيّ آمال هذا الشّعب ويلامس تطلّعاته في تكريس تجربة ديمقراطيّة فلسطينيّة تحاكي أرفع ما لدى المجتمعات الدّيمقراطيّة من أعراف.

واليوم، ونحن نقف على أعتاب مرحلة مهمّة وخطرة تتطلّب منّا جميعاً بذل الجهود المضاعفة، وإظهار الإرادة القويّة، وتحمل المسؤوليّات الوطنيّة بكلّ أمانة وإخلاص وجدّيّة، فإنّ هذه الحكومة الّتي نأمل أن تحظى بثقتكم ومساندتكم، تجدّد العهد أمامكم وأمام أبناء شعبنا، أنّها ستلتزم بتحقيق المهمّات المحدّدة لها، وخاصة في مجال الأمن والإصلاح، وبالاهتمام كذلك بالأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبطالة المستشرية، والتّحضير للانتخابات التّشريعيّة المقبلة؛ لإجرائها في أجواء من الحرّيّة والنّزاهة والشّفافيّة.

ولا يفوتني- وأنا أعرض على مجلسكم الكريم أعضاء الفريق الوزاريّ لنيل ثقة مجلسكم الكريم- أن أنوّه عاليًا بالجهود الحثيثة الّتي بذلها الأخ الرّئيس أبو مازن، وما يزال يبذلها بحرص ودأب شديدين، وفي مقدّمتها الحرص على الحوار مع مختلف القوى والفصائل والفعاليّات الوطنيّة، لتصليب جبهتنا الدّاخليّة من جهة، وتعزيز قدرة السّلطة الوطنيّة من جهة ثانية على النّهوض بمسؤوليّاتها الجسيمة في هذه المرحلة بقوّة واقتدار، وأنّوه على وجه خاص بإصرار

الأخ (أبـو مـازن) على إنجـاح الحوار الدّاخـليّ، وتمكينـه من توحيد الموقـف الوطنيّ في مواجهـة أهـمّ اسـتحقاقات هـذه المرحلة.

وأعـني بذلـك كلّه تحقيـق التّهدئة الّتي مـن المقدّر لهـا ان تفتـح الطّريق أمام إعـلان وقـف متبـادل لإطـلاق النّـار، وكـفّ يـد إسرائيل عـن مواصلـة العدوان علينـا، مـع مـا يلحق ذلـك كلّه مـن إجـراءات بناء ثقـة، تقـوم بموجبهـا الحكومة الإسرائيليّـة بالإفـراج عـن أسرانـا جميعـاً، وتشـكيل لجنـة مشـتركة فلسـطينيّة إسرائيليّـة لتحديـد المعايـير الواجبـة الإتّبـاع، بالإفـراج عـن أسرانـا الأبطـال، والانسـحاب مـن المناطق السّـياديّة الفلسـطينيّة (مناطق أ)، ورفـع الحواجز المقامة على الطّرقـات، وتسـليم رفات عـدد من الشّـهداء الأبـرار، ووقف المطـاردات ضدّ إخوتنـا المناضلـين وعـودة المبعدين.»

قـد يكـون أهـمّ انجـازات آخـر حكومـة توليّتهـا في عهـد الرّئيـس محمـود عبّـاس، تمثلّـت في إشرافهـا على انتخابـات المجلـس التّشريـعيّ مطلـع سـنة ٢٠٠٦، إذ كان إجـراء تلـك الانتخابـات اسـتحقاقا فلسـطينيّاً لا مفـرّ منـه، وكان قـرار التّوجّـه إلى إجرائهـا قـراراً فتحاويّـاً بامتيـاز شـاركت فيـه مختلـف مراتـب الحركة القائـدة لنضال الشّـعب الفلسـطينيّ، وخصوصـاً اللجنة المركزيّـة والمجلس الثّوريّ والرّئاسـة والحكومة.

وهكـذا تقدّمـت الحكومـة الّـتي تقودهـا (فتح) نحو هـذه الانتخابـات بملء اختيارهـا الذّاتيّ، وعلى قاعـدة إيمانهـا الكامل بخيـار الدّيمقراطيّة البرلمانيّـة، وتأكيد سـعيها الدّائـب لتمكين الشّـعب الفلسـطينيّ مـن ممارسـة حقوقه الأساسـيّة، بما في ذلـك حقّـه في تقريـر مصـيره والتّعبـير عـن نفسـه بحرّيّة، وعلى هـدي مـن مبادئها الأصيلـة وتراثها الغـنيّ بالتّجـارب الثّمينة.

واختـارت حركـة (فتـح)، وهي في موقع المسـؤوليّة، في رئاسـة السّـلطة وكلّ مـن الحكومـة والمجلس التّشريـعيّ، العـودة مجـدّداً إلى الشّـعب، الّذي ائتمنها على قيـادة مسـيرته الكفاحيّـة الطّويلـة، كونه مصـدر السّـلطات؛ لتجديـد التّفويض الممنـوح لهـا، وتعزيز الثّقـة المتبادلة، وترسـيخ منهـج التّفاعل الخـلّاق بين الحركة وجماهيرها الواسـعة.

وعلى قاعـدة الثّقـة التّاريخيّـة المديـدة بـين حركـة (فتـح) وجماهـير شـعبها الفلسـطينيّ، كانـت الحركـة قـد خاضـت قبـل ذلـك تجربـة الانتخابـات العامـة الأولى، حـين تيـسرت أول فرصـة تاريخيّـة لممارسـة جـزء من الشّـعب الفلسـطينيّ حقّـه في اختيـار ممثليه تحـت القبّة البرلمانيّـة، فكانت النّتائـج برهاناً قويّـاً على مدى مـا تتمتّـع بـه (فتـح) من حضـور شـعبيّ لا يجـارى، ومـا حازتـه قيادتهـا التّاريخيّة مـن ثقـة جماهيريّة واسـعة، دلّلـت عليها بوضـوح كامـل النّجاحات الباهـرة لممثلي الحركـة في تلـك الانتخابـات، وإشـغال مندوبها نحـو ٨٠ ٪ من عضويّـة أوّل مجلس تشريـعيّ فلسـطينيّ منتخب.

لقـد كانـت نتائـج انتخابـات سـنة ١٩٩٦ بمثابة مصادقة شـعبيّة واسـعة على أهليّـة حركـة (فتـح) وجدارتهـا في مواصلـة قيـادة الكفـاح الوطـنيّ الفلسـطينيّ، وكان الإقبـال على صناديـق الانتخـاب تجديـداً لتلـك الثّقـة التّاريخيّـة المؤكّدة عبر سلسـلة طويلـةٍ من المحطّـات النّضاليّـة الكـبرى، والّتي أكّـدت فيها (فتـح) دائماً أصالتهـا الثّوريّـة، وقدرتهـا اللاّمحـدودة على البذل والعطـاء، وصلابتهـا المحقّقة في الدّفـاع المجيـد عن القضيّـة الوطنيّة، وصحّـة خياراتها السّياسـيّة، وسـلامة رؤيتها الاسـتراتيجيّة، وصوابيّـة مواقفهـا إزاء سـائر التّحديّـات الّـتي حفـل بهـا سـجل الكفـاح التّحرّريّ الفلسـطينيّ.

وفعـلاً، فقد قـرأت (حركة فتح) نتائـج أوّل انتخابات تشريعيّة فلسـطينيّة في حينـه على أنّهـا تفويضٌ لهـا بقيادة مرحلـة إعادة بعـث الكيان، والـشّروع في عمليّة إعادة الإعمـار والبنـاء، وإدارة شـؤون أوّل سـلطة وطنيّـة منتخبـة بالاقـتراع الحرّ، واسـتكمال عمليّـة تحريـر الأرض، ونيـل الحقـوق الشّرعيّـة بما في ذلك حـقّ تقرير المصـير وإقامة الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة، وفق مبادئ الإجمـاع الوطنيّ ومبادئ الشّرعيّـة الدّوليّة.

وعلى الرّغـم ممّـا حازته (حركة فتح) من أغلبيّة كاسـحة في تلـك الانتخابات، وامتلاكهـا نحـو ٦٥ مقعـداً مـن مقاعـد المجلـس التّشريعيّ ألــ (٨٨)، فقـد آثرت الحركـة التّمسّـك بمنهـاج العمـل الدّيمقـراطيّ القائـم على التّعدديّـة والشّـفافيّة وتـداول السّـلطة، الأمـر الّذي جعلهـا تقـرّر العودة إلى صنـدوق الاقـتراع في نهاية فـترة الأعـوام الخمسـة الانتقاليّـة؛ لتجديـد شـبابها واختبـار قدرتهـا على مواصلة قيـادة مسـيرة الكفاح والبنـاء. إلاّ أنّ الاحتلال بإجراءاته التّعسـفيّة وقيوده القهريّة حـال دون تمكين الشّـعب الفلسـطينيّ كلّـه من خـوض الانتخابـات التّشريعيّة في موعدهـا، وحرمانـه مـن أحد أبسـط حقوقـه في التّعبير عن نفسـه.

لقـد كانـت الأعوام الخمسـة الأخـيرة قبـل الانتخابـات التّشريعيّـة الثّانية- بـكلّ مـا حفلـت بـه من ظلـم وقهر وإجحـاف إسرائيـليّ، وبـكلّ مـا رافقها من سياسـات قتـل وترويع وتدمـير وحصار-أعوام ألقـت بأوزارها الثّقيلة على الشّـعب الفلسـطينيّ وبناه الاجتماعيّـة وقواه الاقتصاديّـة، ومؤسّسـاته التّمثيليّة، فضلاً عن قيادتـه التّاريخيّـة الّتي تعرّضت لتهديـدات مباشرة بالقتل، ومحـاولات دؤوبة لعزلها وتصفيتهـا سياسـيّاً وماديّـاً، وهـو مـا أفضى في نهايـة المطـاف إلى قتل القائـد الرّمز رئيـس السـلطة ومركـز اتّخـاذ القـرار الوطـنيّ وقائـد الشّـعب الفلسـطينيّ وزعيم (فتـح) الشّـهيد ياسر عرفـات رحمه الله.

ومع ذلك، تقدّمت (فتح)- وهي في موقع السّلطة- بخطوة كبرى نحو الينابيع الأولى، نحو المصادر الأساسيّة لكلّ سلطة، ألا وهو الشّعب صاحب القرار الأوّل والأخير في تحديد من ينوبون عنه في سدّة المسؤوليّة التّشريعيّة، وتقرير من هم أولى بتمثيله والتّعبير عن همومه واهتماماته، الأمر الّذي يؤكّد- على نحو بيانيّ ملموس- أنّ هذه الحركة الّتي تواصل قيادة المسيرة، وتمسك بزمام المرحلة الفلسطينيّة على ثقة وطيدة أنّها أبعد ما تكون عن شبهة الاستئثار والتّفرّد بالسّلطة، وأقرب ما تكون إلى نبض الشّارع الّذي يتوق إلى ممارسة حقّه الطّبيعيّ في اختيار ممثليه إلى النّدوة التّشريعيّة.

ذلك أنّ (حركة فتح) الّتي محضتها الجماهير الفلسطينيّة الثّقة والدّعم والتّأكيد بلا حدود، وقدّمت لها الدّماء والمال والتّضحيات، وصبرت معها في المحن والشّدائد، واجتازت وإياها الصّعوبات والتّحدّيات، وحقّقت معها كثيراً من الإنجازات الوطنيّة على طريق الحرّيّة والاستقلال، هذه الحركة الّتي ضمّت إلى صفوفها خيرة أبناء الشّعب الفلسطينيّ وأخلص المناضلين فيه، عاودت عقد رهانها من جديد على حسن تقدير جماهيرها الواسعة وفهمها، وامتحنت عبر صناديق الاقتراع جدارتها بتقدّم الصّفوف مرّة أُخرى؛ لمواصلة خوض غمار معركة الاستقلال والإعمار والتّقدّم على كلّ صعيد.

وهكذا فقد تقدّمت (فتح) - وهي أمّ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة- نحو خيار الانتخابات التّشريعيّة الثّانية وهي تسند ظهرها إلى حائط قويّ، بنته مدماكاً فوق مدماك، بل حجرًا فوق حجر من الانجازات والمكتسبات الوطنيّة المتراكمة على مدى نحو نصف قرن من العذابات الشّديدة والتّضحيات العظيمة، وغيرها من المآثر الّتي فتحت أمام الشّعب الفلسطينيّ دروباً كانت موصده

بإحكام، وقطعت معه أشواطاً واسعة على طريق التّحرّر والخلاص من الاحتلال وتحقيق الاستقلال، وقاربت وإيّاه أعزّ الأحلام، وباتت مع جماهير شعبها على مرمى حجر من القدس السّاكنة في القلب.

مشهد الانتخابات العامة التّشريعيّة وفوز حماس

وعليه، فقد جاءت الانتخابات التّشريعيّة الثّانية في حياة السّلطة الوطنيّة كمرحلة متمّمة للانتخابات الأولى، وحلقة أُخرى في سلسلة البناء الدّيمقراطيّ الفلسطينيّ الّذي كان مقدّراً له أن يتراكم دورة بعد أُخرى، إذ كانت أوّل انتخابات فلسطينيّة جرت سنة ١٩٩٦، حيث اختار الشّعب الفلسطينيّ داخل الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة أوّل رئيس منتخب له، وكان الزّعيم التّاريخيّ ياسر عرفات، وكرّست أوّل مجلس تشريعيّ بعد اتّفاقيّة أوسلو، حمل على عاتقه أمانة ممارسة مهمّتين أساسيتين، هما التّشريع والرّقابة.

وعلى ضوء النّقاش المستمرّ، أقرّ المجلس التّشريعيّ بتاريخ ٢٠٠٥/٦/١٨ قانونًا معدّلاً، إذ تمّت زيادة أعضاء المجلس التّشريعيّ من (٨٨) إلى (١٣٢) عضواً، إضافة إلى اعتماد النّظام المختلط الّذي يجمع بين نظام التّمثيل النّسبيّ ونظام الأغلبيّة مناصفة بينهما، وأقرّ (كوتا) نسائيّاً، الأمر الّذي شكّل رافعة أساسيّة لمشاركة أوسع من ذي قبل من جانب كلّ القوى والفعاليّات والمؤسّسات والأفراد في المجتمع الفلسطينيّ.

وبحسب المادّة (٣) من القانون المعدّل، يقوم قانون الانتخابات الفلسطينيّ على أساس النّظام الانتخابيّ مناصفة (٥٠-٥٠٪) من نظام الأكثريّة النّسبيّة (تعدّد الدّوائر) و[نظام القوائم] باعتبار الأراضي الفلسطينيّة في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة دائرة انتخابيّة واحدة.

وقد أقرّ القانون أن يكون عدد أعضاء المجلس التّشريعيّ المنتخب (١٣٢) نائبًا؛ (٦٦) يتمّ انتخابهم على أساس نظام تعدّد الدّوائر، في مقابل ٦٦ نائباً يتمّ انتخابهم على أساس التّمثيل النّسبيّ (القوائم).

يتميز نظام التّمثيل النّسبيّ (القوائم) عن نظام الأغلبيّة بأنّ التّنافس على مقاعد المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ يكون من خلال قوائم انتخابيّة لا من خلال أفراد. وتكون هذه القوائم نفسها على مستوى الوطن، وعلى النّاخب أن يختار منها قائمة واحدة فقط يوم الاقتراع، وتحصل كلّ قائمة على عدد المقاعد بنسبة عدد الأصوات الصّحيحة الّتي حصلت عليها.

وفي انتخابات المجلس التّشريعيّ سنة ٢٠٠٦ بلغ عدد القوائم (١١) قائمة، وإجمالي عدد المرشّحين في هذه القوائم (٣١٤) مرشّحاً يتنافسون على العدد المخصّص لهم بحسب هذا النّظام- من مقاعد المجلس التّشريعيّ البالغ عددها (٦٦) مقعداً؛ ليكون مكمّلاً لنظام الدوائر وعدد مقاعده (٦٦) مقعداً ليأخذ كلّ نظام حصّته بحسب القانون مناصفة ٥٠٪-٥٠٪. وبهذا يكون عدد نوّاب المجلس التّشريعيّ المنتخب (١٣٢) نائباً سنة ٢٠٠٦.

وفعلاً، خاضت الانتخابات التّشريعيّة الّتي جرت في ٢٠٠٦/١/٢٥ إحدى عشرة قائمة حزبيّة تتنافس بشأن (٦٦) مقعداً هي نصف عدد مقاعد المجلس التّشريعيّ بحسب قانون الانتخابات الجديد.

في القوائم النّسبيّة -الّتي خصّص لها القانون (٦٦) مقعداً- حصلت قائمة (حماس/ التّغيير والإصلاح) على (٤٤٠,٤٠٩) أصوات ولها (٢٩) مقعدا، تلتها قائمة (فتح) بفارق أقلّ من ٣٠ ألف صوت وحصلت على (٤١٠,٥٥٤) صوتاً ولها (٢٨)

مقعداً، تلتها قائمة (أبو علي مصطفى /(الجبهة الشّعبيّة) وحصلت على (٤٢,١٠١) صوت ولها (٣) مقاعد، ثمّ قائمة البديل وحصلت على (٢٨,٩٧٢) صوتاً ولها مقعدان، وقائمة فلسطين المستقلّة (٢٦,٩٠٩) أصوات ولها مقعدان، وقائمة الطّريق الثّالث (٢٢,٨٦٢) صوتاً ولها مقعدان. أمّا القوائم الخمس الباقية فلم تتجاوز نسبة الحسم وهي ٢٪.

وبحسب النّتائج النّهائيّة بات المجلس الجديد يضمّ (٧٤) مقعداً لحركة (حماس)؛ أي ٥٦٪ من مجموع المقاعد، و(٤٥) مقعداً لحركة (فتح)؛ أي ٣٤٪ من مجموع المقاعد، و(٤) مقاعد لمستقلّين متحالفين مع (حماس)، و(٣) مقاعد للجبهة الشّعبيّة لتحرير فلسطين، ومقعدان لقائمة البديل (ائتلاف الجبهة الدّيمقراطيّة وحزب الشّعب وفدا ومستقلّين) تضمّ عضو مكتب سياسيّ في الجبهة الدّيمقراطيّة وأمين عام حزب الشّعب، ومقعدين لقائمة فلسطين المستقبل، ومقعدين لقائمة الطّريق الثّالث.

وبهذا يبلغ عدد أعضاء المجلس التّشريعيّ (١٣٢) عضواً، (٨٤) منهم من سكّان الضّفة الغربيّة والقدس، و(٤٨) من سكّان قطاع غزّة. ويضمّ المجلس (١٧) امرأة (٦ من «حماس»، و٨ من "فتح" ،وامرأة من الجبهة الشّعبيّة، وامرأة من فلسطين المستقلّة وأُخرى من الطّريق الثالث).

كانت انتخابات المجلس التّشريعيّ الفلسطينيّ سنة ١٩٩٦ أوّل انتخابات فلسطينيّة تجري في العصر الحديث، ولم تشارك فيها الجبهتان الشّعبيّة والدّيمقراطيّة، كما لم تشارك فيها حركتا (حماس) و(الجهاد الإسلامي)، وكانت مقاطعة هذه الفصائل تعود إلى أسباب سياسيّة، وبالتّالي انطبع المجلس في ذلك الوقت تقريباً باللون الواحد.

وكان من المفترض أن تنتهي مدّة المجلس بعد أربع سنوات، إلاّ إنّها استمرّت عشرة أعوام نتيجة أحداث مهمّة وكثيرة وقعت في السّاحة الفلسطينيّة. وفي ظلّ تلك الأحداث والأجواء عقدت اجتماعات في القاهرة بين الرّئيس محمود عبّاس وجميع فصائل وحركات المقاومة الفلسطينيّة برعاية مصريّة، وكان من بين البنود الرّئيسيّة المدرجة في جدول أعمال هذه الاجتماعات إجراء الانتخابات التّشريعيّة في موعدها المقرّر في ٢٠٠٦/١/٢٥.

التزمت السّلطة الفلسطينيّة إجراء الانتخابات في موعدها المحدّد، وكان الّذي يميّز هذه الانتخابات أنّ الفصائل جميعها بما فيها الحركات الإسلاميّة (عدا الجهاد الإسلاميّ)، والمستقلّون، بل كلّ الأطياف الفلسطينيّة ومشاربها شاركت فيها، وهي الأولى من حيث شموليّتها والمشاركين فيها.

بتوفّر المناخ الملائم من حيث الالتزام بالتّهدئة ووقف إطلاق النّار من الجانبين الفلسطينيّ والإسرائيليّ، والنّزاهة والدّيمقراطيّة، والتزام الجميع تعليمات الدّعاية الانتخابيّة، والابتعاد عن الأعمال المخلّة بالنّظام، وخصوصاً في أثناء الانتخابات، والرّقابة الدّاخليّة والصّديقة والخارجيّة على صناديق الاقتراع وعمليّات الفرز، هذه العوامل وغيرها ساعدت على إجراء الانتخابات بشكل ناجح.

لكن في ختام جملة طويلة من الأخطاء والإخفاقات الذّاتيّة- الّتي يطول شرحها- جاءت نتائج الانتخابات التّشريعيّة الثّانية على غير ما تشتهي حركة (فتح)، إذ كانت تلك النتائج بمثابة خسارة فادحة شكّلت مقدّمة أولى لسلسلة من الخسائر اللاّحقة من دون أن تحدث الصّدمة الإيجابيّة المرغوب فيها لتطوير وضع الحركة وإعادة تجديد بنيتها، كي لا أقول إعادة تأهيلها لمرحلة لاحقة أشدّ صعوبة من سابقتها.

وعلى الرّغم من الأهمّيّة الفائقة لضرورة مراجعة ما جرى عشية الانتخابات التّشريعيّة وخلالها، والوقوف مليّاً على الأسباب الجوهريّة الّتي أدّت إلى إخفاق حركتنا المدوّي، كان من المرغوب فيه شدّ الأبصار نحو المستقبل، وتقليب المتغيّر الأخير على وجوهه كافّة، ومقاربة أفضل السّبل المفضي إلى إعادة الإمساك بناصية التّطوّرات المقبلة بكلّ حزم وجدارة واقتدار، من دون المرور مرّ الكرام على أسباب الإخفاق وعوامله المتعدّدة؛ لنخلص من ذلك كلّه إلى تقديم خطّة عمل مستقبليّة وافية.

فعلى خلفيّة تلك النّتيجة المفاجئة من دون ريب، بتنا مدّعوين بإلحاح شديد إلى النّهوض من دون إبطاء، وشحذ الهمم، وتجديد المضاء والحساب مع النّفس من أجل إعادة الضّابط التّنظيمي إلى أطره المعتمدة، وتمتين عرى الرّوابط الحركيّة على وجه التّحديد.

لقد كانت نتيجة تلك الانتخابات مؤلمة حقًّاً، وثقيلة على النّفس بلا شك، وباهظة التّكلفة على كلّ صعيد، إلاّ أنّها ليست نهاية المطاف بكلّ تأكيد. فالحقبة الّتي نمنا خلالها طويلاً على حرير مجد الرّيادة التّاريخيّة وبريق الإنجازات الاستثنائيّة مضت في غفلة منا، غير أنّها لم تفلت من بين أيدينا تماماً، ولم تطرحنا أرضاً، ولم تسقطنا سقطة لا قيامة منها.

كنّا مدعوّين إلى التّعاطي مع هذه الأزمة باعتبارها تحدٍّ يستدعي منّا رفع درجة الاستجابة، وفرصة متاحة لإعادة التّموضع وزيادة النّجاعة ومواصلة التّقدّم من جديد، إن لم تكن في واقع الأمر مدخلاً إجباريّاً وقفنا على بابه طويلاً، وتردّدنا في عبوره كثيراً، ثمّ دُفعنا إليه دفعاً تحت أعين الجميع. وكان من التّساؤل الموجع: هل كنّا في حاجة إلى مثل هذه الصّدمة الموجعة؟ وهل تتحوّل الأزمة إلى فرصة؟

إنّنا إذا ما رغبنا حقّاً في مكاشفة أنفسنا أكثر فأكثر- فنحن أول حركة تحرير وطنيّ تجري انتخابات عامة، وهو أمر لم يجر مثله لدى أيّ حركة تحرّر وطنيّ، وبذلك حطّمنا من خلال هذه الانتخابات تقاليد ثوريَّة ضاربة في العمق، وتجاهلنا حقائق هي ملء السّمع والبصر والذّاكرة، تنافسنا فيها مع الآخرين على بعض السّلطة فوق بعض الأرض لبعض الشّعب، وتوسَّلنا فيها أدوات ديمقراطيّة لمجتمع تقع في أولى أولويّاته أهدافٌ تتقدّم على هدف تحقيق الدّيمقراطيّة تحت الاحتلال، وأعني بذلك هدف استكمال المشروع الوطنيّ التّحرريّ الاستقلاليّ بما ينطوي عليه من مقاومة وصمود ومفاوضات، إلى جانب هدف معالجة المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، بما تشتمل عليه من ميزانيّات وخطط تشغيل وبرامج تطوير وإنماء لمختلف القطاعات.

فهل كانت الدّيمقراطيّة أهمّ من تحقيق هدف التّحرير؟ وهل كانت أكثر إلحاحًا من إنهاء ظاهرة الفوضى والفلتان؟ وهل هي مطلب يفوق في أهمّيّته مطالب النّاس في حرّيّة العمل والتّنقل والاستشفاء؟

وهل من لعبة ديمقراطيّة في العالم يضع فيها شريكك مسدسه على الطّاولة ويطلب منك تحت التّهديد مواصلة الحوار والاتّفاق؟ وهل يجوز العمل بآليّات الخيار الدّيمقراطيّ على قاعدة التّمسّك بالسّلاح، للحصول على منتج غير ديمقراطيّ في نهاية المطاف؟

وحتّى لا نمضي كثيرًا في مثل هذه الأسئلة الّتي فات على ما يبدو أوان طرحها الملائم، فإنّ علينا أن نستذكر حقيقة أنّ استخدام صندوق الاقتراع لتفشيل مشروعنا الاستقلاليّ جرى توظيفه بنجاح مرّتين: الأولى، كانت قبل التّجربة الأخيرة بنحو عشرة أعوام حين كانت تطبيقات اتّفاق أوسلو للمرحلة الانتقاليّة تجري بانتظام نسبيّ، وتتقدّم خطوة خطوة باضطراد ملموس.

وعلى قاعدة أنّ الانتخابات العامة الفلسطينيّة كانت قد جرت في حينه وباتت غير قابلة للإمحاء، فقد عمل معارضو مشروعنا الاستقلاليّ كلّ ما في وسعهم للتأثير على صندوق الانتخابات الإسرائيليّة، وذلك من خلال عمليّات تفجيريّة تركّزت ضدّ المدنيين الإسرائيليين؛ لقلب معادلة استطلاعات الرّأي العام الّتي كانت ترجّح فوز شريكنا في أوسلو لمصلحة القوى الإسرائيليّة المناهضة لخيار المفاوضات، في رهان بدا واضحاً لوأد الاتّفاق بين نقيضين عملا- من دون تنسيق أو اتّفاق مكتوب، من أجل التّوصّل إلى الغاية ذاتها كلّ بطريقته الخاصة.

ولا يعوزنا تقليب الموادّ الأرشيفيّة المتعلّقة بتلك الفترة الّتي انتهت بتولّي أعدى أعداء اتّفاق أوسلو لمقاليد الحكم في إسرائيل سنة ١٩٩٦؛ كي نتذّكر بعض ما قيل في هذا الاتّفاق من جانب رافضيه، سواء على الجبهة الفلسطينيّة أو على الجبهة المقابلة، وما دّبج ضدّه من نعوت بتعبيرات سياسيّة متقاطعة من وزن أنّه كارثة وأنّه خيانة وأنّه عار، وما إلى ذلك من أوصاف تراوحت بين إدراجه في نهج التّفريط والتّنازل، وبين تجريم فاعليه بجرم الخروج على المبادئ الشّرعيّة والسّقوط في بئر المحرّمات الوطنيّة.

لم يكن اتّفاق أوسلو الّذي أتت الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة كأنّها انقلاب عليه اتّفاقاً لا يأتيه الباطل من خلفه أو من بين يديه، ولا هو فوق النّقد أو الانتقاد، إلاّ أنّ ذلك الاتّفاق (الّذي عمل معارضوه على كلا الجانبين على إسقاطه من دون كلل ولا هوادة) هو القاعدة القانونيّة، والأساس المرجعيّ للسّلطة الوطنيّة، حيث لم تجرؤ نحو ستّ حكومات إسرائيليّة متعاقبة على إلغائه أو التّنصّل منه، وإن عملت كلّ واحدة منها على عرقلته وإضعافه. فلم

ينقضه شارون أو باراك أو حتّى نتنياهو مع أن بعضهم جاء إلى الحكم تحت شعار التّخلّص من أوسلو.

فهل لأحد منّا مصلحة في إلغاء اتّفاق أوسلو؟ وما هي الغاية الّتي يمكن بها تبرير القول إنّ أوسلو قد مات وشبع موتاً؟ وفي مصلحة مَنْ يصبّ مثل الاستنتاج الّذي يقع في باب النّكاية السّياسيّة أكثر منه في مصاف الطّهارة العقديّة؟

إنّ اتّفاق أوسلو هو خيمتنا إلى أن نتمكّن من استبدالها بخيمة أفضل، إنّه الإنجاز الّذي فتح أمامنا دروباً كادت أن تغلق في وجوهنا، ووفّر لنا إمكانيّة كادت أن تنعدم لإدامة كفاحنا، إنّه الخيار الّذي أعادنا إلى أرضنا وجعلنا بين صفوف شعبنا؛ لنبني أوّل سلطة على أوّل أرض لنا، ونقيم الأجهزة والإدارات، ونجري الانتخابات التّشريعيّة الّتي يتنصل بعضهم من أساسها القانونيّ، بدعوى أنّ مرجعيتها هو تفاهم القاهرة الصّادر في بيان مشترك عن الفصائل، والّذي لم يوقّعِه أحد، ولم يجرِ اعتماده من أيّ مرجع دستوريّ، ولم تقرّه كغيره أيّ جهة دوليّة بالمطلق.

فإذا لم يكن اتّفاق أوسلو تلك الثّمرة العادلة الّتي يستحقّها نضالنا الوطنيّ الدّؤوب- وهو غير عادل فعلاً- ولم يكن ذلك الوليد الّذي انتظرناه بفارغ الصّبر، على عطش، فإنّه يظلّ على أي حال ابناً شرعيّاً لتلك الحقبة الكفاحيّة الّتي خضنا غمارها لعقود طويلة خلت، ووليداً جاء غير مكتمل القوام، تشوبه عيوب خلقيّة كثيرة، ومثقل بالنّواقص العديدة. ومع ذلك فإنّ هذا الاتّفاق يبقى لدينا بمثابة الولد الّذي هو من دمنا ولحمنا، ونبقى نحن أمّه الحنون الّتي لا تستطيع أن تركله بقدميها لأنّ فيه عيوباً خَلْقِيّةً، ولا أن ترميه

على القارعة لأنّه جاء أقلّ ممّا اشتهت نفسها. فإذا أراد غيرنا أن يهيل عليه التّراب من دون أن يقرأ على روحه الفاتحة فنحن أمّه الّتي ستتمسّك به، وتعمل كلّ ما في وسعها من أجل تعافيه واشتداد زنده ولو بعد حين.

فإذا كنّا قد أخْطأنا مراراً، وجانبنا الصّواب تكراراً، فإنّنا لن نخطئ هذه المرّة، ولن نسلّم هذا الوليد بأيدينا إلى كارهيه؛ أي إنّنا لن نسلّم شعبنا إلى المجهول، ولن نشارك في دفعه دفعاً إلى حصار أشدّ، وعزلة أقسى، وفقر أوسع. لن نستبدل ما في أيدينا (على تواضع ما فيها) بأيّ بديل غامض مسكون بحسن النّيّة، ولن نلقي بما في حوزتنا على قلته، لنستبدله بما في حوزة الآخرين من برامج ملتبسة وأجندات قابلة للتّجيير عند الطّلب.

وعليه، فقد بدت سائر الأطراف المعنيّة بنتائج الانتخابات الأخيرة مأزومة، وقد لا تكون أزمة حركة فتح هي الأشدّ بينها. فإذا كانت إخفاقاتنا مكلفة بلا ريب فإنّ فوز (حماس) باهظ الكلفة، وإذا كانت تلك النّتائج قد أدخلتنا في مأزق صعب، فقد أدخلت إسرائيل في مأزق أكثر صعوبة. وإذا كان أداؤنا قد ساهم في صنع هذه الأزمة فقد كان قسط الأداء الأميركيّ والإسرائيليّ أكبر من قسطنا في تحقيق هذه النّتيجة،وإذا كنّا قد أثرنا غضب قطاعات واسعة من الشّعب الفلسطينيّ على طريقتنا في إدارة السّلطة، وأخفقنا في بعض الأحيان، وجلبنا على أنفسنا غضباً تصويتياً احتجاجيّاء (ولا سيّما في الدّوائر الفردية) فإنّ الخطاب الآخر البديل بات يثير مخاوف أعمق لدى قطاعات شعبيّة أوسع، ويجر على الجميع قلقاً بدت مظاهرة واضحة على الفور.

إن (حركة فتح) الّتي تمّ اختبارها بقسوة يوم الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة، تظلّ حركة تاريخيّة عملاقة، فجّرت الكفاح المسلّح، وقادت سائر

المواجهات الّتي تخللت مسار نضالنا العنيد. كانت أوّل الرّصاص وأول الحجارة، أعادت بعث الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة وبعث الكيان الفلسطينيّ، وأقامت أوّل سلطة على أوّل أرض، وبَنَت رأس جسرٍ عاد عبره نحو ربع مليون مواطن فلسطينيّ، ونجحت مراراً وأخفقت مرّات كثيرة، إلاّ إنّها تظلّ نبض النّاس، وملاذ حركة التّحرير الفلسطينيّ، والشّقيقة الكبرى لكلّ الفصائل، وبيت خيرة الشّهداء، وخيرة الأسرى والمعتقلين والمناضلين المتوثّبين دائماً لمواصلة الإمساك بزمام المسيرة والتّقدّم إلى الأمام إلى أن نرفع الرّاية فوق ساريتها الحقيقيّة، ونستكمل معاً إعادة بناء الوطن وإعماره، وإقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف إن شاء الله.

لذلك، أكرر القول: إنّه إذا كان الجميع مأزومين بنتيجة تلك الانتخابات، فإنّنا أقلّهم أزمة. وفوق ذلك كلّه نحن أكثر الأطراف قدرة على مخاطبة هذه النّتيجة والتّعاطي معها من موقع الاقتدار والفاعليّة.

فنحن لسنا الطّرف الّذي يضع قواعد اللعبة الدّوليّة وندعو العالم بسذاجة إلى الانصياع لنا ولاشتراطاتنا ولا نحن الّذين ننفخ بأفواهنا لإطفاء الضّوء الضّئيل الّذي يلوح في آخر النّفق الطويل وندعو شعبنا إلى تلمس طريقه في لجّة الليل والعتمة.

ولا نحن ذلك البحّار المجرّب الّذي فقد مقود السّفينة الفلسطينيّة وهي بَعْدُ في أعالي البحار الهائجة من دون وجود منارة تلوح في الأفق أو امتلاك بوصلة لتحديد الاتّجاه الملائم.

ولا نحن الّذين هجونا اتّفاق أوسلو بأقذع الألفاظ، ووصفناه ذات مرّة

بأنّه ولد سِفاح وابن زنا وجنين لقيط، ولا نحن الّذين قلنا إنّ السّلطة الوطنيّة هي سلطة إسرائيل، وأنزلنا عليها الجرم ودعونا العرب والمسلمين إلى نبذها، ثمّ استدرنا نحوها تحت راية مشروع يتطلّع إلى ما هو أبعد من فلسطين، وفي ظلّ شعارات لا تضلّل إلاّ رافعيها.

ولا نحن الّذين قاطعنا الانتخابات التّشريعيّة الفلسطينيّة في المرّة الأولى لأنّها رجس من عمل الشّيطان، ثمّ خضناها في المرّة الثّانية بمسوّغات المشاركة في القرار، الّذي بحّت أصواتنا ونحن ندعو إليه في كلّ مناسبة.

ولا نحن الّذين اعتبرنا الدّيمقراطيّة اختراعاً غربيّاً هجيناً لا ينسجم مع تقاليدنا وثوابتنا الشّرعيّة، ثمّ عدنا عن ذلك من دون معاذير أو مسّوغات مفهومة.

ولا نحن الّذين قبلنا بالدّيمقراطيّة خياراً اضطراريّاً، وتماهينا معه كنهج متحضّر، لنستولد منه منتوجاً غير ديمقراطيّ يخافه النّاس، ولا يثقون بإمكان تكرار استحقاقه بعد أربعة أعوام تالية.

إزاء ذلك كله اقترحتُ، في أعقاب المراجعة الجادّة والمسؤولة للمجريات الّتي أفضت إلى النّتائج الانتخابيّة الأخيرة، عددًا من المبادئ الموجّهة لورقة عمل داخليّ، يمكن إثراؤها عبر النّقاش، وتشكّل أساس الموقف الّذي ينبغي لنا اتّخاذه في مواجهة تحدّيات هذه المرحلة، وجوهر السّياسات الّتي علينا انتهاجها، والاستحقاقات الّتي لا مفرّ من دفعها، استجابة منّا لما يمليه علينا دورنا التّاريخيّ، وما تقتضيه مسؤوليّاتنا الوطنيّة الكبيرة.

واختم هذا المشهد بالقول: إنّه- خلال تقلّدي منصب رئيس الحكومة-

مـرّت الذّكـرى السّـنويّة العـاشرة لتوقيـع اتّفـاق أوسـلو بـين حكومـة إسرائيـل ومنظّمـة التّحريـر الفلسـطينيّة. وعوضـاً عـن الاحتفـال بمـرور عقـد على هـذا الحـدث التّاريـخيّ كان الوجوم سـيّد الموقف، وكانت مشـاعر الإحباط بتبـدّد الآمال وفقـدان الزّخـم وتعقـدّ الموقـف حاضرة بقـوة حيال هـذا الحـدث الّذي وصف- في حينـه- بأنّـه حـدث يـوازي في أهمّيّتـه حادث سـقوط جـدار برلين الشّـهير، وذلك في إشـارة إلى عمـق الانعطافـة الكبرى الّتي شـهدها مجرى الـصّراع القائم في الشّرق الأوسـط، ومـدى رحابـة الآفـاق الّتي فتحهـا ذلـك التّطّـور الدّراماتيكيّ أمـام طرفي الـصّراع المبـاشر(أي الفلسـطينيين والإسرائيليـين) لاسـتبدال علاقـات قامـت على الكراهيـة والعـداء والإقصـاء والإحـلال، بأُخـرى تقـوم على السّـلام والتّعاون والتّعايـش وبنـاء الثّقـة والازدهار.

الفصل الرابع

رؤية تأمليّة واسترجاعات تاريخيّة

رؤية تأمليّة واسترجاعات تاريخيّة

لعل أفضل مدخل لاسترجاع بعض فصول التّجربة الذّاتيّة في فصولها الأخيرة هو التّذكير بذلك الاتّفاق التّاريخيّ وبالوعود الّتي انطوى عليها ذلك التّحوّل الّذي كان لي شرف المساهمة في تحقيقه وتوقيعه بالأحرف الأولى، لمقارنتها بالوعيد والتّهديد الّذي ينطوي عليه الوضع الرّاهن في منطقتنا، وإجراء مقاربة، بين استنتاجات عديدة، أنّ تاريخ هذا الصّراع الدّامي هو عبارة عن سجل طويل من الفرص الضّائعة، حافل بفرص سلام تمّ هدرها على نحو منتظم، ليس فقط من جانب الطّرفينِ المتورّطينِ مباشرة في هذا الصّراع الّذي أدّى إلى جعل الشّرق الأوسط حاضنة للتّوتّر والعنف والإرهاب العالميّ، بل أيضاً من جانب المجتمع الدّوليّ، وخصوصاً الولايات المتّحدة الأميركيّة الّتي كثيراً ما سعت لإدارة الصّراع وتبريد حدّته، عوضاً عن استغلال نفوذها الهائل لدى سائر الأطراف المعنية لحلّه وإنهائه.

لا أودّ في هذه الخاتمة أن أقدّم عرضاً تاريخيّاً، يضيق به المقام حتماً للتّدليل على أن هناك مسؤوليّة مشتركة تقع على كواهل كلّ الأطراف المخاطبة بتحدّيات الأزمة الّتي لا تزال تعصف بحاضر المنطقة ومستقبلها، بما في ذلك الأطراف العربيّة والولايات المتّحدة والمجتمع الدّوليّ، ولا التّلاوم فيما بيننا على إضاعة العديد من فرص السّلام السّانحة؛ كي لا نتطرّق إلى من هو المسؤول عن تأجيج هذا الصّراع، ونقله من مستويات صعبة إلى مستويات أكثر صعوبة، ولا سيّما أنّنا ندرك سلفاً أنّ السّلام (الّذي لا يزال ممكناً تحقيقه اليوم وغداً) كان

مـن الأيـسر علينـا بلوغه في مراحـل زمنيّة سـابقة مـن دون هذا القـدر الهائل من الدّمـاء والآلام والخـوف والدّمار.

وعليـه، يمكـن الافـتراض مـن دون مجازفـة أنّ هـذا الـصّراع الّذي مـضى عليـه أكـثر من قـرن، وتَضَـادَّتْ فيه المصالـح والنّـوازع والرّغبات بشـكل تصادميّ، مـن المقـدّر له أن يسـتمرّ إلى أجـلٍ غـير معلـوم بأكلـف بشريّـة ومادّيّـة أكـبر من ذي قبـل مـن دون أن يـؤدّي كلّ ذلـك- في نهاية المطـاف- إلى تغيـير أيّ من الحقائق الجوهريّـة الكامنـة في قلـب هـذا الصّراع، هـذه الحقائـق الّتي سـتتمكّن من فرض نفسـها بنفسـها في المـآل الأخـير، ونعـني بذلـك الحقائـق الجغرافيّـة والدّيموغرافيّة الصّارمـة، والنّـوازع التّاريخيّـة الأصيلـة، فضلاً عن تبلـور حقيقة انتفـاء قدرة أيّ طـرف على اسـتئصال الطّـرف الآخـر وإلحـاق هزيمـة نهائيّـة بـه، وذلـك على النّحو الّذي اسـتحكم بأصحـاب رؤيـة الإقصـاء التّـامّ ونظريّـة النّـفي الـكلّيّ والإحـلال العنـصريّ الّـتي لا تـزال سـائدة لدى بعضهـم على طـرفي الصّراع.

ويكـفي أن نشـير هنـا إلى حقيقة أنّ هنـاك اليـوم في الضَّفّـة الغربيّة وقطاع غـزّة نحـو أربعـة ملايـين ونصـف المليـون مواطـن فلسـطينيّ، يواصلـون حياتهم اليوميّـة تحـت أقـسى شروط العيش، ويتمسّـكون بحقوقهـم الوطنيّـة المشروعة على الرّغـم مـن كلّ ما تقـوم به آلـة القمـع الإسرائيليّـة الرّهيبة من ممارسـات وحشـيّة، فشـلت في كـسر رغبتهـم الجامحـة وإرادتهـم الصّلبـة في الخـلاص مـن الاحتـلال الإسرائيـليّ البغيـض ـ وهـو بالمناسـبة آخر احتـلال على وجـه الأرض ـ كي يتأكّد لنا جميعـاً، وبصـورة لا تقبـل الجـدل، أنّ خيار الحـلّ بالقـوّة، ونهج الفـرض والإملاء،و مصـادرة الأرض وإقامـة المسـتوطنات لـم تتمكّـن جميعهـا- ولـن تتمكّـن- مـن تحقيـق الأمـن للإسرائيليـين، وجلـب السّـلام إلى إسرائيـل، كي لا نقـول إنّ هـذه

الممارسات الّتي تُنِمُّ عن عقلية استعماريّة بائدة، ورؤية عدميّة بائسة، أدّت إلى تعميق الصّراع وزيادة حدّة العداء والكراهية، واستقطبت فوق ذلك قوى جديدة لم تكن قائمة من قبل إلى دائرة صراع متعدّد الأطراف والعقائد والمصالح والأهواء والحسابات.

ولا مجال هنا للإسهاب في العودة إلى جذور هذا الصّراع المحتدم الآن في بلادنا بصورة أقسى من ذي قبل، ولا إلى عرض تاريخٍ حافلٍ بمآسي الحروب والعنف والاقتتال، ولا إلى سرد وقائع الوضع المؤلم لشعبنا الفلسطينيّ الّذي يرى في نفسه ضحيّة ممنوعة- في بعض الأحيان- حتّى من التّعبير عن وجعها أو الصّراخ في وجه الجلّاد.

لذلك، فإنني لا أرغب في إثارة جدال عقيم بشأن ماضي هذا الصّراع المرير، أو في استحضار محطّاته الزّمنيّة المليئة بالحقائق والادّعاءات الحافلة بالتّلاؤم وإلقاء المسؤولية على الآخرين. ولا أودّ أيضاً التّرافع هنا عن عدالة قضيّة الشّعب الفلسطينيّ الّذي حرم حقّه في الحرّيّة والاستقلال أسوة بكلّ الشّعوب، ومشروعيّة كفاح وطنيّ عادل جرت محاولات مستمرّة لوصمه بالإرهاب، وصدقيّة نهج فلسطينيّ واسع وعميق، وخيار نهائيّ نحو تحقيق السّلام. فذلك كلّه يبدو الآن كأنّه شمس ساطعة في رابعة النّهار لا يمكن حجبها بأصبع اليد.

لم تجرِ الرّياح بما تشتهي سفينة عمليّة السّلام، بل هبت عليها عواصف عنيفة من مختلف الاتّجاهات، حالت دون وصولها إلى المحطّة الآمنة الّتي كان الجميع ينتظرها. ولا أجيز لنفسي أن ألقي بكامل المسؤوليّة عن تعثّر هذا المسار على الجانب الآخر وحده، فنحن لدينا الشّجاعة الأدبيّة على الاعتراف بتحمّل قسط من المسؤوليّة هنا أو هناك، وعن هذا الجانب أو ذاك. ولدينا أيضاً

الجـرأة ـ كمـا كنّا دائماً ـ على نقد أنفسـنا وتصويب أوضاعنا ومراجعة خطّ سـيرنا، سـواء تعلّـق الأمر بعدم صـواب تـصرّف، أو بخطأ افتراض، أو بسـوء تقدير، وسـواء اتّصـل بموقف مرتجـل، أو بسياسـة غير قابلـة للفهم.

إذ لـو كان الأمـر يتوقّف علينا وحدنـا في هذا الخضم المتلاحـق من الأحداث والوقائـع والتّطـوّرات المتدافعـة بعضهـا وراء بعـض لما عدنـا جميعًـا إلى داخل تلك الحلقـة الدّمويّـة من الفعـل وردّة الفعل، ولتجنّبنـا إراقة دم بعضنـا بعضاً على النّحو الانتقـاميّ الثّـأريّ المتعصّب الكريه.

مـن المفيـد اسـترجاع وقائـع حديثـة لـم تسـقط مـن الذّاكـرة بعـد لصنـع مقاربـة تسـاعد في حسـن الفهـم والإدراك، إذ بعـد أن أعادت إسرائيـل احتـلال مدننـا وقرانـا ومخيّماتنا أوائل سـنة ٢٠٠٢، تحت اسـم حملة (السّـور الـواقي) متذرّعة بتفجـيرات غاضبـة وراء (الخـط الأخـضر)، وعلى خلفيّـة فيـض من متغـيّرات عالم مـا بعـد ١١أيلول/سـبتمبر، وأمـام اسـتحقاقات وضـع ذاتيّ ينـذر بمخاطـر كارثيّـة داهمـه، حـدث نقـاش علـنيّ ومهمّ- هـو الأوّل مـن نوعـه- داخل أوسـاط المجتمع الفلسـطينيّ، ومـن خـلال منابـر التّعبـير المتعـدّدة، شـارك فيه قـادة، ومسـؤولون، ومفكّـرون، ومثقّفـون، وأسـاتذة جامعيون، وصحفيـون، وغيرهم من قـادة المجتمع ونخبـه الفكريّـة والاجتماعيّـة، بشـأن تداعيـات تلـك التّفجـيرات الّـتي أدينـت رسـميّاً مـن جانـب السّـلطة الفلسـطينيّة، حيـث لـم تـتردّد القيـادة، ولـم تتـورع السّـلطة عـن وصفها بأنّهـا عمليّـات إرهابيّة مدانة وضـارة بصورة كفاحنـا الوطنيّ العـادل والمـشروع، شـأنها في ذلك شـأن أيّ عمليّة تسـتهدف مدنيين أبريـاء بما في ذلـك عمليّات الجيـش الإسرائيـليّ المنظّمة، وغارات المسـتوطنين المنهجيّـة الموجّهة ضـدّ المدنيين الفلسـطينيين.

ذلك أنّه في الوقت الّذي كان هذا الحوار الدّاخليّ العلنيّ، والّذي شمل كلّ فئات شعبنا وقياداته، يكتسب زخماً متزايداً، وينال تأييداً متعاظماً من مختلف الأوساط الشّعبيّة والرّسميّة الفلسطينيّة، وتنتهي تفاعلاته الأوليّة المبكرة بإصدار بيان منشور عبر الصّحافة المحلّيّة والعربيّة، وقّعته أكثر من مائة شخصيّة قياديّة مرموقة ومحترمة وذات نفوذ أدبيّ واسع ومؤثّر لدى الفلسطينيين عامة، يرفض فيه هؤلاء الموقّعون مثل هذه الأعمال التّفجيريّة المستنكرة ويدعون إلى نبذها، بل وينجحون في إثارة جدال أوسع فأوسع: فلسطينيّاً وعربيّاً بشأنها، نقول بدلاً من أن تُجري إسرائيل حساباً يتّسم ببعد النّظر وحسن البصيرة، قامت بتصعيد لا سابق له من عمليّات الاغتيال وهدم المنازل وتجريف المزارع وتشديد الحصار والإغلاق ومنع التّجوّل، الأمر الّذي أسقط أيدي قوى الاعتدال الفلسطينيّ وأضعف موقفها إلى أبعد الحدود.

ونحن إذ نسترجع هذه الواقعة غير المعزولة عن سياق طويل من الوقائع المماثلة، و(كمثل فقط) فذلك من أجل تأكيد امتلاك المجتمع الفلسطينيّ حيويّة خاصة، لم يضعفها بطش الاحتلال، ولم يفتّ أيضاً من قدرة ما تبقى لديه من مؤسّسات مدنيّة وقوى اجتماعيّة غير مدمرة، في تفعيل طاقة النّقد، والنقد الذّاتيّ، ومراجعة المواقف والسّياسات، وإطلاق آليّة المساءلة والمتابعة، بشفافيّة عالية، على الرّغم من وطأة الاحتلال وممارساته الفظّة باستخدام العقوبات الجماعيّة بصورة منهجيّة منتظمة، وذلك من دون أن يقابل هذا النّهج الانتقاميّ قصير النّظر بما يستحقّه من إدانة دوليّة، وما يستوجه من تنديد كاف لكبح جماحه والحدّ من اندفاعاته المتزايدة يوماً بعد يوم.

ولماذا نذهب بعيداً في الذّاكرة لاسترجاع وقائع وتطوّرات تستبطن هذا

المسار الذّي تحاول إسرائيل الإمساك بناصيته بعيداً عن لغة الحوار والتّفاهم، وبمعزل عن الاتّفاقيّات والمرجعيّات المعتمدة، ذلك بأنّ جدار العزل العنصريّ المقام الآن في قلب الضَّفّة الغربيّة وحول القدس، والاستمرار في عمليّة نهب الأرض وبناء المستوطنات والتّوسّع فيها والاعتداء المستمرّ على المقدّسات الإسلاميّة، يمثّل خير شاهد على تلك العقليّة الاستعماريّة التّوسعيّة الّتي تتذرّع بالأمن لنهب مزيد من الأرض المحتلّة، والحيلولة دون التّمكّن من إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة قابلة للحياة، ومن دون أيّ التفات من جانب الحكومة الإسرائيليّة لكل الانتقادات الدّوليّة، بما في ذلك انتقادات الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وإدانة محكمة العدل الدّوليّة لهذا العمل التّوسعيّ الاستيطانيّ الرّامي إلى فرض حقائق جديدة على الأرض، والّتي من شأنها أن تزيد من حدّة المعاناة اليوميّة لمئات الألوف من أبناء شعبنا الفلسطيني، وذلك كلّه إدراكاً من إسرائيل أنّ هذه الانتقادات اللفظيّة- غير المتبوعة بأيّ موقف عمليّ- ستذروها الرّياح في نهاية المطاف على نحو ما حدث بالفعل.

ولعلّ عمليّة النّفاق واللامبالاة وإدارة ظهر العالم المتحضّر لما وقع على شعبنا من ظلم وممارسات قهر وتمييز عنصريّ لا مثيل له، وتسامحه غير المفهوم أو المبرّر حيال الممارسات الإسرائيليّة الفظّة لأبسط حقوق الإنسان الفلسطينيّ، ضاعف الشّعور بالظّلم والحسّ العميق بالاستلاب لدى معظم الفلسطينيين، الأمر الّذي أدّى إلى تزويد قوى التّطرّف بمعين لا ينضب من الطّاقة، ومدّها بذرائع جديدة للعودة بالصّراع إلى ما قبل مربّعه الأوّل، فوق أرضيّة من البؤس والفقر وتراجع فرص العمل والتّدهوّر الاقتصاديّ إلى مستويات مرّوعة.

لقد جرى كلّ ذلك وغيره الكثير من دون أن تبادر القوى الدّوليّة- بما

فيها الولايات المتّحدة صاحبة الكلمة المسموعة في إسرائيل إلى القيام بواجباتها الحقيقيّة في إيقاف هذا التّدهّور المتسارع، هذا إن لم نقل إنّه بممالأتها وغضّ بصرها عن النّهج الإسرائيليّ المدمّر لأيّ فرصة سلام متاحة، قوّت نزعة التّطرّف والعناد، ولا سيّما على الجانب الآخر، وأدّت إلى انفلات حالة من غطرسة القوّة والاستيطان غير مسبوقة، وعمّقت في الوقت ذاته مشاعر الغبن والظّلم لدى الفلسطينيين أكثر من ذي قبل، الأمر الّذي افشل في واقع الأمر ما بات يُعرف باسم خريطة الطّريق الّتي تبنتّها اللجنة الرّباعيّة الدّوليّة المكلّفة تحقيق مبادرة الرّئاسية الأميركيّة، ثمّ اعتمدها مجلس الأمن فيما بعد تحت القرار ١٥١٥، فضلاً عن مبادرة السّلام العربيّة.

وبنظرة تقويميّة عامة لكلّ ما عرضناه في هذه الرّواية، وكلّ ما جاء فيها من وقائع كنت مشاركاً أو شاهداً عليها، أجد من واجبي في خاتمة هذا المشهد الإدلاء برؤية (ليست شخصيّة تماماً) أحاول فيها شدّ الأبصار إلى المستقبل أكثر من الغوص في ماضٍ لا يريد أن يمضي، وطرح بعض الأفكار الّتي يمكن أن تشكّل أرضيّة ملائمة، لا من أجل التّلاوم أو التّنصّل من المسؤوليّة، وإنّما أساساً من أجل إثراء الحوار وتعميق وجهات النّظر، واقتراح البدائل وفحص الخيارات وغربلة الاستخلاصات، وكلّ ما من شأنه أن يعيد بناء واقع وطنيّ فلسطينيّ أشدّ تماسكاً وأكثر فاعليّة في مواجهة سلسلة لا نهاية لها من الصّعوبات والتّحديات الّتي لا تزال تحدق بحاضر هذا الشّعب وتؤرق مستقبله.

لذلك، فإنّني أسمحُ لنفسي بالقول: إنّنا مدّعوون، من دون إبطاء أو تردّد إلى إجراء مكاشفة مع النّفس، ورؤية الواقع كما هو على أرض الواقع فعلاً، وتسمية الأشياء بأسمائها الحقيقيّة:

- نحن شعب تحت الاحتلال، ولدينا سلطة وطنيّة تحت الاحتلال أيضاً.
- نحن في حالة حصار مديد منذ زمن طويل، إلاّ إنّنا اليوم في قلب حصار أشدّ ممّا كان عليه في أيّ يوم مضى، حصار مدجّج بالقوّة العسكريّة الغاشمة، وبإجراءات تعسفيّة قهريّة لا مثيل لها.
- نحن أمام حالة انقسام لا سابق لها في تاريخنا الوطنيّ بعد أن عبرنا اقتتالاً داخليّاً مروّعاً بكلّ المقاييس.
- نحن أمام برنامجين مختلفين في الرّؤى السّياسيّة، بل وفي قراءة الموقف الوطنيّ والإقليميّ والدّوليّ؛ أيّ إنّنا أمام ثنائيّة غير مسبوقة في النّظام السّياسيّ الفلسطينيّ.
- نحن أمام تحديّ المشروع الإسرائيليّ الاستيطانيّ الاستيلائيّ الأحاديّ الجانب الّذي يواصل تنكّره بصلف شديد للحقوق المشروعة ومصادرة الأرض والمقدّسات.

وفي المحصلة غير النّهائيّة نبدو اليوم كشعب مستباح وأرضه مستباحة، بل نبدو في هذا الواقع كأنّنا الضّحيّة الأبديّة للاحتلال، لا عين تدمع علينا، ولا صوت يرتفع متأسّياً على شهدائنا، ولا محتجّاً على استشراء القهر والقمع وإرهاب الدّولة المنظّم ضدّنا.

نحن حقّاً أمام أزمة مصيريّة، تعيد إلى الأذهان أهوال النّكبة الّتي بدأت قبل أكثر من سبعة عقود مريرة إن لم يتمّ تداركها بإرادة دوليّة عادلة.

ونحن أمام انكشاف عجز عربيّ إسلاميّ شامل ومروّع الى ابعد الحدود، انكشاف لا يستطيع فيه الأشقّاء والأخوة الأعزّاء أن يقدّموا بديلاً، أو يسعفوا محتاجاً حتّى لو أرادوا ذلك.

ونحن في نهاية المطاف أمام تحالف دوليّ منافق ظالم متعسّف في مركز القلب منه الولايات المتّحدة، تحالف يمسك بنا من الأعناق والأرزاق، ويشدّد قبضته علينا من دون مواربة، وفي رابعة النّهار.

على خلفيّة كلّ ما تقدّم، ومن أجل إجراء المراجعات والمقاربات الصّحيحة، وبهدف إيجاد الحلول الموضوعيّة والجادّة لهذه الأزمة المتفاقمة، فإنّ علينا مرّة أُخرى- ونحن نتلمّس الطّريق إلى الحلّ المنشود- رؤية الحقائق كما هي على الأرض، وليس كما نودّ أن نراها، ولا نرغب في وصفها كما هي فعلاً؛ لاستخلاص العبر والدّروس بزعم أن لا موضعاً للإحباط، ولا متّسعاً لمزيد من التّشاؤم واليأس والاستسلام.

إذ إنّ ما نراه ونلمسه في واقع الأمر، يلزمنا بتخطّي المجاملات، والكفّ نهائيّاً عن اجتراح أنصاف الحلول، وتجنّب المعالجات المسكّنة لجرح عميق معرض للالتهاب، يهدّد بتسميم الجسد الفلسطينيّ كلّه.

وإذا ما انتقلنا من التّشخيص السّياسيّ العام إلى أوضاعنا الوطنيّة العامة، وألقينا نظرة تقويميّة فاحصة على أحوال (حركة فتح) حتّى عشية إجراء الانتخابات التّشريعيّة الثّانية، بصفتها الفصيل الرّئيس المؤتمن على المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، نجد أنّ من المسؤوليّة ضرورة إجراء دراسة وتحليل وقراءة تفصيليّة في كتاب مخصّص لمثل هذه الغاية. وعليه، فإنّني أقول بلا تردّد: إنّ (صورة فتح) كما بدت خلال مرحلة التّأسيس والانطلاق في السّتينيات، ثمّ بما تجلّت عليه هذه الصّورة الكفاحيّة خلال عقدي السّبعينيّات والثّمانينيّات من القرن الماضي، جعلت منها في واقع الأمر الحركة الفلسطينيّة الأمّ، المعبّرة بخطابها الموضوعيّ المسؤول عن وجدان الشّعب الفلسطينيّ، وعن نزوعه العميق إلى التحرّر الوطنيّ واستعادة الأرض المحتلّة وتحقيق الاستقلال. وعلى كتفيها

العريضين حملت (فتح) المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بجدارة واستحقاق مشهود بهما على أوسع نطاق، فقدّم لها الشّعب الفلسطينيّ داخل الوطن وفي الشّتات زمام القيادة طوعاً من دون إكراه، وعقد على ساريتها الرّهان العظيم، رهان الحرّيّة والاستقلال.

وعبر كفاح مجيد دام على مدى عقود زمنيّة- وما يزال مستمرّاً بلا انقطاع- واصلت (حركة فتح) مراكمة الإنجازات وتحقيق المكتسبات الوطنيّة، وصنعت أعمق التّحولات وأهمّها في حياة الشّعب الفلسطينيّ، من إطلاق أوّل الرّصاص، وأوّل الحجارة إلى استرداد الهويّة وبعث الكيان، والإمساك بالقرار الوطنيّ المستقلّ والدّفاع عنه باستماتة، ثمّ العبور بهذا الشّعب من صفحات كتب التّاريخ إلى حيز الجغرافيا، ومن الكمّيّة السّكانيّة المجزّأة المهمّشة إلى الحقيقة السّياسيّة الكاملة، ومن وضعيّة لآجئين محاصرين مضطهدين إلى سويّة شعب حرّ مناضل، بل من زمن الدّيمقراطيّة الثّوريّة إلى عهد الدّيمقراطيّة الدّستوريّة، أي من زمن الثّورة إلى عهد تأسيس الدّولة.

إلاّ أنّ (حركة فتح) في غمرة ذلك كلّه واجهت بعض القصور والإخفاقات الكبيرة والصّعبة، مثل الإخفاق في الانتخابات التّشريعيّة والانتخابات البلديّة وخسران قطاع غزّة، والتّباين في وجهات النّظر والمواقف، وخصوصاً بعد غياب الشّهيد القائد المؤسّس ياسر عرفات، ولا سيّما خلال الأعوام الأخيرة، وذلك نتيجة إهمال تنظيمها وقلّة احترام قرارات مؤسّساتها القياديّة العليا، وعدم تجدّد الدّماء في عروق هذه القيادات، الأمر الّذي غيّب القدرة على المبادرة والإبداع، وصرف القيادات والكوادر إلى العمل في إطار السّلطة، فأهمل تنظيم الحركة، وحدث ابتعاد عن الجماهير، مصدر قوتنا.

ولا شكّ في أنّ الطّريق الّذي استرجعنا عبره هذا السّرد التّاريخيّ كان قد

بـدأ مـن تقريـر لجنـة ميتشـل، وأنّ معالمـه الأكـثر وضوحـاً تجلّـت فيما بعـد بتلك السّلسـلة مـن الزّيارات الأميركيّـة المتواصلة للمنطقـة، بما فيها زيـارات كولن باولّ وزيـر الخارجيّـة الأمريكـيّ، ثمّ زيـارة الجنرال أنتـوني زيني، وغيرهم من المسـؤولين والدبلوماسـيين الأميركيـين الّذيـن واصلـوا حضورهـم المكثّـف على خشـبة مسرح الأحـداث في الـشّرق الأوسـط لأعـوام طويلة.

ولعـلّ رؤيـة الرّئيس الأمريكي جـورج بـوش المتعلّقة بما بات يعرف باسـم حـلّ الدّولتـين، كانـت الكلمـة المفتاحيّـة الأولى لخطـة خريطـة الطّريـق الّـتي جرى تبنّيهـا فيمـا بعـد من جانب اللجنـة الرّباعيّـة الدّوليّة، كمـا تمّ اعتمادهـا من جانب مجلـس الأمـن الدّوليّ، إن لـم نقل إنّها البداية لهـذا الطّرح الدّبلومـاسيّ لإنهاء الأزمة التّاريخيّـة وتحقيق تسـوية سـلميّة مشرّفة ومقبولـة من الأطـراف المنخرطة في صراع دامٍ ومريـر اسـتغرق عـدّة عقـود زمنيّة مـن دون أن تلـوح في الأفق مثل هـذه الرّؤيّة الرّئاسـيّة الأمريكيّـة من قبل.

وعـبر هـذه الصّفحـات أجـد أنّ مـن الـضّروري التّوقّـف بعـض الـشّيء عند الأحـداث والتّطـوّرات الأساسـيّة المتعلّقـة أو المنبثقة من رؤية الرّئيـس بوش الخاصة بحـلّ الدّولتـين، مثـل تعديل النّظـام السّـياسيّ الفلسـطينيّ بإحـداث منصب رئيس حكومـة، وتجربـة الأخ محمود عبّاس في هـذا المنصب، ثمّ تكليفي بعـد ذلك تأليف حكومـة جديـدة، وتجربـتي في الحكومـات الثّـلاث الّـتي رئسـتها في عهـد الأخ أبي عمّـار والأخ أبي مـازن، ومـروراً ببعـض المفاصـل المهمّـة مثل مـا بات يعرف باسـم وثيقـة (أبـو عـلاء ـ بيريـس)، ورحيل القائـد الرّمز يـاسر عرفات، ثـمّ انتخاب الأخ (أبو مازن) رئيسـاً للسّـلطة الوطنيّة الفلسـطينيّة.

ومـا كان لهـذا العـرض المطـوّل أن يغفـل وقائع كـبرى حدثت خـلال ترؤسي حكومـة السّـلطة الوطنيّـة، مثـل الانسـحاب الإسرائيلي أحـاديّ الجانب مـن قطاع

غـزّة، وكذلـك عـرض قضيّـة جـدار الفصـل العنـصريّ على محكمـة العـدل الدّوليّة في لاهـاي، فضـلاً عن مسـألة الحـوار الوطـنيّ والعلاقـات الدّاخليّة الفلسـطينيّة في تلـك المرحلـة الخطرة الّـتي بدت كأنّهـا مقدّمة لمرحلة أُخرى أشـدّ خطـورة في الحياة السّياسـيّة الفلسـطينيّة على نحو ما شـهدت به الوقائع المتّصلة واللاّحقة للانتخابات التّشريعيّـة الثّانية مطلع سـنة ٢٠٠٦.

وكان عليّ، بالـضّرورة أن أتأمّل مليّاً في تجربـتي الحكوميّة الأخيرة في عهد الأخ الرّئيـس (أبـو مـازن) كي أتوقّـف عـن الـسّرد والـشّرح والتّحليـل مع ظهـور نتائج الانتخابـات التّشريعيّـة الّتي فـازت فيها حركة (حمـاس)بأغلبيّـة مقاعد المجلس التّشريـعيّ، بانتظـار فتـح صفحة أُخرى جديـدة متّصلـة كلّيّاً بفترة مـا بعد حدوث الانقسـام الدّاخـليّ الفلسـطينيّ بـين الضّفـة الغربيَّـة وقطاع غزّة، مكرّسـة أساسًـا للمحادثـات الّـتي قدتُهـا عن الجانب الفلسـطينيّ مع وزيـرة الخارجيّـة الإسرائيليّة السّـابقة السّـيّدة تسـيبي ليفـني فيمـا عـرف باسـم محادثـات أنابوليـس بجولاتهـا المتلاحقة.

وإذ تّتضـح في مجـرى هـذه الرّوايـة بدايـة، خطّـة خريطـة الطّريـق، وتتجـلّى بعـض منعرجاتهـا الجانبيّـة في السّـياق العـام لأحـداث نحـو سـتّة أعـوام تغطّيهـا هـذه الرّوايـة، فمّمـا لا شـكّ فيـه أنّ المتلقي سـتعوزه القـدرة على رؤيـة نهايات هذا الطّريـق الّذي غـرق في رمـال التّحرّكات والتّطـوّرات والانحنـاءات والتّبدّلات الّتي شـهدها الواقـع الدّوليّ والإقليـميّ، إلى الحـدّ الّذي يمكـن معه التسـاؤل بحرقة وألم شـديدين :هـل كان هنـاك خريطـة طريـق- إن لـم نقـل هـل كان هنـاك طريـق في الأسـاس- مـا دام أنّ النّهايـات لـم تعـد مرئيّـة، لا بفعـل الضّبـاب السّـياسيّ الّذي غمـر هـذا الطّريق طـوال الوقت، وإنّمـا بفعل التَّطـوّرات الّتي غيّرت معالـم الطّريق وقـد تكـون أضاعتـه فعلاً.

مشهد ما قبل الانفجار الدّاخليّ

في أواخرِ العام ٢٠٠٦، كانت التّطوّرات الدّاخليّة الفلسطينيّة تقترب من نقطة الاستعصاء الكاملة وتنذر بعواقب وخيمة، حيث كان الانقسام بين القوى الوطنيّة والإسلاميّة يحفر له مجرى يتعمّق يوماً بعد يوم، وكانت المعالجات المبذولة لتلافي المضاعفات السّلبيّة المتسارعة مقتصرةً على تهدئة الموقف والبحث عن حلول جزئيّة ومسكّنات موضعيّة بدل البحث عن معالجات حقيقيّة للأزمة المتصاعدة عبر سلسلة متّصلة من المواجهات الدّامية.

فقد بدت تلك التّطوّرات الجارية على غير هدى- المتفاقمة في قطاع غزّة على وجه الخصوص- وكأنّها خارجة عن نطاق السّيطرة، تزيد الوضع الفلسطينيّ تأزّماً فوق أزماته المستعصية، وتفضي إلى تراجعات إضافيّة متراكمة على الطّريق المسدود، وتعمّق من شدّة المخاوف والقلق والألم إزاء ما تنطوي عليه هذه الحالة من تداعيات أحسب أنّها كانت تلوح في أفق غير بعيد عن عين كلّ ناظر وعن عقل كلّ من لديه بصيرة سياسيّة.

كانت المعالجات المطلوبة لأزمة داخليّة متصاعدة تتطلّب ـ عوضاً عن إدارة الأزمة- الذّهاب إلى أبعد من ذلك باجتراح سبيل الصّدق والمصارحة والمكاشفة؛ أي بعيدًا عن سياسة المجاملة والنّفاق وألعاب التّعمية، الّتي انخرط فيها محبّون وكارهون ومتربّصون من كلّ جهة، وبعيدًا أيضًا عن سياسة التّرقّب والانتظار وتمرير المهل والآجال، والّتي كان كل أجل منها يزيد من حدّة الأزمة ويرفع من حدّة درجة احتقانها، ويقرّبنا أكثر فأكثر من لحظة انفجار مدويّة من المقدّر لها أن تفضي إلى نتائج كارثيّة غير محسوبة أو متوقّعة سلفاً.

لقد كنّا في تلك الفترة نمتلك بدائل تتضاءل باستمرار مع مرور الوقت، وكان ذلك في واقع الأمر الحصيلة المنطقيّة لمسار طويل من التّردّد والتّجريب وتفويت الفرص، وفوق ذلك وقبله كانت نتائج الانتخابات التّشريعيّة التي أسّست لكلّ التّداعيات اللاحقة،و فقداننا لنصاب الأغلبيّة في المجلس التّشريعيّ، وخسارتنا للحكومة، ومن ثمّ فرض الحصار الماليّ، وتزايد الحواجز وتواصل بناء جدار الفصل العنصريّ، ناهيك عن تردّي الأوضاع الاقتصاديّة والمعيشيّة لعموم أبناء الشّعب الفلسطينيّ،كانت بمثابة الحاضنة الموضوعيّة لكلّ ما غمر المشهد الفلسطينيّ من معطيات سلبيّة، حيث صارت مسألة تأمين رواتب موظفي السّلطة الوطنيّة محور الاهتمامات العامة الفلسطينيّة والشّغل الشّاغل للفلسطينيين على مختلف مستويات المسؤوليّة.

والحقّ، أنّني كنتُ من أوّل الدّاعين إلى إرجاء تلك الانتخابات، وواحداً من بين الّذين حذّروا من عواقب إجرائها وسط معطيات دالّة على نتائجها سلفاً، خصوصاً عندما اشتدّت خلافاتنا الحركيّة، وظهرت انقساماتنا إلى العلن، وفشلت محاولاتنا للملمة الصّفوف التّنظيميّة في الوقت المناسب. حيث بدأ التّزاحم على التّرشيح وسط عاصفة هوجاء، راح كلّ واحد منا يطعن في الآخر، بما في ذلك قرار اختيار المرشّحين في البرايمرز، وإبداء الرّغبة في عدم ترشيح أيّ من أعضاء اللجنة المركزيّة، وكنتُ أنا شخصياً أول المخاطبين بهذا التّوجّه الّذي استجبت إليه دون تردّد بل باندفاع شديد، وفق ما بدت لي عليه الحيثيّات والحسابات والتّحسّبات الذّاتيّة آنذاك.

لن أخوض في الكثير من القضايا الّتي تركت معالجتها المترجّلة الكثير من علامات الاستفهام لديّ، خصوصاً حول التّوجهات السّياسيّة وكيفيّة تحقيقها،

وإدارة العمليـة الانتخابيّـة وكيفيّـة تنظيمهـا، والإسـتراتيجيّة المعتمـدة وكيفيّـة تحقيقهـا، والعلاقـات العربيّـة والدّوليّـة معنـا وكيفيّـة الحفـاظ عليهـا، والمخاطـر الدّاخليّـة والخارجيّـة المحدقة بنا وسـبل مواجهتهـا، والأمن والفلتان الأمنيّ وسـبل مواجهته.

وأكتـفي هنـا بالإشـارة إلى بعـض المفاصـل والعناويـن لا أكثر، للإفـادة منها، وليـس لتدوينهـا كمـادّة للمزايـدة وإثـارة سـجال تاريـخيّ حولها، سـواء على صعيد الحكومـة السّـابقة الّـتي كنـت أرأسـها أو على صعيـد حكومـة حمـاس ومتابعـة أعمالهـا والقـرارات الّـتي أخذتها.

فـفي الموضـوع السّـياسيّ والعلاقـات العربيّـة والدّوليّـة، فإنّ مـا كان يقلقني أكـثر مـن أيّ شيء آخر هو الوضع السّـياسيّ الّذي تسـتغلّه إسرائيل خير اسـتغلال؛ لمواصلـة نهـج كتابـة نصّ الحـلّ أحـاديّ الجانب وتطبيقهـا على الأرض كأمـر واقع، وذلـك مـن خـلال الاسـتمرار في بناء جـدار الفصـل العنـصريّ ومصـادرة الأرض والتّوسّـع الاسـتيطانيّ، وضمّ وعزل وتهويد القـدس، وتقطيع أوصـال الضّفّة الغربيّة إلى كانتونـات شـبه منفصلة عن بعضهـا، ومحاولة فصـل الضّفّة الغربيّـة عن قطاع غـزّة، فيما نحن مشـغولون بمشـكلات داخليّـة، وفي تكتيكات ومنـاورات يجريها بعضنـا على بعضنـا الآخر.

إذا كانـت علاقاتنـا العربيّـة تمـرّ في طـور مـن التّراجـع، وتشـهد حالـة مـن عـدم التّـوازن في تنظيم هـذه العلاقة، خاصـة وأنّ العالـم العربيّ بات يرى انقسـام الفلسـطينيين (فتـح وحمـاس) في إطـار حلفـين خارجيـين متناقضـين متصارعين، وبالتـالي فقـد كانـت الحالـة الفلسـطينيّة هي الخـاسر الأكـبر مـن ذلـك، وكذلـك الأمـر في علاقاتنـا مـع الدّول الغربيّـة ومع إسرائيـل، حيث أخذت هـذه العلاقات

تنحو منحى علاقات ذات طبيعة شخصيّة وليست علاقات مؤسّسية، يحاول بعضهم أن ينظّمها لصالحه، واهماً أنّه بذلك يحتكرها لنفسه ويوظّفها من أجل زيادة نفوذه أو تعزيز مركزه، حتّى أصبح لا أحد منّا يعرف عن فحوى هذه العلاقات إلّا النزّر اليسير وأقلّ القليل. وكان الحال نفسه مع إسرائيل، حيث العلاقة الحساسة المربكة والدّقيقة معها، مما جرّنا في أحيان كثيرة إلى لقاءات لا فائدة منها. وهكذا صار الوضع الدّاخليّ والعلاقات العربيّة والدّوليّة إحدى نقاط ضعفنا، وباتت بحاجة إلى إعادة تقويم وتدقيق جدّيّة.

وأمّا في مجال العمل الحكوميّ، فقد طالت عمليّة اتّخاذ القرار بشأن الحكومة الحمساويّة المغلقة وحكومة الوحدة الوطنية المنشودة، واشتدّ الصّراع الضّاري مع الرّئاسة، وبالتّالي مع فتح، هذا الصّراع الّذي كان يستهدف مصادرة التّاريخ الفلسطينيّ برمته، وإعادة كتابته من جديد، والعمل المنظمّ على تشويه كوادر وقيادات فتح وإبرازهم على الفضائيّات كمجموعة من المرتزقة والفاسدين والجاهلين رغم كلّ التّاريخ المشرّف والطّويل الّذي صنعته فتح وقيادتها وكوادرها، ورغم المعاناة والمطاردة والتّضحية على مدار أربعة عقود ونيف من الزّمن الصّعب حدّ المستحيل.

أمّا على صعيد مفاوضات تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة، الّتي بدت كأحد أفضل الحلول في ظلّ المعطيات القائمة في حينه، فقد تمّ بذل جهود حثيثة في هذا المجال، سواء في غزّة أو في دمشق، ولكن كثرة الوسطاء والسّماسرة، وتعدّد القنوات، وتناقض المواقف، وتفاوت الحسابات الذّاتيّة مكّن حماس من الاستفادة التّامّة من ذلك كله، وجعلها تستثمر عامل الزّمن ببراعة شديدة، مِمّا أوصلنا إلى وضع لا نحسد عليه، بل إلى وضع وصلنا فيه إلى طريق مسدود، مع

كلّ ما كان يقتضيه هذا الاستخلاص من مسؤوليّات ثقيلة في مواجهة الحالة، وما يستلزمه من سياسات حصيفة في نطاق اتّخاذ القرار الحكيم والمسؤول الّذي تحتّمه علينا مسؤوليّة قيادة العمل الوطنيّ، وتستدعيه مكانة فتح القياديّة ويتطلّبه برنامج منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ويمليه برنامج الانتخابات الرّئاسيّة الّذي نال أغلبيّة شعبيّة وازنة.

إن أخشى ما كنت أخشاه آنذاك هو أنّ الوقت المتاح للاستدراك والتّصويب كان يوشك على الانتهاء، وأنّ الحقائق السّياسيّة الدّاخليّة القائمة، وفق منهج الأمر الواقع قد صارت قادرة على الدّفاع عن نفسها بنفسها كحقائق نهائيّة، وأنّ التّقويم الخارجيّ، الإقليميّ منه والدّوليّ، لأدائنا طوال الأشهر الطّويلة الماضيّة، قد استقرّ لغير مصلحتنا، وأنّ صورتنا الّتي بهتت في أعقاب الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة، قد دخلت في طور من التّآكل الذّاتيّ.

وكانت تكفي مراجعة سريعة لمآل حوارات حكومة الوحدة الوطنيّة الّتي كانت تدور آنذاك، وما تخلّلها من جري محموم وراء هدف كان يبتعد عنّا كلّما أوشكنا على الوصول إليه؛ كي نرى حقيقة أنّ زمام المبادرة قد أوشك على الانتزاع من بين أيدينا، وأنّ نوافذ الفرص القليلة الّتي انفتحت أمامنا لبعض الوقت قد أُغلقت في واقع الأمر، وأنّ البدائل القليلة المتاحة لنا قد اضمحلت وأصبحت صعبة إلى درجة كبيرة.

كلّ ذلك كان يدعو بإلحاح شديد إلى معاودة القيام بمعركة مضادة، إن لم نقل بهجوم سياسيّ شامل، داخليّ وخارجيّ، دقيق محسوب، نبلور معه حلولاً ذات بُعد واقعيّ، عنوانه العريض موضوع حكومة الوحدة الوطنيّة الأكثر قبولاً في حلّ الأزمة الدّاخليّة الخطيرة والمدمّرة، وبالتّالي مغادرة مربّع التّردّد والانتظار،

ووضع كلّ المخاطبين بالأزمة الوطنيّة الفلسطينيّة، في الدّاخل وفي الخارج أمام مسؤوليّاتهم بوضوح تام.

لقد كانت تساورني طوال ذلك الوقت العصيب رغبة قويّة في تجنّب أيّ مناكفات شخصيّة، والتّأي بالنّفس عمّا قد تسببه المواقف النّقديّة من سوء فهم لدى الإخوة في القيادة وداخل الحركة وبين أبناء شعبنا كلّه، فيما كانت تستبدّ بي الخشية على (فتح) وعلى رموزها التّاريخيّة وعلى شهدائها وقياداتها ووحدتها وتراثها النّضاليّ، هذه الحركة الجاري محاولة شطب تاريخها وتشويهه ومصادرته، ناهيك عن القلق الشّديد على ما آل إليه مشروعنا الوطنيّ الفلسطينيّ كلّه وسط تداعيات الحالة الدّاخليّة وتسارع المتغيّرات الإقليميّة والدّوليّة الّتي تسابق نفسها الآن.

عشيّة الانفجار الدّاخلي داخل القطاع

ولأنّ ساعة الرّمل كانت آخذة بالنّفاذ، وأنّ الوقت صار سيفاً يقطع فينا بمضاء شديد، وأنّ ما هو ممكن اليوم قد لا يكون ممكناً في غدٍ قريب، وأنّ سياسة كسب الوقت وشرائه كيفما أُتّفق قد استنزفتنا بالكامل، لم يعد ممكناً أو مقبولاً مواصلة نهج السّياسات التّجريبيّة غير المجدية، أو المراهنة طويلاً على متغيّرات مجهولة، أو التّغاضي عن تكريس قيادتين ومرجعيتين وبرنامجين متعارضين إلى حدّ التّناقض غير المسموح به تحت أقسى الظّروف وشّتى المتغيّرات.

إنّ ما كنت أواصل الدعوة إليه بنقاء ضمير، وأثيره من نقاشات في الأطر القياديّة بحسّ عالٍ بالمسؤوليّة، وإدراك شفيف لتداعيات فقدان زمام القيادة، هو مراجعة النّفس، والتّوقّف لحظة جادة عند المصاعب الّتي تواجهنا وتتراكم أمام أبصارنا، وتحرّي أسبابها ومسبّباتها، ورسم توجّهات وآليّات جديدة حتّى نستطيع الاستمرار في تحمل المسؤوليّة.

على أيّ حال، وبعد عدد من البروفات التّمهيديّة، تحقّقت مع الأسف أسوأ السّيناريوهات، ووقع في أواسط حزيران من ذلك العام المثقل بالمصاعب والآلام الانقلاب الدّمويّ الّذي كان حدوثه- وفق كل المؤشّرات- مجّرد مسألة وقت، لا سيّما لكلّ ما كان يراقب التّطوّرات عن قرب، ويرى تلك الدّيناميات الذّاتيّة للمشروع الانفصاليّ تدفع بالوضع القائم في قطاع غزّة إلى شفير الهاوية، وفضّ الشّراكة السّياسيّة الهشّة، والانقضاض على الشّرعيّة، وأخذ المشروع الوطنيّ إلى مكان معتم مجهول.

انقلاب حماس

الاسباب والتّداعيات والمضاعفات

على خلفيّة هذا التّطوّر السّلبيّ الخطير في الحالة الفلسطينيّة، احتلّت واقعة الانقلاب وما رافقها من مظاهر دمويّة بشعة، قلب الاهتمامات الفلسطينية كلّها، وصارت الشّغل الشّاغل للجميع دون استثناء بعد أن انتهك الانقلابيون كلّ الثّوابت والتّوافقات والمحرّمات الدّينيّة والوطنيّة والأخلاقيّة، وبات الانقسام الفلسطينيّ حقيقة ماثلة، واتّضح المآل الأخير لسلسلة طويلة من جولات الاشتباك الدّمويّة المتتابعة على خلفية عريضة من اشتباك سياسيّ موازٍ بين الأهداف والرّؤى والمرجعيّات وتضارب الخيارات والأهواء لدى طرفين لّكل منهما رؤية مختلفة عن رؤية الآخر في أنجع الأسباب والوسائل المؤديّة إلى إنهاء الاحتلال.

ولم يمضِ سوى وقت قليل جدًّا على الانقلاب الّذي جلب معه حصاراً شاملاً ومحكماً لقطاع غزّة حتّى بدأوا في غزّة يؤسّسون لأنفسهم سلطة موازية، وحكومة تدّعي الشرعيّة، وإدارات ماليّة / جمركيّة منفصلة، وجهازاً قضائياً وتعليميّاً خاصّاً، فضلاً عن إطارات أمنيّة وشرطيّة مستقلة، مما بدت معه تلك الوقائع تنذر بما هو أكثر من انقلاب، وتتجاوز حدود كلّ ما سيق من ذرائع لتبرير الخروج على السّلطة، لتأخذ سيرورة انفصاليّة لها ديناميات خاصة بها مشابهة لغيرها من حالات الانفصال الّتي شهدتها العديد من أقاليم دول أخرى لديها سلطة مركزيّة ضعيفة.

غـير أنّ الحالـة الانفصاليّة المتمادية شـكلًا ومضمونًا في قطـاع غزّة لم تكن ـ على أهمّيتّهـا البالغـة ـ المسـألة الوحيـدة الّتي تشـغل العقـل الجماعيّ الفلسـطينيّ في تلـك الآونـة، خاصـة بعـد أن أعلـن الرّئيـس جـورج بـوش- بعد نحو شـهر من واقعـة انفصـال غـزّة- عن دعوتـه لعقد المؤتمـر الدّوليّ الّذي سـيعرف لاحقاً باسـم مؤتمـر أنابوليـس، وأيضـاً بعـد أن أخـذت إسرائيـل تعمـل على توظيـف الواقعـة الانفصاليّـة بمـا يخـدم أحـد أثمن أهدافهـا بعيـدة المـدى المتعلّقة بخلـق ودعم كلّ واقعـة مـن شـأنها أن تمنـع الفلسـطينيين من تحقيـق أحد أسـمى غاياتهـم الوطنيّة بإقامـة دولـة مسـتقلّة ذات سـيادة في حـدود الرّابع من حزيـران ١٩٦٧.

في تلـك الأثنـاء وجهـت رسـالة إلى الأخ الرّئيـس(أبـو مـازن) اسـتعرضت فيهـا تقويـمي الشّـخصيّ للوضـع القائـم وبسـطت فيهـا رؤيـتي لمتطلّبـات معالجـة الموقـف مـن جميـع جوانبـه، وقدّمت مـن خلالهـا بعـض الاقتراحات الّـتي وجدت أنّها تتضّمن ردوداً فلسـطينيّة مناسـبة على أسـئلة تلك اللحظة السّياسـيّة العصيبة.

وفيمـا يـلي نـصّ هذه الرّسـالة: غـداة انقلاب حمـاس على الشّرعيّـة، وبنتيجة مـا خلّفـه ذلـك الحـدث الدّمـويّ مـن تداعيـات خطـيرة على مجمـل أوضاعنـا الدّاخليّـة، ومـا أدّى إليـه مـن مضاعفات سـلبيّة على حـاضر ومسـتقبل مشروعنا الوطـني الاسـتقلاليّ.

وعشـيّة الاجتمـاع الدّوليّ المنتظـر في الخريـف المقبل، وما يحيط بـه من آمال ومخاطـر والتباسـات، ويلـوح في آفاقـه مـن فـرص وتحدّيات، وتسـبقه مـن توقّعات ومخـاوف وشـكوك ورهانـات متفاوتـة بتفـاوت زاويـة النّظـر والمصالـح والقراءات المختلفـة بـين هذا الطّـرف أو ذاك.

وما بين حدّيّ هذين الحدثين الاستثنائيين من تطوّرات جارية، وأحداث متلاحقة، ووقائع متسارعة، سواء على الصّعيد الفلسطينيّ، أو على الصّعيدين: الإقليميّ والدّوليّ. وهي جميعها في طور التّفاعل وتحت تأثير عدد من المسرّعات.

وفي غمرة الممارسات الإسرائيليّة الاستفزازيّة، المتمثلّة في هذه السّلسلة المتواصلة من الاجتياحات والاغتيالات والاعتقالات والمستباحات الّتي تثقل على موقفنا، وتضعف من صورتنا أمام شعبنا، وتبدّد الثّقة القليلة المتبقّية بعمليّة السّلام.

وبعد انعقاد خمسة لقاءات فلسطينيّة ـ إسرائيليّة على مستوى القمّة في غضون الأشهر القليلة الماضية، وما أسفرت عنه هذه اللقاءات من نتائج متواضعة، وما قاربته من مسائل جوهرية ما تزال معلّقة،

أقول من موقع المسؤوليّة الوطنيّة: إنّ وقتًا مستقطعًا ضئيلًا، لا يزال متبقيّاً أمامنا حتّى انعقاد اللقاء الدّوليّ، لإنجاز واجباتنا الدّاخليّة، وترتيب أوراقنا الذّاتيّة، وبلورة رؤية سياسيّة واقعيّة، لا تنقصها الشّجاعة الأدبيّة،

وأجيز لنفسي اليوم أن أقترح عليكم بعض الأفكار والتّصوّرات القابلة للنقّاش؛ لتأخذوا منها ما ترون أنّه يتناسب ومسؤوليّة السّلطة الوطنيّة في حماية وضعنا الذّاتيّ المثقل بالمخاطر، ولتجدوا فيها ما قد يؤدّي إلى تعزيز موقفنا التّفاوضيّ المعرّض لامتحان صعب في مواجهة قدر كبير من التحديّات المصيريّة، وذلك على نحو يزيد من أهليّته وفاعليته وقدرته على التعاطي الخلاق مع جملة طويلة من السيناريوهات المنتظرة، عشية وخلال وغداة الاجتماع الدولي العتيد.

تشكيل خلية فكرية، على هيئة « خلية أزمة » أو قيادة طوارئ مؤقتة، لاستشراف الممكنات والخطوط الحمر والهوامش التي تلوح في الأفق المنظور لهذه المفاوضات، على أن تنشأ هذه الخلية بمرسوم رئاسي، وتضم عدداً منتخباً من القادة وذوي الرأي والتجربة، تشمل عضويتها مختلف أطياف الصف الوطني، ذات مهام محددة، تنتهي مع نهاية

ولعلّ أوّل متطلّبات الوفاء بهذا الاستحقاق الّذي سيكون محكًّا جدّيًا لاختبار مختلف الإرادات وسائر النّوايا لدى الآخرين من جهة أولى، وامتحاناً قاسياً لقدرتنا الذّاتيّة على الاستجابة للتّحدّيات المطروحة علينا، والفرص القليلة المتاحة أمامنا في المهلة الزّمنيّة المتبقّية على انعقاد اللقاء الدّوليّ من جهة ثانية، تتمثّل أساساً في عدد من الإجراءات والتّدابير التّمهيديّة الّتي أدعوكم إلى الأخذ بها، أو على الأقلّ التّداول حولها، وهي:

١. تشكيل خليّة فكريّة على هيئة (خلية أزمة) أو قيادة طوارئ مؤقّتة لاستشراف الممكنات والخطوط الحمر والهوامش الّتي تلوح في الأفق المنظور لهذه المفاوضات على أن تنشأ هذه الخليّة بمرسوم رئاسيّ، وتضمّ عدداً منتخباً من القادة وذوي الرّأي والتّجربة، تشمل عضويتها مختلف أطياف الصّفّ الوطنيّ، ذات مهام محدّدة، تنتهي مع نهاية الاجتماع الدّوليّ المرتقب؛ لتضع خلاصة أوراقها بين يدي لجنة مفاوضات دائمة من المقدّر لها أن تلي انعقاد الاجتماع المنتظر.

٢. قطع خطوة ملموسة وذات مغزى عمليّ - وربما أكثر من خطوة واحدة- على طريق تفعيل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وزيادة أهلّيتها التّمثيليّة، ورفع سويتها المرجعيّة، واستعادة عافيتها الوطنيّة، وذلك من خلال عقد دورة

واحـدة أو أكـثر للمجلس المركـزيّ، ناهيك عـن عقد اجتماع واحـد أو أكثر للمجلـس الثّـوريّ بهدف وضع الأسـاس القاعديّ ومنظومة المبـادئ الموجّهة للمفاوضـات المحتملـة، وفضـلاً عـن ذلك تحقيـق مبـدأ الشّراكة السّياسـيّة وتفعيلـه مـن داخـل بيـت الشّرعيّـة الفلسـطينيّة الأولى. إجراء سلسـلة من الزّيـارات الرّئاسـيّة العاجلـة إلى عدد مـن العواصم العربيّة المرشّـحة لحضور الاجتمـاع الدّوليّ، وتنسـيق عمليّـة عقـد اجتمـاعات موسّـعة مـع القـادة والمسـؤولين العـرب ـ خماسـيّة أو أكـثر ـ سـواء على مسـتوى القّمـة أو وزراء الخارجيّـة، أو على أي مسـتوى آخر، مثل قادة الأجهزة والمؤسّسـات ذات الصلة بمضمـون ومفاعيـل ومقتضيات الاجتمـاع الدّولّي.

٣. جـلاء القـدرة الذّاتيّة بصـورة غير قابلـة للتّأويل، سـواء أكان ذلك على صعيد ضبـط الوضـع الأمـنيّ، وزيـادة مـلاءة الأجهـزة الأمنيّـة مـن العتاد المناسـب والقـادة المحترفـين والأفـراد المدربـين، أو كان ذلـك على صعيـد تحسـين الأوضـاع الاقتصاديّـة بصورة محسوسـة من جانب المواطنـين، أو كان ذلك على صعيـد تجويـد الأداء الحكوميّ والمؤسّـسي، ناهيك عـن زيادة درجة الشّـفافية في تحصيـل وصرف الإيـرادات المحلّيّـة والمسـاعدات الماليّـة الخارجيّة.

٤. تحصـين المجتمـع الفلسـطينيّ ضـدّ مظاهـر التّطـرّف والغلـو، وإرسـاء مبدأ سـيادة القانـون والنّظـام بأفضل صـورة ممكنة، وتعزيـز روح المقاومـة المدنيّة والشّراكـة والتّكافـل، وإعـلاء شـأن مبـادئ ورايـات الحرّيّـة والدّيمقراطيّـة والتّعدديّـة، وتعميـق ثقافة الحوار، وإشـاعة حرّيّة التّعبير وجعل حدود سـقفها السّـماء، وذلـك لما تشـكّله مثل هـذه العوامل مجتمعة، مـن قوّة دفـع ذاتيّة ذات مـردود سـياسيّ مبـاشر على كلّ من الموقـف الوطـنيّ والمركـز التّفاوضيّ.

وقبل أن أتطرّق إلى المطلب الثّاني الّذي يتعلق أساساً بأوضاعنا الذّاتيّة، أوّد أن أعرض بعض الأفكار العمليّة الّتي كان من المقدر لها أن تساعد (خلية الأزمة) المقترحة وتمكّنها من وضع ورقة تفاوضيّة مهمومة بكيفيّة تعظيم الفرص، وفتح الآفاق، وزيادة الممكنات من منطلق الحرص على النّجاح، وتلافي مخاطر إخفاق قد يؤدّي إلى ما لا تحمد عقباه.

في البداية، أعتقد أنّ مستقبل نجاح السّلطة الوطنيّة وتقدّمها على الطّريق المفضي إلى إقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة مرهون بنجاح عمليّة السّلام. بل لعلّ الأزمة الدّاخليّة الرّاهنة وما سبقها من أزمات لا حصر لها ناجمة بالأساس عن تعثّر عمليّة السّلام.

من هنا، فإنّني أدعو إلى التّعاطي مع الاجتماع الدّوليّ باعتباره فرصة أكثر من كونه تحدّيًا، ومن ثمّ السّعي الجاد والحثيث من جانبنا؛ لكي نحدث فيه كسراً للحلقة المفرغة، ونقطة انطلاق طال انتظارها، موظفين في ذلك عوامل القوّة القليلة لدينا، ونقاط الضّعف لدى غيرنا.

وعليه، فإنّه ينبغي العمل على تحويل ما جرى في قطاع غّزة من عامل ضعف إلى عنصر قّوة من منطلق أنّ القطاع خالٍ من الاحتلال وليس مدرجاً على جدول المفاوضات، وأنّ الحالة الانقلابيّة فيه هي حالة مؤقّتة ولا مستقبل لها، وإنّ مصير القطاع مرتبط بالضّفّة الغربيّة في نهاية المفاوضات. وفوق ذلك كلّه فإنّ ما وقع في غّزة وتهديدات حماس بنقله إلى الضّفّة الغربيّة -هو في حدّ ذاته جرس إنذار، ليس لنا فحسب، وإنّما لسائر الأطراف المخاطبة بالاجتماع الدّوليّ، وبالتّالي فإنّه ينبغي التّعامل مع ذلك الحدث على أنّه عنصر قوّة لنا وليس نقطة ضعف في موقفنا التّفاوضيّ.

وليس نحن وحدنا المأزومون في هذه المنطقة، وليس الأمل حكراً علينا في هذه الآونة. فإسرائيل ذاتها تعيش أزمة داخليّة مركّبة، والولايات المتّحدة تعاني أزمة عراقيّة بالغة الحدّة، والمتطرّفون المبشرون سلفاً بفشل محقّق للاجتماع الدّوليّ محاصرون ومأزومون ولا يتعايشون إلّا على فشل قوى السّلام والاعتدال والواقعيّة.

إزاء ذلك، فإنّ نجاح الاجتماع الدّوليّ لا يقتصر على وجود النّوايا الحسنة حتّى إذا ما توفّرت لدى سائر الأطراف المدعوة، وإنّما مرهون بتغيير علاقات القّوة السّياسيّة من حالة المجابهة إلى وضعيّة التّآلف، حتّى لا نقول التّحالف ضدّ قوى التّطرّف والإرهاب بكلّ صوره.

وليس من شكّ في أنّ إطلاق عمليّة السّلام لا يتم من نقطة الصّفر أو من حالة العدم، أي من حالة المجابهة القائمة على معادلة القّوة، وإنّما تنطلق فقط من على أرضيّة مغايرة، أو قل من نهج صحيح ومتوازن يجري فيه تعزيز موقف المعتدلين وتعميق روح الاعتدال، جنباً إلى جنب مع عزل المتطرّفين وتخفيف منابع الإرهاب.

وقد يكون الشّعار الموجّه لعمليّة عقد الاجتماع الدّوليّ، أي العنوان الأكثر نجاعة لإنجاحه ولو بالحدّ الأدنى، يتمّثل في القول صراحة: إنّ هناك فرصة تلوح في سماء هذا الاجتماع، وإنّ ضياعها أمر خطير علينا وعلى سائر الأطراف المدعوّة، وعليه ينبغي التّشديد سلفاً ومنذ الآن على هذا الشّعار وتكريسه في عقول كلّ المخاطبين به.

وإذا كان مطلوباً من إسرائيل والولايات المتّحدة إبداء أعلى قدر من

الشّجاعة وبُعد النّظر والتّصميم والنّوايا الحسنة -عشية وخلال الاجتماع الدّوليّ- فنحن أيضاً مطالبون ومحتاجون إلى الشّجاعة وروح المبادرة والوضوح والحسم والاستعداد الكامل لدفع مستحقات العمليّة السّلميّة دون التّفريط بثوابتنا الوطنيّة المجمع عليها داخل إطار منظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

ومن أجل تكوين القاعدة المواتية لإطلاق عمليّة السّلام من فوق نقطة الصّفر بكثير، والشّروع من ثمّ بمفاوضات ذات مغزى عمليّ، فإنّني أوصي قبل الدّخول إلى عالم المراوغات الإسرائيليّة المعهودة حول المبادئ والتّفاصيل والمراحل والآجال، البدء بتأسيس مثل هذه القاعدة المواتية وفق ثلاث خطوات تراتبيّة متسلسلة:

الخطوة الأولى: فحص المخاوف الكامنة، والتّحسّبات والهواجس المتبادلة بين الطّرفين المتنازعين، والعمل على تفهّم كلّ طرف لشكوك واعتبارات ومصالح الطّرف الآخر، والاعتراف بما هو مشروع منها، والتّعهّد بأخذها بعين الاعتبارات في المداولات المتعلّقة بقضايا الحلّ الدائّم. ذلك أنّ التّعرّف على هذه المخاوف بعيداً عن الأفكار المسبقة، والنّظرة النّمطيّة السّائدة لدى كلّ جانب عن الجانب الآخر، هي أكثر المداخل نجاعة وأوسعها رحابة للدّخول في الخطوة الآتية:

الخطوة الثّانية: البحث عن مساحات مشتركة للمصالح الثّنائيّة، ليس فقط في المجالات الاقتصاديّة وأسواق التّجارة والعمل والبيئة، وإنّما أيضاً في المجالات السّياسيّة. فنحن لدينا، ولدى سائر المدعوين للاجتماع الدّوليّ، مصلحة حقيقيّة مشتركة في محاربة التّطرّف والإرهاب. كما أنّ لدينا مصلحة كبرى في تعزيز مكانة المعتدلين في مجتمعاتهم، وتوسيع معسكر السّلام على كلا الجانبين.

الخطوة الثّالثة: العمل على بناء جسور الثّقة على نحو تبادليّ ومع أن الدّولة المحتلّة القابضة على معظم الأوراق هي المطالبة أكثر من غيرها بتقديم المبادرات العمليّة والجادّة لبناء هذه الجسور المتزعزعة، مثل وقف الاستيطان والكفّ عن بناء الجدار، وإنهاء سياسات الإغلاق والحصار والمصادرات، وغير ذلك الكثير من الممارسات القمعيّة، فإنّنا نحن أيضاً مطالبون بالمبادرات الجدّيّة المساعدة على بناء هذه الجسور، وفي المقدّمة من ذلك ضبط الأمن والنّظام العام، وإنهاء ازدواجيّة حمل السّلاح، ومنع كلّ إخلال بتعهداتنا من جانب المتطرّفين.

إلى جانب كّل ذلك، فإن خلق الشّروط الموضوعيّة لتحقيق سلام عادل ومتوازن، يجيب على المخاوف والشّكوك التّاريخّية المتبادلة، ويلّبي المصالح والآمال المعلّقة على عهد السّلام والاستقرار، لا يمكن توفيرها وتعزيز مناخاتها دون تحسين سبل المعيشة وتيسير أمور الحياة اليوميّة، وتعميق روح التّفاؤل وزيادة درجة التّوقّعات لدى الشّعب الفلسطينيّ المحاصر، وهو أمر ينبغي أن ندعو، بل وأن نشدّد الدّعوة إلى تحقيقه كبداية مأمولة، وإشارة جدّيّة على توفّر إرادة مشتركة لصنع السّلام.

وهكذا، فإنّ مثل هذه المقاربة المتدرّجة لعمليّة سلام معقّدة قد تشكّل فاتحة طيّبة، ومدخلاً مناسباً؛ للدّخول في معمعان معركة سياسيّة حامية الوطيس، قد تمضي على طريق النّجاح المأمول، وتحت شعار (ضياع هذه الفرصة أمر خطير على الجميع) إذا ما تمّ بناء الأرضيّة الملائمة لإقامة جسور الّثقة، ومن ثمّ ردّ الاعتبار مجّدداً لقّوة المنطق بديلاً عن منطق القّوة، والّذي أكل الدهر عليه وشرب.

وبعد هذا كلّه نعود إلى سياق متطّلباتنا الدّاخليّة اللازمة لمواجهة السّلسلة

الطّويلـة مـن التّحدّيـات. وعليه فإنّ ثـاني هذه المتطلّبـات يخصّ الموقف السّـياسيّ المعتمـد إزاء القضايـا والأطـراف والموضـوعات والتّحدّيـات المطروحـة كأولوّيـات متقدّمـة على أجنـدة العمـل الوطـنيّ الفلسـطينيّ العـام، وفي المقدّمـة منهـا الموقف إزاء حركـة حماس.

الموقف من حماس

كنتُ أرى من موقعي في المسؤوليّة أنّ موقفَ السّلطة المعمول به تجاه حركة حماس وإزاء ما قامت به من انقلاب هو موقف مسؤول.

وقد جدّدتُ في حينه الدّعوة بضرورة التّمسّك بهذا الموقف المسؤول، ودعوتُ آنذاك إلى صياغة موقف مقبول لدى الجميع للحوار، يقوم على الأسس الآتية:

١. نحن مع الحوار الوطنيّ موقفًا تاريخيًّا، وقناعة ذاتيّة، وثقافة وطنيّة، وسلوكًا حضاريًّا، وخيارًا نهائيًّا لا بديل له.

٢. الوقف الفوريّ لجميع حملات الإعلام والتّحريض، والكفّ عن الاعتداءات المتكرّرة على أبناء فتح والسّلطة ومؤسّساتها.

٣. إعادة الممتلكات الخاصة والعامة الّتي تمّ الاستيلاء عليها بما في ذلك الأسلحة والذّخائر والمقتنيات والمقّرات.

٤. التّأكيد الدّائم على وحدة الوطن، وضرورة استعادة قطاع غّزة إلى حضن الشّرعيّة، تجسيداً لشعار (وطن واحد).

وضع برنامج عمل وطنيّ مفصّل؛ للحفاظ على وحدة الوطن بجناحيه مع اعتماد برنامج حركيّ تنظيميّ، وإقرار خطّة اقتصاديّة اجتماعيّة أمنيّة طارئة، يتمّ إعدادها من خلال لجان وورش عمل، ويشارك فيها الجميع. إنّ مثل هذه التّدابير والقرارات تشكّل إجابة وطنيّة بعيدة عن المناكفة والسّجال، وردّاً

واقعيّـاً على سـؤال الحوار المطروح، وعلى أسـئلة الموقف الواجب اعتمـاده إزاء الوضع المستجدّ.

في العـادة تُقـدّم الأزمـات جميعهـا -أيّـاً كانـت شـدّتها أو كان مـدى اتّسـاع نطاقهـا -فرصًـا ثمينـةً لا حـصر لها، تتقاسـمها سـائر الأطـراف المخاطبـة بالأزمة، وتسـتثمر فيهـا الأفـكار الإبداعيّـة والأمـوال والطّاقـات والتّحالفـات إلى أبعـد الحـدود... إلى الحـدّ الّذي يقـال فيـه بحـقّ: إنّ الأزمة هي منجـم للفـرص، ومَعينٌ لا ينضـب مـن ثنائيّـات التّحـديّ والاسـتجابة، في غضونهـا تختـبر الإرادات ومعادن الرّجـال، وسـعة الخيـال... وفي خضمها تسـقط الأقنعة، وتنكشـف الحقائق القاسـية مـن تلقاء نفسـها.

غـير أنّ أثمـن مـا أنجـلى واضحًـا وضـوح الشّـمس في رابعـة النّهـار، وتبلور كحقيقـة لا يمكـن دحضها وسـط مـا خلّفـه الانقلاب مـن رُكام، يتمّثـل في هذه الرّغبـة الفتحاويّـة الجامحة، قـادة وكـوادر وقواعد، للنّظـر إلى أنفسـنا في المرآة، وفي هـذا الإجمـاع الّذي لا يقـاوم على إجـراء الحسـاب المؤجّـل مـع النّفـس، ليـس من أجـل تبـادل كرة المسـؤوليّة وتبرئة الذّات أو الانتقـام، وإنّما من أجـل وضع الأصبع على الجـرح، وإجـراء المراجعـة العميقـة، وتصويب الاتّجـاه من جديـد، إن لم يكـن مـن أجـل معاودة الإمسـاك بزمام الأمـر، فعلى الأقّل مـن أجل البقـاء والحفاظ على الأمانـة العظيمة الّـتي علّقتهـا في أعناقنا مواكب الشّـهداء.

وهكـذا، فنحـن اليوم أمـام فرصـة هائلة، أمـام لحظـة تاريخيّة لا تتكـرّر إلّا قليـلاً، وعادة مـا تفلـت مـن بـين الأيـدي سريعـاً، وذلك إن لم نحسـن اسـتغلالها، والإمسـاك بهـا بقّـوة وسرعـة؛ لطـرق حديدهـا الحـامي أوّلاً، والبنـاء عليهـا ثانياً، ومراكمـة مكاسـبها المتفّرقـة ثالثاً ورابعـاً، إلى أن تتحّول المكاسـب الكمّيّـة هذه إلى

مكاسب نوعيّة قادرة على إحداث الفارق النّوعيّ بين زمنين: زمن التّرهّل والتّوكّل والتّجريب من جهة، وزمن المضاء والفعاليّة والمؤسّسيّة من جهة مقابلة.

وبدون إطالة وتنظير، فإنّ الانقلاب الّذي أدّى إلى حصار شديد خلق فرصة ذهبيّة نادرة للمباشرة دون تردّد أو تسويف في إعادة النّظر في الأوضاع المستجدّة، وفي كيفيّة إعادة اللحمة وتوحيد الصّفوف، والعمل على استعادة فتح لزمام المبادرة، واسترداد عافية المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وبناء منظّمة التّحرير الفلسطينيّة على أسس ديمقراطيّة معاصرة، ودفع الاقتصاد الوطنيّ بجرعة قويّة، وتحصين المجتمع الفلسطينيّ ضدّ آفات الفقر والبطالة، وتجفيف مستنقعات التّطرّف والغلوّ واليأس والإحباط، وغير ذلك من الحواضن المواتية لتفريخ ثقافة التّفرّد والعنف وازدراء القانون العام.

وقبل أن أسمح لنفسي بتقديم أجندة عمل وطنيّة مقترحة وواقعيّة وقابلة للتّحقّق في مدى زمنيّ منظور، فإنّ من الضّروريّ تشخيص عوامل القّوة القائمة وبواطن الضّعف الكامنة لدى كلّ من حركتي فتح وحماس في هذه المرحلة المأزومة حقّاً، أو قل في اللحظة التّاريخيّة المفتوحة على مختلف الاحتمالات.

ودون أن نغفل أيًّا من عناصر القوة الأخرى لدى حماس، مثل الفوز في الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة، وسابقة تشكيل حكومة فلسطينيّة، والاستناد إلى تحالفات إقليميّة، فضلاً عن الدّعم المقدّم من جانب الحركة الدّوليّة للإخوان المسلمين. إلّا أنّ بواطن ضعف حركة حماس في هذه الآونة -أي بعد الانقلاب- فإنّه يمكن أجمالها في ثلاث نقاط أساسيّة هي:

أوّلاً: إنّ قطاع غزّة بمساحته الضّئيلة، وموارده الذّاتيّة الشّحيحة، ومعابره

المغلقة، فضلاً عن اعتماده الكلّيّ على إمدادات الحياة اليوميّة الأساسيّة من مصادرها في إسرائيل، يشكّل رقعة غير مؤهّلة موضوعياً لإقامة كيان قابل للعيش.

ثانياً: افتقار الانقلاب لأيّ مشروعيّة قانونيّة، وحرمانه المطلق من أيّ شرعيّة عربيّة أو دوليّة حتّى وإن حظي ببعض التّعاطف المكتوم، والّذي من غير المقدّر له أن يرقى إلى مستوى الاعتراف، ممّا يشكّل نقطة ضعف قاتلة.

ثالثاً: رغبة قادة حماس في الحوار مع فتح والقيادة الفلسطينيّة ممّا يشي بإدراك مبكر أنّ الأوكسجين السّياسيّ المتاح للاستمرار، ومواصلة البقاء مع بعض مكتسبات الانقلاب، والحيلولة دون إبرام حزمة وطنيّة: عربيّة ودوليّة على التّعاطي مع الإنقلاب.

وعلى الجهة المقابلة، فإنّ عوامل قّوة فتح ومنظّمة التّحرير، تكمن أساساً في كلّ ما يشكّل عوامل ضعف لحركة حماس، حيث يمكن هنا الإشارة إلى ثلاثة عوامل رئيسة، حسّيّة ملموسة بأصابع اليدين معاً، وهي:

أوّلاً: التّمتّع بالشّرعيّة الدّستوريّة والقانونيّة والأخلاقيّة في مواجهة سيطرة انقلابيّة معرّضة مع مرور الوقت إلى مزيد من عناصر الضّعف والإنهاك.

ثانياً: الإمساك بمقاليد القرار السّياسّي الفلسطينيّ وسط تفهّم وقبول ودعم عربيّ ودوليّ، فضلاً عن وقوف قوى الصّفّ الوطنيّ بكلّ وضوح ضدّ الانقلاب، ووضع مفاعيله الميدانيّة والسّياسيّة المباشرة.

ثالثاً: السّيطرة على الضّفّة الغربيّة: أرضاً ومجتمعاً وأجهزة أمنيّة ومؤسّسات حكوميّة، وامتلاك قدرة لا تنازع على إدارة الحياة اليوميّة والشّؤون الاقتصاديّة، فضلاً عن ضبط الأوضاع الأمنيّة.

في مواجهة عوامل القوّة الحسّيّة هذه، فإنّه يمكن الإشارة كذلك إلى عدد من السّلبيّات المتفاوتة الأهمّيّة، والّتي تقف في موقع القلب منها وتعلو عليها علوّاً شديداً، ألا وهي صورة فتح المهزوزة في نظر نفسها ونظر غيرها بعد كل ما رافق أداءها الميدانيّ من ضعف خلال الانقلاب، فضلاً عمّا تكرّس في الأذهان العامة عن هذه الحركة العريقة الرّائدة من مظاهر ترهّل وانقسام داخليّ تجلّى على أوضح الصّور وأكثرها بؤساً خلال الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة، وهي سلبيّات لم يتمّ علاجها منذ ذلك الوقت رغم قسوة الفشل والإخفاق.

على هذه الخلفية إذن يمكن اقتراح أجندة عمل موجزة وواقعية وقابلة للتّحقّق في المدى الزّمنيّ المنظور حتّى وإن كانت بعض التّطبيقات العمليّة تحتاج إلى مزيد من الوقت والمتطلّبات.

وأولويّات الأجندة الوطنيّة يجب أن تخاطب تحدّيات المرحلة الرّاهنة، وتستجيب لها على نحو عمليّ ملموس، وتقبل المراجعة المنتظمة وقياس النّتائج المتوخّاة على أساس معايير موضوعيّة محدّدة، وتقوم على أسس نظريّة واضحة، وتندرج فيه أولويّة نظريّة محسومة سلفاً وبالغة الشّفافية، تقوم على سلسلة طويلة من المبادئ في مقدّمتها مبدأ الشّراكة السّياسيّة والحوار الوطنيّ، ناهيك عن مبدأ الشّرعيّة الدّستوريّة والقانون والتّعدّديّة، وكلّ ما عدا ذلك من توافقات وثوابت وقيم وطنيّة.

الفصل الخامس

مؤتمر فتح السّادس

مؤتمر فتح السّادس

مراجعة نظريّة

بعد أن حلّقت حركة فتح طويلًا داخل سربها الجميل بين كوكبة من حركات التّحرّر الوطنيّ في العالم الثّالث، وكانت في كثير من الأوقات تحلّق في مقدّمة هذا السّرب وارثةً مكانة حركة التّحرّر الفيتناميّة منذ أواسط عقد السّبعينات الماضي، وجدت فتح نفسها بعد أكثر من ربع قرن على انطلاقتها العسيرة تفرد جناحيها العريضين في فضاء واسع، لم يعد فيه من نسور جارحة سوى بقيّة باقية من طيور قليلة متفرّقة، تحاول جاهدة مواصلة التّحليق في مدارات مغلقة، وفي أجواء باردة ومناخات غير مواتية.

فقبل أن ينقضي القرن السّابق طاوياً بين دّفتيه الكبيرتين جملة هائلة من الأحداث والتّطوّرات الكونيّة الصّاخبة، كان العالم المعاصر قد تبدّل تبدّلًا عميقًا على نحو لم يشهده أيّ قرن سابق، حيث طالت تبدّلاته الكبرى الكثير من جوانب منظومة المفاهيم القديمة ومصفوفة القيم الكلاسيكيّة، وانقلبت قبيل غروب شمسه الملتهبة قواعد العلاقات الدّوليّة وأحكام النّظام الدّوليّ، وتغيّرت في غضون ذلك كلّه حقائق كانت تبدو مستقرّة، ورؤى بدت لوقت طويل وكأنّها نهائيّة، وعصفت في ثناياه الأخيرة تطوّرات أودت بالعديد من حقائق ذلك القرن ومتغّيراته من بينها دول كبيرة، ومنظّمات دوليّة شائخه، وحركات تحرّر وطنيّ، بعضها نجح في رفع انتصاره مبكراً قبل انقضاء ما كان قد تبقّى من وقت متاح بعد.

وفي واقع الأمر، كان انتهاء الحرب الباردة بين الشّرق والغرب مطلع تسعينات القرن الماضي إيذاناً بأفول نجم حركات التّحرّر الوطنيّ في العالم الثّالث بعد أن ذهب الاتّحاد السّوفياتيّ إلى ذمّة التّاريخ، وذهبت معه الحاضنة الكبرى لسائر حركات التّحرّر العالميّ، الّتي كان بعضها قد طوى رايته قبل ذلك الوقت وشرع بعضها الآخر بعد ذلك الوقت إمّا في إعادة تعريف نفسه وتكييف أوضاعه وفق المتغيّرات المستجدّة، وإمّا في إعادة إنتاج أدواته وتعديل أهدافه وتبديل ولاءاته وتحالفاته بهذه الدّرجة أو تلك.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بعد نحو عقد على نهاية الحرب الباردة؛ لتضع نقطة كبيرة في آخر سطر حركات التّحرّر الّتي كانت تعاني اليتم والنّبذ من قبل، وتكافح بصعوبة من أجل الحفاظ على الذّات والبقاء على قيد الحياة بعد أن انخرطت معظم دول العالم بقيادة القطب الدّوليّ الأوحد/ الولايات المتّحدة الأمريكيّة، في شنّ ما عرف في حينه باسم الحرب الدّوليّة على الإرهاب، وقد تطوّر هذا المفهوم لاحقاً، حيث بات كلّ من يحمل السّلاح ويطلق النار منذ ذلك الوقت موصوماً بتهمة الإرهاب القاتلة، أيّاً كانت قضيته عادلة وأيّاً كانت أهدافه مشروعة.

وفيما كانت حركات التّحرّر الوطنيّ ذات المنطلقات الوطنيّة والقوميّة واليّساريّة تغادر خشبة المسرح السّياسيّ وتتوارى عن الأنظار، كانت الحركات الإسلاميّة، السّلفيّة منها والجهاديّة تملأ الفراغ على عجل، وتقدّم نفسها على أنّها المحارب الجديد الّذي لا يعرف المساومة ولا الحلول الوسط، ضدّ قوى الاستكبار العالميّ، لا سيّما أمريكا وحلفائها المحلّيين في عموم العالم الإسلاميّ،وذلك سعياً لتحقيق أهداف أيديولوجيّة كلّيّة، أكثر من سعيها لإنجاز

أهـداف وطنيّـة حصريّـة بهـذه البقعـة أو تلـك مـن بقـاع عالم إسـلاميّ يمتـدّ من أندونيسـيا إلى المغـرب العـربيّ.

لـم تشـذّ حركـة التّحـرر الوطـنيّ الفلسـطينيّ -وعلى رأسـها حركـة فتح- عن هـذا المسـار الّذي دشّـنه تفـكّك الاتّحـاد السّـوفياتيّ وانقلابـه على نفسـه، ولا عن هـذه الصّـيرورة الّـتي حسـمتها أحـداث الحـادي عـشر مـن سـبتمبر وتداعياتهـا الكونيّـة الماثلـة للعيـان حَـتَّى اليوم.

فقـد تكيّفـت الحركـة الوطنيّـة الفلسـطينيّة جزئيًـا، وبكـثير مـن آلام المخـاض الطّـوعيّ مـع المسـتجدّات والمتغـيّرات الّـتي لا يمكـن تجاهلهـا بتاتـاً، وأخـذت منـذ ذلـك الوقـت في إعادة إنتـاج خطـاب واقـعيّ وبرنامـج وطـنيّ قـادر على التّسـاوق مـع المتغـيّرات الإقليميّـة، وتجنّبت بحرص شـديد الاصطـدام المباشر مـع هبـوب تيـار حقائـق السّياسـة الدّوليّـة أحاديّـة القطبيّة غـير المواتيـة لأشرعة السّـفينة الفلسـطينيّة.

ولعـلّ نجاح مفاوضات أوسـلو الّـتي جرت وقائعها في أوائل عقد التّسـعينات، قبـل أن تُـرخي أحـداث (١١ سـبتمبر) بظلالهـا الكثيفـة على العالـم كلّه، قد سـاعد الحركـة الوطنيّـة الفلسـطينيّة في القيـام بعمليّـة التّكيّف وتجديد الخطـاب وتطوير بعـض مفـردات الهويّة السّياسـيّة، ممّـا أدّى إلى تحـوّل بالغ الأهمّيّة في مسـار الكفاح الوطنيّ الفلسـطينيّ، كان في مقدّمته الأولى إنجاز قيام أوّل سـلطة وطنيّة فلسـطينيّة على أوّل أرض فلسـطينيّة متاحـة، الأمـر الّذي مكّـن هـذه الحركـة الأصيلـة مـن الحفـاظ على ذاتهـا في زمـن تغـيّرت فيـه خرائـط وأسـماء وهويّـات دول كبـيرة، في حجـم الاتّحـاد السّـوفياتيّ ويوغسـلافيا، ووفّـر لهـا كذلـك إمكانيّـة متاحـة لإدامة الكفـاح المـشروع وفـق آليّـات جديـدة، وأهـداف أكـثر قابليّـة للفهـم والقبـول والتّحقّـق ممّـا كانـت عليه مـن قبل.

ونحن إذ ننظر اليوم إلى المآل الأخير لسائر حركات التّحرّر الوطنيّ الأخرى المشابهة، بعد نحو عقد ونصف العقد على التّحوّل الجزئيّ الّذي أجرته الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة على تعريفها لنفسها، كسلطة وطنيّة منتخبة ديمقراطيّاً تكافح سلميّاً من أجل استكمال مشروعها في الاستقلال الوطنيّ، نجد أنّ تلك الحركات أخذت تعاني من صعوبة في الاستمرار، ومن فقر في الحلفاء، وخواء في مصادر الدّعم والإسناد؛ أي على العكس تماماً ممّا هو عليه واقع الحركة الفلسطينيّة، وذلك بفضل ما وفّره اتّفاق أوسلو من ممكنات، أعادت تعويم هذه الحركة، وتجديد حضورها، وبالتّالي إفلاتها من مقصلة المتغّيرات الدّوليّة القاتلة.

وبإلقاء نظرة سريعة على ما يحيط بنا من بقايا حركات تحرّر وطنيّ عالميّ ارتدت في معظمها الطّابع الإسلاميّ السّلفيّ الجهاديّ: من جبهة تحرير مورو في الفلبين ونمور التّاميل والقاعدة في أفغانستان، إلى جبهة تحرير دارفور ومجاهدي خلق والجماعات المسلّحة في الجزائر وغيرها الكثير من الجماعات الأصغر حجماً، نجد أنّ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة قد اجتازت قطع طريق التّغيّر بسلام، وبالحدّ الأدنى من الآلام دون أن تفقد حقيقتها الأساسيّة كحركة تحرير زادت مشروعيتها على الأرض، وكرّست حضورها على خريطة العلاقات الدّوليّة، وعبرت بجسمها الرّئيس من صقيع المنفى إلى خضن الوطن، وارتقت بذاتها من حركة سرّيّة غير معترف بها إلى مصاف دولة في طور التّحقّق ولو بعد حين.

صياغة البوصلة الفلسطينيّة

لـم تكـن عمليّة التّكيّف الّتي قامـت بها حركة التّحرّر الوطنيّ الفلسـطينيّة قصّـة نجـاح كاملـة. فقـد شـاب هـذه العمليّـة سلسـلة مـن الإخفاقـات المتفرّقة؛ اعتراهـا قصـور ذاتيّ وفقـر نظـريّ، نجمـا أساسـاً عـن افتقـار الـتّراث السّـياسيّ الفلسـطينيّ إلى تقاليـد المراجعـة والنّقـد، والنّقـد الذّاتيّ، وعن هيمنـة ذهنيّة المنفى وعقليّـة المخيّـم المحـاصر وثقافـة الاقتـلاع الطّويـل، فضـاء الطّبقـة السيّاسـيّة الفلسـطينيّة، الّـتي ظلّـت مشـدودة إلى ماضٍ مـضى بسـلبيّاته وإيجابيّاتـه الكثيرة، تحـنّ إلى مرحلتها الشّـعاراتيّة السّـابقة، وتحـاول دون هوادة المزاوجـة بين مرحلتين: مرحلـة (الدّيمقراطيّـة الثّوريّـة) الّـتي كانـت ملائمـة لمقتضيـات الكفـاح المسـلّح خـارج الوطـن في بيئـة تغـيّرت فيمـا بعـد تغّـيراً تامّـاً، وبـين مرحلـة (الدّيمقراطيّة الدّسـتوريّة) النّاشـئة فـوق أرضيّـة ملائمـة ذات عوامـل متناسـقة: ديمغرافيّـة واجتماعيّـة وسياسـيّة ومكانيّـة مختلفـة، قوامها المواطنـة، وإطارها حكـم القانون والمؤسّسـات المنتخبـة، وغايتهـا النّهائيّـة إقامـة دولة فلسـطينيّة مسـتقلّة في حدود الرّابع مـن حزيـران ١٩٦٧.

ولعـلّ هـذه المراوحـة الطّويلـة بين مـاضٍ مضى، وحـاضر دقّت سـاعته ملء الأسـماع الفلسـطينيّة دون أن يسـمع وقعهـا القـويّ كثير مـن المخاطبـين به، كان واحـدًا من أهـم عوامل الإخفـاق الّتي عانـت منها الحركـة الوطنيّة الفلسـطينيّة في مرحلـة مـا بعد قيـام السّـلطة الوطنيّة.

فقـد أدّى اختـلاط النّـوازع الأصيلة مـع الآمـال المزيّفة، وفقـدان البوصلة

السّياسيّة في بعض الأحيان، وخلل الأداء والفساد، والمصاعب الموضوعيّة البالغة الّتي واجهت عمليّة إرساء دعائم السّلطة الوطنيّة، جنباً إلى جنب مع اشتداد رياح الإسلام الحركيّ وشيوع مظاهر السّلفيّة الجهاديّة، إلى بروز ظواهر انشقاق أوليّ داخل الرّواق السّياسيّ الفلسطينيّ، راح يكبر مع مرور الوقت، ويتجّذر في تربة اجتماعيّة مواتية بفعل عوامل الفقر والقهر والقمع الاحتلاليّة، إلى أن تمكّن هذا التّيار الأصوليّ من التّعبير عن نفسه بقوّة لافتة في الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة.

ليس من شكّ في أنّ حركة فتح هي -بالتّعريف التّاريخيّ- أكبر منظّمة حزبيّة خارج السّلطة في العالم العربيّ، وهي كذلك على المستوى الفلسطينيّ -دون ريب- قبل قيام السّلطة الوطنيّة وبعدها، سواء أكان ذلك من حيث القاعدة الشّعبيّة العريضة، أو الامتداد التّنظيميّ الواسع، أو الحضور الجماهيريّ الفاعل. وهي بهذه الخاصيّة وتلك السّمات صاحبة دور استثنائيّ، تتحمّل القسط الأكبر من نصاب المسؤوليّة عن سائر المجريات الفلسطينيّة في الماضي والحاضر والمستقبل معاً.

هكذا كانت فتح خلال عقدي السّبعينات والثّمانينات من القرن الماضي، المنظّمة الفلسطينيّة الأمّ، المعبّرة عن وجدان الشّعب الفلسطينيّ، وعن نزوعه العميق إلى التّحرّر الوطنيّ واستعادة الأرض المحتلّة وتحقيق الاستقلال. وعلى كتفيها العريضينِ حملت فتح المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بجدارة واستحقاق، وسلّمت بذلك الفصائل والعواصم دون استثناء، وأسلس لها الشّعب الفلسطينيّ -داخل الوطن وفي الشّتات- زمام المبادرة وعصا القيادة، وعقد على ساريتها الرّهان الأعظم.

لـم تكـن المكانـة الفريـدة الّـتي تبوّأتهـا فتـح في ضمـير الفلسـطينيين وفي قلوبهـم جـرّاءَ ضربـة حـظّ أو كانـت خبـط عشـواء بقدر مـا تحقّقـت على الأرض وفي النّفـوس بفعـل سلسـلة طويلـة مـن التّضحيـات الباهظـة، والمواقـف الوطنيّة الصّحيحـة، ناهيـك عـن رجاحة العقـل وكاريزميّة القيادة، وسـعة الصّـدر، والمرونة السّياسـيّة والواقعيّـة الثّوريّـة، وغـير ذلـك الكثـير ممّـا يحقّ لفتـح أن تفاخـر به من غـير أن تنـام على حريـره باسـترخاء ودعـة واطمئنان.

وعـبر كفـاح مجيـد دام عـدّة عقـود زمنيّـة ومـا يـزال، واصلـت حركـة فتح مراكمـة الإنجازات وتحقيق المكتسـبات الوطنيّـة الصّغيرة المتفرّقـة، وصنعت أعمق التّحـوّلات وأهمّها في حياة الشّـعب الفلسـطينيّ... من إطـلاق أوّل الرّصاص، وأوّل الحجـارة إلى اسـترداد الهويّـة وبعـث الكيـان، ومـن ثـمّ العبـور بهـذا الشّـعب من صفحـات كتـب التّاريـخ إلى حـيز الجغرافيـا، ومـن الحقيقـة الدّيمغرافيّـة المجـزّأة المهمّشـة إلى الحقيقـة السّياسـيّة الكاملـة، بـل ومـن زمـن الدّيمقراطيّـة الثّوريّة إلى عهـد الديمقراطيـة الدّسـتوريّة، أي مـن زمـن الثّـورة إلى عهـد تأسـيس الدّولة.

إلّا أنّـه عـبر هـذا التّاريـخ المجيـد مـن الكفـاح الّذي يجـلّ عـن الوصـف، ارتكبـت فتـح بعـض الأخطـاء، وواجهـت العديـد مـن المصاعـب والإخفاقـات الحافلـة بـالدّروس الثّمينـة والعظـات المفيـدة تمامًـا لحركـة وطنيّـة ينبـغي لهـا أن تحـرص على مراجعـة المواقـف، وفحـص الممكنـات دائمـاً، وتقويـم المراحـل دون توقّـف، واختبـار الاسـتنتاجات، وتصويـب المسـار الطّويـل مـا أمكنهـا ذلـك.

ولا يتّسـع المجـال هنا للتّذكير بالإنجـازات الكثيرة والإخفاقـات القليلة الّتي واجهـت مسـيرة فتـح على مـدى السّـنوات الطّـوال، حـتّى لا نقـول إنّه يجـب عدم التّوقّـف عنـد الإنجازات في هـذا المقام، والتّغنّي بهـا طويلاً في كّل زمـان. لذلك فإنّه

يَحسُن بنا الوقوف مليًا عند ما تعانيه الحركة في الآونة الأخيرة من واحد من أشدّ الإخفاقات الّتي مرّت بها على الإطلاق، ونعني بذلك ما كشفت عنه نتائج الانتخابات عام(٢٠٠٦)، من جمود وترهّل وضعف بصيرة، وقلّة احتراس إزاء ما كان قد أفرزه الواقع الفلسطينيّ، وتلت بيانه العديد من المستجدّات.

وحين نشير إلى الإخفاق في هذه الانتخابات كعلامة سلبيّة فارقة في مسيرة فتح الطّويلة، ونصفه بصراحة جارحة كواحد من أشّد الإخفاقات، فإنّنا في واقع الحال نشير إلى المحصلة النّهائيّة لجملة من السّلبيّات الّتي فاضت من حوافي كأس الحياة الوطنيّة الفلسطينيّة، بما في ذلك استشراء عدد من العلل والنّواقص والأخطاء المتفاقمة، والمتراكمة على طول الطّريق الطّويل أمام حدقات عيون مفتوحة على كامل اتّساعها... منذ قيام السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، الّتي قادتها فتح، وتحمّلت في سبيلها الكثير من الأوزار والآلام والتّبعات.

ومن أجل تركيز الفائدة أكثر فأكثر، واستخلاص ما يمكن استخلاصه من عبر مهمّة فيما سيلي من هذه المقاربة، فإنّه يجدر التّذكير بعدد من أهمّ تلك العلل والنّواقص والأخطاء، الّتي أنتجت في نهاية المطاف ما نعتقد أنّه أشّد إخفاقات حركة فتح وأكثرها خطورة، ليس على حاضر ومستقبل هذه الحركة فقط، وإنّما أيضاً على حاضر ومستقبل المشروع الوطنيّ الاستقلاليّ الفلسطينيّ، الّذي بات يعاني اليوم من مظاهر سلبيّة لا سابق لها، وأمراض اجتماعيّة وأمنيّة وسياسيّة عميقة، والّتي قد تكون مقدّمة لحدوث الانهيار الكبير والفشل الذّريع، خصوصاً في قطاع غزّة.

إنّ التّطابق بين كلّ من الخطاب الدّينيّ، والعنف الإسرائيليّ المفرط، والنهج الاحتلاليّ المتمادي في محاولاته الرّامية إلى إضعاف بنية السّلطة

الوطنيّة، وتقويض صورتها في أعين جمهور كان يزداد إحباطاً وفقراً، وينجرف أكثر، ويبادر نحو القيام بمواجهات مفتوحة مع قوّة احتلال غاشمة... نقول: إنّ ذلك كلّه قد خلق وضعاً بدا فيه أصحاب الخطاب الدّينيّ وكأنّهم الورثة الحقيقيون لمسيرة الكفاح الفلسطينيّ المديدة، وذلك بعد أن بلغوا بهذا الخطاب شغاف قلوب أوساط متزايدة الاتّساع من جمهور استدرجته الأفعال الإسرائيليّة الدّاميّة إلى ردود أفعال مقابلة، تناسب او لا تناسب قواعد اللعبة الإسرائيليّة الكلاسيكيّة، وتلائم شروطها غير المتكافئة، وهو ما تجّسد بوضوح شديد من خلال عسكرة الانتفاضة الثّانية، وحرفها عن المسار النّاجح الّذي سارت عليه انتفاضة الحجارة الاولى.

وقد تكون هناك أخطاء وارتكابات أخرى قارفتها فتح في طور ما بعد تولّيها مهمّة تأسيس وإدارة السّلطة الوطنيّة. غير أنّه لسنا الآن بصدد إجراء محاكمة تاريخيّة بقدر ما نحن هنا في مقام تشخيص خصائص هذه المرحلة، وتحديد أولويّاتها، واستعراض متطلّبات اجتياز مصاعبها الكثيرة، ليس فقط من أجل استعادة حركة فتح لعافيتها السّياسيّة، وإنّما أيضًا من أجل الحفاظ على بقاء النّوافذ الصّغيرة مشرعة أمام تقدّم المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في المدى الزّمنيّ المنظور، وذلك كلّه باعتبار أنّ فتح هي عمود الوسط في خيمة هذا المشروع المهدّد اليوم بمصاعب داخليّة أشّد، وتحدّيات ذاتيّة أعتى ممّا كان يتهدّده سابقاً من مصاعب وتحدّيات محدقة به من خارج أسوار القلعة الفلسطينيّة.

بكلام آخر، فإن هناك ما يشبه الإجماع على أنّ عافية المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ هي من عافية حركة فتح، وأنّ استرداد هذه الحركة العريقة بتراثها وتضحياتها الوافرة القدرات بإمكاناتها الذّاتيّة المتراكمة، وطاقاتها الدّاخليّة غير

المفعّلة تماماً، يشـكّل أولويّة أولى على سـلّم الاهتمامات الوطنيّة الفلسـطينيّة في هذه الآونـة، والّـتي يقف فيهـا المجموع الفلسـطينيّ على برزخ ضئيل مـن الأرض... بين لجـة بحـر الضّياع مـن جديـد، وفشـل المـشروع الاسـتقلاليّ إلى أجل غـير معلوم، وبـين مينـاء الإقـلاع بالسّـفينة مجـدّداً إلى أعالي الميـاه المواتيـة، والإمسـاك من ثمّ على دفّتهـا بيديـنِ قويتـينِ مجرّبتـينِ، إلى أن تحـين اللحظـة التّاريخيّـة لبلـوغ ميناء الوصـول الآمن والرسـوّ الأخير.

حساب فتح المؤجل مع نفسها

أَحْسَبُ أنّ حركة فتح الّتي صدمتها نتائج الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة، وأقعدتها برهة طويلة من الوقت تحت تأثير هذه المفاجأة غير المحسوبة وغير المتوقّعة، وأفزعها بشدّة ظهور منافس قويّ، لا يطرح نفسه كشريك في النّظام السّياسيّ القائم، وإنّما يقدّم أوراق اعتماده لمن يهمّه الامر كبديل متعطّش للسّلطة وللتّفرّد والاستئثار بالحكم، وراغب في محو تاريخ مجيد حافل بالتّضحيات الباهظة؛ ليبدأ بعدها كتابة التّاريخ الفلسطينيّ من عند لحظة فوزه في تلك الانتخابات.

نقول: إنّ حركة فتح قد اجتازت الآن بقدر طيب ومعقول آثار تلك الصّدمة، واستردّت قسطاً مهّماً من عافيتها السّياسيّة، وبدأت في ترتيب بيتها الدّاخليّ بتؤدّة؛ بعد أن تمكنّت إثر لأيٍ شديد من صدّ تلك الهجمة الضّارية عليها، وكسب مزيد من الأرض السّياسيّة لصالحها، خاصة بعد أن فشل البديل فشلاً محقّقاً في تحقيق أهدافه الغامضة، وبعد أن استعادت الجماهير الفلسطينيّة، تحت تأثير الواقع العمليّ الملموس قدراً متعاظماً من وعيها بمخاطر أخذها على حين غرّة إلى مكان بارد ومعتم ومجهول.

غير أنّ هذا كلّه ليس كافيًا بعد؛ لاجتياز حركة فتح معموديّة نار الانبعاث من تحت رماد هذه المرحلة المختلطة الأصوات والأصداء، المفتوحة على سائر الاحتمالات، الواقفة على قدم واحدة فوق أرضيّة سياسيّة شديدة الرّخاوة قابلة

للانتكاس عند كلّ منعطف زلق على طريق لا يزال طويلًا وشاقّاً، الأمر الّذي يدعو إلى التّعجيل بتوفير الشّروط الذّاتيّة الملائمة، والمقدّمات النّظريّة المناسبة؛ كي تباشر هذه الحركة عمليّة ترميم صورتها التّاريخيّة، وتتخلّص من أزمتها الدّاخليّة غير المبرّرة وغير المقبولة، وتعاود الإمساك بفعاليّة وجدارة واقتدار على مقود القاطرة في عربات القطار الفلسطينيّ الّذي توقّف منذ نحو عام في محطّة الانتخابات التّشريعيّة، وأهدر زمناً ثميناً من الوقت الّذي لا يتوقّف، والدّم الّذي لا يعوّض، والجهد الّذي كاد يضيع سدىً، لولا تشكيل حكومة الوحدة الفلسطينيّة، والّتي كان قيامها دليلاً عمليّاً ملموساً على النّجاح في صد هجمة استئصال شرسة، كانت تلوح في أفقها البعيد لو استتبّ الوقت المستقطع وذلك الوضع الطارئ، نذر قرار باجتثاث فتح في قطاع غزّة على أقلّ تقدير على غرار قرار اجتثاث حزب البعث في العراق بعد الاحتلال وحرب الطّوائف والعرقيّات.

إذن، ما هي المتطلّبات الموضوعيّة الواجب توفّرها كي تتمكّن حركة فتح من استرداد عافيتها وعافية المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ؟

في معرض الإجابة عَنْ هذا السّؤال المركزيّ الّذي يلحّ علينا جميعاً في هذه الآونة، فإنّه يمكن الحديث عن خمس متطلّبات جوهريّة، يتوقّف على تلبيتها من عدمه، قدرة فتح على معالجة أزمتها الدّاخليّة، وتسوية حساباتها المؤجّلة مع نفسها، وهذه المتطلّبات هي:

الأوّل: امتلاك الإرادة الذّاتيّة والرّغبة الجدّيّة معاً لدى المراتب العليا والوسيطة في الإمساك بمفتاح عمليّة ترميم الصّورة، وتجديد الحضور، وتعزيز المكانة القياديّة لهذه الحركة الّتي لا تعوزها الرّغبة، ولا ينقصها الحسّ بالمسؤوليّة، ولا تفتقر إلى وجود المصلحة الذّاتيّة، لاسترداد عافيتها الخاصة وعافية المشروع

الوطـنيّ الاسـتقلاليّ، الّذي دفعـت الكثـير مـن أجـل انبثاقـه مـن العـدم، ومـن ثمّ إرسـاء دعائمـه الأوليّـة على بسـاط الرّيـح قبـل أن تحـطّ بـه فـوق أرض الوطـن على شـكل سـلطة وطنيّـة واعدة بالحرّيّـة والتّقدّم والاسـتقلال رغم كلّ مـا يحيط بها من مصاعـب وعقبات كثـيرة تسـدّ الآفاق.

ولا يتحقـق امتـلاك مثـل هـذه الإرادة بمجـرد إبـداء الرّغبـة الذّاتيّـة، أو بالإعـلان عـن وجـود نيّة طيّبـة أو سريرة حسـنة، وإنّمـا يتحقّق عند البـدء بحراك داخـليّ منهـجيّ شـامل عميـق مخطّـط، يجـري على مسـتويين متكافئـين مـن حيـث توظيـف الطّاقـات، وتفعيـل القـدرات، وتحديـد سـلّم الأولويّـات.

الشّـقّ الأوّل: شـقّ نظـريّ يتّصل بإعادة تعريف فتح لنفسـها وإنتـاج خطابها، وتجديـد مفـردات هويّتهـا الذّاتيّـة، وهـو ما سـوف يلي ذكـره على نحو أكـثر تفصيلاً في المتطلّـب اللاحـق، فيمـا الشّـقّ الثّاني: يتعلّق بسلسـلة مـن الخطـوات التّنظيميّة وجملـة مـن الإجـراءات والتّكليفات والقـرارات الدّاخليّة المنسّـقة على نحو مسـبق، والرّاميـة إلى إعادة تجديـد الدّمـاء في عروق سـائر المراتـب القياديّـة في الحركة، وهي غايـة لا يمكـن بلوغهـا تمامـاً إلّا في عقـد المؤتمـر العـام الّذي طال انتظـاره أكثر ممـا ينبـغي، فيما يمكن مشـارفة هذه الغايـة دون بلوغهـا تماماً بعقـد الكونفرنس مـع ما يسـبق ذلـك هـذا وذاك مـن انتخابـات داخليّـة لسـائر القيـادات المناطقيّة والمراتـب القطاعيّـة في الدّاخل والخـارج معاً.

الثّـاني: إعادة تعريـف فتـح لنفسـها، وتجديد بنيـة مكوّنـات هوّيتهـا الذّاتيّة، ومفـردات خطابهـا، ومنطلقاتهـا الفكريّـة، كمنظّـة حركيّـة / حزبيّـة تعتمـد الدّيمقراطيّـة المركزيّـة في نهجهـا الدّاخليّ من جهـة، وتصوغ علاقاتهـا مع الآخرين على أسـاس من التّعـاون والتّقاطع في المصالـح والانفتاح معاً، وذلك كلّه على أسـاس الدّروس المسـتقاة من:

١. معين تجربة ذاتيّة يشارف عمرها الآن نحو نصف قرن دون أن يدخل عليها تطوير للمفاهيم، أو تحديث للفلسفة الفكريّة في وقت جرت في غصونه تبدّلات عميقة في الرّؤى الإستراتيجيّة، والأفكار النّظريّة، والمعتقدات السّياسيّة، الاصطفافات المختلفة.

٢. فيضُ استخلاصاتٍ مهمّة توصّلت إليها العديد من الحركات السّياسيّة والمنظّمات الحزبيّة -خصوصاً في العالم المتقّدم- خلال العقود الأخيرة، الّتي شهدت تغيّرات عميقة في منظومات القيم والأهداف والمصالح والتّحالفات غير الدّائمة.

ولعلّ أوّل موجبات عمليّة إعادة التّعريف هذه تقتضي خلق انفصال تنظيميّ متحكّم به بين الجناح العسكريّ للحركة، وبين المنظّمة الحزبيّة / الحركيّة فيها. إذ بقدر ما هو مطلوب من فتح مأسّسة جهازها العسكريّ على قاعدة احترافيّة منضبطة بقدر ما هي مطالبة أيضاً بإعادة بناء منظّمة سياسيّة، ذات هوية ديمقراطيّة اجتماعيّة وسطيّة ليبراليّة، وفلسفة وطنيّة براغماتيّة، تضعها في المنطقة المركزيّة الوسطى بين جناحي المجتمع الفلسطينيّ -أي بين التّيار الدّينيّ والتّيار اليساريّ -ممّا يُؤهِّل فتح مستقبلًا للقيام بدور مناظر لما تقوم به الأحزاب الاشتراكيّة الدّيمقراطيّة في مجتمعاتها الأوروبيّة.

وقد يكون من المفيد على هذا الصَّعيد إيفاد أكثر من بعثة واحدة لدراسة تجارب الأحزاب الدّيمقراطيّة الاشتراكيّة، والأحزاب الدّيمقراطيّة المسيحيّة الأوروبيّة، أو استضافة بعض قادة ومنظري هذه الأحزاب العريقة؛ لتوطين ما هو ملائم من فلسفاتها وأنظمتِها وبرامجها، ومواءمة ذلك كلّه مع درجة التّطوّر الاجتماعيّ الفلسطينيّ الرّاهنة.

ومثل هذه التّجربة المكتسبة من تجارب الآخرين أمر من شَأْنِهِ إثراء وتطوير تجربة فتح الذّاتيّة

أوّلًا: ناهيك عن التّجربة الفلسطينيّة، وإيجاد نسق سياسيّ يعتد به في العلاقة مع تلك الأحزاب، سواء ما كان منها في الحكم أو في المعارضة.

ثانيًا: ولعّل من بين تلك التّجارب المفيدة المستحقّة الدّرس والمحاكاة تجارب أحزاب ألمانيّة وبلجيكيّة وفرنسيّة وغيرها، قد تفضي بفتح إلى الانضمام إلى عضوية الاشتراكيّة الدّوليّة.

الثّالث: تجديد الخطاب السّياسيّ وتنقيته من الشوائب العقديّة الّتي علقت به زمن انتفاضة الأقصى؛ أي العودة بهذا الخطاب إلى السّياقات السّياسيّة المتكونّة في السّنوات الأولى لقيام السّلطة الوطنيّة، ونعني بذلك مفردات الحلّ التّفاوضيّ، والعملية السّلميّة، والتّعايش المشترك، والتّعاون الإقليميّ، والحياة الدّيمقراطيّة، وحكم القانون، ودولة المؤسّسات، وما إلى ذلك من مفردات ذات مضامين مختلفة عمّا كان سائدًا في الخطاب الثّوريّ العاطفيّ السّابق لفتح زمن الشّتات، بل وفي خطاب فتح المختلط الأصوات بعد قيام السّلطة الوطنيّة.

وليس من شكّ في أنّ هذا الخطاب الذي لم يستكمل قوامه تمامًا بعد قيام السّلطة، وظل يراوح بين قديمه وجديده لسنوات سابقة، قد تلقّى ضربة شديدة بعد الانتفاضة الثّانية، فتلاشت الكثير من مفرداته المتفّرقة على وقع العمليات الاستشهاديّة المكثّفة وراء الخطّ الأخضر، والمزايدات بين الاجنحة المتنافسة على صدارة المشهد ممّا اختلطت معه الأصوات، وبهتت فيه الفوارق الفكريّة، وتماهت خلاله الأساليب الكفاحيّة بين تشكيلات الطّيف السّياسيّ

الفلسطينيّ، حيث كان أشدّ المتضرّرين في تلك المعمعة الخطابيّة حامية الوطيس خطاب فتح السّلميّ الواقعيّ المعتدل، والّذي بدا في وقت من الأوقات كثير الشَّبه بالخطاب الدّينيّ العقديّ المتطرّف.

من هنا تبدو أهمّيّة تجديد الخطاب السّياسيّ لفتح كمتطلّب جوهريّ من متطلّبات أحداث نقلة فكريّة في التّوجّه الوطنيّ العمليّ العام، المتطابق ومقتضيات مرحلة جديدة طرقت الباب الفلسطينيّ بشدّة، وزمن سياسيّ جديد أزفت ساعته الحقيقيّة منذ تدشين مرحلة إعادة البناء والإعمار، واستكمال عمليّة السّلام الّتي بدأت بتوقيع اتّفاق أوسلو عام ١٩٩٣ دون أن يعني ذلك كلّه عدم الالتفات إلى التّفلتات الإسرائيليّة المستمرّة إزاء استحقاقات هذه العمليّة، ولا عدم التّعاطي مع الأمر وفق مقتضاه عند كلّ خروج إسرائيليّ متعمّد عن الوفاء بالالتزامات المتقابلة.

الرّابع: إعلاء مبدأ سيادة القانون وتفعيل أحكام النّظام الدّاخليّ للحركة كشرط أوليّ لإنفاذ القانون وتطبيق مبادئ النّظام العام على المستوى الوطنيّ.

إذ بدون تحقيق هذا المتطلّب الحيويّ الّذي لا بديل له على الإطلاق، تتحول فتح إلى قبيلة يسودها الارتجال والشّخصانيّة والازدواجيّة، إن لم نقل إنّها ستؤول بالضّرورة الموضوعيّة إلى جسم هلاميّ بلا عمود فقريّ ناظم لقوامها المديد.

وبدون توفير هذا الشّرط -الذي لا غنى عنه لكلّ جماعة أو جمعيّة- أو حتّى شركة إنتاجيّة -تصبح الدّعوة إلى استنهاض فتح من كبوتها، أو حتّى السّعي إلى القضاء على مظاهر التّرهّل، وظواهر الفساد، وحالات التّفلّت التّنظيميّ، وتعدّد مراكز القوى، ومواضع الاستئثار بالنّفوذ أو الصّلاحيّات أو المال دعوة طيّبة لا طائل من ورائها، وتعبّر فقط عن التّمنيّات وحُسن النّيّة ليس أكثر.

ولعلّ من بين أهمّ تطبيقات مبدأ سيادة القانون وأحكام النّظام الدّاخليّ للحركة:

١. إنشاء محكمة حركيّة من درجتين قضائيتين أو أكثر؛ لتفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة بكلّ شفافية، وردّ الاعتبار لمبدأ القانون وأهمّيّته القصوى في حياة الحركة، وإيجاد تقاليد داخليّة محترمة من جانب جميع القادة والأعضاء والأنصار، وتعميق أسس الثّقافة القانونيّة لدى المجتمع كلّه، وقطع دابر الشّكاوى والانشقاقات الفرديّة وغير الفرديّة داخل الحركة.

٢. تطوير النّظام الدّاخليّ وتحديثه على نحو يفضي إلى انعقاد دوريّ منتظم وملزم لمؤسّسات الحركة القياديّة كافّة، كأن يجري مثلاً عقد اجتماع اللجنة المركزيّة بانتظام مطلع كلّ شهر، وعقد المجلس الثّوريّ وآمنات مجالس السّرّ والمناطق وغيرها على نحو دوريّ مشابه.

٣. الالتزام مسبقاً بعقد المؤتمر العام للحركة مرّة كلّ أربع سنوات، ينتهي مع انقضائها التّفويض الممنوح لأعضاء اللجنة المركزيّة. وقد يكون من المناسب توقيت عقد المؤتمر العام مباشرة قبل موعد إجراء الانتخابات التّشريعيّة العامة.

وليس من شك في أنّ هناك العديد من التّطبيقات القانونيّة الإضافيّة الّتي يمكن بلورتها عبر لجنة خاصة دائمة ومنتخبة من المؤتمر العام، تسمّى (لجنة القانون والنظام) تكون من مسؤوليّاتها تحديث النّظام الدّاخليّ وتطوير القوانين الحركيّة كلما لزم الأمر، والسّهر على إنفاذها بشفافيّة تامّة.

الخامس: بناء تحالف حقيقيّ مع القوى الوطنيّة ومنظّمات اليسار

الدّيمقـراطيّ على نحـو يتجـاوز مـا جـرى عليـه حـال هـذا التّحالـف الرّخـو تقليديّـاً، وبصـورة تـؤدّي إلى تعميـق قـوى الصّـفّ الوطـنيّ الفلسـطينيّ وزيـادة حضـوره، ورفـع درجـة فعالّيتـه، سـواء داخـل منظّمـة التّحريـر الفلسـطينيّة، أو في إطـار مؤسّسـات السّـلطة الوطنيّـة، سـيّما وأنّ التّاريـخ النّضـاليّ الطّويـل، والقواسـم الوطنيّـة المشـتركة، والـرّؤى المسـتقبليّة المتماثلـة إلى حدّ مـا بين فتح ومعظـم هـذه القـوى، تـرسى أرضيّـة صلبـة لبنـاء هـذا التّحالـف على أسـس مبدئيّـة ومصلحيـة موحّـدة بعيدة المدى، وعلى نحـو أبعد بكثير مـن التّحالفات الظّرفيّـة أو الانتخابيّـة الطّارئـة أو غيرهـا.

اعادة توجية دفّة السّفينة الفتحاويّة

إذ بقدر ما تبدو الحاجة الموضوعيّة لدى قوى الصّفّ الوطنيّ واليسار الفلسطينيّ حاجةً ماسة لعقد تحالف دائم ومستقرّ وطويل الأمد مع حركة فتح أو قل مع الشّقيق الأكبر، تبدو حاجة الحركة على قدر مماثل من الإلحاحيّة، خصوصاً وأن تجربة الانتخابات التّشريعيّة، ومفاوضات تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة، كانت حافلة بالدّروس والعظات الثّمينة، والمفيدة لسائر ألوان الطّيف الوطنيّ الفلسطينيّ في مواجهة قوى سياسيّة عقائدية راغبة في الاستئثار بالسّلطة، والانقلاب على النّظام السّياسيّ، ورهن الشّعب الفلسطينيّ لمصالح ليست كلّها فلسطينيّة.

وبعد، يبقى السّؤال الّذي لا مفرّ من طرحه هو: هل تلبية كّل هذه الشّروط والمتطلّبات كفيل بتحقيق ما تصبو إليه حركة فتح، والمجموع الوطنيّ الفلسطينيّ في هذه المرحلة؟

الجواب هو لا، قطعًا: فهناك مسائل أخرى لا تقل أهمّيّة، يجب معالجتها من جانب قيادة حركة فتح دون أي إبطاء. فلو كان هناك تسع متطلّبات ينبغي تحقيقها سلفًا، وبقي متطلّبٌ واحدٌ، وهو المتطلّب الماليّ لظلّ كلّ ما تصبو إليه فتح قاصرًا عن التّحقّق، الأمر الّذي ندعو قيادة هذه الحركة إلى التّبصّر به مسبقًا، وإيجاد حلّ مناسب له بكلّ الطّرق المشروعة سلفًا، باعتبار أنّ توفّر المال، وايجاد المصادر الماليّة وتنمية تدفّقها يشكّل طوق النّجاة الّذي قد يكون مستحقّاً بإلحاح الآن في غمرة العمل على تلبية كلّ مستحقّات عمليّة

إنهاض فتح من كبوتها وتجديد حضورها الفاعل، ودفعها إلى قيادة السّفينة الفلسطينيّة بكفاية واقتدار ومسؤوليّة.

ولعل السّؤال بعد ذلك هو:

إلى أين نحن ذاهبون؟

مهما كانت الإرادة قويّة، وكانت الرّغبة متوفّرة والإمكانات متاحة فإنّ إجراء المراجعة النّظريّة المطلوبة لكلّ من مكوّنات الخطاب وعناصر الهويّة تحتاج إلى خطّة عمل ذات أهداف محدّدة، وبرنامج زمنيّ مقترح مع توفير كلّ المتطلّبات اللازمة، لعلّ ذلك كلّه يساعد على نقل الرّؤية من مدار الأفكار المجّردة إلى حيّز الواقع العمليّ الملموس، خصوصًا وأنّ هذا التّحوّل المرغوب فيه ينطوي في حدّ ذاته على خطّة إصلاح شاملة، يجري تطبيقها على نحو إراديّ استجابة ليس لضغوط الخارج، وإنّما لمتطلّبات الحياة السّياسيّة الفلسطينيّة وضروراتها الموضوعيّة.

وليس من شكّ في أنّ عمليّة المراجعة هذه أمر لا يمكن تحقيقه دفعة واحدة، وإنّما يقتضي سلفاً مناقشة الأفكار ضمن الأطر المرجعيّة المعتمدة، وفي مقدّمتها المؤتمر العام للحركة، وإقرار ما يتمّ التّوافق عليه على نحو مؤسّسيّ، وإيلاء هذه المهمّة المتدرّجة التّحقّق إلى لجنة عليا تمسك بخيوط العمليّة، وتتّخذ الإجراءات والتّدابير المناسبة، وتُصدر التّكليفات، وتشكّل اللجان الفرعيّة، وتحدّد آليّات العمل والبرنامج الزّمنيّ، وكلّ ما تتطلّبه عمليّة المراجعة هذه، وهو ما قد يستدعي مرحلة هذه العمليّة في نطاق ثلاثة أزمنة متداخلة: قصير المدى، ومتوسّط، وطويل المدى.

ومـن غـير الدّخـول في تفاصيـل الخطّـة وآجالهـا الزّمنيّـة، فإنّـه يمكـن من الآن وضـع نهايـة العام القادم كسـقف نهـائيّ لموعد الانتهـاء من مناقشـة عمليّة المراجعـة هذه، عـبر طرحها على المؤتمرات والـورش الفكريّة، وإثـارة أكبر عصف فكـريّ ممكن داخـل مختلف الأطـر والقواعـد والمسـتويات التّنظيميّـة للحركة، بـل وربمـا طرحهـا على الـرّأي العـام الفلسـطينيّ، وتلـقّي ردود الفعل واسـتدراج مختلـف وجهات النّظـر الموضوعيّـة حولها.

ولعـلّ طرحنـا لهـذه الورقـة الأوليّة على هـذا المؤتمـر المكرّس لدراسـة واقع فتـح والتّحديّـات الّـتي تواجههـا في هـذه الآونة يشـكّل باكـورة النّقـاش الفكريّ المأمـول في إطلاقـه على نحـو أوسـع فيما بعـد، وتهيئة الأجـواء المناسـبة للتّداول به داخل أطـر الحركـة ومؤسّسـاتها المرجعيّة.

على أنّنـا، ونحـن نرغـب في دفـع هذا النّقـاش إلى خواتمـه المنطقيّـة؛ لإضاءة الطّريـق وتوضيـح معالـم خـطّ السّـير الّذي سـنمضي فيـه حـتّى النّهايـة المرجّـوة، فإنّـه يجـدر توضيـح عـدد مـن المبـادئ النّاظمة لهـذه العمليّـة وحتّى لا يسـاء فهم منطلقاتهـا الأساسـيّة، أو حـرف توجهاتهـا الحقيقيّـة، ومـن هـذه المبادئ:

المبـدأ الأوّل: إنّ هـذه المراجعـة تُقَـوّمُ على قاعـدة وحـدة حركة فتـح، وعدم السّـماح لأيّ أفـكار أن تمـسّ بهـذه الوحـدة الّـتي هي أثمـن مـا لدى الحركـة من مدّخـرات نضاليّـة. وبالتّـالي فـإنّ المراجعـة المطلوبـة هي في نهايـة المطـاف تحوّل إراديّ تجريـه فتـح بكامـل وعيهـا على أسـاس طـوعيّ، وعلى نحـو توافـقيّ واضح، وعـبر الأطـر الشّرعيّـة والقوانـين الدّاخليّـة النّافـذة بمعـزل عـن أيّ مؤثّـرات خارجيّـة أو اسـتنتاجات عرضيّـة زائفـة.

المبدأ الثّاني: إنّ كلّ ما نجريه من نقاشات نظريّة وعصف فكريّ، وما نعقده من مؤتمرات متخصّصة وحلقات وندوات متعدّدة المستويات، يؤكّد على أنّنا ذاهبون إلى عقد المؤتمر السّادس للحركة، ومصممون على عقده دون تأخير إضافيّ، وذلك بعد أن استقرّ عميقاً في وعي حركة فتح، على مختلف مراتب المسؤوليّة، أنّ هذا المؤتمر هو استحقاق واجب الدّفع، وذلك لتجديد شرعيّة القيادة، وفتح الطّريق واسعاً أمام عمليّة تتابع الأجيال وتقدّمها على درجات سلّم المسؤوليّة، فضلاً عن إجراء المراجعة النّظريّة وإعادة تعريف عناصر الخطاب ومكوّنات الهويّة للحركة.

المبدأ الثّالث: إنّ كلّ ما نحن بصدده اليوم وحتّى موعد انعقاد المؤتمر السّادس لحركة فتح هو استكمال لعمليّة دمقرطة هذه الحركة، وترسيخ الثّقافة الدّيمقراطيّة لديها، وإشاعة مزيد من تقاليد الحوار، وتعزيز عنصر الولاء على المستوى القاعديّ، والارتقاء بمستوى الأداء الحركيّ العام على الطّريق الطّويل المفضي إلى استنهاض فتح واسترداد عافيتها الوطنيّة، انطلاقاً من الإدراك المسبق أنّ تحقيق هذا الشّرط هو السّبيل إلى استرداد عافية المشروع الوطنيّ التّحرّريّ الاستقلاليّ الفلسطينيّ، وإطلاق طاقاته الكامنة في فضاء واسع من التّفاعل الإيجابيّ الخلّاق مع سائر ألوان الطّيف السّياسيّ الفلسطينيّ، سيّما القوى الوطنيّة والدّيمقراطيّة واليساريّة، حلفاء فتح التّاريخيين على طول مسيرة الكفاح داخل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة.

المبدأ الرّابع: إنّ هذه النقّاشات المفتوحة أمام الرّأي والرّأي الآخر، وهذه المراجعة المرغوب بها في نهاية هذا التّفاعل الفكريّ المتحرّر من قيود اللحظة التّاريخيّة الراهنة، لا يغفل، بل يجب ألاّ يغفل أبدًا، حقيقة أنّنا شعب لا يزال

تحت الاحتلال، وأننّا نمرّ في مرحلة تحرّر وطنيّ قطعت شوطاً مهّماً على طريق الانتقال من وضعيّة العمل السّرّيّ الكلاسيكيّة المعهودة في مسار حركات التّحرّر كافّة إلى مصاف دولة في طور الاستكمال بعد أن نالت الاعتراف والشّرعيّة الدّوليّة، وأقامت أعمدة بنيتها الكيانيّة، والتزمت بمبادئ السّلام والتّعايش وكلّ ما هو معمول به في إطار العلاقات الدّوليّة.

بكلام آخر، فإنّ الإقرار المبدئيّ المسبق بحقيقة أنّنا لا نزال نمرّ في مرحلة التّحرّر الوطنيّ أمر لا يعفينا أبداً من فهم واستيعاب متطلّبات النّقلة التّاريخيّة الكبرى، الّتي أنجزتها الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة بالدّم والعرق والصّمود والمقاومة على نحو عزّ نظيره لدى أيّ حركة تحرّر وطنيّ معاصرة، ممّا يستدعي بالضّرورة التّمييز بين مرحلة كفاح وطنيّ سابقة، مثّلها خير تمثيل رمزيّ وجه الفدائيّ الملثّم، وبين هذه المرحلة الّتي يتزاوج فيها القديم مع الجديد مع أفضليّة للأخير على سابقه، وذلك على النّحو الّذي تجسّده الآن سلطة وطنيّة ديمقراطيّة منتخبة وفق أرقى المعايير الدّيمقراطيّة، تأخذ بالشّرعيّة الدّستوريّة وبالعديد العديد من التّعابير الكيانيّة الاستقلاليّة القائمة لدى الكيانات السّياسيّة الأخرى النّاجزة.

إزاء ذلك كلّه، فإنّنا مطالبون على المستوى الوطنيّ الفلسطينيّ العام أكثر ممّا نحن مطالبون به على مستوى حركة فتح، إدراك ثلاث متطلّبات لا تستقيم بدونها أي مراجعات ذاتيّة أو عمليّات إصلاحيّة، وليس مقّدراً بمعزل عنها لمشروعنا الوطنيّ أن يستكمل قوامه في المدى الزّمنيّ المنظور، وهذه المتطلّبات العامة هي:

الأوّل: التّوافق على إدارة الصّراع ومقاومة الاحتلال وتعزيز مقوّمات

الصّمود على نحو متوافَقٍ عليه، يراعي الأولويّات، ويقلّل الخسائر والآلام، ويعظم من القدرة على المواجهة خارج ملعب القوّة الّذي تفضّله اسرائيل. وهو توافق ينبغي تحقيقه دون أيّ ذرائع أو مسّوغات، بحيث لا تحكم الحلقة الأضعف بقيّة الحلقات في السّلسلة، ولا تفرض فيها الاقلّيّة رؤيتها ومنطقها على الأكثريّة، ولا يتمّ التّعامل مع السّلطة الوطنيّة عن طريق الاستقواء، ولا تتقدّم فيها المصالح الفصائليّة الجزئيّة على حساب المصلحة العليا، ولا يجري خرق أحكام القضاء والقانون الأساسيّ وبقيّة مفردات النّظام العام لأيّ سبب كان، ولا التّنصّل من التزامات السّلطة والعمل اللاإرادي على تقويضها بحجّة فقهيّة أو تبرير عقديّ من هذا الظّرف أو ذاك.

فليس مقبولًا ولا مفهومًا أن يتمّ الخروج على السّلطة وقوانينها، وهجائها قياماً وقعودا، والتّشكيك بوجودها في بعض الأحيان، ولا بشرعيّتها وشرعيّة أسسها في الغالب في الوقت الّذي يستظلّ فيه الجميع بظلّ هذه السلّطة، ويستمدون بعض وجودهم الشّرعيّ، وينالون الاعتراف والمزايا -بل والهويّة الشّخصيّة- من مصدر الاتّفاق التّعاقديّ الّذي قامت بموجبه هذه السّلطة المأكولة المذمومة في آن واحد، الأمر الّذي يجعلنا نجدّد الدّعوة، ونلحّ عليها بهذه المناسبة؛ لإعلاء راية السّلطة الوطنيّة (أي الرّاية الفلسطينيّة) على كلّ الرّايات الفصائليّة، والعمل على تعزيز فعاليتها بكلّ السّبل المتاحة، لعلّ ذلك كلّه يؤدّي إلى مقاربة وطنيّة فلسطينيّة واسعة تمكّننا من إدارة صراع طويل يستلزم حشد كلّ الطّاقات.

الثّاني: الالتزام القطعيّ التّامّ بمبادئ القانون وأحكام النّظام العام بما في ذلك ردّ الاعتبار للسّلطات الثّلاث لاسيّما سلطة القضاء، المعوّل عليها

كلّيّاً، ليس فقط لمنع الإخلال وإنهاء مظاهر الفوضى والفلتان والتّعدّيات على حقوق النّاس فقط، وإنّما من أجل إكساب النّظام السّياسيّ الفلسطينيّ عناصر الأهليّة الكاملة كنظام عصريّ يواكب غيره من النّظم السّياسيّة الّتي لا تعلو فيها سلطة تشريعيّة أو تنفيذيّة، ولا تستقوي فيها جماعة، ولا تشكّك في حتميّة الامتثال المسبق لأيّ حكم قضائيّ، ولا تنازع في ضرورة احترامه والقبول به، أو تتظلّم ضدّه إلّا لدى سلطة القضاء.

نقول ذلك، ونشدّد عليه إلى أبعد الحدود، ونحن ننظر وراءنا إلى تجربة السّنة الأخيرة، وما ساد فيها من تفلّت على القوانين، ومن خرق متعمّد لأحكام النّظام العام، ومن تجاهل فظّ لحكم المحاكم والقضاء، ومن استشراء لمظاهر الفوضى الأمنيّة والاحتراب، الأمر الّذي يكفي وحده لاستخلاص نتيجة نهائيّة مفادها وجوبُ الالتزام القطعيّ بمبادئ القانون الأساسيّ وأحكام النّظام العام. إذ بدون هذا الالتزام دون مواربة، فإنّه لا مستقبل يرجى من وراء هذا المسار الّذي لا نزال نغذ الخُطا عليه لبلوغ أهدافنا الكلّيّة في التّحرّر والحرّيّة والتّقدّم والاستقلال.

الثّالث: التّمسّك بالدّيمقراطيّة، ليس كواقعة انتخابيّة مجسّدة فقط عبر صندوق الاقتراع، وإنّما كنهج تربويّ وثقافة اجتماعيّة ومسلك عام. وبقدر ما نحن ملزمون بديمقراطيّة حركة فتح باعتبار ذلك شرطاً مهّماً من شروط استنهاض هذه الحركة، فنحن ملزمون بالقدر ذاته بدمقرطة الحياة الوطنيّة الفلسطينيّة ضمن إطار السّلطة، وضمن إطار منظّمة التّحرير الفلسطينيّة ما أمكننا ذلك على قاعدة الفهم القائل إنّ الدّيمقراطيّة ليست حدثاً (an action)، وإنّما عمليّة متتابعة (a process) وفق ما استقرّت عليه التّجارب الدّيمقراطيّة لدى الدّول والشّعوب المتقدّمة.

وكما هو معلوم فإنّ الحياة الدّيمقراطيّة تقوم على ساقين اثنتين، أو قل بشرطين أساسيين:

الأوّل: شرط التّداول السّلميّ للسّلطة، وهو شرط لا نقاش فيه لدى أيّ من الدّيمقراطيّات الغربيّة.

الثّاني: شرط احترام سيادة القانون النّافذ المعمول به، والالتزام به، والعمل وفق أحكامه ضمن الأطر والمؤسّسات المختصّة، الأمر الّذي يعيدنا مرّة أخرى إلى مسألة وجوب الالتزام القطعيّ -المشار إليها آنفاً- بكلّ ما يتّصل بمبادئ الدّستور (القانون الأساس) وأحكام القانون والقضاء كمتطلّب جوهريّ، لا يمكن بدونه لأيّ حياة ديمقراطيّة، حتى وإن ظلّت الانتخابات تجري على نحو دوريّ منتظم.

وبعد، فإنّ هذه الورقة بما تشتمل عليه من رؤية تحديثيّة، وأفكار تجديديّة تخاطب حركة فتح بالمقام الأوّل، والحياة الوطنيّة الفلسطينيّة أيضا، قد تنطوي على أسئلة أكثر ممّا تقدّمه من أجوبة، وقد تستبطن عددًا من المقاربات النّظريّة أكثر مما تستبطنه من استنتاجات عمليَّة. إلّا أنّها تشكّل في حدّها الأدنى محاولة لفتح باب حوار منهجيّ، تتعدّد فيه الاجتهادات، وتلاقح فيه الآراء، بحرّيّة سقفها السّماء، لعّل مثل هذا التّفاعل الفكريّ الخلاّق، يعجّل في تفتّح ورود الحقل الفلسطينيّ، ومن ثمّ قطف ما يناسب من الورود كهديّة لائقة يمكن تقديمها لمؤتمر الحركة السّادس وشيك الانعقاد.

عشية انعقاد «المؤتمر السادس»

في حينه، عشية انعقاد المؤتمر السادس لحركة التحرير الفلسطيني (فتح)، وفي ظل التداعيات الخطيرة التي أفرزتها الأزمة بشقيها: السياسي العام والذاتي لحركة فتح، كنا نتدارس، من جديد، سبل الخروج من هذه الأزمة، وسط قدر متعاظم من عدم اليقين والتفاوت في الآراء والاجتهادات، ونعمل على وضع التصورات وبناء الأفكار واقتراح المخرجات والتوجهات والقرارات، التي طرحت نفسها علينا غداة الإخفاق الذي منيت به حركتنا في الانتخابات التشريعية الأخيرة، كما كنا في حينه نعمل ايضاً على تشخيص جوهر الأزمة القائمة، وطرح الأسئلة المركزية القادرة على استكشاف الإجابات الشافية، من أجل استعادة البوصلة الحقيقية، وتنقب معالم الطريق الذي نراوح فيه منذ مدة طويلة.

ليس في الوسع استعراض تاريخ كتبناه معًا، بانتصاراته وانتكاساته، وليس من المفيد الآن إعادة سرد الحقائق التي نعرفها جيداً. واحسب ان الرأي في وجوب عدم إلقاء التّبعات على الغير، أي التنصل من المسؤولية، والتذرع بعوامل خارجية ومعطيات موضوعية، تفاعلت معاً على مدى السنوات الطويلة الماضية، لتعيد إنتاج ما بتنا نوجهه جميعاً من أزمة فتحاوية داخلية عويصة، بل ما نواجه من سلسلة لا حصر لها من الأزمات التي نعيشها وشعبنا على طول الخط المستقيم.

وقد تكون خسارتنا لمعركة الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ من قبيل

الضـارة النافعـة، وذلـك إذا مـا أحسـنا الاسـتجابة لتحياتهـا، وأجرينـا المراجعـة المعمقـة لأسـبابها، واسـتلهمنا الدروس والعبر المفيـدة منها. وإلا فإن تلك الخسـارة سـوف تـدوّن على أنها محطة كبرى في مسـار التراجـع الذي ألم بحركة فتـح، وأصابها في مقتـل صعـب، وهي الحركة الـتي صمدت في محطـات خطيرة سـابقة، ونجحت في اجتيازهـا بسـلام، حـتى لا أقول إنهـا خرجت منها أكـثر صلابة وحيويـة، وراكمت فيهـا غضونهـا المزيد مـن القوة والزخـم والاندفـاع إلى الأمام، بعزيمة أشـد، ورؤية أوضـح، وإنجـازات أكبر من سـابقاتها.

ومـن غـير إطالـة لا يسـتدعيها الموقـف، فإنـه يمكـن القـول إن الإخفاق في الانتخابـات التشريعيـة، كان مظهـراً مـن مظاهـر الأزمـة وليس سـبباً أساسـياً من أسـبابها. فـكل الحركات والأحزاب والجمـاعات والقوى الديمقراطيـة تتعرض لمثل هذا الإخفـاق، وتتعامل معه كتحد ينطـوي على فرصة لإعادة المراجعـة والتقويم، ومعاودة النهـوض مـن تحت الرمـاد السـاخن، أكثر فاعليـة، وأعمق تجربة، وأشـد مضـاءً من ذي قبـل. ممـا يدعونـا إلى التعامـل مـع هذا الإخفـاق بمثل هـذه الروحية الشـجاعة، ومـن ثـم اتخـاذ القـرارات الصائبة لمعالجـة كل مـا يمكن معالجتـه، من أجـل إعادة الإمسـاك بالزمـام، ومواصلـة التقـدم بصـورة أنجع ممـا كان عليه حالنا في السـابق.

وعليـه، فـإن أول مـا كان يجب ان ندعو أنفسـنا له في اعقاب تلك الخسـارة الثقيلـة، هـو التخلـص مـن روح الإحبـاط ومشـاعر القلـق الـتي عصفـت بنـا جميعـاً، ونحـن نـرى مبـنى السـلطة الوطنيـة، او قـل هيكلهـا الذي أقمنـاه حجـراً فـوق حجـر، على مـر السـنوات الطويلـة الماضيـة، وملأنـا حجراته طـوال الوقت جيئـة وذهابـاً، ينتقـل إلى أيدي غيرنـا، فيما نحن أمـام الباحة الخارجيـة متفرجين كيـف يختطـف انجازاتنا.

فرغـم كل المـرارات والآلام الـتي اعترتنا على مدى السـنوات الماضية، ما تزال حركـة فتـح قائمة مـلء الاسـماع والابصار، وحضورهـا في حدّ ذاتـه مطلوب، ليس فقـط على الصعيـد الوطـني، وإنمـا أيضـاً على الأصعـدة الإقليميـة والدوليـة. وأيضاً مـا تـزال فتح قـادرة وممسـكة بأهـم مفاتيـح القرار الفلسـطيني، سـيما عـبر موقع الرئاسـة والصلاحيـات المنـاط بهـا، وايضـاً عـبر العديد مـن الأجهزة والمؤسسـات والمواقـع المهمة.

ولعـل السـؤال المركـزي الذي لم نُجـب عليه إلى اليـوم، وبـدون الإجابة عليه لن يسـتقيم لنـا صفّ، ولـن نتمكن من مـداواة الجـرح، أو بلوغ الغاية المنشـودة، يتمثـل في سـؤال أنفسـنا دون مواربـة: أيـن كان يكمن جـذر هذه الأزمـة؟ هل هو في البنيـة التنظيميـة أو الفكريـة؟ هل هو في غيـاب القائد التاريـخي الرمز؟ هل هو كامـن في المصاعـب المالية؟ هل هـو في المسـائل التنظيمية وفيما أصـاب حركتنا من ترهـل وتنابـذ داخـلي؟ هـل هو في مشـكلة الحـرس القديم وجيـل الشـباب الذي لم يأخـذ مواقعـه في القيـادة في الصفـوف الاولى؟ وهل هو ما لحق بسـمعتنا من تشـويه مقصـود لذاتـه، كالفسـاد وانعـدام الإصـلاح وغـير ذلـك؟ او ان جـذر الازمة هذه يكمـن في كل مـا اشرنا اليـه آنفاً؟

قـد يكـون ذلـك كله صحيحـاً بهذه الدرجـة أو تلـك. وقد تكـون كل هذه الأسـئلة المطروحـة علينـا منـذ أمد غير قصـير مقبولـة على الجميع على هـذا النحو أو ذاك. إلا أنـني أود أن أسـتميحكم عـذراً بتحديـد سـبب آخـر، أرى أنه السـبب الجوهـري الأول لمـا كنـا ومـا نـزال فيـه مـن أزمـة متعـددة الجوانـب، وأعـني بـه الإخفـاق السـياسي الذي رافـق مشروعنـا الوطني الاسـتقلالي، وذلـك التراجع الذي ألـم بمسـيرة إعادة بنـاء الوطـن وتجويـد أداء السـلطة، فـكل ما عـدا هذا السـبب،

الذي يـكاد ألا يُلحـظ، ويمـر عليـه الجميع مـرور الكـرام، ليس إلا فـرعاً صغيراً مـن فـروع هـذه الشـجرة الضاربة عميقـاً في التربـة الواقـع القائم.

فنحـن الحركـة الـتي قـادت التحـول الأكـثر أهميـة في البرنامـج السـياسي الفلسـطيني، ودافعـت بقـوة عـن خيـار السـلام والتفـاوض، وربطت نفسـها دون قصـد، ومسـتقبل وجودهـا، مـن غـير قـرار معلـن، بتقـدم المـشروع الوطـني، أي اسـتمرار عملية السـلام حيـة، ومواصلة تحقيـق المكتسـبات ومراكمتها على طريق بعـث الكيـان وإقامـة الدولة الفلسـطينية المسـتقلة.

وبالتـالي فقـد كان كل تعـثر يصيـب العمليـة السـلمية يرتد على حركـة فتح، بقـدر مـا كان يرتـد على آمال الشـعب الفلسـطيني. وكان كل إخفاق يـؤدي إلى جمود هـذه العمليـة، أو على نحـو أدق عـدم تواصلهـا، يلـقي علينـا كحركـة ومؤسسـات سـلطة، آثـاراً سـلبية ضـارة، كانـت تأخذ مـن رصيدنـا، وتشـكك بصحـة نهجنا، وتسـد السـبل أمـام خيارنا الكبـير هذا.

ونحـن لـن نختلف كثـيراً حـول المسـببات الأخـرى العديـدة، ولا نتبارى في الحديـث طويـلاً حـول الأطـراف والجهـات الـتي عرقلت المـضي قدمـاً على طريق اسـتكمال العمليـة السـلمية. فهنـاك إسرائيـل التي انقلبـت على نفسـها لأكثر من مـرة واحـدة خلال الأعوام السـابقة، وهناك الأطـراف الدولية والعربيـة، التي انحاز بعضهـا ضدنـا، وتخـلى بعضهـا الآخـر عنا وعـن التزاماتـه تجاه هـذه العمليـة، التي يكمـن سر بقائهـا في اسـتمرار تقدمهـا مهمـا كان ذلـك التقـدم جزئيـاً أو قليـلاً. ويمكـن لنـا أيضـاً أن نسـمي مـا نشـاء مـن الجهـات والدول والأطـراف، الـتي قد نلـقي عليهـا وزر مـا آلت إليـه العمليـة السـلمية، ونحمّلها ما نشـاء مـن إخفاقات تسـببت لنـا في هـذه الأزمة القاسـية.

لا أقول ذلك من أجل تسعير نار الملامة الداخلية، أو تقليب المواجع، واذكاء نار الخلافات الداخلية غير المشروعة، أو من أجل أي شيء آخر مما تحاورنا حوله من حجج وأفكار وتقديرات مختلفة، بل من أجل وقف كل هذه التراشقات الكلامية، وإنهاء كل هذا التباين والاختلاف بين أخوة اختاروا الركوب في مركب فتح، وأبحروا فيه إلى أعالي بحار الكفاح الصاخبة، وأفنوا زهرات أعمارهم في الذود عنه ضد كل القراصنة، وليس لهم الآن سوى الاعتصام تحت سارية هذا المركب، كتفاً إلى كتف، إلى أن يصل بنا إلى بر السلامة، بر الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

على أي حال فإن ما حدث قد حدث في تلك الانتخابات الكارثية، إلا أن فيه عبرة لمن يعتبر، وفيه أيضاً عظة لمن يود أن يتعظ، ونحن نود أن نعتبر ونتعظ حقاً، ليس من أجل كتابة تاريخ مرحلة انقضت، والبكاء على أطلال حقبة دارسة، بل من أجل تركيز الأنظار، كل الأنظار، على أن مقتلنا الذي كان يكمن في تعثر عملية السلام، وأن أزمتنا القائمة هي المولّود الشرعي لذلك المسار من الإخفاقات ولكل تلك الانكفاءات الشديدة لهذه العملية، التي كان يقف على تقدمها سر البقاء والاستمرار لنا، فيما كانت تنبثق من إخفاقاتها وتعثراتها كل هذه السلسلة الطويلة من الأزمات التي تجلت أخيراً يوم الانتخابات التشريعية الأخيرة.

ملخص القول، أنه إذا كانت الأزمة التي تعتصرنا جميعاً تعود في جذورها العميقة إلى كل هذا التعثر الذي آلت إلى عملية سلام ارتبط مصيرنا بها، وتوقف نجاحنا على نجاحها، حتى وإن لم نعلن ذلك في السابق، فإن علينا أن نعيد تركيز جهودنا على إعادة إحياء هذه العملية التي لا مناص من بعثها مجدداً،

ليس فقط من أجل تحقيق غاياتٍ حركيةٍ مشروعةٍ كلّيًا، وإنما أيضاً من أجل تحقيق الخلاص لشعبنا من بلاء الاحتلال وآفة الاستيطان والتوسع والجدار، والوصول به ومعه إلى هدف تحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، على أساس الثوابت الوطنية وقرارات الشرعية الدولية.

ودعونا نغمض أعيننا لدقيقة واحدة، ونتخيل لو أن عملية السلام نجحت أو كانت لا تزال تتقدم على طريق النجاح، فهل كنا نعاني ما نعانيه اليوم من أزمات حركيّة ووطنيّة وحياتيّة، على كل صعيد؟ هل كان من المقدر لبرامج ملتبسة أن تلقى ما لقيته من تأييد شعبي غير قليل، وأن تجد عطفاً من جانب قطاعات شعبية مثخنة بالجراح واليأس والفقر وقلة الخيارات؟ وهل يمكن لكل أشكال التحريض والمنابر وشاشات الفضائيات أن تصمد أمام منجزات متحققة أو مكتسبات محتملة، فيما لو استمر تقدم عملية السلام؟

والحق، أننا كنا أمامنا نافذة فرص صغيرة يجب ألا نغلقها على أنفسنا، أو نهدرها كما أهدرنا فرصًا سابقة.

ففي قوس الحراك الدبلوماسي الدولي الناجم عن سلسلة من التعثرات والإخفاقات الدولية والإسرائيلية، على أكثر من مسرح واحد من مسارح الشرق الأوسط، تبزغ سانحة نادرة للإمساك بلحظة تاريخية فريدة، قد تكون مواتية، للتقدم بشجاعة، والقيام بمقاربة صحيحة لهذه التطورات التي لا تزال في طور التفاعل والإكتمال، من أجل طرح أنفسنا كشركاء حقيقيين على مائدة، قد يتم إعدادها في غفلة عنا، ويجري التقاطر إلي مقاعدها بمعزل عن الطرف المخاطب أساساً بكل هذه التطورات والتفاعلات الجاري بناؤها على تؤدة وأمام أنظارنا.

وقد يسأل سائل: أين هي عملية السلام التي نتحدث عنها؟ لأُجيب بصراحة وسرعة قائلاً: أنه لا وجود لعملية سلام حقيقية في المدى المنظور، وقد لا توجد هذه العملية الى اجل طويل، وذلك في ظل حالة التخبط وتزايد حدة الميول الإسرائيلية اليمينية الجشعة والمتطرفة، وقد لا نعثر عن جهد دبلوماسي جاد إلى نهاية ولاية الإدارة الأميركية الحالية.

إلا أن ذلك كله لا يُعفينا على الاطلاق من ضرورة امتلاك خطاب قادر على التعامل مع شتّى التطورات المحتملة، وقادر في الوقت ذاته على تعظيم كل جهد دبلوماسي ممكن، وتفعيل أي حراك سياسي محتمل، خصوصاً ونحن نمر اليوم في فترة حبلى بكل التطورات والتفاعلات الإقليمية العميقة.

وبالعودة إلى العنوان الفرعيّ، فإن إجراء مقاربة دقيقة لأوضاعنا الذاتية، يجب أن تتم على مستويين متقاطعين تماماً:

الأول: على المستوى الوطني الفلسطيني العام، الذي ينوء تحت وطأة أعباء شديدة، ومشكلات بالغة الحدّة، ليس فقط في اطار المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، وإنما كذلك في مجال الحياة اليومية التي انحدرت إلى شفير أزمة اجتماعية تهدد بحدوث انهيار وشيك، وبروز ظواهر لم يعرفها المجتمع الفلسطيني من قبل، مثل استفحال الجرائم وهجرة الكفاءات وتفسخ العلاقات الأسرية، واضمحلال كل تلك العناصر الذاتية التي مكنت شعبنا من الصمود التاريخي ورفدت قدراته على مواصلة المقاومة الوطنية بكل أشكالها المتاحة.

وليس هناك من سبيل لإجراء مثل هذه المعالجة الوطنية، سوى العمل

سريعاً على فك الحصار المالي المضروب على مختلف مواردنا الذاتية، مما يتطلب دون أدنى ريب دفع الاستحقاقات وتلبية الاشتراطات المعلنة على هذا الصعيد، وذلك عبر التوافق الوطني، على حكومة وحدة وطنية من الكفاءات الوطنية الموثوقة الملتزمة ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، هذا البرنامج الذي حقق لنا إقامة السلطة الوطنية، وبعث مقومات الكيان الفلسطيني، ووضع أقدامنا بقوة على طريق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

كما تستدعي هذه المعالجة تعزيز علاقاتنا الخارجية مع الدول العربية الاسلامية الشقيقة، سيما دول الجوار العربي ودول عدم الانحياز والاشتراكية الدولية، ومع دول الإتحاد الأوروبي التي تقدم لنا أكبر المساهمات المالية، ومع روسيا الإتحادية والأمم المتحدة ومؤسساتها ومنظماتها ومع الولايات المتحدة ذات الدور الذي لا غنى عنه لإعادة إطلاق العملية السلمية، فضلاً عن الصين الدولة الصديقة واليابان والدول الإسكندنافية، وكذلك مع حركات التحرر الوطني وقوى الحرية والديمقراطية والتقدم في هذا العالم.

ذلك أن تعزيز هذه العلاقات وزيادة فاعليتها، يمثل رافعة سياسية كبرى تتيح لنا مقاومة الاستيطان بصورة أنجع، والعمل على وقف بناء الجدار على نحو أجدى، ومحاصرة الحصار وسياسات الاجتياح والقتل وتهويد القدس والحل الأحادي، وغير ذلك من الممارسات الإسرائيلية المدانة.

الثاني: على المستوى الحركي الذي ينوء بدوره تحت وطأة أزمة داخلية، ليست كلها وليدة الإخفاق في الانتخابات التشريعية الأخيرة، تستدعي معالجتها الحصيفة، القيام بتشخيص دقيق لأهم المكونات والعوامل والمسببات التي تفاعلت جميعها لتعيد إنتاج هذه الأزمة في صورتها الراهنة. وأود هنا أن أشير إلى بعض هذه المدونات والسمات:

١. أن فتح هي تنظيم تشكل خارج أرض الوطن وظلت قيادته التاريخية في الشتات إلى أن عادت الحركة وقيادتها إلى أول أرض فلسطينية محررة جزئياً عام ١٩٩٤. ومع أنه كان للحركة امتدادات تنظيمية داخل الوطن، وكانت تتمتع بولاءات سياسية قوية في القدس والضفة والقطاع، إلا أن الحركة ظلت ذات منشأ تكون في الشتات. ولدى عودة الحركة بهيكلها القيادي المتكامل إلى الداخل، وجدت القيادات الميدانية نفسها، وكذلك الكوادر الوسطى والمحررون من السجون، خارج الإطار الحركي المقرر، وظلت كذلك طوال السنوات الطويلة الماضية.

٢. أن فتح ليست حزباً عقائدياً صارماً، وإنما هي حركة شعب بكامله، لها برنامج وطني محل إجماع الأكثرية الشعبية، الأمر الذي يسر لها انتشاراً واتساعاً لم تحققه أي حركة تحرير وطني من قبل، وذلك على قاعدة أن كل فلسطيني لا ينتمي إلى حزب أو فصيل بعينه، هو ابن لفتح، ويمكن أن يكون عضواً فيها أو عاملاً في أي من مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومثل هذه الخاصية التي تتفرد بها حركتنا منحتها تعددية فكرية، كانت تزدهر في حالات الانتصار، وتنكمش في فترات التراجع.

٣. إن السلطة الوطنية هي أحد أهم الإنجازات السياسية الملموسة لحركة فتح، إلى حد بدت فيه هذه السلطة وكأنها بنت فتح، وبدت فيه فتح وكأنها الأم الحقيقية لهذا المنجز الوطني الفلسطيني الأكثر تعبيرا عن النجاح.لذلك فقد كان رهاننا على بناء هذه السلطة رهانًا كبيرًا، فيه وظّفنا طاقاتنا الحركية، ووضعنا في مؤسساتها وأجهزتها ومرافقها معظم كوادرنا الفتحاوية ونصف الفتحاوية، وألقينا على هذه السلطة، أي على

سـلطتنا نحـن، كل أثقالنـا وآمالنـا ومشـاكلنا الداخليـة، وهي أمور لـم يتضح مـدى شـدة اعتماديتنا عليها إلا بعد أن خسرنا السـلطة (الـوزارة والمجلس التشريعي).

٤. إن فتـح حركـة محـاصرة ماليـاً في واقـع الأمر منـذ عام ١٩٩٠، عندمـا توقفت المسـاعدات والتـبرعات العربيـة لنـا إثـر حـرب الخليـج الأولى. وقـد أدى الوضـع المالي الصعـب إلى إلقاء كامل حمولتنا على السـلطة الـتي انخرطنا فيها وشـكلنا فيها النصاب السـياسي الكامل والنصـاب الإداري الأكـبر. واذا كان مـن الممكـن التعايش مـع هذه المصاعـب في ظـل تقلدنا للسـلطة، فإن من غـير الممكـن غض الأبصـار عن هـذه المصاعب بعـد أن بتنا خـارج إطار أصحـاب القـرار الأول في المؤسسـات العليـا لهذه السـلطة، الأمر يسـتدعي العمـل عاجـلاً على إعادة المـوارد الماليـة السـابقة وغيرها، حـتى نتمكن من البقـاء والاسـتمرار في كفاحنـا الوطني عـبر كل المواقع والمراتـب المتاحة.

٥. إن الوضـع الأمـني للسـلطة، وكل هـذه المظاهـر السـلبية التي تحـدق بنا من كل صـوب، هي في واقـع الأمـر مشـكلة حقيقيـة من مشـاكل الحركـة. فأبناء فتـح هـم عماد قـوى الأمن بـكل فروعهـا وأجهزتهـا، وحالـة الضعف التي أصابـت هـذه القـوى، تسـببت في مزيد مـن الضعـف للحركـة، وكان لظهور كتائـب الأقـصى، الـتي أدت دوراً كفاحيـاً هاماً وباسـلاً، أحـد مظاهر عدم الالـتزام الإضافيـة الـتي ألمت بواقـع الحركة، الأمـر الذي يسـتدعي بالضرورة الملحـة العمـل على معالجـة هـذا الوضـع، كواحـد مـن سـبل إنعـاش فتـح وتعزيـز حضورهـا على الصعيـد الوطني الفلسـطيني، كقـوة قائدة.

٦. إن مـا يظهـر أحياناً من خلافات على المسـتوى القيادي في حركـة فتح، ليس

تعبيراً عن خلاف سياسي أو فكري، وإنما هي على وجه التحديد، تعبير عن حالة من عدم الاستقرار في الشرعية القيادية وعن سعي مشروع من جانب الأطر الوسطى والقادة الميدانيين، لنيل مكافآت تنظيمية يستحقونها، واحتلال مواقع تقريرية في الهيكل القيادي هم أهل لها.

وما التكتلات الداخلية التي فتحت الباب واسعاً للتنافس الذي يخالطه التنابذ، وما الأحاديث عن داخل وخارج، وعن شباب وكهول وغير ذلك، إلا مظهراً من مظاهر التعبير عن طموح مشروع لجيل كامل لن يحل مشكلته إلا المؤتمر أو الكونفرنس أو أية صيغة يقررها هذا الإطار لتجديد الشرعية وتجديد الحياة الحركية بكاملها.

إزاء ذلك كله، فإننا مطالبون اليوم وغدًا وفي كل وقت، بالعمل دون إرجاء، للتعامل بجدية تامة مع مثل هذه المعضلات التنظيمية، بروح عالية من الحس بالمسؤولية الحركية والوطنية معاً. ولعل الدواء الشافي لكل هذه الظواهر والمظاهر غير الصحية، يتمثل في إنتظام إنعقاد المؤتمرات الحركية. غير أنه إذا ما اتضح لنا أن إلحاحيه هذه المشكلات تتطلب التحرك بسرعة أكبر، وأن عملية حصر وتثبيت العضوية وانتخابات الأقاليم قد تستهلكنا وتستهلك وقتاً طويلاً وتؤدي إلى تعميق الأزمات المتفرقة، ولذلك فإنني قد اقترحت في حينه:

١. عقد مؤتمرات أقاليم لجميع الكوادر في ذات الأقاليم، مع الاستمرار في عملية حصر وتثبيت العضوية لتأخذ وقتها الكافي.

٢. يقوم كل إقليم من أقاليم الوطن بانتخاب مجلس تنظيمي ولجنة للإقليم.

٣. ينعقد المؤتمر العام، في الوقت المحدد له. إذا بدت هناك عوائق موضوعية،

تتم الدعوة لعقد الكونفرنس، حيث يتم إلقاء كامل مسؤولية انتخاب واعتماد الأطر والهياكل القيادية العليا للحركة.

٤. إذا تعذر ذلك لأسباب موضوعية نقتنع بها جميعاً، فلا بد من المبادرة ودون تأخير لإضافة أعداد من الكوادر للأطر القيادية لكل من اللجنة المركزية والمجلس الثوري واستكمالها.

وإلى أن نتمكن من تحقيق ذلك كله، وفي إطار زيادة فاعليتنا السياسية وتعظيم حضورنا الوطني، اقترحت أن يعتمد المجلس الثوري برنامج عمل يتم تفصيله فيما بعد، يقوم على المحاور التالية:

١. العمل على توحيد الخطاب السياسي لفتح، على نحو يتلاءم ومقتضيات هذه المرحلة، أساسه برنامج سياسي هجوميّ يقوم على أرضية الثّوابت الوطنية، ويستمد مكوناته من الأهداف الفلسطينية الكبرى، وتستخدم فيه كافة الوسائل الإعلامية، من وسائل ومنابر ومنتديات حركية، من أجل إيصاله للناس على نحو واضح ومباشر.

٢. التركيز الإعلامي وزيادة الاشتباك السياسي مع الاحتلال وممارساته الهمجية، وذلك للحفاظ على الخطّ النضالي الكامل لهذه الحركة، وجلاء صورتها الحقيقية كحركة تحرير ومقاومة شرعية، وتبديد كل ما لحق بها من تشويهٍ ومحاولاتِ إقصاءٍ وتهميشٍ جارية على قدم وساق منذ مدة طويلة.

٣. تنشيط العلاقات الفتحاوية مع الدول العربية ومع العالم الخارجي، من أجل تحقيق حضور مؤسسي متواصل مع الخارج، وتأمين الدعم السياسي

والمساعدات المالية ما أمكن، بما في ذلك زيادة حضورنا في الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاشتراكية الدولية. ومع حركات التحرر والقوى والمنظمات الديمقراطية والتقدمية.

٤. حسم موقفنا الرسمي بصورة نهائية إزاء مشكلة الحكومة (حكومة كفاءات وطنية مستقلة)، يتم التوافق عليها داخلياً، وعلى نحو منسق مع مختلف أطراف الطيف السياسي الوطني، ومدعومة من كافة الفصائل والقوى الوطنية والاسلامية، وبذلك دون الانزلاق نحو الحرب الأهلية والاقتتال الداخلي، كخط أحمر.

٥. تكليف القيادة العليا للحركة بوضع خطة عمل منهجية طويلة المدى، لتحصيل موارد مالية للحركة، خصوصاً من خلال استعادة التبرعات والمساعدات العربية.

٦. تسريع العمل دون كلل أو ملل، لعقد المؤتمر العام السادس للحركة، والانتهاء بصورة عاجلة من انتخابات لجان الأقاليم، والاستمرار في عملية حصر وتثبيت العضوية ما أمكن.

إن ما نحتاج إليه اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، هو امتلاك الإرادة والتصميم والحكمة ونفاذ البصيرة، كي نتجاوز كل هذا الواقع السياسي القائم على قدم وعكازتين، ونتقدم عبر موقع الرئاسة وصلاحياتها وإمكانياتها وعلاقاتها العربية والدولية، بخطة عمل واضحة وطرح سياسي لا لعثمة فيه ولا غموض، من أجل إعادة إحياء عملية السلام، والاستثمار فيها بكل ما لدينا من أرصدة سياسية ومشروعية وحقوق وأهلية، تحت المظلة الفلسطينية الجامعة والمرجعية

العليا الأساسية، منظمة التحرير، صاحبة الكلمة الأخيرة في كل ما يخص المصير الوطني الفلسطيني.

عند ذلك، يمكن لنا أن نتجاوز أزمتنا الراهنة، وان نعاود الإمساك بمقود السفينة الفلسطينية، وأن نداوي جروحنا الغائرة، فليس مثل خيمة النجاح خيمة تتسع لكل الخلافات الطارئة، وليس مثل النجاح قدرة على استعادة زمام المبادرة الوطنية، واكتساب الشرعية والمصداقية، واسترداد تلك المكانة التاريخية لحركة قادت الكفاح الوطني على مدى أربعة عقود ونيف، بكفاءة وجدارة ومقدرة عالية.

وإذا كان من الصحيح أن الطريق إلى إحياء العملية السلمية وبعثها من تحت ركام واقع يزداد بؤساً مع مرور الأيام، فإن العمل على تذليل المصاعب والتحديات، واجتياز الحواجز المنيعة، التي لا تزال تقف على هذا الطريق وتغلقه بإحكام شديد، تستحق أكثر من محاولة جادة، وأعظم من مجرد طرح مبادرة.

لكن ذلك يتطلب منا جرأة نحن أهل لها، ورؤية سليمة ما نزال نمتلكها، وعلاقات دولية لم نخسرها بعد، وتعاون وتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، كما يجب أن نزيد من فعالية القواعد الحركية، قبل أن نلقي بأنفسنا في بحر عملية سلام لا مفر من إعادة الاستثمار فيها دون إرجاء أو ذرائع أو مغامرة غير محسوبة بدقة.

******

عشية انعقاد المؤتمر السادس، القت عليّ اللجنة التحضيرية للمؤتمر مهمة اعداد التقارير المقرر عرضها على الاعضاء في مؤتمرهم المنوي عقده لأول مرة داخل الاراضي الفلسطينية، في مدينة بيت لحم، في اوائل شهر آب/ اغسطس ٢٠٠٩، وككل فتحاوي بل ككل فلسطيني كنتُ أشعر بالاعتزاز والارتياح الكبيرين لانعقاد المؤتمر العام السادس الذي طال انتظاره، وبالفعل فقد قمتُ بإعداد التقارير اللازمة، وهي التقرير السياسي والتنظيمي والمالي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني / فتح، مرحّبًا بهذا التكليف، ومثمّنًا كل الجهود التي بذلت لانعقاد المؤتمر في هذه الظروف الصعبة والهامة.

يتضمن هذا التقرير كما اسلفت ثلاثة محاور رئيسية هي:

أولاً: التقرير السياسي والمفاوضات

- موجز لأهم التطورات السياسية، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
- عملية المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.
- الحوار الوطني الفلسطيني وجولات المصالحة الوطنية التي جرت مؤخراً في القاهرة.

ثانياً: التقرير التنظيمي

- الأوضاع التنظيمية للحركة، وما حققته من إنجازات خلال المرحلة الطويلة الماضية منذ آخر مؤتمر لفتح.
- تحديث آليات العمل الحركي وتطويرها.

ثالثاً: الوضع المالي للحركة.

أوّلاً: التّقرير السّياسيّ والمفاوضات.

أهمّ التّطوّرات على الأصعدة الوطنيّة والإقليميّة والدّوليّة

انعقد مؤتمرنا هذا في مواجهة ثلاثة تحدّيات كبيرة، يعلو بعضها فوق بعض حيناً، وتتداخل أطرافها فيما بين بعضها بعضاً أغلب الأحيان:

الأولى: تحدّيات أوضاعنا الذّاتيّة الفتحاويّة، حيث تتلبّد فيها جملة من المظاهر التّنظيميّة والفكريّة المقلقة، لعلّ في مقدّمتها مظاهر الجمود والتّرهّل والاتّكال والإحباط، والافتقار إلى الدّيناميكيّة وروح المبادرة، وجمود آليّات العمل التّنظيميّ، وضعف المركزيّة الدّيمقراطيّة، وعدم الاستجابة للتّحدّيات الملحّة بصورة عاجلة.

الثّانية: تحدّيات ظروفنا الوطنيّة الفلسطينيّة الرّاهنة، وما واجهته الحركة والوضعيّة الفلسطينيّة بصورة عامة من أزمات متفاوتة المستويات، وما شهدته من مظاهر ضعف، وما واكبها من انعطافات مهمّة، وما ساد ساحتنا الوطنيّة من انقسام عميق لا سابق له، تواصل ثمّ تعمّق خلال العامين الأخيرين، وكان من أبرز مظاهره وأخطرها الانقلاب الدّمويّ الّذي قادته حماس في قطاع غزّة وما نجم عنه من تداعيات.

الثّالثة: التّحدّيات الأساسيّة القائمة مع الاحتلال الإسرائيليّ وسياساته الاستيطانيّة والعنصريّة وممارساته القمعيّة، حيث تتفاقم هذه التّحدّيات، ويتّسع نطاقها مع ازدياد ميول التّطّرف اليميني لدى المجتمع الإسرائيليّ، خصوصاً منذ فشل مؤتمر كامب ديفيد عام ٢٠٠٠.

الرّابعة: تحدّيات التّطوّرات الإقليميّة والدّوليّة السّاحقة وما نجم عنها من تداعيات أعادت بناء مكّونات مسرح السّياسة الإقليميّة والدّوليّة، وغيرّت من هويّات وأوزان اللاّعبين الرّئيسيين، فضلاً عما أفرزت من نتائج غير مطمئنة على نحو نتائج الانتخابات الإسرائيليةّ الأخيرة وفوز اليمين المتطرّف فيها، مقابل نتائج الانتخابات الرّئاسيّة الأمريكيّة الأخيرة الواعدة بانتهاج سياسة الحوار بدل المواجهة.

هذا كلّه إلى جانب ما ساد المنطقة من أحداثٍ كبيرة كان لها انعكاساتها علينا وعلى قضيّتنا كحرب الخليج واحتلال العراق وحرب لبنان وبشاعة العدوان الإسرائيليّ وممارساته في قطاع غزّة والضّفّة الغربيّة، وصعود النّجم الإيرانيّ كلاعب إقليميّ مهمّ والالتفات التّركيّ إلى المنطقة تحت عنوان (العثمانيون الجدد) هذا إلى جانب الخلافات العربيّة العربيّة، وما نجم عنها من تآكل وضعف في الدّور العربيّ وانحسار تأثيره.

فعلى صعيد أوضاعنا الذّاتيّة -أعني أوضاع حركة فتح التي هي بيت الوطنيّة الفلسطينيّة الأوّل- فإنّ أكثر ما يُثقل على مشاعرنا جميعًا هو هذا الغياب الكبير لكوكبة مضيئة من آباء الثّورة الفلسطينيّة المعاصرة ومؤسّسيها الأوائل، يتقدّمهم الزّعيم الوطنيّ الفلسطينيّ الملهم، رمز ثورتنا المعاصرة، الشّهيد الخالد ياسر عرفات، الّذي التحق بجوار ربّه قبل أكثر من أربع سنوات إلى جوار

القـادة المؤسّسـين البارزيـن الشّـهداء من قيـادات الحركة ومؤسّسـيها (أبـو جهاد)، و(أبـو إيـاد)، و(أبـو السّـعيد)، و(أبـو يوسـف النّجّـار)، و(عبـد الفتّـاح عيـسى محمـود)، و(أبـو علي إيـاد)، و(أبو صـبري)، و(كمال عـدوان)، و(ماجد أبـو شرار)، و(أبـو الوليد /سـعد صايـل)، و(فيصـل الحسـينيّ)، و(أبـو المنذر).

إنّنـا في هـذا المؤتمـر العـام السّـادس لحركـة فتـح لا بـدّ لنـا، ونحن نسـتذكر بالوفـاء والإجـلال والتّقديـر أرواح شـهدائنا الأبطـال، وأسرانا وجرحانا البواسـل، مـن وقفـة جـادّة، نقـوّم فيهـا خلاصـة أدائنـا، ونراجع خلالها مـا اعـترى أوضاعنا الذّاتيّـة مـن قـوّة وضعف، و نجـاحٍ وإخفـاقٍ دون أن نغمـط حقّنا فيمـا أنجزناه نحن وشركاؤنـا مـن مكاسـب لا تُمـحى مهما طـال الوقت، ولا بـدّ لنا في مؤتمرنـا هذا من إعادة التّأكيـد بالوفـاء الدّائم لشـهدائنا الأبـرار وجرحانا البواسـل، وأن نقطع عهداً مجـددا لأسرى الحرّيّة والاسـتقلال مـن أبناء شـعبنا -إخوتنا البواسـل وراء قضبان المعتقـلات الإسرائيليّـة- أن تظـلّ قضيّـة حرّيتهـم على رأس أولوياتنـا وفي مقدّمـة اهتماماتنـا، مجددين العهـد مـرّة تلو مرّة أنّـه لن يكـون هناك سـلام دون أن يتمّ تحريرهـم جميعاً إن شـاء الله.

لقـد اجتـازت حركتنـا على مدى العقديـن الماضيـين العديد مـن المنعطفات الحـادّة، وعـبرت بسـلام كثـيراً مـن الكمائـن القاتلـة، لعـلّ أشـدّها خطـراً كانـت تداعيـات حـرب الخليـج الثّانيـة عام ١٩٩١، وقـادت حركتنـا بعـد ذلـك التّحـوّل الكبـير في المسـار السّـياسيّ الّذي قادتـه حركة (فتـح)، وأفـضى عام ١٩٩٣ وما بعده إلى إقامـة أوّل كيـانٍ وطنيّ فلسـطينيّ انتقاليّ على الأرض الفلسـطينية، كخطوة على طريـق إقامة الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة وعاصمتها القدس الشّريف، ومسـؤوليّة بنـاء السّـلطة الوطنيّة بأجهزتهـا ومؤسّسـاتها الإداريّـة والاقتصاديّـة والاجتماعيّة،

وإجـراء أوّل انتخابـات عامـة مبـاشرة عام ١٩٩٦ لبنـاء نظـام سـياسيّ ديمقـراطيّ تعـددّيّ، فانتقـل شـعبنا بذلـك من فضـاء التّاريـخ إلى حـيّز الجغرافيا، ومـن فائض سـكّانيّ تغـصّ بـه الأقطـار العربيّة المجـاورة، إلى حقيقـة كيانيّة تقف على مشـارف الاسـتقلال الوطنيّ.

إلّا أنّ ذلـك كلّـه لـم يكـن بـدون عقبـات كثـيرة، واخفاقـات كان يمكـن تجنّـب العديـد منها. فقـد كان الأداء في بعض الأوقـات غير مرضٍ، وكانـت الأهليّة لدى كثيريـن بيننـا دون المسـتوى المرغـوب فيـه لتحمّـل أمانة المسـؤوليّة وحسـن الأداء، ممّـا أفـرز مظاهـر الشّـلليّة ومراكـز القـوى والتّرهّـل وقلّـة الحسّ بجسـامة اللحظـة التّاريخيّة.

في غضـون ذلك تماهى نسـيج الحركـة الفتحاويّة مع جسـم السّـلطة الوطنيّة، وتراجـع لدينـا الاهتمـام ببنيـة فتـح وتطويرهـا. كما جـرى عقـد بعـض الرّهانات الخاطئـة، واسـتبدّ بنـا الاتّكال وحُسـن النّيّـة، وغاب قانـون المحبّة، وأشـتدّ الغمز واللمـز والإشـاعة كأداة تنافـس واغتيـال سـياسيّ للشّـخصيّة، وفقـدت فتـح مـا تمّـيزت بـه سـابقاً مـن عصبيّـة تنظيميّـة وعمـق ولاء لرسـالتها الرّياديّـة في ظـلّ المسـاءلة والمحاسبة.

وفـوق ذلـك، واجهـت مسـيرتنا الوطنيّـة مصاعـب وعراقيـل لا حـصر لهـا، أهمّهـا تراجـع إسرائيل المتواصـل عن التزاماتها تجاه اسـتحقاقات العمليّة السّـلميّة والاتّفاقيّـات الموقّعـة، ومحاولاتهـا المسـتمرّة تقويـض السّـلطة الوطنيّـة، على نحو ما تجـلّى عليه الحـال في إعادة احتـلال الضّفّة الغربيّة سـنة ٢٠٠٣، والانسـحاب أحاديّ الجانب من قطاع غزّة، إلى جانب اسـتمرار سياسـة التّوسّـع الاسـتيطانيّ وبناء جدار الفصـل العنـصريّ، وسياسـات عزل القـدس وتهويدهـا، ناهيك عن القهـر والقمع

والقتل والمطاردة والاعتقال والاجتياح، وفوق ذلك كلّه العدوان الإجراميّ على قطاع غزّة.

بعد العدوان الوحشيّ على الضّفّة الغربيّة وتدمير المقرّات الأمنيّة كافّة وعديد من المؤسّسات العامة فيها، وإعادة احتلال كامل مساحة الضّفّة الغربيّة الّذي ما زال مستمراً حتّى اليوم، فضلاً عن حصار الرّئيس الشّهيد الرّمز ياسر عرفات حتّى استشهاده.

وهكذا، فقد لحقت بنا، إلى جانب ما حقّقناه من إنجازات مهمّة، سلسلة من الخسارات والإخفاقات القاسية، كان على رأسها خسارة الانتخابات البلديّة والانتخابات التّشريعيّة في دورتها الثّانية والأخيرة، وما تلاها من انقلاب دمويّ في قطاع غزّة، هذا الانقلاب الّذي أدّى في الواقع إلى فصل قطاع غزّة عن الضّفّة الغربيّة وعن جسم السّلطة الوطنيّة، وهما أمران شكّلا معاً أشدّ خسارة سياسيّة لحقت بالحركة منذ تولّيها قيادة العمل الوطنيّ الفلسطينيّ على مدى نحو أربعة عقود زمنية متواصلة.

أمّا على الصّعيد الوطنيّ الفلسطينيّ، فإنّنا نقف في خضم مرحلة انتقاليّة، نراوح فيها بين استكمال مهامنا كحركة تحرّر وطنيّ لم تنجز بعد كامل أهدافها، وبين حالة كيانيّة أرسينا عبرها الأساسات والهياكل الرّئيسة لبناء دولة مستقلّة، وأقمنا السلّطة الوطنيّة، وشكّلنا أوّل حكومة فلسطينيّة، وأجرينا الانتخابات التّشريعيّة والرّئاسيّة، إلّا أنّ صعود بنيامين نتنياهو عام ١٩٩٦ الّذي حمل معه صعود اليمين المتطرّف، وتصعيد سياسات إسرائيل القمعيّة العدوانيّة الاحتلاليّة، والّتي تمثّلت بأبشع صورها عندما تولي الجنرال أرئيل شارون مقاليد الحكم في الدّولة العبريّة وزيارته العدوانيّة الاستفزازيّة للمسجد الأقصى

واندلاع الانتفاضة الثّانية، واجتياح الضّفّة الغربيّة وإعادة احتلالها، والشّروع في بناء جدار الفصل العنصريّ، وتدمير مقّر الرّئيس القائد الشّهيد (أبو عّمار) ومحاصرته حتّى استشهاده.

وفي غضون ذلك كلّه بقيت خطّة خريطة الطّريق ووثيقة جورج ميتشل وتفاهمات تنيت مجّرد حبر على ورق، حيث ظلّ الجانب الإسرائيلي يردّد مزاعمه بعدم وجود شريك فلسطينيّ، ويرفض العودة إلى مائدة المفاوضات، ويواصل سياساته الاستيطانيّة التّوسعيّة وتهويد القدس وعزلها، ونهجه الهادف إلى إضعاف م.ت.ف والسّلطة الوطنيّة.

أدّت هذه الأوضاع إلى جمود في مجرى المفاوضات الفلسطينيّة الإسرائيليّة طوال سبع سنوات بعد كامب ديفيد وطابا، إلى أن أطلقت الولايات المتّحدة دعوتها لعقد مؤتمر أنابوليس أواخر العام ٢٠٠٧، على قاعدة حلّ الدّولتين: دولة فلسطينيّة مستقلّة وقابلة للحياة إلى جانب إسرائيل. فتواصلت زيارات كونداليزا رايس وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة السّابقة للمنطقة، وجرى عقد سلسلة من الاجتماعات التّفاوضيّة على مستوى الرّئيس والوفد المفاوض، وهو ما سنتعرّض له بشيء من الشّرح في مكان آخر من هذا التّقرير.

أمّا على الصّعيدين الإقليميّ والدّوليّ، فإنّه يمكن الإشارة إلى جملة كبيرة من المتغيّرات الجوهريّة الّتي أثرّت على وضعنا الفلسطينيّ بصورة عميقة، لعلّ في مقدّمتها اجتياح الكويت ثمّ الحرب الأمركيّة على العراق عام ١٩٩١، وبعد ذلك احتلال العراق في وقت لاحق عام ٢٠٠٣، وما بين هاتين الواقعتين الكبيرتين من أحداث أخرى لا تقلّ أهمّيّة، مثل الانسحاب الإسرائيليّ غير المشروط من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، وصعود نجم حزب الله في لبنان كقوّة يحسب حسابها،

ووفـاة الرّئيـس حافـظ الأسـد والملـك حسـين، ووقـوع سلسـلة مـن الاغتيـالات في لبنـان كان أبرزهـا اغتيـال الرّئيـس رفيـق الحريـريّ ومـا أعقـب ذلك مـن توتّر وعـدم اسـتقرار في لبنان الشـقّيق قاد إلى العـدوان الوحشيّ البربـريّ الإسرائيليّ على لبنـان، وتدمـير الكثـير الكثير من بنـاه التّحتيّـة واقتصـاده الوطنيّ.

وكان مـن بـين أبـرز الوقائع السّياسـيّة في تلك المرحلـة اعتماد القّمـة العربيّة المنعقـدة في بـيروت عام ٢٠٠٢ (مبـادرة السّـلام العربيّـة) الّتي قدّمها خـادم الحرمين الشّريفـين الملـك عبد الله بـن عبد العزيـز، وبروز إيـران كقّوة إقليميّـة ذات تأثير متزايـد في عمـوم المنطقـة، خاصـة في لبنـان والعـراق وفي قطـاع غـزّة، والتّحّـول الظّاهـر لتركيـا باتّجـاه المنطقـة تحـت تأثـير حـزب العدالـة والتّنميـة ذي التّوجّـه الإسلاميّ.

وأمّـا أهـمّ المتغـيّرات الحاصلـة على الصّعيـد الدّوليّ، فإنّـه لا يمكـن لنـا أن نغفـل أحداثـاً وتطـورّات كـبرى وحاسـمة، مـن بينها سـقوط الاتّحـاد السّـوفياتيّ، صديقنا لسـنوات طويلـة، وما أعقب هذا السّـقوط المروّع، أوائل عقد التسّـعينات المـاضي، مـن تداعيـات طالـت أوروبا ووسـط آسـيا والـشّرق الأوسـط، حيث بدت الولايـات المتّحـدة منـذ ذلـك الوقت القّـوة الدّوليّـة العظـمى الوحيـدة المهيمنة على مـسرح السّياسـة العالـميّ، وهو أمـر اسـتثمرته خير اسـتثمار بعد أحـداث الحادي عـشر مـن سـبتمبر ٢٠٠١، حين قـادت ما يعرف باسـم الحـرب على الإرهـاب، وغزت أفغانسـتان، ثـمّ غزت العـراق بعد ذلـك عام ٢٠٠٣.

لقـد قـاد التّـورّط الأمريكـيّ في حربـين فاشـلتين بدرجـات متفاوتـة في كلّ مـن العـراق وأفغانسـتان إلى بـدء تشـكّل عالم متعـدّد الأقطـاب جـراء الصّعود الاقتصـاديّ والسّـياسيّ والعسـكريّ لعـدد مـن الدول الكبـيرة في آسـيا وأمريـكا

اللآتينيـة كالصّـين والهند والبرازيـل إلى جانب الولايات المتّحدة، وروسـيا، والاتّحاد الأوروبيّ، كمـا أدّى انفجـار الأزمـة الماليّـة العالميّـة الّـتي لـم تتوقّـف تداعياتهـا السّـلبيّة الخطـيرة على الاقتصـاد العالـميّ حـتّى اليـوم، نقـول: لقـد أدّى ذلـك كلّـه إلى تمهيـد الطّريـق لقـدوم إدارة أمريكيّـة جديـدة (الدّيمقراطيون) أكـثر انفتاحا لمعالجـة المشـاكل العالميّـة بالحوار وسياسـة اليد الممدودة بـدلاً من المواجهـة الحربيّة والحروب الاسـتباقيّة، والغطرسـة.

وليـس مـن شـكّ في أنّ بدء انتهـاء تلك الحقبـة المديدة من عـصر العلاقات الدّوليّـة القائمـة على الأحاديّـة القطبيّـة، والمواجهـات الحربيّـة قـد أعاد الاعتبـار للعـودة إلى مبـادئ الشّرعيّـة الدّوليّـة والحرّيّـة وقيـم الدّيمقراطيّة ومفاهيـم العدالة والمسـاواة وحقـوق الإنسـان، وهي تطـوّرات مـن شـأنها أن تعكـس نفسـها بهـذا القـدر أو ذاك على مختلـف مناطـق الـنّزاع والتّوتّر بمـا في ذلك هذه المنطقة شـديدة الأهمّيّـة بالنّسـبة لدول الشّرق والغـرب، خصوصًا انعكاسـاتها المحتملة على القضيّة الفلسطينيّة.

الفصل السادس

المؤتمر السادس

« فتح » والنّضال الشّاقّ الطّويل

« فتح » والنّضال الشّاقّ الطّويل

منذ أن قامت حركة فتح في ظروف ذاتيّة وموضوعيّة صعبة ومعقدة أقرب ما تكون إلى الاستحالة، كانت فتح بعد نحو عامين من انطلاق أوّل عمليّاتها العسكريّة حركة ذات دور متعاظم وحضور جماهيريّ متزايد، فغدت بعد ذلك الوقت بقليل صاحبة دور استثنائيّ في مختلف الشّؤون والشّجون الفلسطينيّة، تتحمّل القسط الأكبر من نصاب المسؤوليّة عن سائر السّياسات والمواقف والمجريات الخاصة بشعبنا على مدى أكثر من أربعة عقود زمنيّة من التّضحيات المتواصلة.

هكذا كانت فتح خلال مرحلة التّأسيس والانطلاق في السّتّينات، وهكذا أيضًا تجلّت صورتها الكفاحيّة خلال عقدي السّبعينات والثّمانينات من القرن الماضي بوصفها الحركة الفلسطينيّة الأمّ المعبّرة بخطابها الموضوعيّ المسؤول عن وجدان الشّعب الفلسطينيّ، وعن نزوعه العميق إلى نحو التّحرّر الوطنيّ واستعادة الأرض المحتلّة وتحقيق الاستقلال. وعلى كتفيها العريضين حملت فتح المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بجدارة واستحقاق مشهود بهما على أوسع نطاق، فقدّم لها الشّعب الفلسطينيّ داخل الوطن وفي الشّتات زمام القيادة طوعاً دون إكراه، وعقد على ساريتها الرّهان الأعظم، رهان الحرّيّة والاستقلال.

ولعلّ فيما ندعو إليه من تجديد هيكليّ في بنية حركة فتح، ومن إعادة تعريف للمفاهيم، وإجراء ما يمكن من المراجعات النّظريّة ممّا قد يفتح المجال أمام تطوير برنامج كفاحيّ متوازن، يوائم بدرجة عالية بين مختلف أوجه

الكفـاح الوطـنيّ، ويصطفي أكـثر أسـاليبه توافقًا وجـدوى مع مقتضيـات المصلحة الوطنيّـة، وذلـك كلّه على أسـاس واحـد من أهـمّ ثوابت عملنـا الحركيّ، وهـو بإعادة التّأكيـد على حقّنـا المـشروع في الكفـاح والمقاومـة مـن منطلـق اعتقادنـا الجماعيّ الرّاسـخ، أنّ أيّ محاولـة لتبهيـت ملامـح هـذا الوجـه الفتحـاويّ الثّـوريّ الأصيـل هـو بمثابـة محاولـة لإنهـاء الدّور المركـزيّ للحركـة، ومـن ثـمّ تغييبها عـن المسرح السّـياسيّ الفلسـطينيّ فيمـا بعد.

وقـد تكـون هناك أخطـاء أخرى قارفتهـا فتح في طـور ما بعد توليهـا مهمّة تأسـيس السـلّطة الوطنيّـة وإدارتهـا، غـير أنّنـا لسـنا الآن بصـدد إجـراء محاكمـة تاريخيّـة بقـدر مـا نحـن هنـا في مقـام تشـخيص خصائـص هـذه المرحلـة، وتحديد أولويّاتهـا، واسـتعراض متطلّبـات اجتيـاز مصاعبهـا الكثـيرة، وتسـوية حسـاباتها المؤجّلـة طويـلاً مع نفسـها.

فضـلاً عـن ذلـك هنـاك جملـة مـن المتطلّبـات الكفيلـة بتحقيق مـا تصبو إليـه حركـة فتـح، ويتطلّـع إليـه المجمـوع الوطـنيّ الفلسـطينيّ في هـذه المرحلـة المصيريّـة، فهنـاك دون ريـب الكثير مـن القضايا التّفصيليّـة الّتي تتطلّبهـا عمليّة اسـتنهاض الحركـة وتنظيـم صفوفهـا، وضبـط إيقاعهـا والـتزام كوادرهـا بـأداء مهمّاتهـم بإخـلاص وكفاية.

إزاء ذلـك كلّـه، فإنّنـا مطالبـون على مسـتوى الحركـة وعلى المسـتوى الوطـنيّ الفلسـطينيّ العـام إدراك متطلّبـين لا تسـتقيم بدونهـا أيّ مراجعـات ذاتيّـة أو عمليّـات إصلاحيّـة، وهـذه المتطلّبـات العامـة هي:

الأوّل: التّوافـق على إدارة الـصّراع ومقاومـة الاحتـلال وتعزيـز مقوّمـات الصّمـود على نحـو متوافق عليـه، يراعي الأولويّـات، ويقلل الخسـائر والآلام، ويعظم

مـن تراكم حجـم الانجازات ومن القـدرة الذّاتيّة على المواجهـة والصّمود والمقاومة بـكلّ أشـكالها المشروعة، وحمايـة السّـلطة الوطنيّة.

الثّـاني: التمّسّـك بالدّيمقراطيّـة، ليـس كواقعـة انتخابيّـة مجسّـدة فقـط عبر صنـدوق الاقـتراع، وإنّمـا كنهـج تربـويّ وثقافـة اجتماعيّـة ومسـلك عام. وبقدر مـا نحـن ملزمـون بدمقرطـة حركـة فتـح باعتبـار ذلـك شرطـاً مهمّـاً مـن شروط اسـتنهاضها، فنحـن ملزمـون بالقـدر ذاته بدمقرطـة الحيـاة الوطنيّة الفلسـطينيّة، ضمـن إطار منظومة مؤسّسـات منظّمـة التّحرير الفلسـطينيّة والسّـلطة الوطنيّة ما أمكننـا ذلـك، وذلـك على قاعـدة الفهـم أنّ الدّيمقراطيّة ليسـت حدثاً عابـراء وإنّما هي عمليّـة ثقافيّـة فكريّـة دائمـة وفق مـا اسـتقرّت عليـه التّجـارب الدّيمقراطيّة.

آخذين بالاعتبار أنّ الحياة الدّيمقراطيّة تقوم وتزدهر بشرطين أساسيين:

الأوّل: تداول سلميّ للسّلطة.

الثّـاني: احـترام القواميـم والأنظمـة والالـتزام بهـا، والعمـل وفـق أحكامهـا ضمـن الأطـر والمؤسّسـات المختصّـة، والفصـل الحقيـقيّ بـين السّـلطات الثّـلاث: التّنفيذيّـة والتّشريعيّـة والقضائيّـة.

إن حـاضر الحركـة الفلسـطينيّة ومسـتقبلها في هـذه الآونـة يضعنـا أمـام جملـة مـن التّحديّات الكبـيرة المطروحـة، سـواء تعلّقت هـذه التّحّديـات بخياراتنا السّياسـيّة، أو بعلاقاتنـا الدّاخليّـة مـع الـكلّ الوطـنيّ، أو بتطويـر علاقاتنـا مـع المحيطـينِ: العـربيّ والدّوليّ، وأهـمّ هـذه التّحدّيـات:

١. إعادة جـلاء صـورة فتـح التّاريخيّـة، ونفض الغبـار الّذي علق بهـا على مدى السّـنوات القليلـة الماضية.

٢. تجديد التّمسّك بخيار الصّمود والمقاومة بكلّ اشكالها المتاحة، وبكلّ الأشكال المشروعة والملائمة لطبيعة هذه المرحلة بما في ذلك المقاومة الشّعبيّة السّلميّة ضدّ الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصريّ ومخطّطات تهويد القدس وعزلها.

٣. التّمسّك بخيار تحقيق السلام العادل والشّامل، وكذلك السعي إلى بلوغ أهدافه المشروعة بكلّ اهتمام وجدّيّة واقتناع، وباعتبار ذلك شكل من أشكال الكفاح الوطنيّ.

٤. تعزيز مبدأ الدّيمقراطيّة المركزيّة والمساءلة والشّفافية، وممارسة النّقد والنّقد الذّاتيّ وكلّ ما من شأنه تعزيز هيكلة المؤسّسة الحركيّة، وإجراء الانتخابات الدّاخليّة في مواعيدها بانتظام على كلّ المستويات وفي جميع الأطر الحركيّة.

٥. الاستجابة الواعية لتحدّي البرنامج الأصوليّ المطروح ومواجهة أدواته ومخرجاته، الّتي اتّسع نطاق تعبيراتها عبر السّنوات القليلة الماضية، وذلك عبر مواجهة تنظيميّة سياسيّة فكريّة واعية طويلة المدى، وخطاب إعلاميّ متنوّر يلامس المشاعر الوطنيّة ويشدّد على الخصوصيّة الفلسطينيّة.

وليس من شك في أنّه تقع بين مفاصل هذه التّحدّيات الكبرى سلسلة أصغر من التّحدّيات العمليّة ذات الصّفة الإجرائيّة الّتي تلحّ علينا منذ أمد غير قصير، ومنها:

١. التّمسّك بالثّوابت الوطنيّة الّتي أكدت عليها حركتنا ومنظّمة التّحرير

الفلسطينيّة في جميع المفاوضات الثّنائيّة والمتعدّدة واللقاءات الرّسميّة مع الدّول والمنظّمات الدّوليّة.

٢. حلّ إشكاليّة العلاقة المتداخلة بين كلّ من مفردات السّلطة الوطنيّة ومنظّمة التّحرير الفلسطينيّة وحركة فتح، وذلك من خلال إجراء مراجعة عمليّة تستلهم العبر والدّروس الملائمة من إخفاقات التّجربة السّابقة ومن مخرجاتها، وذلك وفق ما تقتضيه المستجدّات الفلسطينيّة الرّاهنة، وتمليه الضّرورات المستقبليّة أيضاً.

٣. إجراء موازنة دقيقة بين مهمّات حركة التّحرّر الوطنيّ الّتي لا تزال قائمة ملء السّمع والبصر، وبين استحقاقات مرحلة البناء الكيانيّ الوطنيّ الاستقلاليّ، وذلك من منطلق أنّ المواءمة الحصيفة بين المهمّات المتداخلة هذه هو تعبير عن خاصيّة فلسطينيّة استثنائيّة لم تعرفها تجارب الشّعوب الأخرى، الأمر الّذي يقتضي منّا العمل ما امكن على فضّ التّداخل وتوضيح الالتباسات كلما كان ذلك ممكناً.

٤. مواصلة الإمساك بمفاتيح النّظام السّياسيّ الفلسطينيّ (السّلطة والحكومة والمنظّمة)، والتّمسّك الشّديد بوجود فتحاويّ فاعل في جميع مكّونات هذا النّظام وخاصة المجلس التّشريعيّ والمجلس الوطنيّ والحكومة والمنظّمة، وعدم التّخليّ عن المكانة المركزيّة للحركة، أو السّماح بتهميش دورها في أيّ من مكّونات هذا النّظام.

٥. معالجة الأزمة الماليّة الذّاتيّة المتفاقمة، وكسر طوق الحصار الماليّ المديد على الحركة، والعمل الدّؤوب لتوفير الموارد الماليّة الكافية لتأمين المتطلّبات الحركيّة، ولتعزيز حضورها وفعاليّتها الجماهيريّة.

٦. التّضامن والتّعاون مع القوى والأحزاب العربيّة والدّيمقراطيّة والاشتراكيّة والإسلاميّة في مختلف أنحاء العالم.

٧. تمكين المرأة، وصيانة وضمان حقّها في المشاركة السّياسيّة وفي صنع القرار، وحماية سائر حقوقها الاقتصاديّة والاجتماعيّة، لاسيّما ضمان عدم التّمييز ضدّها في التّشريعات والعمل.

٨. الاهتمام الكبير والأكيد بالأجيال القادمة: الأشبال والزّهرات، والشّبيبة الثّانويّة، والشّبيبة الجامعيّة، وتنمية عمليّة التّدريب والتّثقيف والتّوعية والتّربية الحركيّة لهذه الأجيال الّتي هي أمل المستقبل وقادة الغد.

٩. وأخيراً لا بدّ من إعادة التّأكيد - وفي كلّ مناسبة- أنّ على منظّمة التّحرير الفلسطينيّة هي الممثّل الشّرعيّ الوحيد لشعبنا الفلسطينيّ في الدّاخل والخارج، وهي المرجعيّة السّياسيّة العليا لشعبنا ومؤسّساته المختلفة، ويجب أن تتّسع لمشاركة جميع القوى والفصائل الوطنيّة والإسلاميّة في صفوفها مع ضرورة العمل الجادّ على تطويرها وتفعيلها، والعمل دائماً لتظّل فتح في موقع القيادة فيها كضمانة وطنيّة أكيدة لشعبنا.

وكما تعلمون، فقد توقّفت هذه المفاوضات فعلّياً بعد أن قدم أولمرت استقالة حكومته، ودخلت الأحزاب الإسرائيليّة في حمّى الحملة الانتخابيّة للكنيست الإسرائيليّ، وذلك بعد أن كانت المفاوضات قد تكثّفت وتتابعت أكثر من أيّ مفاوضات سابقة، حيث تحقّقت بعض الإنجازات الّتي إن استؤنفت المفاوضات بعدها بشكل جادّ استناداً إلى الشّرعيّة الدّوليّة والحقوق يمكن البناء عليه، وذلك وفق عدّة مبادئ:

الأوّل: المبدأ القاضي بالقبول بمنهجيّة وقواعد العمليّة التّفاوضيّة كما أشرنا إليها سابقاً.

الثّاني: المبدأ القاضي بالقبول بوضع جميع قضايا المفاوضات بما في ذلك القدس على مائدة التّفاوض الجادّ. وقد عبّرت السّيّدة ليفني عن ذلك بوضوح مع حركة شاس عندما كان الحديث معها لتشكيل حكومة جديدة، ورفضت الاستجابة لطلب شاس باشتراط رفض بحث القدس في المفاوضات المقبلة.

الثّالث: المبدأ القائم على اعتراف كلّ من إسرائيل والولايات المتّحدة بصورة واضحة على أنّ الأرض الفلسطينيّة المحتلّة الجاري التّفاوض حولها هي المنطقة الّتي تشمل الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة بما في ذلك غور الأردّن، والبحر الميّت، والقدس، والمناطق الحرام، " وقد سجّل ذلك في محاضر الاجتماع مع السّيّدة كوندليزا رايس وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة السّابقة بحضور الوفدينِ: الفلسطينيّ والإسرائيليّ، كما كرّرت ذلك في لقائها في ذات اليوم مع الرّئيس (أبو مازن) في المقاطعة في رام الله.

الرّابع: عرض رئيس الحكومة الإسرائيليّة السّابق إيهود أولمرت في آخر لقاء له مع الأخ الرّئيس (أبو مازن) عرضًا شفويًا دون أيّ خرائط الانسحابَ من الضّفّة الغربيّة مع الاحتفاظ بما نسبته ٦,٨٪ منها مقابل تعويضنا بأراضٍ تبلغ ما نسبته ٥,٧٪، على أن يكون الفرق بين النّسبتين بدل الممر الآمن الّذي يربط بين الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، وبطبيعة الحال لم نقبل ذلك.

وقد فهمنا في حينه أنّ غالبيّة الأراضي الّتي تعرض إسرائيل مبادلتها معنا تقع في جنوب الضّفّة الغربيّة، مقابل احتفاظها بأراضٍ من القدس والمناطق المحيطة بها، والكتل الاستيطانيّة.

الخامس: قضيّة اللاّجئين: ظلّت مواقف رئيسة الوفد الإسرائيليّ تسيبي ليفني ترفض خلال كلّ جولات التّفاوض عودَة أيّ لاجئ لإسرائيل بينما ظلّ موقفنا التّفاوضيّ حقّ العودة لجميع اللاّجئين الرّاغبين في العودة وفق القرار ١٩٤، بينما حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي السّابق عرض عدد من الأرقام للعودة رفضها الرّئيس أبو مازن.

السّادس: أمّا بالنّسبة لقضايا الأمن والمياه وغيرها من القضايا المتفاوض عليها في اللجان الفرعيّة الأخرى الّتي أشرنا إليها سابقا، فالفجوة لا تزال كبيرة في المواقف والمفاهيم بين الطّرفين.

إنّ النّتائج الّتي توصلنا إليها سابقًا تضعنا أمام فجوةٍ كبيرةٍ في المواقف الّتي ما زالت إسرائيل تستند فيها إلى أنّها تفاوض على أرض تسيطر، عليها ويعتبرونها أرض إسرائيل.

وعندما تمّ تنصيب حكومة نتنياهو وليبرمان ويعلون وشاس فإنّ الأمور بدت أكثر صعوبة إن لم تكن مستحيلة، خاصة بعد تصريحات ليبرمان البائسة، وبرنامج نتنياهو الّذي أعلن فيه عن أربعة مسارات مع الفلسطينيين وهي:

- المسار الاقتصاديّ الّذي سمّاه السّلام الاقتصاديّ؛ أي تحسين الأحوال المعيشيّة.
- المسار الأمنيّ: وهو المسار المعروف لنا ماذا تريد إسرائيل منه.
- المسار الثّالث: ترتيبات إداريّة؛ أي العودة إلى التّقاسم الوظيفيّ مع إسرائيل.
- المسار الرّابع الّذي لم يعلن رئيس الحكومة الإسرائيليّة الجديد عنه استمرار عمليّات الاستيطان وتكثيفها، واستمرار بناء جدار

الفصل العنصريّ في ظلّ استمرار سياسات القبضة الحديديّة ضدّ الفلسطينيين، وذلك من اجل استمرار سياسة تنفيذ المشروع الإسرائيليّ وتطبيقه وكتابته على الأرض كخطوة على طريق الانسحاب الأحاديّ الجانب من الضّفّة الغربيّة كما حدث في غزّة، وتركها فيما بعد كانتونات ومعازل إلى أجل غير مسمّى.

ولعل خطاب نتنياهو في جامعة بار ـ إيلان يوم ٢٠٠٩/٦/١٤ الّذي أقرّ فيه لأوّل مرّة بإقامة دولة فلسطينية، وضمّنه سلسلة من الشّروط التّعجيزيّة الّتي من شأنها تفريغ مفهوم الدّولة من محتواه الحقيقيّ ما يؤكّد على أنّ إسرائيل ماضية في مراوغاتها المعهودة، وأنّ الفجوة الّتي كانت واسعة في السّابق لا تزال واسعة، وأنّ الطّريق إلى تحقيق السّلام طويل جّداً، مما يقتضي خلق مزيد من الرّوافع الوطنيّة والقوميّة والدّوليّة القادرة على تحقيق المشروع الوطنيّ الاستقلاليّ الفلسطينيّ.

إن هذا الوضع يقتضي منّا مراجعة شاملة للعمليّة السّلميّة والمفاوضات الثّنائيّة والتّوجّه بلا تردّد ودون إبطاء إلى الإعلان والتّمسّك والعمل على تحقيق ما يلي:

أوّلاً: النّظر في عدم العودة إلى المفاوضات الثّنائيّة ما لم تلتزم إسرائيل بما يلي:

- التّوقّف عن جميع النّشاطات الاستيطانيّة بما في ذلك النّمو الطّبيعيّ، وإزالة جميع البؤر الاستيطانيّة الّتي أقيمت بعد عام ٢٠٠٠ والّتي تزيد عن ١٦٠ بؤرة استيطانيّة في الضّفّة الغربيّة.

- التّوقّف عن سياسات التّهويد لمدينة القدس بما في ذلك إعادة فتح المؤسّسات الفلسطينيّة الّتي أغلقت جميعها بما يتضمن بيت الشّرق، والتّوقّف عن جميع أعمال الحفريات تحت المسجد الأقصى وفي البلدة القديمة، وهدم المنازل، وتغيير المعالم، وسرقة الآثار والحجارة الأثريّة الثّمينة كما حدث جنوب المسجد الأقصى (قصور الأمويون)، وإزالة جميع الحواجز والمعابر وجدار الفصل الّتي أقيمت حول القدس لعزلها بعد عام ٢٠٠٠.

- الانسحاب من مناطق (أ) وعدم دخولها من قبل قوّات الأمن الإسرائيليّة، وتحويل مناطق (ب) جميعها إلى مناطق (أ)، وتنفيذ إعادة الانتشار الثّالثة كما نصّت على ذلك اتّفاقيّة أوسلو.

- الإعلان عن استعدادها للانسحاب من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة وفق برنامج زمنيّ يتمّ الاتّفاق عليه كما حدث مع الإخوة العرب ممّن تفاوضوا معها قبلاً.

- الاهتمام والتّركيز على الدّعوة لعقد مؤتمر دوليّ خاص بالقضيّة الفلسطينيّة يؤكّد على المرجعيّات الخاصة بالقضيّة الفلسطينيّة ومفرداتها وفق الشّرعيّة الدّوليّة ومبادرة السلام العربيّة: الأرض والحدود، والقدس، والاستيطان، واللاّجئين، والمياه، والأمن.

وما لم يتمّ تعريف هذه القضايا بجهد دوليّ فاعل فإنّنا سنبقى ندور الى أجل غير معلوم في حلقة مفرغة، وستظلّ إسرائيل تراوغ كسباً للوقت ومضيعة للجهد؛ لاستكمال مشروعها الاستيطانيّ العنصريّ وجدار الفصل العنصريّ على الأرض كحقيقة أمر واقع.

ثانياً: التّوجّه بكلّ الإخلاص والجدّيّة لاستعادة الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة، وإنجاح الحوار الوطنيّ الفلسطينيّ، وإنهاء جميع القضايا العالقة، وتشكيل حكومة توافق وطنيّ فلسطينيّة تحظى بقبول ودعم من الشّعب الفلسطينيّ أوّلاً ومن المجتمع الدّوليّ ودول المنطقة ثانياً.

ثالثاً: انتظام اجتماعات مؤتمرات فتح، وتعزيز وحدة الحركة وتفعيل مؤسّساتها وجميع أطرها وتأمين كلّ متطلّبات مهامها وعملها، وتعزيز الرّوابط والصّلات بين فتح وجميع القوى والأحزاب العربيّة والإسلاميّة والاشتراكيّة والدّوليّة، وتأمين الموارد الماليّة اللآزمة لعملها، وإطلاع قيادة الحركة ومشاركتها في العمليّة السّياسيّة بشكل عام والعمليّة التّفاوضيّة بشكل خاص.

رابعاً: تفعيل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة وتطويرهافي جميع دوائرها ومؤسّساتها، وتأكيد مشاركة جميع القوى الوطنيّة والإسلاميّة في إطار مؤسّساتها وخاصة المجلس الوطنيّ، والمجلس المركزيّ، واللجنة التّنفيذيّة.

خامساً: تفعيل علاقات الحركة العربيّة والدّوليّة ومع القوى والأحزاب الاشتراكيّة والدّيمقراطيّة والإسلاميّة وتطويرها .

سادساً: التّعامل بإيجابيّة مع مبادرات الإدارة الأميركيّة السّابقة بقيادة الرّئيس باراك أوباما ووزيرة خارجيّته السّيّدة هيلاري كلينتون ومبعوثه السّيّد جورج ميتشل، والتّأكيد على ضرورة توفّر متطلّبات للمفاوضات وتعريف القضايا الوطنيّة والحقوق المشروعة لشعبنا والتّفاوض لتنفيذها، والاهتمام بدراسة مقترحات الرّئيس الأمريكي (ترامب)، هذه المقترحات الّتي تشكل انحيازاً كبيراً لإسرائيل.

الحوار الوطنيّ الفلسطينيّ والمصالحة الفلسطينيّة:

على خلفيّة الانقسام الدّاخليّ الّذي لا سابق له في تاريخ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، ومع اشتداد تفاقم معاناة شعبنا في قطاع غزّة المحاصر، وتعرّض هذا الشّعب لعدوان وحشيّ إسرائيليّ غاشم، أودى بحياة آلاف الشّهداء والجرحى، ودمّر معظم البنية التّحتيّة، وشرّد عشرات الآلاف من الأسر، فضلاً عن اشتداد المطالبات العربيّة والدّوليّة بضرورة إنهاء هذا الانقسام الشّائن، وسحب تداعياته السّلبيّة علينا من بين أيدي إسرائيل الّتي أحسنت استثماره، نقول على خلفيّة ذلك كلّه أنّنا استجبنا لنداءات شعبنا ومصالحه، وتجاوزنا ألم الانقلاب الدمويّ على السّلطة الوطنيّة، ومضينا بإخلاص لاستعادة وحدة الوطن بجناحيه، واسترداد أحد أهمّ أوراق القوّة لدينا، ألا وهي وحدتنا الوطنيّة، ملبّيين دعوة مصريّة كريمة لاستضافة حوار وطنيّ شامل، ينهي مأساة الانقسام، ويعالج أسبابه، ويؤسّس لمرحلة جديدة في مسيرة كفاحنا الوطنيّ المجيد.

وهكذا، ذهبنا في أوائل أيلول سبتمبر من العام ٢٠٠٨ إلى القاهرة لإجراء أوّل جولة استطلاع شاملة، والتّعرّف على نوايا حركة حماس ومدى جدّيّة استجابتها للدّعوة المصريّة بإنهاء حالة الانقسام، والتّوصّل إلى نتائج عمليّة ملموسة تخصّ سائر الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الحوار الدّاخليّ الفلسطينيّ، وهي خمس موضوعات:

١. تشكيل حكومة وفاق وطنيّ لفترة انتقاليّة لا تتعدّى مدّتها أوائل العام ٢٠١٠، تلتزم بما التزمت به منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، وعلى نحو لا يُعاد معه الحصار الّذي فرض على السّلطة الوطنيّة في السّابق.

٢. إعادة بناء الأجهزة الأمنيّة على أسس مهنيّة لا فصائليّة وفق ما سبق أن توصلنا إليه في وثيقة الوفاق الوطنيّ.

٣. إجراء انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة، ومعها انتخابات المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ حيث أمكن، وذلك في موعد أقصاه يوم ٢٠١٠/١/٢٥، أي مع انتهاء ولاية المجلس التّشريعيّ الحاليّة.

٤. إعادة بناء مؤسّسات منظّمة التّحرير الفلسطينيّة على الأسس الّتي جرى الاتفّاق عليها بنتيجة حوارات القاهرة في آذار ٢٠٠٥.

٥. إجراء المصالحة الوطنيّة على نحو يسّوي آثار الحرب والقتل والاختطاف، وينهي مطالب الثّأر والانتقام والمطالبات النّاجمة عن الأحداث الّتي رافقت الانقلاب الدمويّ وما لحقه من أحداث مماثلة.

والحقّ أنّ وفدنا إلى جلسات الحوار الّتي تعدّدت فيما بعد، ودخلت طورها الأكثر جدّيّة منذ بداية العام ٢٠٠٩، كان يحمل معه تراثًا مديدًا من ثقافة الحوار الأصيلة، ورغبة جادّة في استعادة اللحمة الوطنيّة واسترداد قطاع غزّة إلى مظلّة الشّرعيّة الفلسطينيّة، ليس فقط من أجل فكّ الحصار عن شعبنا في غزّة تمهيداً لإعادة إعمار القطاع المدّمر، وليس فحسب من أجل تعزيز موقفنا التّفاوضيّ بعد أن بات الانقسام سيفاً مسلطاً على رقابنا لدى كلّ حديث دوليّ عن معوّقات استئناف عمليّة السّلام المعطلة، وإنّما أيضًا من أجل تبديد الصّورة السّلبيّة المحزنة الّتي علقت بكفاحنا الوطنيّ، خصوصاً بعد تلك المشاهد المخزية من صور القتل، ورمي المناضلين عن أسطح البنايات العالية، وتقطيع أرجل العديد من الشّباب من القوى الأمنيّة من تحت الرّكبة، والتّمثيل بالجثث والسّحل في الشّوارع، وكلّ ما رافق الانقلاب الدمويّ من مظاهر لن تمحى من الذّاكرة الفلسطينيّة.

لـم يكـن مـن الصّعـب على وفدنـا فهم الموقـف التّفـاوضيّ لحركـة حماس في وقـت مبكـر من بدء جلسـات الحـوار في القاهـرة، وكشـف سـياقاته المرجحة منذ الجلسـة الأولى، حيـث اتّضح لنـا بكلّ جـلاء أنّ الوفد الحمسـاويّ يعتمد سياسـة كسـب الوقـت وإطالـة أمد التّفـاوض إلى أطول مـدّة ممكنة، وأنّـه كان يتمترس عند القضايـا الخلافيّـة ويتشـدّد في وجهـة نظـره، ثـمّ يطلـب فـترة إضافيّـة مـن الوقت للتّشـاور مـع قياداته كلمـا ضاقت عليـه هوامـش المناورة.

والحـقّ أنّ وفـد حمـاس ظـلّ يتـذرع طـوال الوقـت تـارة بـأنّ هنـاك ضغوطاً خارجيّـة: أمريكيّـة وإسرائيليّـة، تحـول دون نجـاح الحوار، ويـدّعي طوراً آخـر أنّنا نطالـب حركـة حمـاس الاعـتراف بإسرائيـل (وهو غـير صحيـح)، ويتعلّـل في كلّ وقـت بوجود اعتقالات سياسـيّة في الضّفّـة الغربيّة تمنع التّوصّـل إلى أيّ توافق دون الإفـراج المسـبق عن هـؤلاء الموقفـين لأسـباب أمنيّـة وقانونيّة.

وكان لافتًـا لنـا أنّـه عشـيّة كلّ جلسـة حـوار مقبلـة كانت حماس تشـنّ حملة إعلاميّـة ضـدّ السّـلطة الوطنيّـة وضـدّ حركة فتـح والرّئاسـة الفلسـطينيّة على نحو كان يشي سـلفاً بعـدم وجود إرادة سياسـيّة لديها لإنهاء الانقسـام واسـتعادة الوحدة الوطنيّة.

ومـع أنّنـا اتّفقنـا أكـثر مـن مـرّة على وقـف تلك الحمـلات لتحسـين أجواء الحـوار الدّاخليّـة إلّا أن أجهـزة حماس ومنابرهـا الإعلاميّة المتعدّدة الوسـائط كانت تسـارع في عـودة هجماتهـا الكلاميّة المصحوبة بإجـراءات قمعيّة فظّـة، تطال بعض مـن قيـادات وكـوادر حركـة فتـح في قطـاع غـزّة، دون أن تتـورّع عن توجيـه تهمة التّعامـل والتّخابـر مـع إسرائيـل لهـذه القيـادات المناضلـة، وذلـك كلّـه مـن أجل تسـويغ حـدّة موقفهـا الهجـوميّ في الإعـلام وعلى الأرض معاً.

وكان لافتًا لنا أيضًا أنّه في الوقت الّذي كانت فيه حملات حماس التّصعيديّة ضدّ فتح والسّلطة والرّئاسة، تمضي منتهكة كلّ المحرّمات الوطنيّة، كانت الحركة الإسلاميّة تبدي ليونة غير مألوفة في تعاطيها مع الانتهاكات الإسرائيليّة، بل ومع الاعتداءات العسكريّة على قطاع غزّة، ناهيك عن استسلامها لسياسة تشديد الحصار والمنع والتّجويع المفروضة على القطاع المدّمر، معلّلة النّفس على ما يبدو بحدوث تطوّرات مواتية تمكّنها من اختراق جدار العزلة والنّبذ، وتمنحها بعض الشّرعيّة الدّوليّة، خصوصاً بعد أن تزايدت في الآونة الأخيرة بعض مظاهر الانفتاح الجزئيّ والمفاتحات غير الرّسميّة من جانب بعض البرلمانيين والمسؤولين الغربيين السّابقين، وفي مقدّمتهم الرّئيس الأمريكيّ الأسبق جيمي كارتر.

على أي حال، فقد تواصلت جلسات الحوار على نحو ثنائيّ بين فتح وحماس تحت إلحاح الأخيرة بضرورة التّفاهم المسبق بين الطّرفين قبل ضمّ ممثلي الفصائل والشّخصيّات الوطنيّة الّتي سبق لها الاشتراك في حوارات القاهرة. ومع أنّنا كنّا لا نرغب في الذّهاب إلى أيّ جلسة بدون شركائنا في منظّمة التّحرير والمشروع الوطنيّ إلّا أنّنا استجبنا لهذه الرّغبة الحمساويّة غير المفهومة، إلّا على أنّها محاولة لتهميش الفصائل الأخرى، وتجنّب الظّهور بمظهر العزلة أمام الإجماع الوطنيّ. أقول: استجبنا لهذا التّكتيك الحمساويّ مكشوف الأهداف من أجل سحب كلّ الذّرائع التّعطيليّة وإبطال كلّ مسوّغ قد تتحجّج به حماس لإنهاء الحوار قبل أن يحقق ثماره المرجوّة.

وفي هذا السياق، أجد أن من الواجب علينا -كوفد مفاوض- الإشادة بحسن تفهّم الرّاعي المصريّ وطول صبره وعمق رغبته في تذليل كلّ عقبة كانت تصطنعها حماس لإغلاق باب الحوار وإلقاء تبعات فشله على وفدنا أو حتّى على

الوسيط المصريّ، حيث كثيراً ما كان إعلام حركة حماس الرّسميّ والرّديف يشنّ حملة افتراءات على مصر، ويهدّد بعدم العودة إلى الحوار من جديد، ويشكو من انحياز مصريّ مزعوم لصالح وجهة نظر وفد فتح، ويمعن في تسميم الأجواء وتصعيد الممارسات الانتقاميّة ضدّ شبابنا في غزّة، وذلك كلّه من أجل تفشيل الحوار، والاحتفاظ بالقطاع المحاصر كقاعدة لمشروع الإمارة الإسلاميّة الموهومة، والانطلاق من تلك القاعدة -ولو بعد حين- لتكرار التّجربة المستحيلة في الضّفّة الغربيّة، وإن أمكن في ديار عربيّة وإسلاميّة قريبة أو بعيدة.

المؤتمر العام السّادس لحركة «فتح»

التّقرير التّنظيميّ

مقدّمة

تنطلق حركة التّحرير الوطنيّ الفلسطينيّ/ فتح في رؤيتها لتعزيز بنائها التّنظيميّ واستكماله من دورها التّاريخيّ في تقرير قيادة وإنجاز البرنامج الوطنيّ العام المتمثّل في النّضال لتمكين الشّعب الفلسطينيّ من ممارسة كامل حقوق الوطنيّة المشروعة في تقرير مصيره على أرضه، وإقامة دولته الفلسطينيّة المستقلّة كاملة السّيادة على الأرض الفلسطينيّة المحتلّة عام ١٩٦٧، وحقّ اللاّجئين في العودة وفق القرار ١٩٤، وتحقيق وحدته كشعب ذي هويّة واحدة في كافة أماكن وجوده كافّة داخل فلسطين وخارجها، وفي تحقيق حقوقه الثّابتة غير القابلة للتّصرّف كاملة.

أنّ مثل هذه الرّؤية تنعكس على البناء التّنظيميّ استنادًا إلى مفهوم شموليّ واسعٍ ومحدّد لعقيدة الأمن القوميّ الفلسطينيّ كما تراها وتمارسها حركة فتح، ممّا يعني بالضّرورة مواجهة الأخطار الّتي تهدّد شعبنا وجودة وصموده ووحدته وديمومته وجوده على أرض فلسطين ، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتّحلّل من جميع روابطه الكولونياليّه الاستيطانيّة، وإزالة جميع آثاره بهدف خلق قاعدة وملاذ آمن، وإيجاد التّواصل العضويّ ما بين قطاع غزّة والضّفّة الغربيّة، وما بين القاعدة والشّتات من خلال الحلّ العادل لقضيّة اللاّجئين وفق القرار ١٩٤.

وكما أنّ هذه الرّؤية وهذه المفاهيم تشكّل أساس دليل العمل للمرحلة المقبلة فإنّ التّنظيم -بهيكليتّه وعقيدته وبنيته- يشكّل الجسم والأداة لممارسة وتنفيذ برامج العمل الّتي تحدّدها الحركة لنفسها في المراحل المختلفة من مرحلة التّحرّر الوطنيّ.

وإذا كانت الحركة قد انطلقت ، قبل عدوان واحتلال عام ١٩٦٧، بإطلاق الرّصاصة الأولى كجهاز شبه عسكريّ من خلال قوّات العاصفة، فإنّ الحركة قد اتّسعت كالتيّار لتتجاوب مع تطوّرات الوضع ومتطلّبات مواجهة التّغيّرات في آفاقها ودوائرها ومستوياتها المتباينة لتصل الآن إلى ممارسة قيادتها لحركة الشّعب الفلسطينيّ في تنفيذ برنامجه الوطنيّ العام، فإنّ المتطلّبات الواقعيّة والعمليّة للتّعامل مع الحاضر بتحدّياته ومحدّداته الكثيرة لا تغني عن الضّرورة المطلقة للحفاظ على الثّوابت الأساسيّة الّتي نشأت عليها ومن أجلها البنية التّنظيميّة لحركة فتح، والّتي كانت قوّات العاصفة جزءًا أساسيّا من بنيتها التّنظيميّة.

وبالمثل، فإنّ احتمالات ومتغيّرات الآفاق المستقبليّة لمواصلة النّضال من أجل التّمكّن من مواجهة الأخطار الوجوديّة الّتي تهدّد الشّعب الفلسطينيّ، مع ما يرافق ذلك من انحسار إمكانات تحقيق تسوية عادلة يتّفق عليها مع تواصل اتّجاه المقوّمات الأساسيّة للمجتمع الإسرائيليّ نحو مزيد من التّشدّد اليمينيّ والعنصريّ، ومع احتمالات انتقال النّضال الوطنيّ الفلسطينيّ المستقبليّ من التّعامل مع الاحتلال والصّمود أمام سياسته التّهجيريّة والتّهويديّة إلى أشكال أخرى من النّضال قد يفرضها علينا هذا النّزوع الإسرائيليّ المتزايد نحو العنصريّة والفاشيّة ، ومنها التّحوّل نحو النّضال ضدّ التّمييز العنصريّ (الابرتهايد) استرشادًا بنموذج وتجربة النّضال الّذي كان سائداً في جنوب إفريقيا.

طبيعة هذه المرحلة الّتي ينعقد فيها المؤتمر السَّادس، ومفترق الطّرق التّاريخيّ الّذي نواجهه يفرض على حركة فتح استكمال وتعزيز وتفعيل بنيتها التّنظيميّة بما يمكّنها من التّعامل مع الحاضر ومتطلّباته من خلال استكمال بناء مؤسّسات السّلطة الّتي هي الوليد الشّرعيّ لحركة فتح، وتصحيح التّشوّهات الّتي تعرّضت لها مؤسّسات السّلطة في مرحلة انحسار دور الحركة في قيادة وبناء هذه المؤسّسات من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز قدرة التّنظيم على تفعيل بل وإعادة بناء مؤسّسات منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، والّتي كانت هي الأخرى قد قطعت مراحل مهمّة في بنائها في ظلّ قيادة حركة فتح ، ثم أدّت ظروف كثيرة إلى تهميش هذه المؤسّسات في السّنوات الماضية ، تتطلّب تحدّيات الوضع الرّاهن والمستقبل المهدور إلى تعزيز القدرة التّنظيميّة لتفعيل وتصحيح دور حركة فتح في كلّ من مؤسّسات السّلطة ومؤسّسات م. ت. ف ، وذلك بالتّكامل مع دور الحركة المستقلّ عن هذه المؤسّسات في ممارساتها التّنظيميّة والتّعبويّة مع جماهيرها.

وبجانب هذا الدّور وبموازاته الّذي يتطلّب من البنية التّنظيميّة التّكيّف مع ضرورات ممارسته، فإنّ عقيدة الأمن بمفهومه الشّامل لا يمكن لها إلّا أن تبقى ركناً أساسيّاً من أركان البنية التّنظيميّة عبر تكريس وتنظيم الجانب العسكريّ وتعزيز الهيكليّة والبنية المرتبطة بها.

ومن جهة أخرى، فإذا كان الأمن المطلوب لاستمرار قيام الحركة بأدائها ممّا يشتمل على كلّ من مفهوم الحماية ومفهوم الرّدع، فإنّ أمن التّنظيم في مختلف مستوياته الهرميّة، ابتدأً من الموقع والخليّة والشّعبة، يشكّل كذلك بمفهومه الدّفاعيّ والرّادع ركناً أساسيّا وثابتاً من أركان البنية التّنظيميّة للحركة الّتي قادت الكفاح الفلسطينيّ.

هـذه المفاهيـم والثّوابـت الّـتي تشـكّل حجـر الزّاويـة الأساسـيّة للبنيـة التّنظيميّـة، وهي ضرورات لا غـنى عنهـا في تعزيـز بنـاء تنظيـم يجمـع بـين المرونـة والقـدرة على مواجهـة التّغـيرّات مـن جهـة، وقـوّة الشّـكيمة والصّلابة والتّماسـك مـن جهـة أخرى.

إنّ الانتقال إلى المسـتقبل المفتوح على مصراعيه باحتمالاته الواسـعة وخياراته الكثـيرة لا ينطلـق مـن التّوصيف السّـلبيّ للواقـع في الحاضر فحسـب، وإنّما ينطلق مـن مسـيرة تاريخيّـة ابتـدأت منـذ عقـود، ومازالـت جذورها تمثّـل أعمـدة بنيان الأداة التّنظيميّـة الّـتي سـتمكّننا مـن التّصـدّي لهـذا الارتقـاء الصّعـب نحـو قيـام حركـة فتـح بتعزيـز وتكـريـس دورهـا القيـاديّ لحركـة الشّـعب الفلسـطينيّ في تنفيـذ برنامجـه الوطـنيّ العام.

وعليـه، ومـع انعقاد مؤتمرنـا هذا الّذي طـال زمن اسـتحقاقه، تكون حركة فتـح قـد أنجـزت أهـمّ متطلّبـات تجديـد شرعيّـة بنائهـا، وحقّقـت أشـدّ مقوّمـات اسـتعادة عافيتهـا رسـوخاً على الأرض، وذلـك بعـد أن عـبرت سلسـلة مـن محطّات الانتظـار ومفترقـات الطّـرق الّتي توقّفـت فيها الحركـة أكثر مما ينبغي؛ لتعـاود اليوم مـن جديـد الإمسـاك بقدرهـا بـين أيديها، ومـن ثـمّ النّهوض مـن كبوتهـا وتأكيد حضورهـا الفاعـل، واسـتعادة مركزّيتها السّياسـيّة كحركة تشـكّل عمود الوسـط في الخيمـة الفلسـطينيّة الكبيرة.

وإلى جانـب ذلـك، فـإنّ انعقـادَ مؤتمرنـا هذا يشـكّل في حدّ ذاتـه نقطة كبيرة في آخـر سـطرٍ طويـلٍ مـن مشـاعر الإحبـاط والقلـق وعـدم اليقـين، الّذي اسـتبدّ بنـا منـذ أمد غـير قصير، ومـا رافق ذلـك مـن إحسـاس عام بالبطالـة والاغتراب، وخالطـه مـن شـكاوى وتذمّـر مسـتمرّ، جـراء عـدم توفّـر أطـر المشـاركة في صنع

القـرار على نحـو جهرت بـه أعداد مـن القيادات والكـوادر، والّتي لم تتـوانَ في كثير مـن الأحيان عـن التّجريـح وشـخصنة الانتقادات.

في غمـرة هذه الأجواء غير المواتية، ووسـط مشـهد داخـليّ كان يبعث في بعض الأحيـان على اليـأسِ، فقد كانت مقاربـة مفوّضيّة التّعبئـة والتّنظيـم في الوطن، الّتي تشرّفـت بحمـل أمانـة مسـؤوليّاتها في الآونـة الأخـيرة، تقـوم على أخذ سلسـلة من الحقائـق الجوهريّـة بعين الاعتبار، في إطـار خطواتها التّمهيديّة المبكرة، ومسـاهمتها الحثيثة؛ لتيسـير عقـد هذا المؤتمـر، أهمّها:

نظرة على المسيرة

أوّلا: إنَّ الحركة الّتي مضى على انطلاقتها الأولى أكثر من أربعين عاماً، وخرجت من نطاق السّرّيّة إلى ساحة العلنيّة في وقت مبكر، تعاني ضعفاً في بنيتها التّنظيميّة، وتراجعًا في الضّبط والانضباط الدّاخليّ داخل صفوفها، وهو واقع مؤلم ومؤسف برزت أشدّ تداعياته الخطيرة عشيّة انتخابات المجلس التّشريعيّ الأخير بدخول عدد من مرشّحيها في منافسات ضارية مع مرشحي قائمة الحركة دون أي اعتبار للولاء التّنظيميّ، وتجاهل تامّ للتّاريخ النّضاليّ المشترك وفي ظلّ تضخّم الأنا وحسبة الاعتبارات الشّخصيّة المحضة.

ثانيًا: إنّ الحركة الّتي مضت إلى اتباع نهج المركزيّة التّنظيميّة الشّديدة، وأمسكت بكلّ خيوطها الأساسيّة قيادة كاريزميّة تاريخيّة نادرة، تمثّلت في عهد القائد الشّهيد الرّاحل ياسر عرفات، وجدت نفسها بعد نحو عام فقط من غيابه حركة مرتبكة.

ثالثاً: إنّ الحركة الّتي عقدت آخر مؤتمر عام لها قبل نحو عشرين عاماً باتت تعاني من ظاهرة الغربة بين جيل القيادة وجيل القادة الشّباب، الّذين لم يأخذوا حقّهم الطّبيعيّ على سلّم الهرم في إطار قانون تدافع الأجيال في المشاركة الفعليّة، ممّا أدّى إلى نشوء ظواهر تمرّد ممزوجة بالإحباط، وحالات تنافس شديدة الولاء للذّات، وخيبات أمل فاقمها خلل حقيقيّ تمثّل في عدم وجود رعاية جديّة من الكبير للصّغير، وخلل أكثر جدّيّة تمثّل أيضاً في عدم احترام الصّغير للكبير في كثير من المواقف والأحيان.

إنّ حالة لا يرعى فيها الكبير مكانة الصّغير، ولا يحترم فيها الصّغير مقام الكبير تشكّل حالة خطرة يجب الانتباه إليها، حيث أظهرت هذه الوضعيّة للكادر وللشارع، أنّ (فتح) تبدو في صراعاتها الخفيّة والظّاهرة وكأنّها تعيش حالة حرب داخليّة شبه معلنة.

رابعًا: إنّ الحركة الّتي حقّقت الاختراق السّياسيّ الكبير عام ١٩٩٣، وقادت التّحوّلات الكبرى الّتي جرت في مركز الخريطة السّياسيّة منذ ذلك العام، وأقامت أوّل سلطة وطنيّة على الأرض الفلسطينيّة هي الّتي حملت على أكتاف أبنائها هذه المهمّة الوطنية الكبرى، حيث انغمست في تفاصيل تفاصيلها، فأصابت وأخطأت، وحملت وتحمّلت الكثير من الأوزار والمسؤوليّات بجدارة.

ورغم كلّ ما قدّمته فتح على هذا الصّعيد، إلا أنّها ظلّت محلّ نقد واتّهام إلى حدّ إلصاق كل فشل سلطويّ بقيادة فتح، ووضعها موضع النّقد واللوم مع كلّ إخفاق سياسيّ أو حكوميّ، الأمر الّذي منح المعارضة أسلحة فتّاكة لمهاجمة فتح دون انقطاع. وللأسف، فقد بدت بعض كوادر الحركة وكأنّها متّفقة مع المعارضة في مواقفها هذه حتّى لا نقول متقدّمة عليها أحياناً.

خامساً: إنّ الحركة الّتي تبّنت خيار السّلام العادل المتكافئ وجدت نفسها ضحيّة الابتزاز والمزايدات من جانب قوى هاجمت هذا الخيار بقسوة، وعملت على تقويضه بكلّ السّبل دون إبطاء، الأمر الّذي أعاد تظهير صورة فتح المناضلة كحزب حاكم ، وأسقط عنها - لدى بعضهم مع الأسف الشّديد- صفتها الجوهريّة كحركة ثوريّة مناضلة فجرّت الثّورة، وحققّت بكفاحها العسكريّ ونضالها السّياسيّ ما لم يتحقّق لدى الشّعب الفلسطينيّ من قبل، وهو أمر سلبيّ كانت له تبعات كثيرة غير مواتية من بينها النتّيجة المؤسفة للانتخابات الأخيرة، فضلاً عن خسارة قطاع غزّة.

سادساً: إنّ فتح التي فجرت الكفاح المسلّح، وقادت الانتفاضة الأولى، وانخرطت بقوّة في فعاليَات الانتفاضة الثّانية، وأبلت فيها البلاء الحسن، وجدت نفسها كمن يركب على ظهر حصانين معاً: الأول حصان السلّطة الوطنيّة، والثّاني حصان الانتفاضة والمقاومة.

سابعاً: إنّ فتح كحركة جماهيريّة واسعة بما تملكه من منابر فكريّة متعدّدة، وامتدادات شعبيّة عميقة في الدّاخل والخارج، لم تشغل نفسها كما ينبغي بالمسائل التّنظيميّة، ولم تدر بحكمة لا تنقصها الصّرامة شمل أطرها الحركيّة الّتي ظلّت تتّسع وتفتح ذراعيها لكلّ عضو أو نصير، أو حتّى أيّة مؤسّسة غير فصائليّة، إلى حدّ بات فيه كلّ ناشط فلسطينيّ لا ينتمي إلى أي من الأحزاب والمنظّمات الأخرى ابناً من أبناء فتح، وهو الأمر الّذي خلق حتّى وقت قريب افتقاراً شديداً لتلك السّلسلة المترابطة تاريخيّاً بين الحلقات التّنظيميّة لدى تنظيم رائد وقائد ومؤسّس.

إنّ الوضع الحركيّ الّذي ينوء بدوره تحت وطأة أزمة داخليّة، ليست كلّها وليدة الإخفاق في الانتخابات التّشريعيّة الأخيرة، بل إنّ هناك العديد من الظّواهر الّتي تستدعي معالجتها الحصيفة القيامَ بتشخيص دقيق لأهمّ المكوّنات والعوامل والمسبّبات الّتي تفاعلت جميعها لتعيد إنتاج هذه الأزمة في صورتها الرّاهنة. وأودّ هنا أن أشير إلى بعض هذه المكونّات والسّمات البارزة:

١. إنّ فتح هي تنظيم تشكّل خارج أرض الوطن وظلّت قيادته التّاريخيّة في الشّتات إلى أن عادت الحركة وقيادتها إلى أوّل أرض فلسطينيّة محرّرة جزئيًّا عام ١٩٩٤. ومع أنّه كان للحركة امتدادات تنظيميّة داخل الوطن، وكانت تتّمتع بولاءات سياسيّة قويّة في القدس والضّفّة والقطاع إلّا أّن الحركة

ظلّت ذات منشأ تكوّن جسمه الرّئيس في الشّتات. ولدى عودة الحركة بهيكلها القياديّ المتكامل إلى الدّاخل عودة الأبطال المظفرين وجدت القيادات الميدانيّة في الدّاخل، وكذلك الكوادر الوسطى والمحرّرون من السّجون أنفسهم جميعاً خارج الإطار القياديّ الحركيّ الأعلى، وقد بقي الأمر على هذا النّحو طوال السّنوات الطّويلة الماضية.

٢. أن فتح ليست حزبًا عقديّاً صارمًا، وإنّما هي حركة شعب بكامله لينهل من الثقّافة العربيّة والاسلاميّة، لها برنامج تحرّر وطنيّ محلّ إجماع عام، الأمر الّذي يسّر لها انتشاراً واتّساعاً لم تحقّقه أيّ حركة تحرير وطنيّ من قبل، وذلك على قاعدة أنّ كلّ فلسطينيّ لا ينتمي إلى حزب أو فصيل بعينه هو ابن لفتح، ويمكن أن يكون عضواً فيها، أو عاملاً في أيّ من مؤسّساتها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة. ومثل هذه الخاصيّة الّتي تتفرّد بها حركتنا منحت فتح تعدديّة فكريّة في الإطار الجامع، كانت تزدهر في حالات الانتصار، وتنكمش في فترات التّراجع.

٣. إنّ السّلطة الوطنيّة الّتي هي ثاني أهمّ الإنجازات التّاريخيّة الملموسة لحركة فتح بعد منجز الكفاح المسلّح آلت إلى وضع بدت فيه هذه السّلطة وكأنّها بنت فتح، وبدت فيه فتح بالمقابل وكأنّها الأمّ الحقيقيّة لهذا المنجز الوطنيّ الفلسطينيّ الأكثر تعبيراً عن النّجاح. لذلك فقد كان رهاننا على بناء هذه السّلطة رهاناً كبيراً، فيه وظّفنا طاقاتنا الحركيّة، ووضعنا في مؤسّساتها وأجهزتها ومرافقها معظم كوادرنا الفتحاويّة ونصف الفتحاويّة، وألقينا على هذه السّلطة؛ أي على سلطتنا نحن، كلّ أثقالنا وآمالنا ومشاكلنا الدّاخليّة، وهي متغيّرات كبيرة، لم يتّضح مدى

شـدّة اعتماديتنـا عليهـا وتعلّقنـا بها إلّا بعـد أن خسرنا السّـلطة (الحكومة والمجلـس التّشريـعيّ).

٤. إنّ الوضـع الأمنيّ الرّاهن للسّـلطة، وكلّ تلـك المظاهر السّـلبيّة الّتي أحدقت بنـا مـن كلّ صوب حـتّى وقـوع الانقلاب الدمـويّ الحمسـاويّ، هـو في واقع الأمـر مشـكلة تعـدّ مـن أهـمّ مشـاكل الحركـة. فأبنـاء فتـح هم عمـاد قوى الأمـن بـكلّ فروعهـا وأجهزتهـا، وحالة الضّعـف الّتي أصابت هـذه القوى تسـبّبت في مزيـد مـن الضّعـف للحركـة، الأمـر الّذي يسـتدعي بالـضّرورة الملحّـة العمـل على إعادة تقويـم، كواحـد مـن سـبل إنعـاش فتـح وتعزيـز حضورهـا على الصّعيـد الوطـنيّ الفلسـطينيّ كقـوّة قائدة.

إزاء ذلـك كلّـه فإنّنـا مطالبـون اليـوم بالعمـل دون إرجـاء، للتّعامـل مع مثل هـذه المعضـلات التّنظيميّـة بـروح عاليـة مـن المسـؤوليّة الحركيّـة والوطنيّـة معـاً. ولعـلّ الدّواء الشّـافي لـكلّ هـذه الظّواهر والمظاهـر غـير الصّحّيّة، يتمثّـل في ضرورة إنجـاح هـذا المؤتمر، وتحقيـق الآمـال المعلّقة عليه من قبـل الجميع: قواعـد وحلفاء وأصدقاء.

محاور البرنامج

وإلى أن نتمكّن من تحقيق ذلك كلّه، وفي إطار زيادة فاعليتنا السّياسيّة وتعظيم حضورنا الوطنيّ، لا بدّ من اعتماد برنامج عمل يقوم على المحاور الآتية:

١. العمل على توحيد الخطاب السّياسيّ لفتح على نحو يتلاءم ومقتضيات هذه المرحلة، أساسه برنامج سياسيّ هجوميّ يقوم على أرضيّة الثّوابت الوطنيّة، ويستمدّ مكّوناته من الأهداف الفلسطينيّة الكبرى، وتستخدم فيه الوسائل الإعلامية كافّة، من وسائل ومنابر ومنتديات حركيّة وقدرة على التّعبير من أجل إيصاله للنّاس على نحو واضح ومباشر.

٢. التّركيز الإعلاميّ، وزيادة الاشتباك السّياسيّ مع الاحتلال وممارساته الهمجيّة، وذلك للحفاظ على القوام النّضاليّ الكامل لهذه الحركة، وجلاء صورتها الحقيقيّة كحركة تحرير ومقاومة شرعيّة، وتبديد كلّ ما لحق بها من تشويه ومحاولات إقصاء وتهميش جارية على قدم وساق منذ مدّة طويلة.

٣. تفعيل وتنشيط علاقات الحركة العربيّة والدّوليّة كعلاقات فتحاويّة مع الدّول العربيّة ومع العالم الخارجيّ من أجل تحقيق حضور مؤسّسيّ متواصل مع الخارج، وتأمين الدّعم السّياسيّ والمساعدات الماليّة ما أمكن، بما في ذلك زيادة حضورنا في الأمم المتّحدة ومنظّمة المؤتمر الإسلاميّ والاشتراكيّة الدّوليّة ودول عدم الانحياز، سواء من خلال م.ت.ف أو السّلطة أو من خلال علاقات فتحاويّة مباشرة.

٤. إقامـة لجنـة داخليّة تعمل على إعـداد الخطط وتنشـيط العلاقات مع حركات التّحـرّر الوطـنيّ: العربيّـة منهـا والدّوليّـة، بمـا في ذلك الأحـزاب الحاكمة في عدد من الدّول الشّـقيقة.

٥. تأكيـد موقفنـا الرّسـميّ بصـورة نهائيّـة إزاء الحوار الوطـنيّ والوحـدة الوطنيّة كسـلوك وثقافـة وحدويّـة، وكضمانـة أكيـدة لمواجهـة التّحدّيات كافّـة الّتي تواجـه شـعبنا وقضيّتنا.

إنجازات التعبئة

وأجد من اللازم أن أضيء، وسط المشهد العام لفتح، بعض الجوانب الّتي تمثّل، في مجموعها، إنجازات تدعو إلى الاعتزاز، قامت بها مفوضيّة التّعبئة والتّنظيم في الوطن خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٩ التي سبقت المؤتمر السادس، ولعلّ من أهمّها:

- دمقرطة الحركة، وإنجاز الانتخابات الدّاخليّة فيها على مستوى المناطق والأقاليم، وذلك على نحو لم يجر من قبل داخل هذه الحركة.
- إنشاء سجّل العضويّة بصورة ملائمة، وتكريس مبدأ التّثقيف والتّدريب المستمريّن كسياسة أصيلة ودائمة للحركة.
- تفعيل الاهتمام بقطاعي الشّبيبة والمرأة على وجه الخصوص، وبجميع القطاعات المجتمعيّة الأخرى في الأندية الرّياضية والثّقافيّة والبلدّيات والمحافظات والنّقابات والدّوائر الحكوميّة.
- الاهتمام بشبكة المعلومات الإلكترونيّة على الانترنت وتطويرها بصورة لائقة، فضلاً عن الحصول مؤخرًّا على ترخيص لإنشاء فضائيّة فلسطينيّة خاصة بالحركة.

لقد ساهمت هذه الإنجازات في تحقيق نتائج عيانيّه ملموسة، لعلّ أهمّها:

- التقّدم بصورة حاسمة باتّجاه عقد المؤتمر العام السّادس للحركة كضرورة لا مفرّ منها.

- النجـاح في كسـب انتخابـات الشّـبيبة الطّلّابيّـة حـتّى في الجامعـات الّـتي كانت حكـراً على حمـاس والتّيـارات الدّينيّـة، مثل جامعـة الخليل، وجامعـة القـدس، وحـتّى جامعـتي بيرزيـت والنّجـاح.
- تعظيـم حضـور فتـح الجماهـيريّ وزيـادة، وتعميـق صـلات الحركـة مـع مختلـف الأوسـاط السّياسـيّة والاجتماعيّـة والإعلاميّـة ومؤسّسـات المجتمـع المـدنيّ داخـل الوطـن.
- زيـادة فعاليّة الهبّـة الوطنيّة في الدّفاع عـن منظّمة التّحرير الفلسـطينيّة، ودفـع حمـاس ومـن ورائهـا إلى التّراجـع السّريع وغـير المنظّـم عن هدف شـطب المنظّمة أو خلـق كيان مـوازٍ لها.

التّجارب الثّلاث في الحركة

بعـد العودة العلنيّـة إلى أرض الوطن، وعلى أرضيّة سياسـيّة اجتماعيّة مواتية أكثر مـن ذي قبـل لتعزيـز بنية تجربتنـا التّنظيميّـة وتطويرهـا على نحو يتماهى مـع الحقائق الجديـدة، وجـدت حركـة فتـح بـين أيديها ثـلاث تجـارب تنظيمية مختلفـة باختلاف الأمكنـة والأزمنـة الّتي عبرتها مسـيرة هـذه الحركـة على مدى العقـود الفائتة.

فـكان علينـا - ونحـن ندفـع بفتـح قدمًـا إلى الأمام- أن نسـتلهم مـن محصلّة هـذه التجـارب الغنيّة بالعـبر والدّروس الثّمينة ما يثري المنظومـة الفكريّة للحركة، ومـا يعمّـق مـن حضورهـا، ويزيـد مـن أهليّتهـا التّنظيميّـة القـادرة على مواجهـة اسـتحقاقات مرحلـة جديـدة مـن مسـيرة فتـح، والّـتي غـدت -على هـذا النحو أو ذاك- حـزب السـلّطة الوطنيّـة الوليدة.

وأودّ هنا أن أشير إشارة سريعة إلى التّجارب الثّلاث على النّحو الآتي:

الأولى: تجربـة التّأسـيس والتّنظيـم في الخـارج الّتي بدأت على شـكل مجموعة خلايـا تنظيميّة سرّيّة في الوطن ومتفّرقـة في دول الطّوق ومنطقة الخليج وبعض دول أوروبـا الغربيّـة على أيـدي القـادة المؤسّسـين الأوائل، والّذين أحسـنوا قـراءة الواقع العـربيّ في حينـه، واسـتلهموا بعضـاً من خبرات حـركات التّحـرّر العربيّـة والعالميّة آنـذاك، ثـمّ شـقّوا بأنفسـهم طريقـاً محفوفـاً بالمصاعـب والمحـذورات والكمائـن؛ لإرسـاء أول تجربـة تنظيميّـة ذاتيّـة فلسـطينيّة معتمـدة على وعي وطنيّ فلسـطينيّ، كانـت بدايتهـا تتمتّـع بنفس اسـتقلاليّ وتمـيّز منهجيّ عمـا لدى التّجـارب الأخرى الملحقـة بهيـاكل الأحـزاب القوميّـة ومراكز النّفـوذ في الدّول العربيّـة المحيطة.

الثّانيـة: تجربـة القواعـد الفدائيّـة الّـتي تمّـت إقامتهـا في ظـروف اختلطت فيهـا مقتضيـات السّرّيّـة أوّل الأمر مع اسـتحقاقات العمل العلنيّ فيمـا بعد، حيث شـكّلت هـذه التّجربـة الّتي انتـشرت في دول الجـوار الفلسـطينيّ نقطـة الارتكاز الأولى في البنيـة الحركيّة.

وعلى وهـج هـذه التّجربـة، وبالقـرب الشّـديد منهـا نشـأت ونمـت مختلـف الأشـكال التّنظيميّـة الرّديفـة المكرّسـة أساسـاً لخدمـة العمـل الفـدائيّ، وتكاملت مـن حولها التّراتبيّـة القياديّة، وتطـوّرت على هدي منها سـائر الإدارات اللوجسـتيّة والإعلاميّـة والثّقافيّـة والمدنيّـة وغيرها، وذلـك كلّه على نحو يصـبّ في خدمة وزيادة فاعليّـة القواعـد الّـتي كانت تشـقّ طريقها حثيثـاً نحو العلنيّـة النّسـبيّة، وتراكم بذاتهـا تجربـة رياديّـة غير مسـبوقة في العمـل الوطـنيّ التّحرّري الفلسـطينيّ.

وجنبًـا إلى جنـب مـع تجربـة القواعـد الفدائيّة الّتي كانـت يـزداد توهّجها في الضّمـير الفلسـطينيّ العـام، كانت تجربة التّنظيم في ديار الشّـتات تكتسـب مزيداً مـن الحضـور والأهليّـة والخـبرات الذّاتيّـة، ممّا مكـن التّنظيـم الفتحاويّ النّاشـئ مـن مـا يشـبه العدم مـن الاتّسـاع أكـثر، وزيـادة الكفايـة والقدرة على اسـتقطاب قطاعات أوسـع فأوسـع من المقاتلـين والمثّقفـين الوطنيين والدّيمقراطيـين والنّقابيين والقـادة الشّـباب مـن مختلـف شرائـح الشّـعب الفلسـطينيّ، وأن يـشرع في الوقت ذاتـه ببنـاء لبناتـه التّنظيميّـة الأولى في الأرض الفلسـطينيّة المحتلّـة، الأمـر الّذي وطّـد مـن مكانـة فتح وعـزّز دورهـا وأكسـبها مزيـداً مـن الشّرعيّة، خصوصـاً بعد معركـة الكرامـة المجيـدة عام ١٩٦٨، وذلـك إلى الحـدّ الّذي بـدأت فيه هـذه الحركة تحتّـل العنوان السّـياسيّ الفلسـطينيّ الأبـرز في ديار الشّـتات.

الثّالثـة: تجربـة المعتقـلات الّـتي أخـذت تكتسـب ملامـح خاصـة بهـا

مستمدّة من واقع القمع الواسع الّذي تعرّضت له تجربة المقاومة والتّنظيم الحركيّ السّرّيّ في الأرض المحتلّة، وما أدّى إليه ذلك من ازدياد في أعداد المعتقلين والأسرى داخل السّجون الإسرائيليّة، والّتي تحوّلت مع مرور الوقت إلى مدارس وطنيّة لتأهيل وتخريج مزيد من الكوادر والقيادات الشّابة، وكل أولئك المناضلين الّذين خرجوا بعد أن صقلتهم تجربة الأسر، وزادت المحنة الشّخصيّة القاسية من مضائهم ووعيهم وقدراتهم على رفد الحركة وتعظيم طاقاتها الذّاتيّة، وجلب المزيد من التّقدير والشّعبيّة والاحترام لها في صفوف الشّعب الفلسطينيّ والشّعوب العربيّة أيضاً.

ولا نستطيع في هذه العجالة الإحاطة بتجربة التّنظيم داخل المعتقلات الإسرائيليّة، حيث تستحقّ هذه التّجربة بحدّ ذاتها دراسة معمّقة؛ كي توضع خلاصاتها الكبرى ودروسها الثّمينة في خدمة فتح والعمل الوطنيّ الفلسطينيّ كلّه. إلّا أنّ ما أودّ الإشارة إليه هنا هو أنّ تجربة المعتقلات الّتي مر بها آلاف مؤلفة من أبناء فتح أغنت الحركة بقيادات كثيرة، وضخّت في عروق بنيتها التّنظيميّة دماء حارة جديدة، لا سيّما من قطاع الشّبيبة، الّذي شكّل بالنّسبة للحركة معيناً لا ينضب من القادة الشّبان المؤهّلين لحمل الأمانة، وتصدّرت فعالياتّه القياديّة سائر المواجهات الكفاحيّة على الأرض، ممّا منح الحركة مزيداً من القوّة والتّنوّع الّذي كانت في أمسّ الحاجة إليه.

لقد كانت هذه التّجارب الفتحاويّة الذّاتيّة على غناها وتنوعّها بمثابة الأعمدة الثّلاثة الأساسيّة الّتي رفعت سقف خيمة الحركة عالياً، وطوّبتها كأكبر تنظيم خارج السّلطة في العالم العربيّ، وأمدتّها بمزيد من المشروعيّة لقيادة العمل الوطنيّ على مدى العقود الطّويلة الماضية، الأمر الّذي أهّل فتح للإمساك

بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة في وقت مبكر، ونيل المشروعيّة العربيّة والدوليّة لاحقاً، والمضي بالكفاح المسلّح نهجاً، ومن ثمّ قيادة الانعطافة السّياسيّة الكبرى عام ١٩٩٣، حيث تمّ تأسيس أوّل كيان فلسطينيّ على أوّل أرض فلسطينيّة، وفور ذلك إقامة السّلطة الوطنيّة بمؤسّساتها وأجهزتها وإداراتها المختلفة؛ لتشكّل بذلك كلّه البوابة العريضة المفضية إلى إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة وعاصمتها القدس الشّريف.

في غمرة الواقع السّياسيّ الفلسطينيّ الجديد، الّذي انتقلت فيه حركة فتح بقياداتها وكوادرها وعشرات الآلاف من أعضائها من ديار المنفى إلى أرض الوطن، كانت التّجربة التّنظيميّة للحركة تأخذ شكلاً ومضموناً جديدين، حيث قامت السّلطة الوطنيّة على كواهل أبناء فتح، وبات الكيان الوليد الأبن الشّرعيّ للحركة الكبيرة، ممّا أكسب فتح بعض الفضائل والمميزات من جانب، وأثقل عليها كثيراً من جانب آخر، خصوصاً حين تماهت الحركة مع السّلطة، وزادت الاعتماديّة الماليّة الفتحاويّة على الأجهزة والمؤسّسات النّاشئة، ووقعت العديد من الأخطاء الارتباكات، جنباً إلى جنب مع المصاعب والتّعثرّات والإخفاقات الكثيرة في العمليّة السّلميّة، الأمر الّذي ألقى على عاتق فتح، وحمّلها أوزار السّلطة الوطنيّة وعمليّة السّلام، وغير ذلك مما علق من سلبيّات في الذّهنيّة الفلسطينيّة العامة.

التّجربة التّنظيميّة في الوطن

من السّرّيّة إلى العلنيّة

لـم تـأتِ تجربـة الوطن المحتلّ بمعـزل عن تجربـة حركتنا الرّائدة في الشّـتات، وإنّمـا جـاءت منسـجمة معهـا ومتكاملـة لتشـكّل التّجربتـانِ جنـاحي المسـيرة الكفاحيّـة للحركة.

فبعيـد الاحتـلال الاسرائيـليّ للضّفّـة والقطاع سـنة ١٩٦٧ احتضنـت جبال جنـين ومخيّمـات غـزّة وأزقّـة القـدس ونابلـس والخليـل وبيـت لحـم ورام الله وطولكـرم وقلقيليـة وطوبـاس وأريحا قيـادة الحركة العسـكريّة ممثّلة بـالأخ القائد الرّمـز يـاسر عرفات وأخوته الّذين قـرروا أن يدخلوا إلى الوطن، ويباشروا بتشـكيل خلايـا الكفاح الثّوريّ المسـلّح في الوطـن، وامتدت الخلايا الخيطيّـة والعنقوديّة من شـمال الوطـن إلى جنوبـه، واشـتعلت جبال الوطن وسـهول نـاراً تحت أقـدام الغزاة سـواء عبر الدّوريّـات العسـكريّة الّتي كانت تجتـاز نهر الأردن، أو عـبر المجموعات السّرّيّـة الّتي تشـكّلت في الوطن.

وعـبر تواصـل الكفاح الثّـوريّ العنيـد باكتشـاف العديد من خلايـا العمل الـسّرّيّ، أو إلقـاء القبـض على العديـد مـن مجموعات العمـل الفدائيّ الّـتي اجتازت النّهـر، بـدأت تتشـكّل في المعتقـلات الصّهيونيّة نواة الحركـة الوطنيّة الأسـيرة، تلك الحركـة - وعـبر نضـال متواصـل وبمواجهة شرسـة لسـياط الجلّادين- اسـتطاعت بـكلّ جـدارة أن تشـكّل أهـمّ قاعـدة كفاحيّة حيـث تركـت تأثيرها فيمـا بعد على مجمل تطـوّر الحركـة الفلسـطينيّة في الوطن.

فالمعتقلين الأسرى استطاعوا أن يحوّلوا زنزانات القهر الى مدارس كفاحيّة، تعمّد فيها المناضلون ليخرجوا من الأسر ويباشروا في بناء التّنظيم في الوطن المحتّل. وأكثر من هذا شكّلت التّجربة الاعتقاليّة في البناء التّنظيميّ نموذجاً حيّاً وفاعلاً ومتطوّراً لشكل الادارة التّنظيميّة، وأستطاع الأسرى الفتحاويين أن يطوّروا التّجربة؛ ليصلوا إلى مرحلة انتخاب قياداتهم في المعتقلات عبر نظام ديمقراطيّ متطوّر، ويلّبي احتياجات العمل التّنظيميّ في الأسر.

كلّ هذا ساهم في صقل الكادر، واكتسابه تجربة قياديّة ثريّة متعمّدة بالكفاح ممّا عكس نفسه على تجربة الوطن المحتلّ مباشرة، حيث قام الآلاف من الأسرى المفرج عنهم بتوظيف تجربتهم الكفاحيّة تلك في بناء العمل التّنظيميّ والكفاحيّ في الوطن وتعزيزه.

وبعيد خطاب الرّئيس القائد الرّمز ياسر عرفات في الامم المتحّدة ايضاً، وإقرار برنامج منظّمة التّحرير الفلسطينيّة المرحليّ عام ١٩٧٤ بدأ التّنظيم في الوطن يأخذ الشّكل الجماهيريّ في النّضال، وكانت تلك إحدى الاحتياجات النّضاليّة الّتي أفرزتها المرحلة الجديدة القائمة على اقتحام منظّمة التّحرير الفلسطينيّة للمجال السّياسيّ الدّوليّ، وخوضها معركة الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة كممثّل شرعيّ ووحيد.

استطاعت قوائم منظّمة التّحرير ان تكتسح الانتخابات البلديّة سنة ١٩٧٦، وامتدّت أشكال النّضال إلى مجالس الطّلبة والجامعات والنّقابات المهنيّة، وتشكّلت أوّل قائمة انتخابيّة للحركة في جامعة النّجاح سنة ١٩٧٩ تحت اسم (قائمة غصن الزّيتون) تيمّناً بغصن الزّيتون الّذي أشار إليه القائد الزّعيم ياسر عرفات في الأمم المتّحدة. ولأنّ حركة فتح هي حركة المبادرة، وبعد ان تواصلت

المسيرة تفتّقت عقليّة فتح في الوطن على تجربة لجان الشّبيبة للعمل الاجتماعيّ، حيث تشكّلت أولى اللجان في عنبتا سنة ١٩٨١، ولتكون تلك اللجنة باكورة تلك اللجان الّتي اكتسحت الوطن وسيطرت على الشّارع الفلسطينيّ.

إنّ لجان الشّبيبة للعمل الاجتماعيّ شكّلت ضرورة كفاحيّة أمتزج فيها العمل الاجتماعيّ بالعمل السّياسيّ والعمل السّرّيّ بالعمل العلنيّ، ونقل نضال الحركة الجماهيريّ إلى شكل جديد فرضت فيه الحركة جماهيريّاً كأمر واقع على العدوّ الصّهيونيّ، والأهمّ استطاعت من خلاله الحركة أن تحقّق أوسع التفاف جماهيريّ حولها في الوطن.

ولم تكن كلّ تلك الفعاليّات مجرد أنشطة اجتماعيّة كما كان عليه شكل العمل ظاهريّاً، بل كان يبدو جهداً كفاحيّاً هادفاً ذا أبعاد إستراتيجيّة عميقة، حيث تمّت ترجمة تلك الابعاد الى وقائع على الأرض في الانتفاضة الأولى، والّتي انطلقت شراراتها سنة ١٩٨٧، وقادتها حركة فتح وشبيبتها بتحالف وطيد مع فصائل العمل الوطنيّ.

واستطاعت تلك الانتفاضة أن تسطّر أروع معركة جماهيريّة بطوليّة وأطولها، وأكثر من هذا فإنّ تلك الانتفاضة مثّلت نقلة نوعيّة بالكفاح الثّوريّ من الكفاح النّخبويّ السّرّيّ إلى النّضال الجماهيريّ العريض والواسع بمشاركة من كلّ فئات الشّعب.

إن انتفاضة الحجارة إضافة لكونها هبّة جماهيريّة عريضة فإنّها إبداع كفاحيٌّ متميّز باستخدام الحجر كأداة كفاحيّة شعبيّة. وعبر تواصلها أسقطت الانتفاضة الرّهان على روابط القرى العميلة، والّتي كان الاحتلال عبرها يحاول يائساً تجاوز منظّمة التّحرير كممثّل شرعيّ ووحيد.

والأهـمّ أنّ الانتفاضـة جعلـت مـن إمكانية التّعايـش بين شـعبنا والاحتلال أمـراً مسـتحيلاً، وبالتّـالي فرضـت فكرة الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة نفسـها على الاعـداء كأمـر لا مفـرّ منـه ولا يمكـن تجـاوزه. لهـذا كان مـن الطّبيـعيّ والمنطقيّ أن تفـضي الانتفاضـة الى تسـليم الاحتـلال بمنظّمة التّحريـر الفلسـطينيّة، والبدء بمفاوضـات معها.

إنّ إقامـة السّـلطة الوطنيّـة على الـتّراب الفلسـطينيّ لـم يكن نهايـة النّضال كمـا شـكّك المشـكّكون، وإنّمـا بدايـة مرحلـة كفاحيّـة جديـدة لهـا مواصفاتهـا وأشـكالها الإبداعيّـة الجديـدة. ومنـذ البداية اصطدمت مسـيرة السّـلام بالأطماع الاسـتيطانيّة الاسرائيليّة وسياسـة التّوسّـع والتّضييـق، لهذا أخذت فتـح على عاتقها -وكمـا كانـت دومـاً- مواصلـة النّضـال والتّصـدّي للأطمـاع الصهيونيّـة، هذا الى جانـب بنـاء مؤسّسـات السّـلطة مقدمة لإرسـاء دعائـم الدّولـة العتيدة.

إنّ الأخـذ بتلـك المهمّـة المزدوجـة كان عملاً إبداعيّـاً كفاحيّاً نـادراً، ولكـن فتـح قـادت المسـيرة في النّضال والبناء معـاً وبنجاح فـاق التّوقّعـات؛ فمظاهر البناء تجلّـت على أوسـع مدى، ومسـيرة الكفـاح تواصلت بشـتّى السّـبل، وعندما وصلت الأزمـة السّياسـيّة إلى الذّروة بفشـل مفاوضات كامب ديفيد فجّـرت فتح الانتفاضة الثّانيـة، تلـك الانتفاضـة الّـتي مثّلـت تحـوّلاً تاريخيّـاً بـنزوح الكفاح الشّـعبيّ مع العمل المسـلّح في انتفاضـة جبارة.

قدمـت فتح سـواء عـبر السّـلطة بأجهزتها المختلفـة أو عبر التّنظيـم بخلاياه السّرّيّـة أو بنائـه الجماهـيريّ نموذجـاً كفاحيّـاً رائعـاً، وقدّمت الحركـة الآلاف من الشّـهداء وعـشرات الآلاف مـن الأسرى والجـرحى مواصلـة في ذات الوقـت قيـادة السّـلطة الوطنيّة.

إنّ الاحتلال الّذي راهن على إمكانيّة الانتقاص من حقوق شعبنا عبر المفاوضات، وبعد أن أصطدم بالموقف المبدئيّ والصّامد لقيادتنا في المفاوضات في كامب ديفيد، عاد من جديد في جولة للتّخلّص من تلك القيادة وابتداءً من التّحريض على تلك القيادة وإطلاق حملة واسعة متهّماً إياها بالفساد إلى الحصار الّذي فرض على رمز مسيرتنا وقائدها الأخ القائد (أبو عمّار) مروراً بالاعتقالات لكادر أساسيّ مهمّ من حركتنا، تواصل العدوّ في حربه المجنونة ضّد فتح، ووصلت تلك الحرب ذروتها باغتيال القائد (أبوجهاد) و(القائد الرّمز أبو عمّار)، لتتواصل بعدها حملة التّشكيك والاتّهام والتّحريض مستخدمة أكبر وأوسع حملة إعلاميّة ضدّ فتح ممّا ساهم بشكل كبير وأساسيّ في خسارتها الانتخابات التّشريعيّة، وبالتّالي... دخلت المسيرة الفلسطينية بمجملها في مرحلة جديدة أصبح فيها المشروع الوطنيّ برمته مهدّداً بالخطر.

في كلّ تلك المراحل كان التّنظيم يأخذ الشّكل الّذي يتناسب مع المرحلة، ويبتدع أشكالاً كفاحيّة جديدة وفعّالة، ترقى إلى مستوى الهدف الّذي نصبو إليه وهو التّحرّر والاستقلال، كما تطوّر وبنفس الدّرجة البناء التّنظيميّ وشكّل البناء القياديّ، حيث بدأت التّجربة بالقائد الفرد للخليّة السّرّيّة، وذلك لمواجهة أجهزة الاحتلال الأمنيّة الّتي كانت تلاحق تلك الخلايا، وانتقلت مع بداية العمل الجماهيريّ إلى قيادة مركزيّة سرّيّة للمناطق على مستويات مختلفة، تلك القيادات كانت على علاقة تنظيميّة مباشرة بالخارج ودون أدني تنسيق فيما بينها.

ولكن، ومع الانتخابات البلديّة عام ١٩٧٦، بدأ شكل تنسيقيّ بين تلك القيادات تطوّر عبر النّقابات والجامعات لتشكّل سنة ١٩٧٨ قيادة مركزيّة تنسيقيّة للتّنظيم الجماهيريّ في الوطن، ينتشر أعضاؤها بين جامعات بيرزيت

والنّجـاح وبيـت لحم كأهـمّ مراكز وبـؤر للوجود التّنظيـميّ. إن ضرب تلـك القيادة عـبر الاعتقـالات سـنة ١٩٨١ قـاد إلى تشـكيل لجـان الشّـبيبة للعمـل الاجتمـاعيّ، وتشـكيل قيـادة علنيّـة لهـا عـبر الانتخابـات في الكثير مـن الواقع.

اسـتمرّت تلـك التجربـة فاعلـة حـتّى بدايـة الانتفاضـة الأولى سـنة ١٩٨٧، حيث تشـكّلت إلى جانـب القيـادة الموحّدة للانتفاضة قيادة شـبه سّريّـة للتّنظيم في الوطـن، توزّعـت فيهـا الضّفّـة الغربيّـة إلى ثلاث مناطق (جنوب،و وسـط، وشـمال) ولـكلّ منطقة قيادة تنسـق فيما بينها، واسـتمرّت تلـك التّجربة، وقـادت الانتفاضة بفعاليّـة ونجـاح حتّى بـدأت مفاوضات السّـلام في مدريد، حيـث انبثقت على أثرها اللجـان السّياسـيّة وهي قيـادة اقـرب للعلنيّـة، تلـك اللجان الّتي شـكّلت الأسـاس والنّـواة للجنـة الحركيّـة العليا الّتي تشـكّلت بعد اتّفاقيّات أوسـلو وتشـكّل السّـلطة الوطنيّة الفلسـطينيّة على الأرض الفلسـطينيّة.

إنّ اللجنـة الحركيّـة العليـا وبالشّـكل الّذي جـاءت بـه، شـكّلت نقلـة نوعيّة مـن القيـادة الميدانيّـة المحضة للعمـل التّنظيميّ الى قيـادة تنظيميّة سياسـيّة، وإن لم تكـن منسـجمة مـع النظّم واللوائـح إلّا انّهـا تمثّل تطـورًّا نوعيًّا وأصيـلا في تجربة التّنظيـم في الوطـن، ومحاولة جـادّة وأصيلـة للارتقاء بالبنـاء التّنظيـميّ. وعبر تلك التّجربـة تـمّ تقسـيم الوطـن إلى اقاليـم، وأجريـت الانتخابـات التّنظيميّـة في جزء كبير مـن تلـك الأقاليم.

إنّ مـا جـرى مـن بعد اللجنـة الحركيّـة العليا من محـاولات عديـدة؛ لتطوير شـكل البنـاء التّنظيـميّ والمسـتوى القياديّ له قـاد بالتّأكيـد إلى العـودة إلى مفوضيّة التّعبئـة والتّنظيـم، فتشـكيل المرجعيّة. ومن ثمّ لجنة السّـاحة ومبـادرات عديدة في هذا السّـياق قادت الحركـة لتأخذ قرارها بإعادة تشـكيل مفوضيّـة التّعبئة والتّنظيم

في الوطـن، تلـك المفوضيّـة الّـتي بـدأت من حيـث انتهـت اللجنـة الحركيّـة العليا وراكمـت علـى تجربتهـا النّاجحـة، وأعادت للنّظـم واللوائـح التّنظيميّـة اعتبارها كاسـاس وضابط للمسـيرة التّنظيميّة.

لقـد واجهـت التّعبئـة والتّنظيـم في الوطـن جملـة مـن التّحّديات منـذ بداية عملهـا، فمـن تعـدّد المرجعيّـات الّـتي كانـت سـائدة قبيـل ذلـك وعـبر التّجـارب السّـابقة وامتداداتهـا إلى تعـدد القنـوات الماليّـة، إلى ظاهرة التّـشرذم التّنظيميّ عبر بـؤر ومجمـوعات انسـجام، هـذا إضافة الى حـالات التّرهّـل والانفـلات وبعض من مظاهر الاسـتلزام.

وبـكلّ صـبر وعمـل دؤوب متواصـل، وعـبر الحـوار الهـادئ والهـادف تـمّ احتـواء كلّ تلـك المظاهـر والظّواهـر، وبمسـيرة شـاقّة ومعقّـدة تـمّ إرسـاء التّعبئة والتّنظيـم كمرجعيّـة تنظيميّـة وحيـدة لا منـازع أو منافـس لهـا، وتوحّـدت قنوات الدّعـم المـاليّ عـبر التّعبئـة والتّنظيم بقنـاة ماليّة رسـميّة واحـدة هي ماليّـة الحركة، وامتثلـت كلّ القواعـد التّنظيميّـة لقيادتها في الاقاليـم والمناطق والمكاتـب الحركيّة، والأهّـم مـن هـذا كلّـه تـمّ إرسـاء نظـام إداريّ وتنظيـميّ موحّـد يحكـم مختلـف الفعاليّـات والنّشـاطات ويوحّـد المفاهيـم والأداء.

جهود تنظيميّة

لقد استعرضنا جانبًا كبيرًا من معطيات مرحلة ما بعد إقامة السّلطة الوطنيّة في التّقرير السّياسيّ، لذلك فإنّني أوّد أن أركّز الضّوء في هذا التقرير على أداء مفوضيّة التّعبئة والتّنظيم في الوطن، هذه المفوضيّة الّتي حَمَلتُ مسؤوليّتها في السّنتين الأخيرتين، وعَمِلْتُ من داخلها مع عدد من الأخوات والإخوة المخلصين على تعزيز بنية الحركة، ورفع سويّة أدائها، وزيادة درجة تماسكها الدّاخليّ، وذلك من خلال إعادة بناء الأطر وتفعيل الهياكل وتنظيم سجلّات العضويّة عبر سلسلة طويلة من الاجتماعات المنهجيّة والحوارات والدّورات التّدريبيّة الدّاخليّة المنظّمة، ومن ثمّ إجراء الانتخابات المناطقيّة، هذه الانتخابات الّتي فتحت الطّريق أوسع من أيّ وقت مضى لانعقاد المؤتمر العام السّادس الّذي نحن بصدده اليوم.

وقبل أن أستعرضَ كلّ تلك الجهود التّنظيميّة الممهّدة فعلاً لانعقاد مؤتمرنا هذا، أودّ التّذكير أنّه تشكّل في العام ٢٠٠٣ أوّل مكتب للتّعبئة والتّنظيم في الوطن، وأنّ هذا المكتب ضمّ آنذاك نحو خمس وثلاثين لجنة تخصّصيّة بعضها لم يكن فاعلاً كما يجب. غير أنّ اللجان الفاعلة أسهمت في إشاعة المزيد من ثقافة الحوار والمشاركة والدّيمقراطيّة لدى الأجيال الفتحاويّة الصّاعدة، وحافظت على حضور فتحاويّ ملموس في مختلف القطاعات المهنيّة والاجتماعيّة، وشكّلت رأس الحربة في النّضالات الجماهيريّة والاحتفالات المركزيّة وفعاليّات الأيّام الوطنيّة المجيدة.

غـير أنّ أشـدّ مـا كانـت تعـاني منـه الحركـة، وأصعـب مـا واجهنـا نحـن في مفوضيّـة التّعبئـة والتّنظيـم ، كان افتقـار فتـح لسـجلّ عضويّـة منظّـم، الأمر الّذي حـدا بنـا قبـل كلّ شيء آخـر إلى حـصر العضويّـة، وتسـجيل تراتبها التّنظيـميّ لكلّ الأعضـاء المنتمـين لفتح، والدّخول مـن ثمّ إلى مرحلـة التّثقيـف والتّدريب وإعداد الـكادر تمهيـداً للمرحلـة اللاّحقـة المتمثّلـة في إجـراء الانتخابات، حيث اسـتطعنا في وقـت قيـاسي عقد نحـو (٢٢) مؤتمر إقليـم: (١٥) منها في الضّفّـة الغربيّة و(٧) في قطـاع غـزّة، وذلـك كلّه بعـد أن كنّا قـد أنجزنا عقد مئـات المؤتمرات على مسـتوى الشّـعب والمناطـق في الاقاليـم التّنظيميّة الرّئيسـة.

ومـع أنّه قد شـاب بعـض هذه المؤتمرات سلسـلة مـن المحـاولات لتعطيلها، حيـث ارتبـط معظم هذه الإعاقـات بمفاهيم عشـائريّة وشـلليّة ومصلحيّة، وكلّ ما شـوّه هذه العمليّة الدّيمقراطيّة غير المسـبوقة في تاريخ الحركة، إلّا أنّ الفهم التّنظيميّ السّـليم، والرّغبـة الجـادّة في إعادة بناء أطر الحركة، والسّـعي للتّقدّم واسـتنهاض فتح مـن كبوتهـا، ومـن ثمّ إحـداث التّغـيّرات المطلوبـة على هـذا الصّعيـد، وفي المقّدمة منهـا تمهيـد الأرضيّـة المناسـبة لعقد المؤتمـر العـام السّـادس، نقـول: إنّ ذلك كلّه قـد عـزّز لدينـا الإرادة، وأشـعل في صفـوف التّنظيـم مظاهر الحماسـة؛ لإنجـاز هذه العمليّـة الانتخابيّـة الدّيمقراطيّـة، والّتي قامت على سـاقين قويين: الأولى المشـاركة، والثّانيـة الالـتزام على أسـاس فهـم مسـتقّر قوامـه لا ديمقراطيّـة بـدون ضوابط أو نظـم ولوائـح، ولا التزام بـدون قوانين تحـدّد المسـؤوليّات والحقوق بدقّـة ولا تنظيم بـدون مهمّـات نضاليّـة واجتماعيّـة وجماهيريّـة، على أن يكـون ذلك كلّـه خاضعاً للمرجعيّات الحركيّـة العليا.

مدارس الحركة

وفي إطار سعينا لتحقيق ذلك كلّه، وجدنا أنفسنا أمام ثلاث مدارس فكريّة داخليّة، تسعى كلّ واحدة منها لصياغة رؤية فتح النّظريّة وفق فلسفتها الخاصة، وهذه المدارس هي:

١. **مدرسة الموروث الفتحاويّ التّقليديّ.**

٢. **مدرسة التّجديد الفكريّ والنّظريّ.**

٣. **مدرسة المواءمة بين الاتّجاهين المذكورين آنفًا.**

إذ يمكننا أن نشير بكلّ ثقة إلى مدرسة الموروث الفتحاويّ على أنّها متجّسدة في شخصيات تاريخيّة في الحركة، تتمسّك بالعودة إلى الينابيع، وتؤمن باستقرار الفكرة وعدم قابليتها للتّجدّد، وترى أهمّيّة تكريس ذات الوسائل والأدوات والآليّات دون تغيير.

أمّا في مدرسة التجديد فهناك رفض لكلّ ما هو قديم، واستهانة شديدة بركائز الحياة التّنظيميّة، وسعي دؤوب للتّجدّد وفق مفاهيم جديدة، بل وأفكار تنقض الأصيل نقضاً تامّاً، لتأتي مدرسة المواءمة فتحدّ من غلواء المجدّدين من جهة، وترفض التّصلّب لمدرسة الموروث من جهة أخرى، فتعمل على بعث فتح جديدة بأشكال خلّاقة توائم ولا تصادم، تحّقق الأهداف بأدوات جديدة دون إهمال للتّجربة السّابقة.

وفي ظلّ مدرسة المواءمة، فإنّ حركة فتح تحتاج حاليًا إلى رؤية توحيد داخليّة تنطلق من ثلاث أفكار رئيسة هي:

١. غزّة أوّلاً، حيث أنّ توحيد شطري الوطن والشّتات هو المنجز الأشدّ إلحاحيّه للفكر الوحدويّ الجامع للحركة.

٢. إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، وإزالة الاستيطان، وإقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة وعاصمتها القدس.

٣. تجويد بناء المؤسّسة الفلسطينيّة القائمة على أسس شرعيّة، وتطوير التّنظيم الحركيّ كمؤسّسة تنهج منهج الإدارة الرّشيدة، وتعتمد مبادئ النّزاهة والشّفافية والدّيمقراطيّة المركزيّة.

ولا يفوتنا، ونحن نتحدّث عن رؤية تقوم على مبدأ المواءمة، أن نؤكّد على أنّ المواءمة هي الرّؤية الأنسب للحركة، وأن نشير في الوقت ذاته إلى مرضينِ من الأمراض التّنظيميّة المستوطنة داخل فتح:

الأوّل: هو دور العشيرة السّلبيّ في جسم التّنظيم؛ فرغم الاحترام الشّديد الّذي تكنّه الحركة للعائلات والعشائر من حيث النّسب والامتداد، إلّا أنّ المواطنة والانتماء الأصيل لا يعترف إلا بالقانون وهو الحاكم بأمره في التّنظيم أو الدّولة، حيث ينبغي أن يعالج مرض الاستقواء بالعشيرة داخل عقل ومنهج عمل الكادر، وذلك عبر تقوية أطر التّنظيم وإدارته بالعمل بروح الفريق، وكذلك الأمر نفسه في أطر السّلطة الّتي يجب أن تنهج منهج الدّول المتقدّمة في احترام القانون وتطبيق الدّستور.

أمّـا المـرض **الثّاني** فهـو مرض الصّنـدوق الأسـود؛ أي ما تجمّـع لدى بعضٍ من كـوادر فتـح في الأجهـزة الأمنيذة من حـوادث وملّفـات تـمّ اسـتخدامها أحيانًا في المسـاجلات الدّاخليّـة، وهـو مرض يحبط الـكادر الفتحـاويّ، ويدمـر تقاليد العمل الحـركيّ ويقطـع الأواصر ويقـوض العمـل الجمـاعيّ، وذلـك مـا نرفـض اسـتخدامه بشـكل بات.

التّنظيم... فلسفة فتح

إنّ فلسفة التّنظيم في حركة فتح واستراتيجيتّه تقوم على خمس ركائز هي:

١. نشر الفكر الوطنيّ الفتحاويّ، وبناء شخصيّة الأعضاء.

٢. كسب مساحات أوسع من الأنصار والجماهير والأصدقاء.

٣. تعميق قيم الالتزام بالخطّ السّياسيّ، وقيم الدّيمقراطيّة، ومبادئ العدالة والشّفافيّة، والإدارة الرّشيدة.

٤. تحقيق الأهداف الوطنيّة عبر مؤسّسات السّلطة الفلسطينيّة.

٥. خدمة الجماهير بتحقيق مصالحها الاقتصاديّة وحاجاتها الاجتماعيّة المختلفة.

لذلك فإنّ سعي الكادر الفتحاويّ والعضو في التّنظيم هو سعي متجدّد، يبني ذاته وينمي قدراته ويمكّن نفسه من الفكر بذهنيّة فتحاويّة متفتّحة على أسس الإدارة والسّياسة والعلوم الحديثة، ممّا يجعل من اتّصالاته في إطاره ومع الجماهير اتّصالات سلسة وفعّالة، تخدم مصالح هذه الجماهير الّتي هي بالضّرورة مصالح حركة فتح.

إلى جانب كلّ ما تقدّم، فإنّ من الضّروري أن تواصل الحركة اهتمامها اهتماما أصيلاً بالسّلطة الوطنيّة باعتبار أنّ السّلطة مقدّمة للدّولة الفلسطينيّة المستقلّة، وهي مشروع حركة فتح الّذي تعمل للحفاظ عليه، وذلك من خلال

رعايـة أبنائهـا في الـوزارات والهيئـات المختلفـة الّذيـن يمثّلـون الحركـة بدورهـم، ويدعمـون مبادئهـا التّحرّريـة الدّيمقراطيّة.

ويـأتي اهتمـام الحركـة بمؤسّسـات المجتمـع المـدنيّ مـن منظّمـات وهيئـات ومحافظـات وبلديّـات وجمعيّـات ونـوادي ثقافيّة ورياضيّـة، وأطر أخـرى عديدة في سـياق خدمـة الجماهير، وتحقيـق مصالحهـا، وتلبية حاجاتهـا على اعتبـار أنّ حركة فتـح تنظيم يجمـع في صفوفـه بـين الطّلائـع والقـادة الجماهيريين.

إنّ النّقابـات والاتّحـادات المختلفـة تمثّـل في الحركـة عمـودًا رئيسـاً مـن أعمدتهـا التّنظيميّـة باعتبـار هـذه هي الممثّـل الحقيـقيّ للشّرائـح المختلفـة، ولأنّها المعـبّر الحقيـقيّ عن مصالـح الفئـات المختلفة ممّا جعل مـن فلسـفة التّنظيم في فتح فلسـفة تقوم على مبدأ التّوسّـع في كسـب الأنصـار من خلال هذه الأطـر وعلى مبدأ دعـم قياداتها.

ولأنّ التّنظيـم السّـياسيّ -أي تنظيـم سـياسيّ لا يقـوم إلّا تحقيقًـا لهـدف أو لفكـرة، أو مـن أجـل أهـداف سياسـيّة قابلـة للتّحقّق في مـدى منظور- فـإنّ فكر فتـح هـو بالأصـل فكـر تحـرّريّ يسـتلهم أسسـه مـن الحضـارة العربيّة الاسـلاميّة المنفتحـة، ويتطلّـع إلى إقامـة الدّولـة الفلسـطينيّة المسـتقلّة في إطـار الدّيمقراطيّـة على الـتّراب الوطـنيّ، وبنـاء عليـه يقـوم هـذا الفكـر على تربيـة وتدريـب أعضائه على هـذه المبـادئ والقيـم، ويسـعى من خلالهـم في أطـر التّنظيم الحركيّ والمؤسّسـات الرّسـميّة وأطـر المجتمـع المدنيّ لجعل اسـم فتـح وفكرها خـبز يومنا ومحـور صمودنا وعامـل تجدّدنا.

إنّ فلسفة التّنظيم واستراتيجيّة عمله تتمحور حول تحقيق أهداف النّضال الفلسطينيّ أوّلاً، وتحقيق مصالح الجماهير، وهو ما يمثّله فكر حركة فتح ونهجها القائم على الاهتمام الّذي لا ينقطع بكلّ المؤسّسات الجماهيريّة.

فالعلاقة الصّحيحة مع الجماهير ليست علاقة ذات اتّجاه واحد، وإنّما هي علاقة ذات اتّجاهين، إنّها علاقة أخذ وعطاء، وعلاقة شراكة، واتصالات دائمة يتحسّس فيها عضو التّنظيم نبض النّاس، فلا يهدأ له بال إلّا إذا كان تنظيمه في مقدّمة من ينتصرون للجماهير.

أفكار للدّراسة

جاء انعقاد المؤتمر العام السّادس في خضم تحدّيات كبيرة مثارة في وجه فتح؛ ذاتيّة وموضوعيّة، ولذلك فقد عقدنا العزم على أن نبسط أمام المؤتمر مجموعة من الأفكار التّنظيميّة والتّساؤلات للتّفكير والدّرس والتّمحيص:

١. هل نعدّل في النّظام الدّاخليّ بالتّعامل مع الوطن بشكل مختلف عمّا درجنا عليه في الخارج أم نوفّق بينهما (الدّاخل والخرج) خدمة لوحدة الفكرة والإرادة والوسيلة؟ وهل نعطي للمجلس الثّوريّ صلاحيّات التّعديل في آليّات العمل وفق ما تتطلّبه مصلحة الحركة؟

٢. هل نهتمّ بالواقع التّنظيميّ أم بالواقع الجغرافيّ أم بالقطاعيّ أم ندمج فيما بينهما ؟

٣. هل نستمرّ في اعتماد آليّة الانعقاد للانتخابات وفق النّظام المتبع أم أنّ تجربتنا السّابقة تدعونا إلى اقتراح أسس جديدة؟

٤. هل يبقى المؤتمر العام رهين الزّمن ينعقد كلّ عقد أو عقدين أم نُقَصِّرُ المسافات الزّمنيّة لينعقد المجلس العام كلّ سنتين أو أربع سنوات أو كلّما دعت الحاجة على أن ينعقد المؤتمر العام حكماً كلّ ٤ أو ٥ سنوات؟

٥. هل ندع الأزمة الماليّة تحكمنا أم نُفَرِّقُ في العضويّة على أسس الانتماء والفعل والاشتراك الماليّ المدروس؟

٦. هل نعقد المؤتمر في مكان واحد صوناً للوحدة الدّاخليّة أم نستخدم العلم الحديث ونعقده في أكثر من مكان كما تقتضي الحاجة؛ تسييراً من جهة أولى، وتحقيقاً لدوريته من جهة أخرى؟

٧. هل نغفل دور المرأة والشّباب فيبقى المؤتمر يحصر مشاركتهم بالحدّ الأدنى؟

٨. كيف نستطيع أن نوفّق بين أجيالٍ متعاقبةٍ، سيّما من فئة الشّباب الّتي ترى أحقيّتها في حضور المؤتمر العام في ظلّ تمثيليّة المؤتمر المحدودة مهما توسّعت قاعدته المنتخبة؟

وأياً كانت النّتائج المتوخّاة في نهاية أعمال هذا المؤتمر، فليس هناك من شكّ في أنّنا نحتاج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المهمّة ومجموعة أخرى من الغايات الأساسيّة حيث من الممكن أن نذكرها بشكل مركّز، وهي:

١. وحدة الإطار القياديّ سواء في اللجنة المركزيّة أو المجلس الثّوريّ وانتظام اجتماعاتها.

٢. تحديد علاقة واضحة مع السّلطة الوطنيّة، حيث نعطي لكلّ ذي حقّ حقّه دون تداخل مُخِلٍّ.

٣. تفتيت أيّ تكتّل نشأ أو قد ينشأ داخل الحركة، وذلك من خلال اللوائح والنّظام الدّاخليّ والمساءلة.

٤. استثمار العشائر لمصلحة الهيكل التّنظيميّ والجماهيريّ حتّى لا يتمّ الاستقواء بالعشيرة على التّنظيم.

٥. إعطاء دور أكبر وأكثر فعاليّة للمرأة والشّباب والطّلّاب في الحركة.

٦. ضرورة بدء العمل في بناء منظّمات حركة فتح الاساسيّة، وهي:

- منظّمة الطّلبة
- منظّمة المرأة
- منظّمة العمال

٧. إنشاء مركز متخصّص في التّخطيط والدّراسات الاستراتيجيّة يدمج بين

مفوّضيّـة الفكر والدّراسـات.

٨. إنشاء المعهد الوطنيّ للتّدريب، وإعداد الكادر بشكل مركزيّ في الحركة.

٩. إنشاء مجلس التّعبئة من:

- عدد محدّد من الملفّات واللجان.
- الكادر المتقدّم في الوطن.
- تشـكيل لجنـة حركيّـة راشـدة؛ لإعـداد لائحـة داخليّـة خاصـة بمكتـب التّعبئـة والتّنظيـم.

أمّـا على الصّعيـد الوطـنيّ فـإنّ وحدة الوطـن والقضيّـة والقرار، واسـتقلاليتّه المهـدّدة اليـوم كمـا كانـت مهـدّدة مـن قبـل، فـهي مهّمـة كـبرى تحتـاج لـلدّرس المعمّـق على طريـق إعادة التّوحيـد والبنـاء. كما علينـا أن نؤكّد دومـاً على أنّ ثوابتنا الفلسـطينيّة في الدّولـة المسـتقلّة والقـدس عاصمة وعـودة اللاّجئين تشـكّل أهدافاً محـدّدة لا نحيـد عنهـا، ممّـا يدعونا إلى مأسسـة عملنـا كلّه، سـواء في السّـلطة أو في التّنظيـم الّذي يجـب أن تقـوده مثـل هـذه العقليّـة الجمعيّـة المرنـة ذات المرجعيّات العليـا المنتخبة.

وفي الختـام، أودّ الإشـارة إلى متطلّب مُهمّ تحتاجـه حركة (فتح) لتفعيل دورها وتنشـيطه وإبـرازه كمحفّز قـويّ، إنّه الانتصـار، نعم، ذلك أنّ حركـة (فتح) بحاجة الى انتصـار مهـمّ أو جملة مـن الانتصارات في المجـالات السّياسـيّة والنّضاليّة، وهي بحاجـة كذلـك إلى الانتصـار في مجالات الانتخابـات العامـة التّشريعيّة والرّئاسـيّة والبلديّـة والنّقابيـة؛ لتأكيـد وتعزيـز مركزهـا القيـاديّ وتعزيـزه بـين الجماهير وفي المحافل العربيّـة والدّوليّة.

العودة الى المفاوضات المباشرة

عدنا الى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل بعد فترة القطيعة التي دامت حوالي سبع سنوات، حيث أعادت إسرائيل خلالها احتلال الضّفّة الغربيّة بالكامل ومارست أبشع عمليّات التّدمير والقتل والاعتقال، فضلاً عن عمليّات نصب الحواجز العسكريّة، وتقطيع أوصال الضّفّة الغربيّة، وحصار الرّئيس الشّهيد (أبو عمّار) حتّى استشهاده؛ معللّة ذلك بالإرهاب الفلسطيني حيناً، ومقولة (لا يوجد شريك فلسطيني) حيناً آخر.

أودّ أن أعيد إلى الذّاكرة هنا حقيقة أنّ هذه المفاوضات الّتي تهرّبت إسرائيل طويلاً من مجرّد الحديث عنها، وتذّرعت وراوغت كثيراً من أجل إحباط كلّ جهد لإعادة إطلاقها، لم تكن في واقع الأمر خياراً ذاتيّاً إسرائيليّاً خالصاً، ولم تأتِ هكذا كانعطافه مفاجئة في مسار حكومة إسرائيليّة يمينيّة لم يكن خيار التّفاوض أولويّة من أولويّاتها، بل إنّ هذه المفاوضات قد أتت أقرب ما تكون إلى خيار دوليّ، تمخّض في جانب منه عن قدر كبير من المتّغيرات الدّوليّة والإقليميّة، ومراجعة أمريكيّة ، وذلك قبل أن يغدو التّفاوض بمثابة خلاصة لإجماع سياسيّ دوليّ، يرى أنّ القضيّة الفلسطينيّة - على عكس موقف سرائيل - هي لبّ النّزاع في المنطقة، وأنّ استمرارها يشكّل تربة خصبة لاستنبات مظاهر التّطرّف والإرهاب وتوليد الكراهية والأحقاد.

على هذه الخلفيّة الّتي تبلورت خطوطها العامة في أواخر سنة ٢٠٠٦ وسط انتقادات إسرائيليّة واعتراضات علنيّة على خلاصة التّقويم الّذي وضعته لجنة

خاصة شكّلها الكونغرس (لجنة بيكر – هاملتون) بشأن العراق، وتضمّن فيما تضّمنه من استنتاجات، أنّ على الإدارة الأمريكيّة إجراء مراجعة شاملة لمجمل سياستها الشّرق أوسطيّة.

وعلى هذه الخلفيّة، انبثقت عملية أنابوليس، فكان هذا التّقرير وهذه المراجعة الامريكيّة بمثابة انعطافة في نهج إدارة جورج بوش الابن، والّتي كانت طوال الوقت تنأى بنفسها عن التّدخّل في مجريات عمليّة سلام سبق أن واجهت الإخفاق في زمن الإدارة الدّيمقراطيّة السّابقة، وبالتّالي فإنّه يصحّ الاستنتاج بثقة كبيرة أنّ هذه العمليّة التّفاوضيّة المتبنّاة حديثاً هي واحدة من مخرجات إعادة التّقويم الإستراتيجيّ الأمريكّي، وليست نتاج تبدّل حقيقيّ في أولويّات الأجندة الإسرائيليّة.

على أيّ حال، فقد انفتحت في تلك الأثناء، وبعد سنوات طويلة من الجمود والاستعصاء، نافذة من الفرص والتّحدّيات، وتكوّن في الوقت ذاته زخم دوليّ لإعادة التّعاطي دبلوماسيًا مع النّزاع الفلسطينيّ الإسرائيليّ من جديد. كما لاحت في سماء هذه الدّعوة إمكانيّة عمليّة ملموسة لاستئناف عمليّة سلام حقيقيّة، نختبر فيها مدى جدّيّة إدارة الرّئيس بوش الدّاعية إلى حلّ يقوم على مبدأ الدّولتينِ المتجاورتينِ، ونطوي فيه مع إسرائيل، بل وضد زعمها، صفحة عدم وجود شريك فلسطينيّ.

وهكذا ذهبنا في أواخر تشرين الثّاني ٢٠٠٧ إلى المؤتمر الدّوليّ الّذي صار يحمل منذ ذلك الوقت اسم مدينة أنابوليس، تلك المدينة الّتي احتضنت وفودًا تمثّل نحو خمسين دولة ومنظّمة دوليّة، ونحن عاقدون العزم على إسقاط كلّ ذريعة يمكن لها أن تلقي علينا وزر عدم انعقاده، أو تتسبب في تأجيل عقده، والحيلولة دون تمكين إسرائيل من التّهرّب من دفع استحقاقات عمليّة السّلام.

وإزاء ذلك كلّه، فإنّني أودّ أن أؤكّد على ما يأتي:

أوّلاً: إنّ المفاوضات الّتي جرت بعد انطلاق عمليّة أنابوليس مفاوضات صعبة شّاقة،... ولكنّها كانت جادّة أيضا، حيث أبدى الجانبان المعنيّان رغبات متوازنة في إنجاح هذه العمليّة، كلّ وفق حساباته ومواقفه واعتباراته، وأَعْرَبَا عن رغبتهما في تخطّي مصاعبها الكثيرة على نحو يشمل القضايا الجوهريّة كافّة دون استثناء: الأرض، والحدود، والقدس، واللاجئين، والمستوطنات، والأمن، والمياه وغيرها... مع عدم الإقلال من مخاطر ما تقوم به إسرائيل على الأرض من استيطان استعماريّ، وحواجز عسكريّة، وعمليّات عزل واجتياح وقتل واعتقال، وتأثير ذلك على العمليّة الجارية.

ثانيا: بدون كثير من الادّعاء، فإنّني أستطيعُ القول بكلّ ثقة وأمانة أنّ الجانب الفلسطينيّ كان يمتلك وعيًا ومعرفة وتجربة، وخبرة متراكمة في منهجيّة التّفاوض مع الجانب الإسرائيليّ، وفي إدارة عمليّة تفاوض جادّة؛ استناداً إلى سجل طويل من الاشتباك التّفاوضيّ المباشر مع قيادات ومع أطقم مفاوضات إسرائيليّة متعاقبة.

ثالثاً: ليس في السياسة شيء اسمه المستحيل، ولا يوجد في آفاقها ما يسمّى بالفرصة الأخيرة، ولا تقوم مبادؤها على أساس المعادلة الصّفريّة، لذلك فإنّ كلّ التّخوّفات الرّائجة على مشروعيّتها، وكلّ محاولة لحرق المراحل على بؤسها، قد تفضي إلى معالجات تستبطن في العادة ثقة ضعيفة بالنّفس، وتؤدّي إلى إخراج العمليّة التّفاوضيّة – أحيانًا - عن مجراها الحقيقيّ.

رابعاً: إنَّ الرّغبة في النّجاح وتحقيق الإنجاز في المفاوضات الصّعبة والمعقّدة

(مثـل المفاوضات الفلسـطينيّة الإسرائيليّة الأخيرة وقضاياهـا الصّعبة) تحتاج إلى توفـر مرتكـزيـن متعادلـين: أوّلهما إرادة صادقـة مدعومة بالثّقـة والمتابعة والقدرة على اتّخـاذ القـرار التّاريـخيّ، ومـن ثـمّ تحمّـل مسـؤولياتّه، وثانيهمـا وضـع داخـليّ متماسـك قـادر على دعم المفاوضـات، ومؤهّل لتلقّي بعـض تبعاتها السّـلبيّة، وتحمل مضاعفـات نتائجهـا المحتملـة، والّتي سـتكون محلّ خـلاف واعتراض داخـليّ مهما كانـت نتائجها.

ومـع ذلـك، فإنّه يمكـن القول بصـورة عامة أنّنـا حققّنا في هـذه المفاوضات بعـض الإنجـازات الّـتي من الممكـن أن تشـكّل أرضيّة صالحـة للبناء عليهـا إذا ما أتيـح لهـذه المفاوضـات أن تبدأ مجـدّدًا مـن النّقطة الّـتي وصلت إليها، وعلى أسـاس ذات القواعـد والـشّروط الّتي اسـتندت إليها:

١. بعـد اتّفاقيّات أوسـلو سـنة ١٩٩٣ والاتّفاق الانتقـاليّ واتّفـاق واي ريفر، وبعد مفاوضـات أسـتوكهولم وكامـب ديفيـد وطابـا ومـا تلاهـا مـن تدمـير وإعادة احتـلال اسـتمرّت سـبع سـنوات من الجمـود والاسـتعصاء، آلت فيه السّـلطة الوطنيّـة وإنجازاتهـا إلى الذّواء التّدريجيّ، دخلنا عبر هـذه المفاوضات إلى نافذة فـرص متاحة للسّـير قدمًـا على طريق الخـروج مـن النّفق المظلـم، وذلك رغم كلّ مـا يلـوح في الأفـق السّـياسيّ الإسرائيـليّ من غيوم غـير ماطرة.

٢. بعـد طـول تجاهـل وتنكّـر ومـراوغات واصلتهـا الحكومـات الإسرائيليـة المتعاقبـة بعـد كامـب ديفيـد، قطعنـا دابر الزّعـم القائـل بعدم وجـود شريك فلسـطينيّ، وأنهينا هـذه الذّريعـة الإسرائيليّة السّـمجة، والّـتي راجت طويلًا في الخطـاب السّـياسيّ الإسرائيـليّ، وكادت أن تُقْبَلَ من جانـب بعض العواصم والقـوى والأطـراف الدّوليّـة المهمّة.

٣. بعد عجرفة وعناد سياسيّ إسرائيليّ لا حدّ له... ومسوّغات مفتعلة للحيلولة دون إحياء عمليّة السّلام، أعدنا عبر هذه العمليّة التّفاوضيّة الاعتبار لخريطة الطّريق الّتي بقيت حبراً على ورق، ووفّرنا بذلك فرصة ملائمة لتجديد الاشتباك التّفاوضيّ المباشر حول سائر الالتزامات الإسرائيليّة بما في ذلك الالتزام بوقف الاستيطان بكلّ أشكاله وفي كلّ مواضعه على الأرض المحتلّة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

٤. امتلكنا من خلال هذه المفاوضات آليّة مناسبة لاختبار النّوايا والإرادات لدى الجانب الآخر، ووقفنا بذلك على أعتاب مرحلة كانت نتائجها ظاهرة للعيان على أرض الواقع، حيث تبيّن للطّرفينِ مدى اتّساع الهوّة الّتي لا تزال تفصل بينهما.

٥. وضعنا المجتمع الدولي - خاصة الولايات المتّحدة واللجنة الرّباعيّة وكلّ الدّول والمنظّمات الدَّوليّة الّتي شاركت في اجتماع انابوليس واجتماع باريس، واحتضنت هذه المفاوضات، وعددها أكثر من خمسين دولة ومؤسّسة دوليّة – أقول: وضعنا الجميع أمام مسؤوليّة لا تقلّ عن مسؤوليّة الطّرفين المباشرين في العمل على إنجاح هذا المسار المحفوف بمصاعبَ حقيقيّةٍ تستدعي مواصلة الدّعم والمساعدة والاهتمام الحثيث.

٦. وفّرت هذه المفاوضات الّتي كانت جارية وسط دعم وتأييد دوليّ واسع للغاية - عبّر عنهما اجتماعي: أنابوليس وباريس- موارد من المساعدات الماليّة اللآزمة لإنعاش الحياة الاقتصاديّة الفلسطينيّة، وبناء الأجهزة الأمنيّة الحديثة. وبذلك أنهينا ذيول ما كنّا قد تعرّضنا له من حصار ماليّ كاد أن يوقف لدينا عجلة الحياة.

٧. جـدّدت هـذه المفاوضـات رجحـان وجهـة النّظـر الفلسـطينيّة المـصرّة دائماً على عـدم اسـتثناء أيّ مـن قضايـا الحـلّ الدّائم عن مائـدة التّفـاوض، ووجوب التّوصّـل إلى حـلّ متزامـن لها جميعـاً دون تأجيل أو إرجاء وفق مـا كانت تدعو له إسرائيـل مـن قبل، وهـو أمر تأكّد بصـورة تلقائيّـة منذ افتتاح أوّل جلسـة في هـذه المفاوضـات الماراثونيّة.

٨. عـزّزت هـذه المفاوضـات المكانة العربيَّـة والدّوليَّة للسّـلطة الفلسـطينيّة بعد الانقـلاب الدّمـويّ في قطاع غزّة، وأمدّت السّـلطة الوطنيّة بقـوّة دفع جديدة، ووضعت بين أيديها مبادرة دبلوماسـيّة حقيقيّة من شـأن حـدوث أي اختراق جـدّيّ فيهـا أن يـؤدّي إلى تبديـد أجـواء اليـأس والقلـق المسـتشرية، وإنهاء الشّـكوك الّـتي تفاقمت لدى النـاس إزاء احتمـالات بقاء الاحتـلال إلى ما لا نهايـة له، بـل وإزاء مبرّر وجود السّـلطة الوطنيّـة ذاتها.

وبقـدر مـا يُسـعفني الموقـف قـوله، فإنّـني أرغـبُ في التّشـديد على أنّنا (حين كنّـا نتفاوض مـع الجانـب الإسرائيليّ حول مختلـف قضايا الوضـع الدّائـم)، لم نفرط بـأيّ مـن ثوابت الإجمـاع الوطنيّ الفلسـطينيّ، وأنّ أحـداً منّا لم يسـتطع، ولم يرغب أساسـاً في تجـاوز الخـطّ الّذي وضعه الرّئيـس الرّاحل أبو عمّار، كحـدّ أدنى لا يمكن التّنـازل عنـه أو التفريـط به خـلال مفاوضات كامـب ديفيد وطابـا عام ٢٠٠٠.

خامسـاً: لا بـدّ مـن التّذكـير أنّ المحادثـات (المفاوضـات) الّـتي انبثقت عن أنابوليـس قد أخـذت مسـارينِ متوازيـينِ ومسـتقلّينِ، وهما:

الأوّل: هـو مسـار قضايـا الوضـع الدّائـم، وهي القضايـا الوجوديّـة والمصيريّة، وبالتّـالي البالغـة التّعقيد والحساسـيّة، والّذي تصدّى الرّئيس بنفسـه لمهاته وإدارته، بينمـا أوكلـت لي مهمّة رئاسـة طواقـم المفاوضات.

الثّاني: هو المسار الموازي لمسار تطبيق المرحلة الأولى من خريطة الطّريق تحت إشراف مبعوث الرّباعيّة السّيّد توني بلير، وهو المسار الأوضح والأقّل تعقيداً من مسار قضايا الوضع الدّائم بما يتضمّن من التزامات متبادلة ومتعادلة إسرائيليّاً وفلسطينيّاً؛ للوصول إلى المؤتمر الدّوليّ الّذي من المفترض وفقاً لخريطة الطّريق أن يكون جوهراً ومرجعيّة لتنفيذ المراحل الأخرى. وسأقتصر في هذا السّياق المختصر على تقويم المسار الأوّل المتعلّق بقضايا الوضع الدّائم:

أولًا: اتّفقنا على منهجيّة وقواعد للتّفاوض، وهي:

- الاتّفاق على كلّ شيء رزمة واحدة أو لا اتّفاق.
- جميع قضايا مفاوضات الوضع الدّائم (الأرض والحدود، والقدس، والمستوطنات، واللاّجئين، والأمن، والمياه) هي القضايا الأساسيّة المطروحة للتّفاوض والاتّفاق، ولا تأجيل أو استثناء لأيّ منها.
- لا للدّولة المؤقّتة الحدود، ولا لأيّة اتّفاقيّات انتقاليّة جديدة.
- الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة وحدة جغرافيّة وسياسيّة واحدة، والممرّ الآمن أحد القضايا موضع البحث.
- أن تظلّ المفاوضات بعيدة عن الحوار الإعلاميّ.

كما اتّفقنا على أن تسير هذه المفاوضات في المسارات الآتية:

المسار الأوّل: يكون بين الرّئيس (أبو مازن) ورئيس الوزراء الإسرائيليّ أولمرت.

المسار الثّاني: يكون بين الوفدين المفاوضين: الوفد الفلسطينيّ برئاسة (أبو علاء)، والوفد الإسرائيليّ المقابل كان برئاسة وزيرة الخارجيّة الإسرائيليّة تسيبي ليفني.

وقـد تشـكّل هنـاك مسـار ثالـث بعـد بـدء المفاوضـات (مسـار ثـلاثيّ بـين الوفديـنِ: الفلسـطينيّ والإسرائيـليّ بحضور وزيـرة الخارجيّة الأمريكيّـة كونداليزا رايـس)، حيـث انتظمـت له عـدّة اجتمـاعات في واشـنطن وبرلـين والقدس.

ثانياً: مرتكـزات الموقف التّفاوضي الفلسطينيّ:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيليّ، وإقامة الدّولة الفلسـطينيّة المسـتقلّة ذات السـيادة الكاملـة وعاصمتها القـدس الشّرقيّة بما يعني أنّ الدّولة الفلسـطينيّة:
- تقـوم على كامـل الأراضي الفلسـطينيّة المحتلّـة عام ١٩٦٧ (الضّفّـة الغربيّـة وقطـاع غـزّة بما فيهـا غـور الأردنّ والبحر الميّـت والقـدس والأراضي الحرام (No Man's Land) ، والممـرّ الآمـن.
- إنّ أيّ تبـادل لـلأراضي يجب أن يكـون تمامـاً بالقيمة والنّوعيّـة والمثل (١:١) بمـا في ذلـك الممـرّ الآمن، شريطـة ألّا تكـون لأّي عمليّة تبـادل في الأراضي أيّ تأثـير أو انتقـاص من وحدة الأرض الفلسـطينيّة وسـكّانها الفلسـطينيين، وبناهـا التّحتيّـة ومصادرها الطّبيعيّـة، وأماكنها الدّينيّة المقدّسـة.
- الرّفـض القطعيّ لأيّ تبـادل في الأراضي بين أراضي الضّفّـة الغربيّة وأيّة أراضٍ أو بـلدات مـن قـرى وبلدات أهلنـا من عـرب ١٩٤٨ لما يعنيه ذلـك من تهجير لشـعبنا مـن أرضـه وأرض آبائه التّاريخيّة تحـت مخطّط (الدّولـة اليهوديّة) الّتي رفضناهـا رفضاً قطعيّاً.
- الاستيطان والكتل الاستيطانيّة:
- رفـض كلّ المحـاولات الإسرائيليّة بطرح مشروع الكتل الاسـتيطانيّة للتّبادل (أرييل، ومسـتوطنات القـدس معاليه أدوميم)، مسـتوطنات كفار عتصيون / أفـرات) وذلك لخطـورة موقع هذه الكتل الاسـتيطانيّة على المصـادر الطّبيعيّة/

الميـاه في كتلـة أريئيـل، وعـزل القـدس وحصارهـا في معاليه أدوميـم وكيدار وغيرهـا، وفصـل الجنـوب / الخليـل، وعـزل وحصار بيـت لحم في كتلـة كفار عتصيـون / أفـرات، مـع التّأكيـد على رفـض الاسـتيطان على أراضي الدّولـة الفلسطينيّة.

- القـدس: القدس الشّرقيّة هي جزء لا يتجزّأ من الأراضي الفلسـطينيّة المحتلّة عام١٩٦٧، وهي العاصمـة الأبديّة للدّولة الفلسـطينيّة لا بديـل عنها ولا بديل لهـا، ويجب أن يجلو عنهـا الاحتلال.

- كلّ مـا أقامـه الاحتـلال الإسرائيـليّ على الأرض الفلسـطينيّة مـن مصـادرة لـلأراضي والمسـتوطنات اليهوديّة هـو عمل عـدوانيّ غير قانـونيّ وغير شرعيّ أقيـم بقـوّة الاحتـلال، ويجـب أن يـزول مـع زوال الاحتـلال وإنهائه.

- القـدس مدينة مفتوحـة حرّيّة المرور والعبادة فيهـا مضمونة للجميع، ولجميع المؤمنـين وفق القانون والمقدّسـات الإسـلاميّة والمسـيحيّة في القدس هي جزء لا يتجـزّأ منهـا، وللدّولـة الفلسـطينيّة السّـيادة الحصريّة والأمـن والحماية لها وعليهـا، وبمـا يحافظ على الحقوق الدّينيّة للمسـيحيين والمسـلمين بإدارتها.

- اللاّجئـون: حـقّ العـودة والتّعويـض للاّجئـين الفلسـطينيين حـقّ مكفـول بقـرارات الأمـم المتّحـدة رقـم ١٩٤، وموقفنـا يسـتند إلى قـرارات الشّرعيّـة الدّوليّـة وخاصّـة قـرار الجمعيّـة العامـة رقـم ١٩٤ ومبـادرة السّـلام العربيّـة.

- الميـاه: حقّ الدّولة الفلسـطينيّة في مياهها السّـطحيّة والجوفيّـة، وفي مياه البحر الميّـت والبحـر المتوسّـط وفـق القانـون الدّوليّ مـع الاسـتعداد للبحـث حول التّعـاون في مجـال تعزيز مصـادر الميـاه وحمايتها.

- الأمن في الدّولة الفلسطينيّة مسؤوليّة فلسطينيّة تامّة بما يضمن:

١. حماية الأمن والنظام وسيادة القانون.

٢. حماية المؤسّسات العامة والحدود.

٣. محاربة الإرهاب.

مع الاستعداد التّامّ:

- لوجود قوات دوليّة لمدة زمنّية محدودة على الحدود الفاصلة مع إسرائيل.
- التّعاون في مجال حماية الأمن ومحاربة الإرهاب على المستوى الإقليميّ والمستوى الثّنائيّ.
- ونرفض بشكل قاطع:
- أيّ وجود عسكري أو أمنيّ إسرائيليّ على أراضي الدّولة الفلسطينيّة بعد جلاء الاحتلال عنها.
- أيّ شكل من أشكال التّدخّل الإسرائيليّ العسكريّ أو الأمنيّ أو المطاردة في أراضي الدّولة الفلسطينيّة.

وبالإضافة إلى اللجان السّتّة السّابقة، فقد تشكّلت مجموعة من اللجان الفرعيّة الأخرى:

الاقتصاديّة، والبيئة، والبنى التّحتّية، والقانونيّة، وعلاقات دولة لدولة.

لقد تمّ عقد اجتماعات عديدة وشبه دوريّة بين الرّئيس ورئيس الحكومة الإسرائيليّة، وبين الوفديـنِ المتفاوضينِ على مستوى رؤساء الوفود وعلى مستوى لجنة التّوجيه. كما عقدت اجتماعات ثلاثيّة عدّة مع وزيرة الخارجيّة الأمريكيّة السّيّدة كوندالـيزا رايس، واجتماعات دوريّة شبه منتظمة للجان الفرعيّة على مدار عام كامل.

مؤتمر فتح السّادس... آمال وتحديات

لـم يكـن هنـاك أدنى شـكّ في أنّ موضوع التئـام مؤتمر حركة فتح السّـادس هـو ضرورة ملحّـة ليـس لحركـة فتـح فحسـب، بـل كذلـك للـكلّ الوطـنيّ، وهـو مطلـب فصائـليّ وشـعبيّ أيضـا؛ لكي تحـدّد حركة فتـح برنامجهـا التّاريـخيّ ومكانتها وإستراتيجيتها.

وعليـه، فقـد بـدا المؤتمـر كـضرورة وطنيّـة عليـا؛ أي أنّـه اختبـار مصيريّ للحركـة، وامتحـان لقدرتهـا على البقـاء والصّمـود أمـام التّحّديـات الجسـام الّـتي تعصـف بهـا مـن كلّ جانب، لاسـيّما بعـد التّحّـولات المتراكمـة داخليّـاً وخارجيّاً، والمتغـيّراتِ في بنية النّظام السّـياسيّ على السّـاحة الفلسـطينيّة الدّاخليّة والخارجيّة، وأخرهـا كان الانقـلاب الدّمـويّ الّذي قامـت بـه حركـة حمـاس يونيو/حزيـران العـام المـاضي في قطـاع غـزّة، وهـو الانقـلاب الّذي أفـرز حالـة مـن الانقسـام الجغـرافيّ والسّـياسيّ، والواقعـة الّـتي خلقـت نكبـة فلسـطينيّة ثانيـة، خلطـت الأوراق، وأثـرّت سـلباً على مجمل القضيّة الفلسـطينيّة بشـقّيها السّـياسيّ والنّضاليّ خاصـة على الصّعيـد الدّاخـليّ والصّعيـد العـربيّ، وفي المحافـل الدّوليّـة ايضًـا. لقـد أوجد هـذا المتغيّر غير المسـبوق واقعًا فلسـطينيًّا جديدًا، الأمـر الّذي ضاعف مـن التّحدّيـات الّـتي كانـت تمـرّ بهـا الحركـة التّاريخيّـة كمـا أشرنـا، فـأتى انعقاد المؤتمـر السّـادس لينعـش مـن جديـد نشـاط وحيويّـة اللجنـة المركزيّـة المعطلّـة، والّـتي كانـت قد تبنّـت برنامج الحركـة الفتحاويّـة بعد حالـة الجمود الّـتي أصابتها طوال تسـعة عـشر عاماً.

لـم تكـن مسـألة التّأخـير ناتجـة عـن عـدم تحديـد مـكان أو زمـان انعقاد المؤتمـر في داخـل الأرض المحتلّـة أو خارجهـا، مـن خـلال الفيديـو كونفرنس، أو بمشـاركة العسـكر أو دونهم، وعلى أسـس جدول أعمال انعقاد المؤتمر، أو القائمين على التّحضـير له مـن الأخـوة أعضـاء اللجنـة المركزيّـة، بـل في واقـع الامـر كانـت هنـاك أزمـة قيـادة، وكان هنـاك غيـاب لدى أعضـاء هـذه اللجنـة بفعل استشـهاد ورحيـل ومـرض بعـض القـادة العسـكريين والسّياسـيين مـن ناحيـة، ومـن ناحية أخـرى بفعـل محاولـة بعضهم فـرض أجندتـه الخاصـة؛ للهيمنة وبسـط نفـوذه على المؤتمر، سـواء لنيـل عضويّة في المجلـس الثّـوريّ أو عضوّيتهم في اللجنـة المركزيّة.

غـير أنّ كلّ هـذا وذاك لا يعـني أنّ حركـة فتـح كانـت تعيش أزمـة نهايّة كما يـروج كثير مـن الأعـداء وخفافيش الظّـلام؛ فالحركة وفـق الهيمنـة على المجريات السّياسـيّة، وعلى المشـهد الفلسـطينيّ والفتحـاويّ قـادرة على تجاوز الأزمـة العابرة، والتّاريخ أثبـت ذلك.

فحركـة فتـح لديهـا الكثـير الكثـير مـن القـادة العظـام والفضـل للسّـيّد الرّئيـس الشّـهيد يـاسر عرفـات ومـن سـار على دربـه مـن الاخـوة الفتحاويـين الأصـلاء، وهـم أصحـاب تجربـة وخـبرة غنيّـة يمكـن اسـتثمارها، وذلـك الى جانـب عنفـوان القيـادات الشّـابّة والمتحمسـة طـوال تسـعة عـشر عامـاً الماضية، لا سـيّما أصحـاب العقـول النـيّرة وذوي المشـاريع التّطويريّـة في الحركـة الّـتي تبحـث عـن التّجديـد والنّهـوض بهـا بمـا يضمـن تمثيـلًا عادلًا لجميـع القطاعات بهـدف فـرز قيـادات جديـدة توائم بـين تجربة الشّـيوخ وحماسـة الشّـباب الصّاعد والـواعي، وذلـك بعـد أن وصلـت اللجنـة المركزيّـة الحاليّـة الى مـا وصلـت اليه، لا سـيّما عـدم اسـتطاعتها تقديـم المزيد مـن العطـاء، وإخفاقهـا في إدارات الأزمات.

لذلـك كان على الأخـوة أصحـاب الشـأن -خاصّـة القائمـين في اللجنـة التّحضيريّة للمؤتمر- عمـل الآتي:

- التّوجّـه بعزيمـة صادقـة إلى المؤتمـر الفتحـاويّ السّـادس؛ ليكـون عامـل نهـوض لا عامـل انهـزام وانقسـام.
- أن يكـون هنـاك دافـع ورغبـة قويـة مـن قبـل أعضـاء اللجنـة المركزيـة. حسـم مسـألة الكفايات كلٌّ حسـب موقعه المناسـب، وعلى قاعـدة أصحاب المشـاريع الشّـموليّة والوطنيّـة .
- نبـذ الخلافـات الشّـخصيّة وتركها جانبًـا، والانتبـاه إلى سـلّم الأولويّات من همـوم وتحدّيـات خطـيرة تعصف بالحركـة والمـشروع الوطنيّ.
- وضـع نهاية حازمة لمسـألة بـروز التّيارات المحسـوبة على شـخصيّات قياديّة معنونـة، يكون على حسـاب فتح والمـشروع الوطنيّ.
- فـرز لجنة متفـق عليها داخلياً لمحاسـبة المخطئين وذوي المصالح الشـخصية ولملمة الجراح.
- التّخطيـط السّـليم المسـبق قبـل انعقـاد جـدول أعمـال المؤتمـر خشـية أن ينعكـس الانقسـام السّـياسيّ والجغـرافيّ على مُنـاخ أعمـال المؤتمـر.
- أن يحـدّد المؤتمـر موقفـه مـن الجنـاح العسـكريّ لحركـة التّحريـر الوطـنيّ الفلسـطينيّ (فتـح) لا سـيّما بعد أن خلطـت الأوراق بين مسـألتي التّفاوض والعمل المسـلّح.
- أتاحـه الفرصـة أمام قيـادات الصّـفّ الثّاني الشّـابة الّتي جاءت عـبر عمليّة انتخابيّـة أفـرزت عددا كبـيرًا من الأقاليم المشـاركة، والّتي يمكـن الرّكون

إليهـا، لا سـيّما وهي أقـدر على العطـاء وقيـادة السّـفينة بمـا يخـدم المشروع الوطني.

- حـصر مسـألة العضويّـة ضمـن مقاييـس ترتئيهـا الحركـة لمـن يسـتحّقها باعتبـار المؤتمـر العـام هـو أعلى سـلطة في الحركة؛ ويضـع سياسـاتها العامة، وينتخـب قياداتها.

قراءة في نتائج المؤتمر السّادس

بالإعلان عن نتائج انتخابات المجلس الثّوريّ يكون الفصل الأخير لمؤتمر فتح السّادس قد انتهى. والآن أصبح بالإمكان تقويم المؤتمر

إذا أردنا أن نحاكم مؤتمر فتح على أساس مقاييس علميّة محدّدة تنطلق من المقارنة مع المؤتمرات الّتي تعقدها الأحزاب والحركات الشّعبيّة في العالم، فإنّنا سنخرج بتقويم سلبيّ للغاية للمؤتمر. فهو ليس مؤتمرا وفقا لهذه المقاييس. فالمؤتمر لم يكن مؤتمرا بمعنى الكلمة؛ لأنّ الإعداد استغرق مدّة طويلة؛ ومرّ بعدّة مراحل واستمرّ ثلاث سنوات، حيث كان من المفترض أن يعقد منذ ١٦ عاما، وكانت الخلافات حول موعد عقده ومكانه وحول العضويّة فيه تطغى على كلّ شيء.

لم تؤخذ المراجعة الجريئة بعين الاعتبار، ولم يأخذ البرنامج السّياسيّ استحقاقاته من اهتمام أثناء التّحضير، والمؤتمرات في العادة تسبقها مؤتمرات قاعديّة تنتخب ممثلي المناطق والأقاليم وكلّ أعضاء المؤتمر. أمّا في مؤتمر فتح السّادس فقد شارك ٣٠٪ من المنتخبين، وأمّا الباقون فتمّ تعيينهم. فحتّى اللحظة الأخيرة لم تتوقّف التّعيينات الّتي لم تحكمها معايير موضوعيّة، بما في ذلك زيادة ٧٠٠ عضو في الأسابيع الأخيرة الّتي سبقت المؤتمر.

المؤتمرات تقدّم فيها القيادة تقارير شاملة حول الجوانب السّياسيّة والماليّة والتّنظيميّة كافّةً، ويقدّم فيها كشف حساب عن الفترة السّابقة بشكل ملموس، وتقدّم فيها الخطط المستقبليّة؛ أي يتمّ في المؤتمرات مراجعة شاملة لتحديد

الإنجازات والمكاسب ونقاط القوّة، والأخطاء والخطايا والثّغرات والتّواقص، ونقاط الضّعف.

في حقيقة الأمر لم يحدث شيء من كلّ هذا، وما حدث كان عفويّاً وغاضباً، وأقرب ما يكون إلى تصفية الحسابات منه الى كشف الحساب، ولكنّه حرّك المياه الرّاكدة، ويمكن أن يجعل فتح تتقدّم الى الأمام.

فتح حركة شعبيّة واسعة، بنيتها التّنظيميّة ضعيفة المركزيّة، وقد فقدت منذ زمن، وتحديدا منذ تأسيس السّلطة هوّيتها الكفاحيّة التّقليديّة، حيث اندمجت فتح كلّيّا في السّلطة، الأمر الّذي انعكس بشدّة على التّحضير للمؤتمر، وتجلّى خلال انعقاده، واتّضح أكثر في مقرّراته ونتائجه.

وبالفعل، فقد جاء مؤتمر فتح السّادس ليعكس كلّ ما هو موجود في فتح، فعكس التّغيير الّذي كان يحدث طوال العشرين عاما الماضية. وهو تغيير ليس إيجابيّاً كلّه، ففيه الكثير من السّلبيّات أيضا. ولذلك فليس من المتوقّع أن يشكّل المؤتمر -والحالة هذه- عصا سحريّة لإصلاح كلّ شيء، فـ (فتح) تمثّل شريحة واسعة من الشّعب الفلسطينيّ، ويوجد فيها تمثيل لكلّ اتّجاهات وتناقضات الشّعب الفلسطينيّ، وفتح عقدت مؤتمرها تحت مزاعم معارضين قالوا إنّهم لن يحضروا مؤتمرًا ينعقد تحت حراب الاحتلال وفي ظّل الانقسام، وهذا وذاك أرخى بظلاله على المؤتمر بشكل أو بآخر.

في البيان الختاميّ للمؤتمر قالت فتح إنّها تحتفظ بحقها بالمقاومة بالأشكال كافّة، وهي تقاوم حاليا بأساليب سلميّة، لذا كان يجب على هيئة المؤتمر أن تحتفظ بمسافة كبيرة عن الاحتلال حتّى لا تتكشّف كلّ أوراقها، وتُعرف كلّ المعلومات عنها.

رغـم كلّ مـا سـبق، ورغـم الكثـير مـن الاعتراضـات على عقـده في الوطـن، عقـد المؤتمـر داخـل الوطـن، ورغـم كلّ الملحوظـات والاتّهامـات الّـتي يجـب عدم المـرور عليهـا مـرور الكـرام، بـل التّحقيـق جدّيّـا فيهـا، إلّا أنّ المؤتمـر كان يمثّـل حـتّى لمجـرد عقـده الحـدّ الأدنى من النّجـاح، وشـكّل انطلاقة جديـدة لفتح يمكن أن توحدّهـا وتقوّيهـا إذا أحسـنت الإدارة بعـد المؤتمـر. وهذا يتوقّـف على قدرة كلّ مـن اللجنـة المركزيّـة والمجلس الثّـوريّ على إثبات نفسـيهما كمؤسّسـتينِ قياديتينِ منتخبتـينِ تسـعيانِ لقيـادة هيـكل الحركة، وبالتّـالي لكي تسـاهما مسـاهمة بارزة في قيـادة السّـلطة والمنظّمـة، الّـتي تشـكّل حركـة فتـح عمودهـا الفقـريّ، وقـوّة دفعها الذّاتيّ، وليـس ملحقـا وظيفتـه تقديـم الغطـاء لهما.

لقـد بـدت فتح غداة انعقـاد المؤتمر السّـادس حركـة هرمة متناحـرة، غابت عـن المبادرة خـلال السّـنوات الماضية، وغيّبت نفسـها عـن القرار الفلسـطينيّ إلى حـدّ كبـير. ففتـح مـا بعـد (أبو عمّـار) كانـت تبحث عن نفسـها طـوال السّـنوات الّـتي سـبقت انعقـاد المؤتمـر السّـادس؛ أي منـذ وفاتـه وحـتّى تلك اللحظـة، وهي اليـوم امـام تحدٍّ مصـيريّ: إمّـا أن تنجح ببلـورة هويّة جديـدة، وتصبح فتـح ما بعد (أبـو عمّـار) وإمّـا أن تعود لـتراوح في مكانها.

ومـع ذلـك، ورغـم كلّ ما سـبق ذكـره، فقـد مثّـل المؤتمـر باتّجاهه العـام وفق مـا يشـير اليـه البرنامج السّـياسيّ المقـرّ امتـدادا طبيعيّاً لفتـح، ولكـن مـع مطالبة لا تتوقّـف بـضرورة تصحيح المسـار السّـياسيّ والتّنظيميّ.

صحيـح أنّ المطالبـة بالتّصحيـح لم تظهـر بما فيـه الكفاية، وقـد لا تلتزم بها القيـادة الجديـدة لفتـح أو السّـلطة أو المنظّمة والرّئيـس، ولكـن من يريـد الكفاح مـن اجـل التّصحيح، خصوصـا لكيفيّة إدارة الحركة لمسـار المفاوضـات، أصبح لديه

سلاح ممثّلا بقرارات المؤتمر الّتي يمكن أن يستند إليه؛ لكي يواصل كفاحه. الآن وبعد المؤتمر لم يعد ينفع الحديث عن المفاوضات كخيار وحيد، حيث أكدّ المؤتمر حقّ الشّعب الفلسطينيّ بالمقاومة المشروعة بالأشكال كافّةً، وأنّ التناقض الرّئيس مع الاحتلال، وأنّ المفاوضات ليست الى الأبد، وأنّ استئنافها يجب أن يحدث بعد توفير متطلّبات وشروط حدوثها.

بكلام آخر، لم تتحوّل حركة فتح الى حزب سياسيّ للسّلطة، ولم تتخلَّ عن البرنامج الوطنيّ الفلسطينيّ وعن المقاومة، بحيث تغدو مظلَّة للمفاوضات القادمة، ولأيّ حلّ تسويفيّ يمكن أن تقود إليه المفاوضات. بل أكدّت أنّها حركة تحرّر وطنيّ، وأنّ المرحلة الّتي مرّ بها الشّعب الفلسطينيّ تطرح مهمّات مزدوجة وطنيّة وديمقراطيّة.

ويظلّ من الثّابت أأّه لا يمكن القفز عن أنّ المؤتمر عكس رغبة في التّغيير بدليل أنّ معظم أعضاء اللجنة المركزيّة من القيادات الجديدة، وأنّ الغالبيّة السّاحقة من أعضاء المجلس الثّوريّ من القيادات الجديدة والشّابة، وهذا يمثّل نوعا من الاحتجاج الإيجابيّ ضدّ القيادة التّاريخيّة والقديمة.

صحيح أنّ التّغيير الطّفيف الّذي أجراه المؤتمر السّادس لم يحدث ثورة كان مرغوباً بها داخل أروقة المؤتمر، إلّا أنّ نظرة خاطفة على قوائم النّاجحين تدلّ على أنّ هؤلاء يمثّلون خليطا متناقضا، ولكنّهم يعكسون واقع الأشخاص والتّيارات الموجودة داخل فتح، ورغبة القيادة المتّنفذة في الحركة.

إنّ الصّعوبة في تقويم نتائج المؤتمر السّادس تكمن في أنّ الاصطفافات والمعسكرات وتصفية الحساب والتّكتّلات لم تتم على أساس سياسيّ، وهذه

تشكّل نقطة الضّعف الكبرى. فلم يتم الالتزام بالتّحالفات المصلحيّة الى حدّ كبير ممّا أدّى الى حدوث مفاجآت، مثل إسقاط- ان لم أَقل- خطّة أبي علاء/ أحد قادة فتح، وكبار مهندسي المؤتمر.

وبالنّتيجة غير النّهائيّة، فقد اتّضح بكلّ جلاء أنّ التّخطيط المسبق والمدروس للنّتائج والتّحالفات الانتخابيّة شيء والمواقف الفعليّة شيء آخر، بل ومختلف جدا. حيث شكّل انعقاد المؤتمر الّذي طال انتظاره تحدّيًا أمام اللجنة المركزيّة، وطرح اختباراً لمعرفة حقيقة مواقفها، وهذا الاختبار قدرّت مدّته ببرهة زمنيّة محدّدة، لنقل ١٠٠ يوم، وهي مدّة كافية موضوعيًّا لمعرفة هل تستطيع القيادة المنتخبة أن تقيم مؤسّسة فاعلة أم تغرق في تناقضاتها.

وفي مطلق الحالات وفي سائر الظّروف، يظلّ مستقبل حركة فتح مرهونًا إلى حدّ كبير بمدى قدرة اللجنة المركزيّة والمجلس الثّوريّ على مواجهة التّحدّيات السّياسيّة والتّنظيميّة والفكريّة، ومعالجة المصاعب الّتي تواجه فتح والشّعب الفلسطينيّ، وأهمّها:

١. مراجعة مسيرة المفاوضات واتّفاق أوسلو، واستخلاص الدّروس والعبر، وإعادة الاعتبار للبرنامج الوطنيّ، وخصوصا للمقاومة الشّعبيّة المتواصلة والفعّالة، كونها الأداة الملائمة في الظّروف الرّاهنة لتحقيق البرنامج الوطنيّ، والإصرار على أن يلبيّ أيّ حلّ قادم الحدّ الأدنى من الحقوق الفلسطينيّة.

٢. متابعة التّحقيق باغتيال الرّئيس ياسر عرفات، وكشف كلّ الملابسات المتّصلة بهذه الجريمة بكلّ جدّيّة والى آخر مدى.

٣. السّعي الجادّ لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة، وعزل الأشخاص والتّيارات الّتي تدعو لاعتبار الانقسام خيارا مفضّلا بذرائع مختلفة.

٤. إعادة بناء الهيكليّة التّنظيميّة لفتح، حيث تعقد مؤتمراتها بانتظام بمشاركة أعضاء منتخبين، وبصورة تنهي التقّاليد الغريبة، مثل انتخاب اللجنة المركزيّة والمجلس الثّوريّ في نفس الوقت، وحرمان المناضل الّذي لا يحالفه الحظّ في انتخابات اللجنة المركزيّة من التّنافس على عضويّة المجلس الثّوريّ، لا سيّما وأنّ معظم الّذين سقطوا في انتخابات اللجنة المركزيّة كانوا سينجحون -دون ريب او على الأرجح- في انتخابات المجلس الثّوريّ، إلّا أنّه بفعل هذا التّعسّف التّنظيميّ أصبح قادة تاريخيون خارج الهيئات القياديّة، فيما كان من المجدي والأكثر عدالة ومنطقيّة أن يقوم المؤتمر العام بانتخاب المجلس الثّوريّ، والمجلس الثّوريّ بدوره ينتخب اللجنة المركزيّة.

٥. يجب التّفكير بمسألة عقد مؤتمر فتح القادم على عدّة حلقات وعلى عدّة مستويات مثلما تفعل ذلك بعض الفصائل الأخرى، وذلك لمنع تأثير الاحتلال والعوامل الخارجيّة على فعاليّات المؤتمر، وتأمين مشاركة تجمّعات الشّعب الفلسطينيّ داخل الوطن وخارجه.

٦. التنبه على أنّ فتح بات يغلب على هيئتها القياديّة وأعضاء المؤتمر أشخاص من الضّفّة الغربيّة، وهذه ظاهرة من شأنها أن تحوّل فتح، إذا لم يتمذ التّوقّف عندها، من حركة الشّعب الفلسطينيّ إلى حركة لجزء منه، كما أنّها ظاهرة تضعف التّلاحم الوطنيّ والقواسم المشتركة، وتنمّي النزّعات الجهويّة والفرديّة والعائليّة، وذلك رغم تقديرنا لمشاركة مئات

مـن أعضـاء المؤتمر مـن الخـارج، ولكنّهم لم يعكسـوا حجم فتح بالشّـتات؛ ولا لأهمّيّـة الشـتات في الخريطـة الفلسـطينيّة، وأهمّيّـة مشـاركة قطـاع غـزّة الّـتي تمّـت بشـكل خاص بسـبب قـرار حمـاس المـدان بمنـع الأعضاء الفتحاويـين الغزيـين من المشـاركة.

٧. لاحـظ كثـيرون أنّ الغالبيـة العظـمى مـن أعضـاء المؤتمـر هـم مـن موظفي السّـلطة والمنظّمة والأجهـزة الأمنيّـة والمتقاعدين -أي الّذيـن يأخذون راتبا مـن السّـلطة- وهذا يحدّ مـن حريتهـم، ومن تمثيـل فتح لقطاعات الشّـعب الفلسـطينيّ المختلفة (رجال الأعمـال، والمزارعين، والمثّقفـين، والاعلاميين، ورجـال الدّيـن والعمـال والتّجّار والصّناعيـين. الخ (.

٨. لا بـدّ مـن التّحقيـق الجـاد والمسـؤول في كلّ الاتّهامـات الّـتي قيلـت حـول التّزويـر والتّلاعب في صناديـق الاقتراع قبل وبعد الفرز، لا سـيّما وأنّ هناك دلائـل، وهناك شـكاوى عديـدة على حـدوث مثل هـذا الامر الشّـائن بكلّ المعايـير، فمثـل هـذه الاتّهامـات خطـرة، وذات مضاعفات بعيـدة المدى على صـورة الحركـة الكبيرة والقائـدة. فإذا لم يتـمّ التّحقيق في ملابسـاتها بصورة شـفافة، فسـوف تزيـد الشّروخـات بـدلا مـن تعميق الوحـدة المنشـودة. ومع أنّ عـدم حـدوث انشـقاقات داخـل أروقـة المؤتمر -رغـم بعـض الاتّهامات المحقّـة بحـدوث تلاعـب في العمليّـة الانتخابيّـة فقـد كان أمراً جيّـداً جّدا، إلّا أنّ ذلـك يجـب ان يدعـو قيـادة فتـح إلى الحـذر مـن إمكانيّـة وقـوع مثل هذه الانشـقاقات في المسـتقبل.

تبـقى ضرورة القـول، دون مزايـدات، ورغـم بعض الآلام الشّـخصيّة جراء ما وقـع لي في الانتخابـات الحركيّـة، إنّ حركـة فتـح جـزء أصيل من شـعب فلسـطين،

وهي صانعة ثورته المعاصرة، وقائدة مسيرته على مدى ستّة عقود ماضية. وبما أنّ فلسطين في حدّ ذاتها تقع في مركز تقاطع اهتمامات إقليميّة معقّدة، وعلى مفترقات طرق مصالح إسرائيليّة وعربيّة ودوليّة، فإنّ الأمر الّذي لا نقاش فيه أنّ العامل الخارجيّ كان ولا يزال صاحب تأثير شديد على ما يحدث في قلب هذه الرقعة ومحيطها الجغرافيّ الحسّاس.

وعليه فإنّ مصير فتح مرتبط بالضّرورة الموضوعيّة بمدى قدرة هذه الحركة على التّفاعل مع العوامل الخارجيّة المذكورة آنفًا، لا سيّما مع التّحدّيات الّتي تخاطبها وجهًا لوجه، وتخاطب شعبها بصورة مباشرة، بما في ذلك المبادرات السّياسيّة المتعلّقة بحلّ هذا الصّراع الطّويل، على أن يجري التّعاطي معها بصورة تحفظ الحقوق والمصالح الفلسطينيّة المشروعة، وفي المقدّمة منها حقّه في الحرّيّة والاستقلال ضمن دولة مستقلّة عاصمتها القدس الشّريف على حدود الرّابع من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧.

صُـوَر

أبو عمار وأبو جهاد يتوسطهما السفير المصري في بكين-الصين /أواخر الخمسينات

الرئيس القائد أبو عمار والشهيد القائد أبو اياد

الرئيس أبو عمار وأبوعلاء أثناء مؤتمر فتح -١٩٨٩

أبو علاء و الشهيد القائد أبوجهاد يلقي محاضرة لعمال "صامد" في بيروت

أبو علاء و الرئيس أبو عمار خلال زيارتهم للشيخ أحمد ياسين في غزة

القادة أبو عمار وأبوجهاد وأبو اياد وأبو الوليد في حفل تخريج لعمال مؤسسة صامد - لبنان

الرئيس أبو عماروأبو علاء والقائد أبو جهاد والشيخ عبد الحميد السايح

الرئيس أبو عمار وأبوعلاء وعماد شقور وعبد الرحيم أحمد في أفريقيا

الرئيس أبوعمار وأبو اياد وأبو الهول وأبو علاء مع الرئيس صدام حسين في بغداد

الرئيس أبو عمار والرئيس الفرنسي جاك شيراك وأبوعلاء في المجلس التشريعي الفلسطيتي - رام الله - سنة ٢٠٠٠

الرئيس أبوعمار وأبوعلاء في إستقبال القائد نيلسون مانديلا في زيارة رسمية
للمجلس التشريعي الفلسطيني - رام الله

أبو علاء و الرئيس أبو عمار خلال زيارة بابا الفاتيكان لفلسطين في بيت لحم

الرئيس أبو عمار والقائد نايف حواتمة والقائد أبو إياد وأبوعلاء وصخر حبش وممدوح نوفل

الرئيس أبوعمار وأبو علاء والشاعر محمود درويش وجويد الغصين مع الرئيس الصيني في بكين

رئيس الوزراء الايطالي " أندريوتي " والرئيس أبوعمار وأبو علاء
والشاعر محمود درويش - ايطاليا

الرئيس المصري محمد حسني والرئيس أبوعمار وأبو علاء - القاهرة

الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» في استقبال الرئيس أبوعمار يرافقه كل من أبو علاء وحسن عبد الرحمن سفير فلسطين في الولايات المتحدة الأمريكية - واي ريفر

الرئيس أبوعمار و أبو علاء في زيارة للقائد شفيق الحوت في المستشفى - واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس أبوعمار وأبوعلاء ورئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري - بيروت ٢٠٠٠

الرئيس أبوعمار والرئيس التونسي زين العابدين بن علي وأبوعلاء - تونس -عام ١٩٩٩

الرئيس أبوعمار وأبوعلاء ومحمود حجازي
خلال افتتاح أحد معامل مؤسسة صامد لبنان -عام ١٩٨٠

الرئيس أبوعمار و أبو علاء يمارسان حقهما الإنتخابي لإنتخاب قيادة حركة فتح
مؤتمر حركة فتح ١٩٨٩

الرئيس أبوعمار والرئيس الصيني « جيانغ زيمين » وأبوعلاء
في زيارة للمجلس التشريعي الفلسطيني - بيت لحم ٢٠٠٠

الرئيس أبوعمار و أبو علاء وأبومازن ونبيل أبوردينة، في لقاء مع المبعوث الأوروبي «موراتينوس»
ومسؤول العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي « خافير سولانا»

ابو علاء وابو مازن ومحمد دحلان وصلاح عليان في لقاء مع ارييل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي والمحامي دوف فايسغلاس والسكرتير العسكري غيورا ايلاند - القدس- ٢٠٠٣/٥/١٨

أبو علاء وأوري سافير يوقعان الإتفاق الإنتقالي المتعلق بالمعابر ، بحضور الرئيس أبوعمار والرئيس المصري محمد حسني مبارك، وشمعون بيرس، فيصل الحسيني، ياسر عبد ريه، نبيل شعث في قصر القبة في القاهرة

الرئيس أبوعمار وملك المغرب " الحسن الثاني" وأبومازن وأبوعلاء، في زيارة رسمية للمغرب، بعد العودة من اجتماعات واي ريفر في الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس أبوعمار والوفد الفلسطيني المرافق، الذي يضم كل من أبوعلاء ، الشاعر محمود درويش ، أم جهاد، سهى عرفات، عبد الله الافرنجي، بسام أبوشريف، نمر حماد سفير فلسطين في روما، مع بابا الفاتيكان في زيارة رسمية

أحمد قريع (أبو علاء) ١٩٣٦م - ٢٠٢٣م

- من مواليد أبوديس / القدس.
- شخصية بارزة في العمل السياسي الفلسطيني، تفرغ تماماً لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) عام ١٩٦٨، بعد أربعة عشر عاماً قضاها في العمل المصرفي في المملكة العربية السعودية.
- أسس مؤسسة صامد (معامل أبناء شهداء فلسطين) في بيروت في أوائل السبعينيات وشغل منصب مديرها العام حتى توقفها عن العمل نهائياً في (٢٠٠٨/٢٠٠٧).
- تولّى منصب مدير عام دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عمل من خلال هذه الدائرة على دعم وإنشاء العديد من المشاريع والمؤسسات الفلسطينية في الوطن مثل: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجلس الإسكان الفلسطيني، ومؤسسات الإقراض وغيرها.
- شغل منصب محافظ فلسطين لدى البنك الإسلامي للتنمية منذ ١٩٨٧حتى عام ١٩٩٦.
- عضوٌ في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعضوٌ في المجلس الوطني الفلسطيني.
- أُنتخب عضواً في اللجنة المركزية لحركة فتح في آب/ أغسطس عام ١٩٨٩.
- أشرف على إعداد البرنامج العام لإنماء الإقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤- ٢٠٠٠.
- شغل منصب المدير العام للمجلس الإقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار(بكدار).
- عُيّن وزيراً للإقتصاد والتجارة ووزيراً للصناعة في أول حكومة فلسطينية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٦).
- أُنتخب عضوًا في المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الإنتخابات العامة الفلسطينية عام ١٩٩٦ عن دائرة محافظة القدس ممثلًا عن حركة فتح، وأُنتخب رئيساً للمجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦ وظل يشغل هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٣.
- تولى منصب رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني منذ أكتوبر ٢٠٠٣ وحتى آذار ٢٠٠٦، ترأس خلالها ثلاث حكومات فلسطينية (الحكومة السابعة والحكومة الثامنة والحكومة التاسعة).
- تولى مهمة المفوض العام لمفوضية التعبئة والتنظيم في حركة فتح حتى نهاية عام ٢٠٠٩.
- أُنتخب عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعين رئيساً لدائرة شؤون القدس في منظمة التحرير الفلسطينية في شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٩.
- أُنتخب أمين سر المجلس الاستشاري لحركة التحرير الوطني الفلسطيني عام ٢٠١١.
- ترأس مجلس أمناء جامعة القدس ورئيس مجلس إدارة معهد القدس للدراسات والأبحاث حتى وفاته عام ٢٠٢٣.
- لعب دوراً أساسياً في عملية السلام في الشرق الأوسط حيث شغل منصب المنسق العام للوفود الفلسطينية للمفاوضات المتعددة الأطراف، وترأس الوفد الفلسطيني خلال المباحثات الفلسطينية الإسرائيلية في أوسلو/ النرويج، التي انتهت باتفاق إعلان المبادئ الذي وقّعه بالأحرف الأولى عن الجانب الفلسطيني في العشرين من آب/ أغسطس عام ١٩٩٣. وترأس الفريق الفلسطيني في المفاوضات التي أدت إلى التوقيع على اتفاقية المرحلة الانتقالية الثانية) عام ١٩٩٥، كما ترأس الجانب الفلسطيني في لجنة التوجيه لتنفيذ هذه الاتفاقية. ترأس الوفد الفلسطيني في مباحثات الوضع النهائي مع الإسرائيليين خلال مفاوضات ستوكهولم وشارك في مفاوضات كامب ديفيد عام ٢٠٠٠. وترأس فريق المفاوضات الفلسطيني في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في طابا عام ٢٠٠١، كما ترأس فريق المفاوضات الفلسطيني إلى مفاوضات الوضع النهائي التي انطلقت بعد مؤتمر أنابوليس للسلام في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٧.

على دروب الفتح (٨)

المشهد الفتحاوي بعد رحيل القائد المؤسّس

لم يكن هذا الحضور الطّاغي لشخصيّة ياسر عرفات مردّه بنية جسديّة ضخمة، أو موهبة خطابيّة محلّقة، كما أنّه لم يكن نابعًا من شخصية متجبّرة، متكلّفة بمظهرها، عنيدة في آرائها، باطشة مع خصومها، حادّة في علاقاتها مع الآخرين، غامضة في تجليات غضبها وانشراحها، بل إنّ ياسر عرفات (الّذي تعارفنا على مناداته بلقب "الختيار" وهو في ريعان شبابه) كان على العكس من تلك الصّفات الّتي أنف منها تمامًا كان شديد التواضع، مجاملاً خجولاً، زاهدا في ملبسه ومأكله ومجلسه وسبل عيشه اليوميّ، يفطر مع الفدائيين في قواعدهم، ويسكب الطّعام بيده في صحون ضيوفه من سياسيين وصحافيين ومرافقين، ويسهر إلى ساعات الفجر الأولى مع زائريه من القيادات والكوادر من دون تكلّف في حوار، أو تصنّع في كلام، أو استئثار برأي.

ISBN 978-9950-364-42-4

9 789950 364424

جامعة القدس
معهد القدس للدراسات والأبحاث